وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار – عنابة-
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص علم الاجتماع

# إشكالية الفقر وانعكاساتها على التنمية
## – دراسة حالة مدينة سوق اهراس -

إعداد الطالبة :
آمال بن سمشة

تحت إشراف :
أ.د. بوبكر بوخريسة

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| أ.د . سيف الإسلام شوية | رئيسا | جامعة عنابة |
| أ.د . بوبكر بوخريسة | مشرفا | جامعة عنابة |
| أ.د . سعد بشاينية | عضوا | جامعة قسنطينة |
| أ.د جمال بن زروق | عضوا | جامعة سكيكدة |
| د. الطيب صيد | عضوا | جامعة سوق اهراس |

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۝

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ۝١ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۝٢
مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ۝٣ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ۝٤
اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۝٥ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ۙ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ ۝٧

# الإهـــــداء :

**أهدي ثمرة هذا الجهد إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهما**

**إلى أخواتي الحبيبات**

**إلى إخوتي الأعزاء**

**إلى كتاكيت المنزل الصغار**

**إلى صديقات العمر الرائعات**

# الشكر :

أولا أحمد الله وأشكره على عظيم نعمه وتوفيقه لي .

وانطلاقا من العرفان بالجميل ، يسعدني أن أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذي المشرف أ.د بوبكر بوخريسة ، الذي لم يبخل عليا لا بالتوجيه ولا بمد يد العون متى ما احتجت لذلك ، ولا بنصيحة الأخ الصادق المتواضع . أطال الله في عمره وأبقاه مثالا للعطاء في العلم والبحث والأخلاق.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في علم الاجتماع بجامعة " باجي مختار" الذين تكونت على يدهم ، خصوصا : أ.د عبد الرزاق جيلالي ، وأ.د مراد زعيمي.

كما لا يفوتني أن أشكر رؤساء الأحياء ، وموظفي بلدية سوق اهراس ، خصوصا موظفي الخلية الاجتماعية ومصلحة الشؤون الاجتماعية ، وعلى رأسهم رئيس بلدية سوق اهراس ،على كل التسهيلات التي قدموها لي لأنجح في الميدان ، وأصل للأسر المعوزة.

وأشكر أيضا مدراء المؤسسات التي زرتها على تعاونهم ، دون أن أنسى كل شخص مدّ لي يد العون وساهم في إخراج هذا العمل إلى النور.

آمال بن سمشة

# فهرس المحتويات


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | |
| **الفصل الأول:الإطار المفهمي** | 11 |
| 1- الإشكالية | 12 |
| 2- المفاهيم | 20 |
| 2-1- الفقر | 20 |
| 2-2- الفقراء | 26 |
| 2-3- المدينة | 31 |
| 2-4- التنمية | 33 |
| 2-5- المشكلة الاجتماعية | 35 |
| 3- الدراسات السابقة | 39 |
| **الفصل الثاني : أهم المداخل النظرية لإشكالية الفقر** | 48 |
| 1- المدخل التنموي | 49 |
| 2- المدخل الماركسي | 58 |
| 3- المدخل الثقافي | 62 |
| 4- مدخل الحاجات الإنسانية الأساسية | 66 |
| 5- المدخل السوسيولوجي | 69 |
| 6- المدخل الأيكولوجي | 72 |
| **الفصل الثالث: ظاهرة الفقر في الجزائر** | 81 |
| 1- الفقر في الوطن العربي | 82 |
| 2- التنمية والفقر في الجزائر | 89 |
| 2- 1- مراحل التنمية بالجزائر | 89 |
| 2-2- ظاهرة الفقر في الجزائر | 97 |
| 2-2-1-مؤشرات قياس الفقر | 99 |
| 2-2-2-تحديد الفقر وقياسه في الجزائر | 104 |
| **الفصل الرابع: المحاور الكبرى المتصلة بالفقر** | 112 |
| 1 ـ الفقر والإقصاء الاجتماعي أو اللامساواة | 113 |
| 2 ـ الفقر والمشكلات الاجتماعية | 119 |
| 3 ـ الفقر والخدمة الاجتماعية /( الضمان الاجتماعي ) | 123 |
| 4 ـ الفقر والفساد | 128 |
| 5 ـ الفقر والإرهاب | 133 |
| 6- الفقر و الخطط التنموية | 139 |
| 7 ـ الفقر والعولمة | 143 |

| | |
|---|---|
| 8 ـ الفقر والجريمة | 148 |
| **الفصل الخامس: معالجة عوامل الفقر ومظاهره** | 154 |
| 1- الفقر وتنظيم الأسرة والنسل | 155 |
| 2- الفقر ونظام التربية والتعليم | 159 |
| 3 ـ ثالوث البطالة، العمل المؤقت والفقر | 166 |
| 4 ـدائرة الفقر، الصحة والمرض | 170 |
| 5 ـ ظاهرة التحضر ومشكلة السكن والتهميش | 174 |
| 6 ـ علاقة الفقر بالدخل ومستوى الحياة | 177 |
| 7 ـ الفقر ومشكلات الشباب | 179 |
| 8 ـ مشكلات ومعاناة المرأة الفقيرة | 183 |
| **الفصل السادس : السياسات المقترحة لمواجهة ظاهرة الفقر** | 192 |
| 1 ـ الحلول الاقتصادية العالمية | 193 |
| 2 الحلول التي تقترحها الشريعة الإسلامية | 201 |
| 3 ـ الحلول المقترحة بالجزائر | 212 |
| **الفصل السابع : تحليل وتفسير الدراسة الميدانية** | 227 |
| 1 ـ المعالجة المنهجية | 228 |
| 1-1- مجالات الدراسة | 228 |
| 1-2 – العينة | 230 |
| 1 -3- منهج الدراسة | 232 |
| 1 ـ 4- أدوات وتقنيات جمع البيانات | 233 |
| 2 ـ تحليل البيانات وتفسيرها | 237 |
| 2-1 ـ الفقر وتنظيم الأسرة والنسل | 237 |
| 2-2- الفقر ونظام التربية والتعليم | 242 |
| 2-3 ـ ثالوث البطالة، العمل المؤقت والفقر | 245 |
| 2-4- دائرة الفقر، الصحة والمرض | 247 |
| 2-5 ـ توفير السكن ومستلزمات الراحة والنظافة | 256 |
| 2-6 ـ مستوى الدخل وإشباع متطلبات الحياة | 259 |
| 2-7- آفة الفقر ومشكلات المرأة | 263 |
| الخاتمة | 267 |
| المراجع | 272 |
| الملاحق | 282 |

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معدلات الفقر في البلدان العربية | 88 |
| 02 | توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 | 96 |
| 03 | يوضح فرضيات العدالة الاجتماعية | 118 |
| 04 | مراحل الخدمة الاجتماعية | 125 |
| 05 | تطورمؤشرمدركات الفساد في الجزائرخلال الفترة 2003-2011 | 132 |
| 06 | تغيرات المعدلات الخامة للوفيات منذ 1960 إلى غاية 2004 بالجزائر | 158 |
| 07 | التقسيم الجهوي للبلديات الفقيرة في قطاع التربية | 166 |
| 08 | بيانات النمو والتوزيع في بعض الدول العربية | 178 |
| 09 | تطورات متوسط الدخل الفردي في الجزائر | 179 |
| 10 | تنامي الحصيلة الوطنية للزكاة | 222 |
| 11 | تنامي عدد العائلات التي تكفل بها الصندوق بعنوان زكاة الفطر | 223 |
| 12 | تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة | 223 |
| 13 | يبين الفئات المسجلة ببلدية سوق اهراس | 231 |
| 14 | توزيع العينة حسب السن | 238 |
| 15 | توزع أفراد الأسرة وتمدرسهم | 240 |
| 16 | المستوى التعليمي لكلا الزوجين | 244 |
| 17 | توزيع العينة حسب مهنة الزوج والزوجة | 245 |
| 18 | **مدى إصابة أفراد الأسرة المعوزة بالأمراض المزمنة** | 248 |
| 19 | **يبرز إن كان المريض مؤمن أو يتقاضى منحة** | 250 |
| 20 | حالة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بالأسرة المعوزة | 253 |
| 21 | وضعية سكن الأسر المعوزة | 257 |
| 22 | الدخل الأسري وكيفية توزعه | 260 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نظرية دائرة الفقر | 29 |
| 02 | منحنى لورنز | 106 |
| 03 | المساحة القصوى لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 | 106 |
| 04 | توزيع نفقات الأسر المعيشية بالجزائر ما بين1988 و2005 | 107 |
| 05 | مؤشر جيني للسنوات (1988،1995،2000،2005)بالجزائر | 109 |
| 06 | نموذجا من العلاقة بين الدرجات الثلاث لمشكلة الفقر | 122 |
| 07 | موقع ولاية سوق اهراس | 228 |
| 08 | وضعية فئة المطلقات | 264 |
| 09 | وضعية الأرامل | 265 |

## المقدمة :

يعد الفقر ظاهرة واسعة الانتشار ، بل عالمية . إذ تعاني منها الدول الفقيرة كما تعاني منها الدول الغنية . فهي من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر في التنمية ، التي تضع استراتيجيات وبرامج كثيرة للقضاء على مظاهر الفقر . أولى هذه المظاهر هو الدخل، نظرا لارتباط تعريف الفقر غالبا بالموارد الاقتصادية للدولة أو الأسرة أو حتى الفرد ، فهو حالة من الحرمان المادي تنعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية. ليتمظهر أيضا في انتشار الأحياء المتخلفة والسكنات الرديئة ، وضعف الصحة وانتشار الأمراض والأوبئة،التي تنجر عن التلوث ونقص النظافة كالكوليرا والتيفوئيد ، أو ضغوط الحياة اليومية كالسكري والضغط الدموي والأعصاب والروماتيزم ... أيضا يتأثر الفقر ويؤثر في التعليم ، حيث ينتشر رسوب الأبناء الفقراء أو تسربهم من المدرسة ، إما لضعف مستواهم أو للظروف المادية السيئة . كما يتمظهر الفقر أيضا في الحالة الاجتماعية للأسر التي تعاني من كثرة أفرادها ، وكثرة مشكلاتهم مثل الجريمة ، التسول ، تعاطي المخدرات...

من هنا تبرز أهمية دراسة ظاهرة الفقر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وجعله من أولويات الملفات التي تطرحها الحكومات للنقاش والتداول . وكباحثة في علم الاجتماع جعلت من هذا الموضوع أولوية في بحوثي ، فتطرقت لهذا الموضوع من خلال محاولة مسح الأسر الفقيرة بمدينة داخلية كسوق اهراس والتقرب من مشاكلهم ومحاولة توضيح أبرز الأسباب والنتائج المنجرة عن هذه الظاهرة ، وانعكاساتها على التنمية في المدينة . وقد قسمت هذا البحث إلى سبع فصول أساسية :

كان أولها " المعالجة المفهمية " ، طرحت فيه إشكالية الموضوع والفرضيات الأساسية التي بنيت على أساسها هذه الدراسة ،ثم مفاهيمه الأساسية ( الفقر ، الفقراء ، التنمية ، المدينة ، المشكلة الاجتماعية )، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفقر.

أما الفصل الثاني " أهم المداخل النظرية لإشكالية الفقر " فقدمنا من خلاله أهم المداخل النظرية التي حللت ظاهرة الفقر ، كالمدخل التنموي ، المدخل الماركسي ، مدخل الحاجات الإنسانية، المدخل السوسيولوجي ، والمدخل الايكولوجي ، وذلك كون الظاهرة تداولها الباحثون بالدراسة على مختلف مشاربهم ، وحسب التطورات الإنسانية والبحثية .

والفصل الثالث "ظاهرة الفقر في الجزائر " فتناول في البداية موضوع التنمية في الوطن العربي وعلاقتها بالفقر ، وطرق قياسه ، ثم التنمية في الجزائر ومسارها التاريخي ، ثم الفقر والبرامج التنموية التي رصدتها الدولة الجزائرية للقضاء عليه ، وفي الأخير طرق قياس الفقر في الجزائر .

وجاء الفصل الرابع " المحاور الكبرى المتصلة بالفقر" ليوضح أهم المحاور التي يرتبط ذكرها بظاهرة الفقر ، أو أن العلاقة بينها وبين موضوع الفقر ارتباطيه ، مثل موضوع اللامساواة ، والمشكلات الاجتماعية ، الفساد ، الإرهاب ، الخطط التنموية ، العولمة ، الجريمة ...

ليتم التطرق في الفصل الخامس " معالجة عوامل الفقر ومظاهره " ، إلى أهم مظاهر الفقر المعروفة ، مثل الكثافة السكانية ، والتعليم ، والصحة ، السكن ، مشكلات الشباب ، ومشكلات المرأة ...

أما الفصل السادس " أخطار آفة الفقر والسياسات المقترحة لمواجهته" ، فقد تطرق لـ : السياسات الاقتصادية العالمية ، بما فيها مشروع الألفية الذي اقترحته الأمم المتحدة ، ونظرة الخبير " جيفري ساكس " لمسألة القضاء على الفقر نهائيا بحلول 2025 . وكذلك أشهر الجمعيات الدولية الناشطة في مكافحة ظاهرة الفقر . ثم شرحنا نظرة الإسلام لمشكلة الفقر وكيف طرح أساليب عملية وأخلاقية للقضاء على هذه المشكلة . ثم قدمنا المشاريع والمقترحات التي تقدمها الدولة الجزائرية للقضاء على الفقر في الجزائر .

وفي الفصل الأخير والسابع " تحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية "تم التطرق للمعالجة المنهجية المعتمدة خلال الدراسة الميدانية لموضوع الفقر في مدينة سوق اهراس ، وتحليل وتفسير النتائج وفقا للمحاور المسطرة والفرضيات الموضوعة بالإشكالية .

إن التحدث في موضوع الفقر ، ليس موضوع الساعة، لكنه يطرح في كل زمن ، في قوالب تتشابه أحيانا وتختلف أحيانا أخرى . فطالما لم توجد له الحلول المثالية للقضاء عليه نهائيا ، فنتائجه وأسبابه ستبقى مستمرة ، والبحث فيه يبقى مستمرا أيضا .

# الفصل الأول

## الإطار المفهمي

**إن** مسألة الفقر ظاهرة إنسانية، اجتماعية، متعددة الأبعاد والمفاهيم. وقد تطرق إليها بالدراسة والتحليل العديد من الباحثين والمتخصصين، كل حسب منظوره ووعيه بها. لهذا السبب، فإن الباحث الذي يريد التطرق لهذه الظاهرة بالدراسة والتشخيص لابد أن يحدد الزاوية التي سينطلق منها. ومن هنا كان هذا الفصل ضروريا من أجل توضيح الإشكالية التي بني عليها تصورنا لموضوع الفقر وعلاقته بالتنمية والتنمية المحلية، وكذلك تحديد أهمية هذا الموضوع وأهدافه بالنسبة لهذه الدراسة ، ثم وضع الفرضيات الخاصة به، وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بظاهرة الفقر كما سيأتي :

## 1- الإشكالية:

تزامن عمل الإنسان المستمر من أجل تحقيق التقدم والتطور مع أزمات كثيرة، كانت المشكلات الاجتماعية أبرزها. إذ تصيب هذه الاعتلالات الاجتماعية معظم المجتمعات الإنسانية، في معاييرها وقيمها وأنساقها ونظمها وبنائها. ولهذا السبب، فقد كانت ظاهر الفقر محط اهتمام علماء الاجتماع، بداية بعلم الاجتماع التنمية، منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كانت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعكس حجم التغيرات البنائية والاجتماعية في المجتمعات الغربية تحديدا. ثم أصبحت فيما بعد، تشكل لدى البعض منهم علما بحد ذاته؛ حيث ساعدت العقبات والمشكلات الاجتماعية على تحفيز الفكر البشري من أجل تحسين المعرفة وتطويرها. كما عمل الفكر والعلم على دراسة المشكلات الاجتماعية ومحاولة فهمها والتعرف على العوامل المتسببة فيها والعواقب التي تؤدي إليها.

وفي هذا السياق، حدد علم الاجتماع عدة منطلقات لتفسير ظاهرة الفقر، باعتبارها مشكلة اجتماعية ومن بينها: فشل عمليات التنشئة الاجتماعية في قدرتها على اكتساب أو رفض القيم والمعتقدات الجديدة، التفكك التنظيمي، الصراع القيمي، السلوك المنحرف... الخ. وجراء ذلك، فقد اعتبر الفقر إحدى المشكلات الاجتماعية الراسخة الوجود في تاريخ البشرية، فكل مجتمع محلي أو عالمي لا تتوفر فيه مساواة (فهناك فوارق شبه حتمية) بين الطبقات الاجتماعية (الفقيرة والطبقات الغنية). ويعتبر الدخل والثروة من بين أهم معايير تكوين الفقر. لكن، وبصفة عامة، هناك مجموعة من الصفات التي يشترك فيها الفقراء، مثل:

- دخل اقتصادي متواضع.
- ضعف في التغذية.
- مستوى تعليمي منخفض.
- سكنات رديئة وتجمعات سكنية متخلفة.
- تفشي مظاهر الجريمة والانحرافات السلوكية.

- معدل بطالة عال.
- تفكك أسري ..... الخ.

ونظرا لتعدد هذه الصفات والمميزات، نعتقد أن دراستنا هذه لا تركز على الفقر كمشكلة اجتماعية فحسب، وإنما على المشاكل الاجتماعية التي تترتب عن الفقر كظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، مثل : مشاكل الصحة، ضعف الدخل، السكن الهش، مشكلات المرأة، مشكلات الأبناء... وتأثيرها في التنمية. وهذا ما يطلق عليه بعض المنظرين مصطلح "مظاهر الفقر".

وبالنظر إلى تعقد إشكالية الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها، فقد فسرها البعض على أنها تعتبر بمثابة نتيجة، بينما ينظر البعض الآخر إليها كسبب. ولعل أقرب النظريات التي حاولت تفسير هذا الأمر، هي نظرية الحلقات المفرغة ( التي صاغتها مجموعة من علماء الاقتصاد) من خلال تأكيدها على أن الفقر يستمر ويتزايد في مجتمع ما، من خلال آلية على شكل دائرة مفرغة. حيث تبدأ هذه الدائرة، مثلا، عند نقطة دخل الفرد الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى معدلات الاستثمار وبعدها تتراجع مستويات النمو الاقتصادي. ومن ثم، العودة من جديد إلى النقطة التي ابتدأت منها الدائرة، يعني انخفاض الدخل الفردي. وقد تأخذ الدائرة أشكالا ومضامين أخرى، تبعا للمتغير الذي تبتدئ به. كما أكد هذا التصور **"بول لازارسفيلد "** في عشرينات القرن العشرين، حينما بين أن الناس الذين يعانون من البطالة والفقر يدخلون في دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها، حيث تضيق دائرة أفقهم الاجتماعي، نفسيا وواقعيا.

بينما أثبتت دراسات اجتماعية واقتصادية عديدة أن أسباب الفقر كثيرة ومتنوعة، منها ما يعود إلى الشخص ذاته، ومنها ما يعود إلى الأسرة، ومنها ما يرجع إلى المجتمع ككل. وتعتبر هذه الأخيرة ( المجتمع) من أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الفقر . ويمكن أن نجمل أهم الأسباب في:

ـ البطالة : بما فيها العاطلون عن العمل، والذين فقدوا مصدر رزقهم لسبب أو لآخر...لأن العمل هو مصدر الدخل.

ـ الكثافة السكانية: زيادة الكثافة السكانية في الدول النامية، وعدم تناسبها مع الإنتاج الاقتصادي المحلي، تؤثر في سريان عملية التنمية وديمومتها.

ـ اللامساواة : كلما زاد انتشار العولمة كلما ازدادت اللامساواة بين الشعوب. وحتى داخل الدول الغنية نفسها، فإن الهوة بين شرائح الفقراء وفئات الأغنياء ما لبثت تزداد اتساعا.

ـ سياسة التعديل الهيكلي: والتي فرضت من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على الدول المقترضة، تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية، مثل: الصحة والتربية، لكي تتمكن هكذا من تسديد قروضها. مما زاد في حدة الفقر والتبعية في غالبية دول العالم.

نظرا للأسباب السالفة الذكر، يتبين لنا أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في مجريات الحياة اليومية ، من تكنولوجيا واتصالات رقمية ... إلا أن هذه لا تعدو مجرد مظاهر للتحديث. فعدد الفقراء في العالم وفي الجزائر ما فتئ يتزايد، ومشاكلهم الاجتماعية الناجمة عنه تتضاعف أيضا ، في حين أن التنمية تهدف بالأساس إلى :

- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع وإيجاد آلية توزيع عادل لمزايا التنمية بينهم.

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب مع حاجات وأولويات المجتمع.

وعلى الرغم من تطور النظام الاقتصادي العالمي، وانتشار فكرة العولمة الاقتصادية، إلا أن معدلات الفقر في زيادة مستمرة في مقابل زيادة مستمرة في عدد الأثرياء، وأصحاب المليارات، وتكوين الشركات العملاقة والشركات المتعددة الجنسيات التي أصبح نفوذها أحيانا، يفوق نفوذ الحكومات المحلية. مما يعني أن هناك خللا في توزيع الثروة بين أفراد المجتمعات، ولا بد أن قوانين وتشريعات حماية الفقراء غير كافية، وخاصة في ظل الأنظمة الرأسمالية المتطرفة.

وبالرغم من أن الجزائر لم يسجل بها أية حالة وفاة بسبب الجوع، إلاّ أن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي، صنفتها في خانة البلدان الفقيرة. فبالرغم من تحسّن الوضعية المالية للبلاد (حيث بلغ احتياطي الصرف 1.80 مليار دولار عام 2006) إلاّ أن الجزائر تواجه مظاهر إشكالية الفقر التي تتمثل في مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني، تفشي ظاهرة البطالة، الأميّة، تدني مستوى المعيشة، ضعف القدرة الشرائية للأسر والأفراد، الحرمان في المناطق الريفية وضعف الخدمات الصحية ...

وقد كشفت نتائج دراسة أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية، بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر، تراجع نسبة الفقر إلى أقل من 6 %. وأشارت الدراسة ذاتها إلى أن

الجزائر كانت مصنفة ضمن البلدان الفقيرة، لكنها تنتمي الآن إلى حظيرة البلدان ذات المستوى التنموي المتوسط.

وعلى العكس من ذلك ، فقد أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث (3/1) العائلات الجزائرية فقيرة، وأن نسبة 45 % من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر. ويمثل 50 % من الفلاحين أرباب أسر فقيرة، وأن نسبة 60 % من أرباب العائلات يعانون من مشكلة الأمية، وبينما يعاني 10 % من آفة البطالة. ويقل الدخل الشهري لـ 30 % منهم عن ستة آلاف دينار جزائري؛ أي ما يعادل 80 دولارا أمريكيا.

هذا إلى جانب نزوح ما يقارب 1.6 مليون مواطن من الأرياف إلى المدن، بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية... خاصة زمن "العشرية الحمراء". فيما أشار تقرير للبنك العالمي صدر في شهر أفريل 2006 إلى أن نسبة الفقر في الجزائر، ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها البلاد.

من ثم، يبدو لنا جليا أن القضية الأكثر إلحاحا اليوم، تتعلق بضرورة تقليص معاناة الأسر الفقيرة وتحسين القدرة الشرائية لأغلب العائلات الجزائرية، من أجل كبح اتساع رقعة الفقر الذي يمس أكثر المناطق الريفية. والحقيقة أن صور الفقر تتجسد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة، وعودة الأمراض الدالة على الفقر، وتفشي ظاهرة التسول وانتشارها، ناهيك عن تضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية ...

ويمكن القول، بأن العناية أكثر بمجالات الخدمة الاجتماعية في بلادنا، والعمل على تطوير ميكانيزماتها، تعد من أهم الأنشطة التي يجب التركيز عليها. بحكم أنها توظف معارفها ومناهجها في الإسهام بدور ملحوظ، في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع. لقد كان تاريخ الخدمة الاجتماعية دائما مرتبطا بتاريخ مشكلة الفقر. ورغم أن موضوعي الفقر والخدمة الاجتماعية من بين المواضيع التي تم التطرق إليها باستمرار ، إلا أن الفقراء لم يختفوا، لا في الدول النامية ولا حتى في الدول المتقدمة. كما أن أهداف الخدمة الاجتماعية أيضا تطورت وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للدول، حيث باتت تؤكد على ضرورة تحقيق مستوى من العدالة الاجتماعية بين الناس وإزالة العقبات التي تعترض أداءهم الاجتماعي؛ تلك العقبات التي تشمل العوامل الشخصية والمجتمعية التي يمكن أن تؤثر في قدرتهم على تحقيق الذات.

مما تقدم كان لابد لنا من بحث هذا الموضوع ، من النواة الأساسية ، ألا وهي المحليات مجسدة في مدينة سوق اهراس كحالة للدراسة . وذلك بطرح التساؤل التالي :

كيف تنعكس المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الفقر على التنمية بمدينة سوق اهراس؟

## 1-1- أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

لهذا السبب، فإن أهمية مشكلة الفقر، تكمن في كونها ذلك الوحش الذي يلتهم الملايين المتزايدة من المحتاجين والمساكين بسبب غلاء المعيشة، ندرة فرص العمل، ضعف الأجور وتصادم تطلعات الأفراد نحو حياة أفضل مع حواجز مادية كثيرة ... مما يخشى منه على سلامة المجتمع وأمنه واستقراره وتماسكه. وبالتالي، يقع في براثن ثورات شعبية منددة بسوء الأحوال الاجتماعية على غرار الربيع العربي الذي سمح بتدخل الدول الأجنبية في الشؤون والقضايا الداخلية للحكومات والمجتمعات العربية تحديدا. وعليه، فإن التفكير في المشكلة يساعد على تشخيصها، أي معرفة أسبابها ومظاهرها، كما يساعد البحث العلمي الجاد والمستفيض لهذه الظاهرة، على إيجاد الحلول المناسبة لها ورسم البرامج والخطط التنموية التي تمنع الوقوع فيها مستقبلا، والوصول بالأفراد والمجتمعات إلى تحقيق أهدافهم المتمثلة في عيش حياة أفضل.

يعتقد أغلب الأفراد بأن ظاهرة الفقر، هي مترتبة عن ظروف شخصية ترتبط بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يحتلها الأفراد والجماعات الهامشية نفسها، وأن لا صلة لها باللامساواة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.إن الاهتمام بظاهرة الفقر في الجزائر بشكل عام، لا يزال يثير كثيرا من الجدل حول جدواه من أجل التصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها. أما دراسات معظم النخب الفكرية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، فهي في جدال مستمر ولم تنته إلى أهمية التركيز على آليات التنمية الاقتصادية ودورها في الحد من مخلفات هذه الظاهرة وفي بناء المؤسسات والمبادرات والأنشطة الأهلية المؤثرة، داخل المجال الاجتماعي، بهدف دعم علاقات التضامن بين مكونات الكيان الاقتصادي العام للمجتمع.التعرف عن قرب وميدانيا على "مجتمع" الفقـراء في الأحياء الهامشية بمدينة سوق اهراس، من خلال هذه الدراسة المتواضعة وكشف النقاب عن أسباب وعوامل تفشي هذه الظاهرة....

## 2-1 - الأهمية الاجتماعية:

يطرح تعريف مشكلة البحث قضية المعرفة التي نطمح إلى التوصل إليها. على كل حال، يمكننا أن نتساءل: لماذا تتم دراسة قضية بعينها بدلا من قضية أخرى؟ بشكل عام، يكتسي موضوع البحث أهميته الاجتماعية، عندما يقع في سجل قيم المجتمع الإسلامي مثلا، كما هي مشكلة الفقر في الجزائر (سوق اهراس) بين جهود التنمية المحلية ومتغيرات الواقع الاجتماعي. وفي الحقيقة، لا يمكن أن ينفصل اختيار موضوع البحث عن تأثير القيم الشخصية للباحثة وقيم المجتمع الجزائري (العربي المسلم) الذي تعيش فيه (رفاهية شخصية، علاقات تكافل إنسانية أفضل، حياة جماعية أحسن، عمل جواري لمصلحة الفقراء، المضطهدين، المهمشين... الخ). فقد يستجيب اختيار الموضوع، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، في ثنايا البحث، "ليس وحسب إلى اهتمامات شخصية عند الباحث، لكن

أيضا إلى ترقية حياة أفراد مجتمعه وتضامنهم الاجتماعي، بشكل عام. وبشكل أدق، تتأكد الأهمية الاجتماعية للبحث عندما يبرز ما يمكن أن يقدمه من إجابات عن مشكلات الممارسين وأصحاب القرار الاجتماعيين. هكذا، يكون موضوع البحث في ميدان الفقر أكثر أهمية، عندما يمس انشغالات الممارسين (مكلفين بالتنمية المحلية، المنتفعين منها) وأصحاب القرار (سلطات، سياسيون، الخ) الذين يهتمون بقضايا التنمية والتكافل الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال، منذ أن دقت المشكلات الاقتصادية ناقوس الخطر، بصدد انحسار العمل الحكومي في ميدان التنمية والتكافل الاجتماعي ورعاية المضطهدين ومشكلات الفقر، فقد أبدى بعض المتدخلين في ميدان علوم الإدارة والأعمال ورجال الدّين والسياسة والاقتصاد في بلدنا والمنظمات الدولية (البنك الدولي)، حاجتهم إلى فهم آلية التنمية بشكل أفضل والبحث عن وسائل لتغيير النظرة والوضعية غير المرغوب فيها التي تطبع النشاط التنموي. وتتحقق الأهمية الاجتماعية للبحث الاجتماعي إذن، من الكشف كيف يمكن للبحث أن يجيب عن تساؤلات الممارسين والباحثين وأصحاب القرار الذين يهمهم موضوع البحث. يمكن تحقيق ذلك، استنادا إلى شهادات الممارسين، الأفراد والجماعات محل البحث أو الكتابات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية (واللاحكومية) والسياسية التي تثمن دراسة هذا الموضوع، للمساعدة على إعمال مبادئ وقواعد الإعانة والمساعدة بما يخدم الصالح العام.

### 1 -3- الأهمية العلمية:

تتحقق الأهمية العلمية للبحث في كونها تتموضع ضمن انشغالات الباحثين. يمكن التأكد من ذلك، بالإشارة إلى مدى اهتمام الباحثين بالموضوع (عدد البحوث، المؤلفات، المحاضرات) وإبراز كيف تساعد دراسة هذا الموضوع في تقدم المعارف وتأكيد مساهمة هذا البحث الجديد في تطوير المعارف (مقارنة بتيار نظري أو بنموذج مفهمي أو بنمط تنموي). ويعتبر البحث هاما بقدر ما ينجح في "إثبات" العلاقة الوثيقة بين ما تم معرفته وما كان يعتبر مجهولا، حتى ذلك الحين"، سواء من أجل تمديده أو معارضته. من المهم جدا، موقعة البحث في إطار المعرفة الجماعية. وبشكل عام، تقصد الباحثة بعبارة "ما هو معروف": مجموع المعلومات المنظمة نسبيا (نظريات، نماذج، مفاهيم، الخ) التي تترتب عن الدراسات التي وظفت فيها مناهج موثوقة. فمن المهم أن يتموقع السؤال الأساسي الذي تتم معالجته، في هذا السياق الشامل. ولبلوغ تلك الغاية، فقد تبنت الباحث الكتابات النوعية، كمراجع لموضوع بحثها.

ولكي تعثر الباحثة على مشكلة بحثها فقد استعانت:

- بكتابات باحثين في ميدان التنمية والفقر، لكي تتعرف على العيوب البارزة في التنظيم المفهمي ومحاولة الحد منها، بفضل منهجية مخططة من قبل، ستوفر لها ملاحظات خاصة.

- ملاحظة وتحليل حالة نموذجية (ظاهرة الفقر في أحياء مدينة سوق أهراس)، يمكن فهمها بشكل أفضل، مما يمكنها من أن تستخلص منها أفكارا ومعطيات نظرية جديدة.

في إطار هذا النشاط البحثي، نلاحظ أن هاذين الجانبين، يكمل أحدهما الآخر، في غالب الأحيان. لكن، إذا دفعنا بهما إلى أقصى حد، فإن هاتين المقاربتين (العثور على مشكلة، انطلاقا من إطار مفهمي أو من حالة واقعية) تتضمنان منطقيات، تتطلب من الباحثة عملية أشكلة متميزة جدا: وقد تعرضت الباحثة إلى أشكلة موضوع بحث الفقر في الجزائر (سوق أهراس)، وفقا لذلك. إن موضوع الدراسة المعنون "إشكالية الفقر في الجزائر.....)، يحتم التموقع السوسيولوجي للبحث بين مسألتين اثنتين:

***- الأولى**: دينية المصدر تتغذي من مرجعية دينية مشبعة بقيم إسلامية وأحد الإنتاجات الفكرية التراثية ونتيجة هذه الأنظمة المتنوعة كـ: الزكاة، الوقف، الهبة....

*- **والثانية**، نعني بها الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة الجزائرية من خلال مختلف المخططات التنموية التي سجلت معضلة الفقر من بين اهتماماتها ومدى قدرتها على التكيّف والاستجابة لمتطلباتها، ليس على المستوى النظري فقط، بل على مستوى المعاملات الإدارية وتأثيرها على المنافع العامة للمجتمع، سواء أكانت صحية، تعليمية، الإسكان والرعاية الاجتماعية ...

### 1- 4 - أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأسمى من هذه الدراسة في المعرفة السوسيولوجية لمعظم جوانب إشكالية الدراسة التي تسعي إلى أهداف منها:

- مسألة التوافق أو الاستجابة بين التكوين العالي [من خلال الأبحاث والملتقيات] وعالم الشغل([1])، هي دوما محل إعادة نظر، لكون مناصب العمل ومتطلباتها تتطور بشكل مطرد في العالم العربي عموما والجزائر خصوصا، ومحاولة إخراج الجامعة من برجها العاجي الذي وضعت فيه، إما عن طواعية أو لحاجة في نفس يعقوب، بالنسبة للنظام القائم أو لطبيعة النظام نفسه، باعتبار دائما أولوية السياسي، على الثقافي والعلمي في الجزائر.

- في ضوء ما تشير إليه تطورات علاقة المجتمع بالدولة، في الوطن العربي عموما والجزائر على وجه الخصوص،على خلفية سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي.ومع ارتفاع موجة الاهتمام العالمي بقطاع العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، يتوقع أن تشكل ظاهرة الفقر محل عناية أكبر للإسهام بصيغ مبتكرة ومتطورة في الحد، منها بتلبية الحاجات الاجتماعية المستجدة التي يحتاجها المضطهدون والفقراء. وذلك، بتطوير مجالات التنمية المحلية. وستنحصر الدراسة المتواضعة هذه في تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين جهود التنمية المحلية والحد من ظاهرة الفقر، حسب ما تقتضيه إمكانيات الباحثة، على أن نترك الجوانب الأخرى للبحث لدراسات أخرى مقبلة، في ميدان البحث الاجتماعي.

[1]- بوبكر بوخريسة، "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد6، جوان 2000، ص 270.

وبناء على ما تقدم، لابد من دراسة تقييميه للفقر ومسبباته، حتى نتمكن من إيجاد الطرق والسبل الصحيحة للتنمية العادلة والشاملة. وما هذه الدراسة إلا جزء يسيرا من محاولة إبراز هذه المشكلات وتحليلها. حيث ندرس حالة الفقراء بمدينة سوق اهراس، عن طريق تحليل البيانات والمعلومات التي يتم جمعها بالمسح الاجتماعي من أجل فهم جذور هذه الظاهرة ، باعتبار أن هذه الجذور قد تكون ساهمت أو هي تساهم في تشكيل الوضعية الراهنة. إن التنمية الحقيقية والمستديمة تنطلق من التنمية المحلية التي تتمحور حول الإنسان. ويعتبر هذا الأخير بمثابة الوسيلة والهدف في الوقت ذاته، من عملية التنمية. ولا تتحقق هذه الشمولية بالتطبيق الميكانيكي لأية نظرية مهما كانت فعاليتها، بقدر ما تتطلب انسجامها مع خصوصيات الواقع والمنطقة معا.

وعليه، فإن الأهداف التي نتوخاها من هذه الدراسة (ميدانيا ونظريا) تتمثل في ثلاثة أهداف:

1- تفسير مشكلة الفقر الحضري في الجزائر بصورة عامة، وفي مدينة سوق أهراس بشكل خاص.

2- معالجة المحاور الكبرى المتعلقة بمشكلة الفقر، وتحليل المشكلات الاجتماعية الأخرى التي تترب عنها، في ظل واقع الحالة المدروسة (مدينة سوق اهراس).

3ـ توضيح الارتباط القائم بين هذه المشكلات وانعكاساها على عملية التنمية المحلية والشاملة.

**1 -5- الفرضيات :**

ولمعالجة هذا الموضوع، كان لا بد علينا من القيام بصياغة الفرضية المركزية التالية :

تنعكس المشكلات الاجتماعية الناجمة عن **إشكالية الفقر على التنمية بمدينة سوق اهراس،** في مجموعة من المظاهر الاجتماعية، وأهمها : السكن المتخلف (الهش)، تدني مستوى الأجور، تفشي الأمراض،ضعف المستوى التعليمي، مشكلات المرأة ومشكلات الشباب.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية، مجموعة الفرضيات الفرعية التالية :

1- تؤثر مشكلة السكن والتجمعات السكنية المتخلفة على التنمية بسوق اهراس.

2- تؤثر المشاكل الصحية على التنمية المحلية بسوق اهراس.

3- - يزيد ضعف الدخل في تفقير الأسر بمدينة سوق اهراس.

4 ـ يؤثر ضعف المستوى التعليمي في التنمية المحلية بسوق اهراس.

5- تساهم مشكلات المرأة والشباب في تفاقم ظاهرة الفقر.

## 2- المفاهيم:

إن خصوصية البحث الاجتماعي في المفاهيم، تعني التعمق قدر الإمكان في أصول المفهوم أو تاريخيته. وتتبع أبعاده الجديدة وتكوين أسس قياسية لتلك الأبعاد. فالمصطلح هو بمثابة تكثيف عام لتلك الأبعاد التي يجب تفكيكها وعدم إغفالها في الدراسة. وهو بهذا المعنى علامة دالة محددة لحقل معرفي معين أو أنه يَسِم الخطاب ويعلّمه. ولذلك فهو يتجاوز الدلالة اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية تجمع وتكثف عدة ظواهر، موضوعات أو أشياء. وتماشيا مع هذا القول أو الأطروحة ،فإن المفاهيم المتداولة لها امتداداتها أو هي تنسحب على جملة من الظواهر والدلالات العامة. ومن هنا يعتقد" بول لازارسفيلد"(**P. Lazarsfeld**) أن الدلالات يمكن استنتاجها تحليليا من المفهوم العام الذي يشملها أو تجريبيا من بنية ارتباطاتها، فيما بينها. وفي كل الأحوال يتوافق المفهوم عامة مع جملة من الظواهر المتشابكة وليس مع ظاهرة بسيطة، خاضعة للملاحظة المباشرة فحسب.

يتضمن هذا البحث مجموعة من المفاهيم التي لابد من التطرق إليها بشيء من التفصيل، نظرا لكونها من أهم المتغيرات التي ينبني عليها الموضوع. وهي كالتالي :

### 2- 1 - مفهوم الفقر:

تعددت تعريفات مصطلح الفقر، وذلك وفقا لوجهات النظر المختلفة نحو هذه الظاهرة، ووفقا لأبعادها المتعددة. وبالرغم من أن دول العالم الثالث هي الأكثر تضررا منها، إلا أن ذلك لا يعني أن الفقر هو مشكلة الدول النامية وحدها، بل إن الدول المتقدمة صناعيا لا تخلو من هذه المشكلة. آخذين في الاعتبار صفة النسبية في مشكلة الفقر، بالنظر إلى اعتبارات الزمان والمكان.

ويقع الفقر في مجتمع ما: " إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني ". ويعرف أيضا: "بأنه حالة من الحرمان المادي الذي تنعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية، عن مستواها الملائم. فضلا عن فقدان الأصول الثابتة؛ سواء تعلق الأمر بالمتطلبات الحياتية أو تلك المولدة للدخل. وبالرغم من الوضوح الذي يتسم به هذا التعريف، إلا أن الغموض أو التعقيد يرتبط بكيفية قياس هذا الفقر، وما هي الفروض التي اعتمدت في قياسه. ومن ثم تحديد الفاصل الذي يعد بعده الفرد فقيرا"(2).

بينما تعرف بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي الفقر بأنه: " الحرمان الشديد من الحياة الرضية، والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض وقلة الدخل والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من

[2]) - بلقاسم سلاطنية وسامية حمدي - العنف والفقر في المجتمع الجزائري - دار الفجر للنشر والتوزيع - مصر - 2008 - ص 75

المدرسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وانعدام حيلته، وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية" . ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/169، فقد تم تحديد تاريخ 17 أكتوبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على هذه الظاهرة. حيث احتفل بهذا اليوم لأول مرة في عام 1987، بناء على النداء المقدم من طرف **"جوزيف وريزنسكي"**. وقد ضم هذا الاحتفال الأول أكثر من 100.000 شخص، وكان ذلك في نزل ( liberties and human rights plaza) بباريس، مقر توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.(3)

هكذا، نلاحظ كيف اختلف المفكرون والخبراء والمنظمات في تحديد مفهوم الفقر. فعلماء الاقتصاد يعتمدون على معايير كمية، بينما يركز علماء الاجتماع أكثر، على الأبعاد الاجتماعية ... ونظرا لهذا التباين، يبقى الفقر مفهوما نسبيا يجب التعامل معه من هذا المنظور... ولكن، مهما تنوعت الرؤى، فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحي دوما بالعجز عن تحقيق وإشباع الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر الاقتصادي التي تشير إلى ضرورة ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشراته الاجتماعية والثقافية التي تعكس مختلف مظاهر الفقر، مثل : التواكل (الإتكالية)، النزعة القدرية، الخمول، كثرة النسل، الخ ...

وضمن هذا السياق، نلاحظ أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش، تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية) ، بحيث تنظر إلى الشخص الفقير على أنه كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا في اليوم ، أي ما يعادل 365 دولارا في السنة.(4)

بيد أن التعريف الذي صاغه "أمارتيا سن" (**Amartya Sen**) يعتبر الأكثر شمولا، إذ يتألف الفقر في اعتقاده: " من توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات. ومن ثم، فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن، عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنهـــــــا القدرة الإنسانية للفرد ".(5)

[3] - the international day for the eradication of poverty and humanrights – http ://www.un.org./esa/socdev/poverty

[4] - اسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي - عولمة الفقر - دار الفجر للنشر والتوزيع - القاهرة - 2003 - ص ص 18/17

[5] - سمير التنير - الفقر والفساد في العالم العربي - دار الساقي - بيروت - 2009 - ص 46

## 1.1.2. الفقر وبعض المصطلحات المرتبطة به

لتحديد نوع الفقر أو شدته أو حتى لقياسه ،لابد من تحديد بعض المصطلحات التفصيلية الخاصة بمفهوم الفقر مثل :

ـ **الفقر المطلق :** ويشير مصطلح "الفقر المطلق" إلى موقف يعيش الناس فيه لمجرد الوجود، وعدم إشباع الحاجات الأساسية التي تتطلبها حياة الإنسان، والتي تعرف باحتياجات الكفاف، بحيث تكون الوجبة التالية مجرد أمر حياة أو موت. ذلك أن الآثار التراكمية عن سوء التغذية والمجاعة تصيب الجميع بالضعف. وهكذا، يأخذ الفقر مكانة مطلقة، بحيث لا يوجد مستوى أدنى من ذلك إلا الموت. وقد حدّدت منظمة الأمم المتحدة ظاهرة الفقر المطلق بأنها : حالة من الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ويشمل ذلك : الطعام والشرب العادي، والتسهيلات الصحية، والمأوى، والتعليم والحصول على الأخبار. ويدخل الدخل والخدمات كمعيارين اثنين للفقر.

ـ **الفقر المدقع :** وقد عرفته هذه المنظمة الأممية، بأنه يشتمل على : الصحة المعتلة، ونقص الدخول، وقصور في التعليم، والخدمات الأساسية الأخرى، ووجود المساكن غير المناسبة، والبيئات التي تفتقر إلى الأمن والخدمات الاجتماعية.

ـ **الفقر النسبي :**أما الفقر النسبي، فهو حالة يمكن تحديدها فقط، بالمقارنة مع ظروف جماعة من الناس أو اقتصاد آخر. فقد قدّر ممثل منظمة حقوق الرفاهية القومية في الأمم المتحدة، أن الأسرة المكوّنة من أربعة أفراد، تحتاج إلى ما يناهز 7.200 دولار سنويا، من أجل تغطية احتياجاتها الأساسية، وهو ما يعتبر حدا للفقر. ومع ذلك، فقد قدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، خط الفقر لأسرة مشابهة بما يعادل 4.500 دولار، بينما قدّرت ولاية الميسيسيبي خط الفقر بما يساوي 600 دولار.

وهكذا، نرى حالة الفقر النسبي تتمثل في التباعد القائم في مستويات الإشباع، بين فئات الدخل العليا والدنيا من السكان. ويظهر هذا النوع من الفقر بوضوح، في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة. ويرجع هذا إلى التفاوت الاجتماعي الناتج عن سوء توزيع الدخل، في الدول الأولى عن الثانية.(6)

### 2- 1 -2- مصطلح خط الفقر :

هو الحد الذي يفصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن دخل غير الفقراء. ويعتبر الفرد فقيرا، إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد. ويعرّف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية، على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر

[6] ـ حسين عبد الحميد رشوان ـ الفقر والمجتمع ـ مؤسسة شباب الجامعة ـ الإسكندرية ـ 2007 ـ ص ص 26/23

التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر، تصنف على أنها فئات فقيرة، بينما يصنف الأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر، على أنها غير فقيرة.وهناك نوعان رئيسان اثنان من خطوط الفقر، وهما:

**ـ خط الفقر المدقع :** يعرف خط الفقر المدقع، على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد، من أجل تأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية الكافية لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

**ـ خط الفقر المطلق** : ويعرف خط الفقر المطلق، على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد، من أجل تأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية. وتشمل الحاجات غير الغذائية الأساسية، المسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

وهناك خط فقر يدعى **بخط الفقر النسبي؛** وهو الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل، يعتبر فقيرا. وقد اختلف بشأن تقدير هذه القيمة، حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع. وتعتبر هذه القيمة المحددة، هي بمثابة خط الفقر النسبي.

ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق، بحيث أن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات التي تطرأ في مستوى المعيشة، بينما يعتبر خط الفقر المطلق، قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

**ـ خط الفقر الاجتهادي :**ويسمى بخط فقر ليدين (**Leyden**). ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم، حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو إستهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساوي لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي، كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.(7)

## 3.1.2. نسبة الفقر وشدته

تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان. وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية للفقراء، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

[7]ـ سهيل يخلف ـ تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر ـ مذكرة ماجستير تحت إشراف د . أحمد بوذراع ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ 2007 / 2008 ـ ص 30

**ـ شدة الفقر :** يقيس هذا المؤشر، مدى التفاوت الموجود بين الفقراء. ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.(8)

**ـ فجوة الفقر :** وهي تشير إلى مقدار الدخل الذي يتطلب أن ينفقه الفرد للوصول إلى خط الفقر. وتحدد على مستوى المجتمع بحجم الفجوة بين مداخيل الفقراء وخط الفقر. ويحسب على المستوى الكلي، كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. وهو يعبر بذلك عن مدى عمق الفقر في المجتمع ويستخدم لأغراض المقارنات، مع مجتمعات أخرى. (9)

## 4.1.2.الفقر الحضري:

ونتطرق هنا إلى هذا المفهوم، بحكم أن حالتنا المدروسة هي في نطاق المدينة (مدينة سوق أهراس)، يعني في الحيز الحضري. وعليه، فإن الفقر الذي تتناوله دراستنا هو الفقر الحضري.ويثير الجدل الذي لازال مستمرا في الدراسات الحضرية حول مفهوم الفقر الحضري، قضيتين اثنتين أساسيتين: الأولى، تتعلق بأهمية المفهوم، والثانية بغموضه والتباسه، بالنظر إلى استخدامه في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة. ذلك أن ما نعتبره فقرا، يعتبره الغير شيئا آخر. ولذلك، نجد تنوعا وتباينا في استخدام المؤشرات من أجل تحديد هذه الظاهرة التي لخص ميلر (Miller) مضامينها في الفقر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في آن واحد. ومن جانبه، حدد ورسلي (Worsley) أشكالها المتعددة، في الأصناف المهنية التالية :

ـ الفقراء الحضريون الذين يعملون في صناعة السلع.

ـ عمال الورشات التي لا تستطيع التنافس؛ إلا بدفع أجور واطئة لعمالها.

ـ بيع الإنتاج المنزلي.

ـ الحرفيون المستخدمون ذاتيا.

ـ المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة.

ـ الباعة الجائلون (باعة الأرصفة والشوارع...)

ـ الخدمة الشخصية (الخادمات، البوابون ...)

ـ عمال الأجر العرضيون (الحمّالون، غاسلو السيارات...)

ـ المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى.

[8] ـ الغربي عطية ، إلياس بن ساسي ـ التحليل الكمي للفقر الإنساني ـ الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ـ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة سعد دحلب ـ 11/10 جويلية 2004

[9] ـ بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدى ـ مرجع سابق ـ ص 80

ـ الشحاذون والعاطلون عن العمل وجامعو القاذورات.

وليس هناك من شك في أن مئات الملايين من الناس في هذه الأنواع من المهن فقراء حقا. فما يزيد عن نسبة 76 ٪ من سكان آسيا وأمريكا اللاتينية، يوسمون بأنهم فقراء جدا و أن 39 ٪ يعتبرون من المشردين. وعلى الرغم من أن فقراء الحضر، يمثلون نسبة ضئيلة إذا ما قورنوا بفقراء الريف، إلا أنهم يتزايدون بوتيرة عالية، تحت ضربات الرأسمالية المتخلفة. ففي سنة 1975، قدر البنك العالمي عدد الفقراء الذين يقل دخلهم عن 30 سنتا في اليوم، بحوالي 900 مليونا (700 مليون في المناطق الريفية وعدد 200 مليون، في المناطق الحضرية). كما وضع تنبؤات تتعلق بتزايدهم وتزايد (تدني) أوضاعهم، خلال الخمس والعشرين سنة القادمة. ولذا، يتعين علينا كدارسين لإشكالية الفقر في الوسط الحضري لمدينة سوق أهراس، أن نحدد بعض المحكمات التي استخدمها الباحثون بهدف تحديد مضمون الفقر الحضري ونطاقه، وذلك على النحو التالي :

1 ـ المحكات المالية

2 ـ الحرمان

3 ـ نقص وعدم الاندماج في البناء السوسيو ـ اقتصادي الحضري

4 ـ ضعف (قوة) المساواة وتعدد أنماط الاستغلال

5 ـ الخصائص النموذجية لثقافة الفقر

6 ـ الظروف غير الملائمة

7 ـ الأحياء المتخلفة.

وهنا تبرز أمامنا، أهمية التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته. فالأولى، تشير إلى ربط الفقر بنمط إنتاجي محدد هو النمط الرأسمالي. بينما تعبر الثانية، عن مظاهر جانبية للفقر تتمثل في: التواكل، القدرية، كثرة النسل، الخ... وينعكس هذا التمييز في بعض التحليلات السوسيولوجية التي استندت في تعريفها للفقر إلى بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية. وهناك من نظر إليه، على ضوء عيش الكفاف (الدخل، الحاجات المطلوبة اجتماعيا...) أو الحرمان النسبي (النقص في بعض مواد العيش، مثل: الغذاء، ظروف المعيشة، أسباب الراحة المتعارف عليها...). وهناك من عرّفه، على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة، ترتبط في غالب الأحيان، بالمناطق المتخلفة في المدينة. ولقد شكلت هذه المناطق محور اهتمام الدارسين من ناحية النسق القيمي لسكانها وأنماط سلوكهم وأوضاعهم الطبقية، على ضوء المؤشرات الديموغرافية (تركيب السكان)، الاقتصادية (الدخل) والاجتماعية ـ

الثقافيــة (التنشــئة الاجتماعيــة) أو مــن ناحيــة القضــايا العامــة التــي تهــم هــذه المنــاطق الحضرية.(10)

أما الفقر المعني في هذه الدراسة، فهو "الفقر الحضري المدقع. ويعود السبب في ذلك إلى أننا اعتمدنا في اختيارنا للأسر محل البحث، على مؤشرات الصحة المعتلة، ضعف مستوى التعليم ..." بالإضافة إلى أننا قد حدّدنا مستوى الدخل الشهري، في حدود 10.000 د.ج كأقصى حد. وذلك، بالنظر إلى أن الحد الأدنى المضمون للأجر بالجزائر، في فترة 2009/2008، المصرح به يبلغ 18.000 د.ج شهريا. لكنه، لم يكن مطبقا 100%، إذ أن هناك عائلات كان أجرها الشهري يبلغ 3.000 د.ج (عقد الشبكة الاجتماعية) أو 10.000 د.ج إلى 13.000 د.ج، كأجر عاملة منظّفة مثبتة مثلا. ولهذا السبب، فقد أسقطنا من مفردات عينة الدراسة، كافة العائلات والأسر التي لا تتوفر فيها هذه الشروط.

## 2. 2- الفقراء :

مثلما تعددت الآراء والنظريات حول تحديد الفقر، فإن رسم معالم وصورة محددة عن الفقراء، أمر يختلف أيضا حسب المتغيرات وحسب المجتمعات، بل إنها قد تختلف في المجتمع الواحد. وبما أن التنمية الحقيقية تتمحور حول الإنسان، فإن هذا الأخير يعتبر في عملية التنمية، بمثابة الوسيلة والهدف، في الوقت ذاته. إن الفقير في الإسلام، هو كل من لا يملك مؤونة سنته " اللائقة بحاله له ولعياله " لا فعلا ولا قوة. إن صاحب الحاجة ليس لديه الاستعداد الدائم لبذل نفسه في كل وقت، من أجل قضاء حاجته مهما بلغت، ولكنه لا يرى غضاضة في طلب حاجته، مرة في السنة. خصوصا مع شعوره بوجود من يحافظ له على كرامته، ورهافة إحساسه. وهكذا، كانت السنة تراعي كل هذه الجوانب.

قال أبو بصير : قلت لأبي جعفر (ع) الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة، فأعطيه الزكاة ولا أسمي له أنها من الزكاة ؟ فقال (ع) : أعطه، ولا تسم له، ولا تذل المؤمن([11]). وتصنّف الآية 60 من سورة " التوبة "، الفقراء أو من يجب فيهم الإنفاق، حسب التشريع الإسلامي، كما يلي : "{ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم }". ويمكننا أن نعطي بعض الشروح عن هذه الفئات التي ورد ذكرها في الآية على المنوال التالي:

ـ الفقراء : إن الفقير هو من لا يمد يده للتسول مع أنه في حاجة ـ وهو من لا يتوفر له النصاب (الحد الأدنى للمعيشة) ـ وهو من لا يملك الوسائل اللازمة لتغطية حاجيات عائلته

[10]- إسماعيل قيرة +ع. الحميد دليمي +سليمان بومدين ـ التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا ـ جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ بدون تاريخ ـ ص ص 187، 191

[11] ـ سليمان يحفوفي ـ الضمان الاجتماعي في الإسلام وأثره الوقائي ضد الجريمة ـ الدار العالمية ـ لبنان ـ بدون سنة نشر ـ ص ص 70/ 71

من المأكل والملبس، على وجه الخصوص ، كما أنه لا يملك وسائل العيش ولو كان لديه سكن.

ـ المساكين : ويعتبر الفرد مسكينا من كان في حالة فقر مدقع ـ ومن دفعه البؤس للتسول ـ ومن لا يملك نصف الكفاية.

ـ العاملين عليها : هم موظفو الدولة الذين خصصتهم لتنفيذ ركن الزكاة، جردا، وحسابا، وتحصيلا، وتوزيعا.

ـ المؤلفة قلوبهم : وقد كان المراد بهم في أول الإسلام، حديثي العهد بالدخول فيه، ممن تخشى عليهم الفتنة أو الردة عنه، استبقاء لهم بين صفوف المسلمين من جهة، ومنعا لإيذائهم من جهة أخرى. ويمكن أن نخصص في عصورنا الحديثة، حصة هذا الصنف من مصارف الزكاة لأغراض نشر الدعوة الإسلامية، والتبشير بها، ودعم المؤسسات التي تؤدي هذه المهمة.

ـ في الرقاب : وهم الأرقاء من العبيد، تحريرا لهم، أو أسرى الحرب ـ من المسلمين ومن كان في صفهم ـ فدية عنهم.

ـ الغارمين : وهم المنكوبون بالدين، اقتراضا أو قضاء أو التزاما بضمان أو كفالة...دون أن يكون لديهم ما يفي به، ويحرجهم ذلك، أو يعرضهم لما ينال من مروءتهم أو كرامتهم، حيث يوفى عنهم ما وجب عليهم من ذلك.

ـ في السبيل : وقد كان هذا الصنف يفسر أولا بالمجاهدين الذين لا يجدون نفقة الجهاد ولهم رغبة فيه. غير أنه وبعد أن أصبح توفير ذلك من مهمة الدولة لجميع الجنود، يمكن أن تجعل حصة هذا الصنف من الزكاة هي المورد الأساسي لميزانية الجيش، ثم تستكمل حسب الحاجة، من موارد أخرى. على أن عبارة " في سبيل الله " هي من العموم والاتساع، ما يجعلها صالحة لأن تتناول كل ما عدا الأصناف السبعة الأخرى التي عددتها الآية، مما يرضى عنه الله : كبناء المساجد، وإنشاء المدارس، والمصحات، الخ ...

ـ ابن السبيل : وهو الغريب الذي انقطع عمن يعوله، ولو كان في الحقيقة غنيا، تجب عليه الزكاة في موطنه : كالحجاج، المسافرين، السائحين، الخ ...([12])

أما من الناحية الاجتماعية، فقد اتفقت أغلب الدراسات التي أجريت على المجتمعات الصناعية والنامية، على أن المستضعفين في مجالات اجتماعية محددة، يكونون على العموم أكثر عرضة للوقوع في مصيدة الفقر. ويندرج في هذه الفئات : العاطلون عن العمل، أو من

12- إبراهيم الطحاوي ـ الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما ( دراسة مقارنة ) ـ الجزء الأول ـ منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ـ 1974ـ ص 360 /361

لا يتمتعون بالأمن الوظيفي في عملهم، والمسنون، والمرضى، والعجزة، والأطفال، والنساء، وأعضاء الأسر الكبيرة أو التي يعيلها واحد من الوالدين، وأفراد الأقليات الإثنية في المجتمع. وقد تكون آثار الفقر متقاربة على هذه الفئـــــــات، في أكثر المجتمعات في العالم.([13])

وقد يكون الفقراء هم أولئك الذين يفتقرون إلى الحرية الشخصية والاستقلال الذاتي ويعيشون وسط بيئة إجرامية، وبيئة بائسة، ويواجهون مغريات الحياة المتنوعة التي يرغبون في اقتنائها، لكنهم غير قادرين على الحصول عليها إلا نادرا، لأن فرص الحصول عليها ضئيلة أو قليلة. بينما الغني يملك الثروة، فتمنحه الحرية والنفوذ والسلطة الاجتماعية والقدرة على توجيه حياته الخاصة. فالذي يستطيع أن يختار ويحصل على الأشياء التي تفرحه وتجلب له المسرة ويدفع ثمنها من ثروته، وهذا غير متوفر عند الفقراء ويحصل أطفال الأغنياء على أفضل الأشياء وأغلاها، ويأخذ أفضل الضمانات، لكي يبقى محافظا على مستواه المعيشي واعتباره الاجتماعي. بينما مثل هذا غير وارد عند أطفال الفقراء. وإذا حصلوا على بعض الشيء، فيكون بشق الأنفس وبكلفة غالية. ([14])

وفي نظر عالم الاجتماع الأمريكي " **رايت ميلز** " يعني الفقير ضحية التحيز الاجتماعي السائد في مجتمعه الذي دفعه لأن يعمل في عمل مفروض عليه. ويعيش في مسكن سيء الشروط الصحية وفي حي موبوء ( يعني مرتع للانحراف السلوكي والجريمة)؛ بحيث يكون ضحية لا يعرف حقوقه ويجهل القانون في الوقت ذاته.

كما درس علماء الاجتماع نظرية " دائرة الفقر "، وهي نظرة متشائمة للفقراء، تصوّرهم على أنهم في مصيدة وشرك لا يستطيعون الفرار أو الخلاص منها، بل وتلغي قدراتهم وقابليتهم الفكرية والعقلية، بمساعدتهم للخروج من مأزق الحياة . فهي ترفض فكرة الفقر المؤقت، المرتبط بأزمة اقتصادية أو اجتماعية ولا تؤمن بصيرورة التغيّر الاجتماعي (المتدرج أو المتطور) وتغيّر موازين القوى الاجتماعية، بل أنها انجذبت نحو الفقر المزمن الذي لا مفر منه لأنه ـ في تصورها ـ يضع الفقير في دوامة الفقر لا ينجو منها، بل أنها تلف حتى أبناءه وأحفاده؛ يعني الأجيال المتعاقبة. وهذا حكم قاسي مسبق. ويمكن رسمها بالشكل التالي :

[13] ـ أنتوني غدنز ـ علم الاجتماع ـ ترجمة فايز الصياغ ـ المنظمة العربية للترجمة ـ بيروت ـ 2005 ـ ص ص 383/382
[14] ـ معن خليل عمر ـ علم المشكلات الاجتماعية ـ دار الشروق ـ الأردن ـ 2005 ـ ص 194

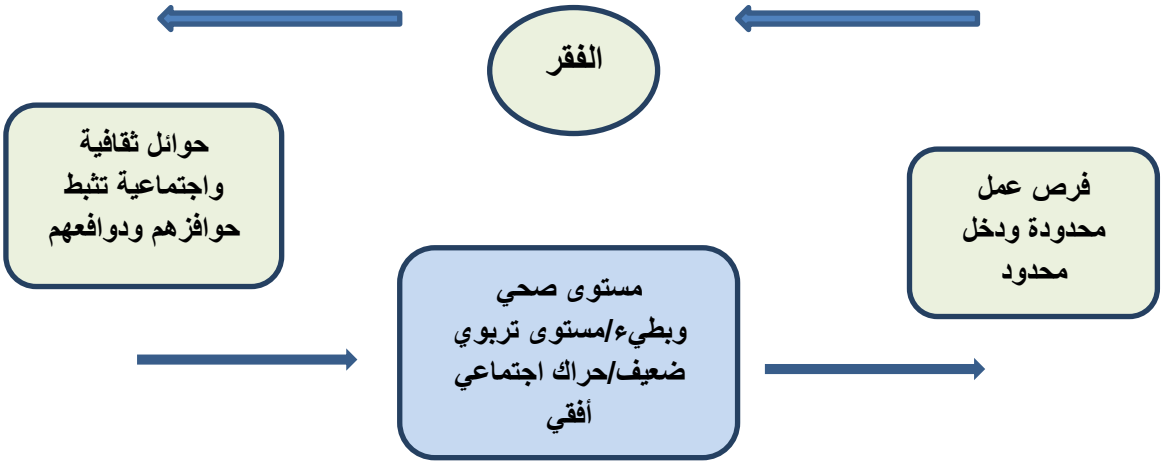


الشكل01: يوضح نظرية دائرة الفقر

يمثل هذا الشكل، حالة الأفراد الذين يتمتعون بدخل مالي محدود والأفراد الذين لا يجدون عملا، بسبب ضيق أو قلة فرص العمل المتاحة لأصحاب الخبرة الأولية والبسيطة. ويعيش مثل هؤلاء الأفراد في مستوى عيش فقير. وإن استمرار هذه الحالة، تجعل دوافع الفرد نحو العمل مثبطة، فضلا عن وجود منافسة مع أصحاب المهارات الفنية المتقدمة أو الذين يمثلون أغلبية المجتمع، أو عدم حصوله على القبول الاجتماعي، لأنه في أسفل السلم الاجتماعي. ومثل هذه الحوائل الثقافية والاجتماعية، لا تجعل حراكه الاجتماعي على السلم المهني والاجتماعي عموديا، لأنه غير مسلح بمستوى تربوي متقدم وأن مهاراته المهنية أولية، وصحته ضعيفة لا تسمح له بمواصلة العمل، من أجل الخروج من مصيدة الفقر. ولما كانت فرص العمل قليلة ومحدودة، فإنه يبقى يعيش على دخل مالي محدود جدا ويبقى فقيرا مزمنا. وهذه الوضعية المزرية، لا تساعد أبناء الفقير على أن يعيشوا في مستوى تعليمي وصحي أفضل من والديهم، بل مثلهم، إن لم يكن أسوأ منهم. فلا أمل لهم في الخروج من حالة الفقر. ([15])

بالطبع وكما أشرنا إلى ذلك سابقا، فإن هذا الحكم متشائم و فندته العديد من النظريات. وذلك كون بعض الفقراء يتجاوزون فقرهم، بسبب طموحهم أو قدراتهم الفردية المتميزة التي تجعلهم يقفزون خارج دائرة الفقر. وإن كان هناك عديد من الآراء التي اتهمت الفقراء بالاتكالية، والكسل والتخاذل، فإن علماء النفس الاجتماعي لديهم ما يقولونه، في هذا الشأن. إذ يعتقد الدكتور " مصطفى حجازي" أن التخلف في المنظور النفسي العريض، يتجاوز إلى حد بعيد المحكات المادية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تقنية)، ليتمحور حول قيمة الحياة الإنسانية والكرامة البشرية. إن كل هدر لها أو تحويلها إلى أداة هو تخلف. وسيكولوجية

[15] ـ معن خليل عمر ـ المرجع السابق ـ ص ص 197 / 199

التخلف هي سيكولوجية الإنسان المقهور أو المشيأ. إن معيار التخلف ومستواه، يبرزان من خلال بحث حالة وحجم أقل فئات الناس حظا في المجتمع الواحد وأقل المجتمعات حظا على المستوى الكوني (يعني الفقراء). ([16])

وبالرغم من غزارة الكتابة في موضوع التخلف والتنمية في العالم الثالث، ومهام النهوض الاجتماعي فيها، سواء في علم الاقتصاد أو علم الاجتماع، لكن الإنسان المتخلف لم يعط الاهتمام نفسه الذي وجه إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالرغم من أن الإنسان هو وليد البنية المتخلفة، لكنه ليس مجرد أمر مادي قابل للتغيّر التلقائي. بل إن التخلف يعاش على المستوى الإنساني، كنمط وجود مميز، له دينامياته النفسية والعقلية والعلائقية النوعية. ولابد من مراعاة هذا الجانب، حتى تنجح الخطط التنموية. إن التجارب المستوردة من الدول الغربية، والتي طبقت، لم تنجح في الارتقاء بإنسان العالم الثالث، وذلك لكونها لم تنظر إلى إنسان هذه المجتمعات، باعتباره عنصرا أساسيا ومحوريا في أية خطة تنموية. وعليه، لابد من وضع الأمور في إطارها البشري الصحيح.

إن الإنسان المتخلف في وضعية مأزقيه، يحاول في سلوكه وتوجهاته وقيمه ومواقفه مجابهتها والسيطرة عليها، بشكل يحقق له بعض التوازن النفسي الذي لا يمكن الاستمرار في العيش من دونه. فالنظرة النفسية للوجود المتخلف هي نظرة تشكل البعد الذاتي في مسألة التخلف. كما أن التخلف النفسي الوجودي مازال بحاجة إلى جهد كبير لاستجلاء غوامضه. لكن، يمكن اعتبار التخلف النفسي نمطا من الوجود وأسلوبا في الحياة، ينبت في كل حركة أو تصرف، في كل ميل أو توجه، في كل معيار أو قيمة. إنه نمط من الوجود له خرافاته وأساطيره ومعاييره التي تحدد للإنسان موقعه ونظرته إلى نفسه، نظرته إلى الهدف من حياته، أسلوب انتمائه ونشاطه ضمن مختلف الجماعات، أسلوب علاقاته على تنوعها. إنه موقف من العالم المادي وظواهره ومؤثراته، وموقف من البنى الاجتماعية وأنماط العلاقات السائدة فيها، على المستوى الذاتي الحميم، كما على المستوى الذهني. هناك إذن، مجموعة من العقد التي تميّز الوجود المتخلف (عقدة النقص، عقدة العار، اضطراب الديمومة...)* نمط الوجود المتخلف غير المحتمل، فهو يولد آلاما معنوية تهدم التوازن النفسي. ولذلك، تبرز ميكانزمات دفاعية ضد هذه الآلام وذاك الخطر المهدد للتوازن. ([17])

وبناء على ما تقدم، فإن "الفقراء المعنيون في هذه الدراسة، هم أفراد الأسرة الفقيرة التي تكافح بصعوبة من أجل توفير احتياجات أفرادها"، يعني أنهم "إما عاطلون عن العمل أو

[16]- مصطفى حجازي - التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور - ط 10 - المركز الثقافي العربي - المغرب - 2007 - ص 35

*الاطلاع على مرجع التخلف الاجتماعي لمصطفى حجازي ، يوضح أكثر هذه العقد والميكانيزمات.

[17] - مصطفى حجازي - المرجع السابق - ص ص 09 / 33

يعملون في مهن بسيطة، تدرّ دخلا بسيطا. ويقطنون مساكن غير لائقة، وبالكاد يوفرون التعليم لأبنائهم، وهم غير راضين عن مستواهم المعيشي...".

## 2- 3- مفهوم المدينة :

وتعتبر المدينة هي الحيز المكاني لدراستنا. وتعرف حسب معجم المصطلحات الاجتماعية بأنها : تمركز سكاني يتميز بالكثافة ويوجد في منطقة جغرافية صغيرة نسبيا، ويتجه نشاط السكان فيه إلى أعمال وأنشطة غير زراعية، تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي. وقد يشار إليها بمصطلح " المدينة الدولة "؛ عندما يشار إليها كنظام سياسي يتمركز بمقتضاه النشاط والسلطة في مدينة واحدة. وقد ظهرت هذه المدن في التاريخ الروماني واليوناني القديم، بصفة خاصة، حيث شهدت هذه الحضارات مدنا تركزت فيها الأنشطة السياسية والفكرية والدينية والتجارية. كما يشار إلى المدينة أيضا بمصطلح آخر هو " المدينة الصناعية "، وهو نوع من المدن التي تعرف بأنها مراكز للتصنيع أو التعدين. ([18])

كما أن المدينة ليست وضعا ماديا قائما بذاته، بل هي موصولة علائقيا بنفسيات وأفكار ووضع حضاري معين، فقد تختلف المدن من حيث الموقع، فمنها ما يقع على جانب المستنقعات مثل مدينة "كلكتا" بالهند ، ومنها ما يقع بالمنحدرات الشديدة مثل "ريو" بالبرازيل. وهناك خلفيات نفسية أخرى تدفع الجماعات إلى التمركز بمكان معين، كالخوف من الآخر، حيث يدفعها إلى التحصن من العدو في الجبال. وهناك خلفيات لاواعية، كما يرى المنظرون البنيويون، أي أن النشاط اللاواعي للعقل يقوم بفرض أشكال على مضمون الواقع الملموس. وتكون تلك الأشكال موحدة بالنسبة لجميع العقول. وتؤدي الثقافة المرجعية للجماعات إلى تمركز معين؛ مثلا مدينة الكوفة كما يذكر العلامة عبد الرحمن ابن خلدون، بنيت على خلفية توفير المراعي للإبل.([19])

كما يمكن النظر إلى المدينة من خلال مرجعية الجماعة الثقافية والدينية والأيديولوجية وحتى المذهبية (سني، شيعي، أباظي ...)، تماما مثلما ينظر إليها من ناحية المهام والوظيفة السائدة من دينية وعسكرية وتجارية وصناعية وفكرية. كما قد تنشأ المدينة لضرورات تخص مستقبل الجماعة، حتى وإن استندت ركائزها على ماضيها، حيث أن أي تجمع بشري يولد من ثلاث ضرورات أساسية هي: الغذاء والدفاع والتبادل([20]). وقد ألهمت المدينة بتناقضاتها واتساعها من المركز إلى المحيط ، بعض الباحثين مواضيع للبحث السوسيولوجي، كالتالي :

[18] - فاروق مداس - قاموس مصطلحات علم الاجتماع - دار مدني - الجزائر - 2003 - ص ص 235 ، 236

[19] - صحراوي بن حليمة - مفهوم المدينة بين السوسيولوجية الغربية والعمران الخلدوني - مجلة فكر ومجتمع - عدد 02 - الجزائر - أفريل 2009 - ص 49

[20] - نفس المرجع - ص 50

ـ **ابن خلدون** : المدينة في الفكر الخلدوني هي نتيجة حتمية للانتقال من العمران البدوي إلى العمران الحضري، حيث تنتقل من معاش يعتمد على التقشف والضروريات إلى معاش معقد. ومن ملك يعتمد على التزاوج بين العصبية والقبيلة إلى ملك منظم، يعتمد على جيش وإدارة مركزية، وتنتقل من فنون (ثقافة تكاد تنعدم) إلى ميلاد الثقافة بميلاد المدينة. كما تنشأ المدينة مع الجيل الأول، وتستقر وتزدهر مع الجيل الثاني، وتنحط وتضعف مع الجيل الثالث، لأن الجيل يرتبط بالدولة والدولة يلزمها عاصمة (رمز). ويشبه ابن خلدون الدولة بالكائن الحي، حيث يبلغ متوسط عمر الدولة 120 سنة، على شكل خط دائري (ميلاد، نمو، موت) أو بتفسير آخر (اندفاع، استقرار، أفول) أو بمفهوم المرحلة (مرحلة الروح، مرحلة العقل، مرحلة الغريزة). ([21])

ـ **كارل ماركس** : وقد تناول موضوع المدينة في إطار النظرية الماركسية، في كتابه الإيديولوجية الألمانية، حيث تناول موضوع المدينة في إشكالية تقسيم العمل بين الريف والمدينة. تعتبر المدينة بالنسبة للماركسية مكان تمركز القوى المنتجة (يد عاملة، مواد تقنية...) وهي كذلك مكان تمركز السلطة والطبقات الاجتماعية ومكان تطور الوعي والصراع الطبقي الذي هو محرك التاريخ. كما يحلل ماركس ظاهرة تقسيم العمل بين المدينة والريف والتي تعكس في العمق، تقسيم العمل بين العمل الذهني والعمل اليدوي.

ـ**إنجلز** : في تناوله لمسألة السكن تكلم إنجلز عن المدينة كمجال للاستلاب وكمجال قمعي، بالدرجة الأولى. ويرى أنجلز حسب تحليله أن المدينة هي منبع اللاأخلاقيات ومدرسة للجريمة.

ـ **أما دوركايم** : فهو يرى أن المدينة هي مجال للتجمع السكاني، يسمح بنمو الوعي الأخلاقي، والشعور بالمقدس. وهي كذلك، مجال نمو التضامن العضوي، عكس الرّيف الذي يتعمق فيه الشعور بين أفراد الجماعة، كما عالج في كتابه "الانتحار" إشكالية الفردانية والتضامن بين أفراد جماعة معينة.

ـ **مدرسة شيكاغو** : لاحظ مفكرو مدرسة شيكاغو (مدينة خليط من الجنسيات) أن النمو السريع لسكان المدينة، قد أحدث اختلالات بين المستويات : الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وبالتالي، فقد أفرزت هذه الأخيرة مشكلات على كل المستويات: من إجرام، انحراف، وأصبحت شيكاغو مدينة علمية لمدة 25 سنة ومركزا للتدريب السوسيولوجي، في أمريكا والعالم. وقد درس باحثوها في المخبر الحيّ -الذي وفرته المدينة- : الحارات القذرة والجانحين من الأحداث والجانحات من العاهرات والمجرم المحترم والسلوك الخارج عن المألوف والإدمان على المخدرات. ومن أهم الدراسات، تلك التي قدمها كل من "رايت.

[21] ـ صحراوي بن حليمة ـ المرجع السابق ـ ص ص 53 ، 54

ل"، و"بارك روبرت" ( 1925) حول الإيكولوجيا وكيفية تكيّف أو عدم تكيف الأفراد، مع بيئتهم ومحيطهم الحضري.([22])

أما بالنسبة للفقر الحضري، فإن المدينة تشكل الوعاء الذي يتشكل فيه هذا الأخير. فاتساع نطاق المدن في العصر الحاضر وازدياد حجمها، جعل عددا كبيرا من المهتمين بالحياة الحضرية من منظور الدراسات العلمية التي تقع في نطاق علم الاجتماع، يحاولون وضع تصور عن مشاكل هذه التجمعات الحضرية الكبرى، من أجل وضع وتبني سياسات يمكن أن تطبق بنجاح في معالجة هذه المشاكل([23]). ومن الناحية الإجرائية، يمكننا اعتبار مدينة سوق أهراس بمثابة "الوعاء الذي يتشكل فيه الفقر الحضري، وما يفرزه من مشكلات ومظاهر جانبية، ترصد لها الحكومات والسلطات المحلية المتعاقبة، برامج تنموية في محاولة منها للحد منه أو القضاء عليه".

## 2-4 ـ التنمية :

تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها : مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها، لكي تشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد ".

وهناك تعريف آخر للتنمية، يؤكد على أنها عبارة عن :" برامج متعددة الأغراض. وذلك بمعنى ألا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها، وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والاجتماعية، لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساس وهو التنمية متعددة الجوانب ". ([24])

لقد تطور مفهوم ومحتوى التنمية عبر التاريخ. وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن، في هذا المجال. فكانت أولى المحاولات في تحديد مفهومها اقتصادية، ثم تطورت إلى الناحية الاجتماعية، وصولا إلى التنمية الشاملة والمستديمة.

ويعرف **"ميير"** و**"بالدوين"**، التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي، خلال فترة زمنية طويلة من الزمن... فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي، يزداد في هذه الحالة. أما **"سيلسوفورداتو"**، فيقول "أن نظرية التنمية الاقتصادية وفي تطلع شامل لشرح : أسباب

[22] ـ صحراوي بن حليمة ـ المرجع السابق ـ ص ص52 ،53
[23] ـ محمد عاطف غيث ـ علم الاجتماع الحضري ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ 1995 ـ ص 149
[24] ـ عادل مختار الهواري ـ التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ـ مكتبة الفلاح ـ الكويت ـ 1988ـ ص 111

زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآليتها، وكذلك انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع، وتوظيفات الناتج القومي". ومن الملاحظ، أن هذين المفهومين للتنمية الاقتصادية وكذلك مختلف المفاهيم المشابهة والمنتشرة في الأدبيات الاقتصادية المتناولة قضايا العالم الثالث، تنظر إلى التنمية الاقتصادية، بوصفها مؤشرات كمية، يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي. وفي الواقع، فإن التنمية الاقتصادية ليست سوى العملية الاجتماعية- الاقتصادية التي تقضي على التخلف، بكل مؤشراته وأسبابه، كما ونوعا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط، مسيرة وانجاز مهام التنمية الاقتصادية.([25])

أما التنمية الاجتماعية فيختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهومها، كل وفق تخصصه. إذ يعتقد الدكتور " غسان بدر الدين " أنها تتمثل في : ذاك التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال أيديولوجيا معينة، لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال، من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. وتستهدف التنمية تغيير أساس البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات الاقتصادية، بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية التي تعيق هذه العملية.([26])

لكن، قد تكون التنمية أسلوبا للعمل الاجتماعي، يرتكز أساسا على إحداث التغيّر الاجتماعي المقصود، من خلال الإعداد والتنفيذ للمشروعات والبرامج. وبغض النظر عن اعتبارها أداة أو مدخلا أو عملية أو منهجا وطريقة علمية، يمكننا أن نستنتج أن التنمية تحتاج إلى تعبئة الجهود والموارد لتحقيق طموحات المجتمع. وهي مركب يشتمل على مجموعة عمليات ومراحل تصميم وتخطيط، وهي متعاقبة ومتتالية، هي غاية أو وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية. وتتخذ أهدافها بموضوعية وواقعية لكي تساير طبيعة الموارد والإمكانات المتاحة، أو التي يمكن إتاحتها سواء كانت مادية أو بشرية. ولا يستطيع أن يتصدى لهذا العمل سوى المتخصصون، للحاجة إلى نظريات علمية واستراتيجيات توجه خطوط وبرامج التنمية. كما وتعتمد على المشاركـــة بكافة صورها (جهودا، وأنشطة، وأموالا...) وذلك لضمان وتأمين الدور المعياري أو القيمي الخاص بالمجتمع.([27])

أما في السنوات القليلة الماضية، فإن مختلف الباحثين في التنمية، يركزون على ما يسمى بالتنمية الشاملة والمستديمة، حيث ظهر في منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ما يسمى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة. وهي تعني تلك

[25] - طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - ط3 - دار الطليعة - بيروت -1986 - ص 73/ 74

[26] - غسان بدر الدين - جدلية التخلف والتنمية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - 1993 - ص 79

[27] - أحمد مصطفى خاطر - التنمية الاجتماعية ( المفهومات الأساسية - نماذج ممارسة ) - المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية - 2002 - ص ص 15/ 16

التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة. وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط. بمعنى أنها تهتم كذلك، بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. لكن، السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية، تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل، عن الجوانب الأخرى، وإيجاد حلول منفردة. وهو الأمر الذي جعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة، في كثير من المجتمعات. وهو ما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية، ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

و مع تفاقم المشكلات البيئية بالعالم، فقد برز مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة، في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان " مستقبلنا المشترك " ونشر لأول مرة عام 1987. وقد عرّفتها على أنها : تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. بمعنى أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، طبعا دون معزل عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية. فقد كشفت التنمية المستديمة، ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم، عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة، وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية دون استثناء. وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة. وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. ([28])

أما من الناحية الإجرائية، فالتنمية التي نقصدها، هي "تلك البرامج والمخططات التي تقترحها الحكومة (أو السلطات المحلية) من أجل تغيير حالة المجتمع غير المرغوبة إلى حالة مرغوبة. ومنها بالخصوص البرامج التنموية في مجالات: الصحة، التعليم، الإسكان، التشغيل، الخ..."، كون أن هذه القطاعات ترتبط بشكل مباشر، بمستوى معيشة الأفراد والأسر في المجتمع المحلي.

## 2-5- المشكلة الاجتماعية :

بالنظر إلى تشعب أبعاد المشكلة الاجتماعية، خاصة مع اتساع شبكة ارتباط الفرد بأكثر من تنظيم اجتماعي في وقت واحد، مثل: الأسرة والجماعة الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المحلي والعام، فقد تباينت آراء علماء الاجتماع في تحديد هذا المفهوم. إذ تعتبر " المشكلة الاجتماعية ظاهرة تحدث في المجتمعات البشرية كافة. ولكن، أيا كان نوع المشكلة الاجتماعية، فهي تمثل اضطرابا أو تعويقا لسير الأمور. وهذا يولّد نوعا من المفارقات بين المكانات والمستويات المرغوبة من قبل الأفراد في المجتمع وبين الظروف الواقعية. وهذا

[28] - عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط – التنمية المستديمة ( فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ) – دار الصفاء – عمان - 2006 – ص ص 21 - 27

ما يتطلب من أفراد المجتمع وجماعاته، على حد سواء، أن يفتشوا عن الوسائل والأساليب الكفيلة بمعالجة المشكلة التي تواجههم ".

كما أن المشكلة الاجتماعية مشكلة نسبية؛ فما قد ينظر له على أنه مشكلة في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر. وينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل بعض الباحثين على أنها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي. وقد تكون ذات تأثير واسع وكبير على الفرد والمجتمع، فهي ظاهرة سلبية تعمل على تخلف المجتمع وتقف كعائق حيال إفساح المجال أمام أفراده للتقدم.ويعرف العلامة **"فيرتشايلد"** المشكلة الاجتماعية على أنها، موقف يحصل بفعل عوامل وظروف تتعلق بالبيئة الاجتماعية ويستلزم معالجة إصلاحية، تتطلب تجميع الوسائل والأساليب الاجتماعية للتصدي له ومعالجته. ([29])بينما يرى **"مارشال"**، أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع بصدد السلوك المرغوب فيه.

وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان في أغلب الأحيان. ففي الحالة الأولى، يمكن أن ندخل تحتها كل النقائض والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة، والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك، بالجريمة. وأما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية، فهي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها، مثلما هي مشكلة الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي في تأديته لوظيفته والذي تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة، مثل: الحرب والفساد السياسي.ويرى**"روبرت ميرتون"**، أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية، في أن يكون. ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين اثنين:

ـ إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع.

ـ أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين الاجتماعي.

ويرى لامرت (**Lamart**) أن المشكلة الاجتماعية هي إحباطات وظيفية لعناصر البناء الاجتماعي. وينبثق عن هذا الرأي افتراضات مؤداها أن الضروريات الوظيفية للحياة الاجتماعية، تساعد الأبنية الوظيفية على أداء وظائفها وتدعم كل منها الأخرى، كما تحقق وتلبي الحاجات النفسية للأفراد. كما تساهم أيضا وتؤدي إلى تحقيق تكامل المجتمع. أما الأنشطة والعمليات التي تحد من مواجهة هذه الضروريات الوظيفية والتي قد تؤدي إلى تعطيل العلاقات التنظيمية بين عناصر البناء والتي قد تحبط حاجات ومطالب الأفراد،

[29] ـ فهمي سليم الغزوي وآخرون ـ المدخل إلى علم الاجتماع ـ ط2 ـ دار الشروق ـ الأردن ـ 2004ـ ص 365

فتعرف بالإحباطات الوظيفية. أي أن عجز الأفراد عن تحقيق التوافق مع المطالب التي تفرضها الجماعة على أعضائها، يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية (فقر، جريمة، زيادة سكان...) وينشأ هذا العجز والقصور عن التطبيع الاجتماعي، حينما لا تتوافق أنماط السلوك السائدة في المجتمع مع قدرات الأفراد، وتعجز أيضا التنظيمات الاجتماعية عن النهوض بأعباء أفراد المجتمع وإتاحة الفرصة لتحقيق مطالبهم وحوافزهم الأساسية الاجتماعية، بطريقة اجتماعية موافق عليها ومقبولة.

ويتضح من هذه التعريفات، أن المشكلات الاجتماعية ترتبط بالجوانب التي يصطلح على تسميتها بالجوانب المرضية الاجتماعية. وبذلك، يمكننا القول، بأن المشكلة الاجتماعية هي خلل في بعض جوانب أو شؤون المجتمع يشعر به الأفراد ويقدرون خطورته، وتصبح المشكلة الاجتماعية هي أية ظاهرة تعتبرها مؤسسات المجتمع (الأسرة ـ القانون) مصدر ضرر، يقع في الحاضر أو سيقع في المستقبل للفرد أو المجتمع([30]). ولتحديد المشكلة الاجتماعية، هناك ثلاث تعريفات :

- هي الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الأفراد أو تعاكس أحكامهم عليها، شاعرين بها فيحكمون عليها بأنها تشكل مشكلة لهم. وبمعنى آخر، فهي شعور أو إدراك الأفراد بأن إحدى قيمهم قد انتهكت من قبل البعض، فخلقوا بذلك مشكلة اجتماعية تحتاج إلى حل.

- وهناك تحديد طرحه ديفيد دريسلر، ومفاده أن المشكلة تتمثل في: النظرة الموحدة لعدد كبير من الأفراد حيال الظروف التي يعيشونها ويعدّونها غير مرغوب فيها. ويحكمون عليها بأنها مصدر مشاكلهم الاجتماعية. وهو تعريف مشابه للتعريف الأول.

- أما التعريف الثالث وهو أوسع تحديدا، فينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنها حالة تعبر عن عدم استقرار (أو اضطراب) نمط العلاقات الاجتماعية الذي يهدد وجود إحدى قيم المجتمع أو إحدى مؤسساته لجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها. وهو الأمر الذي يدفع الأفراد إلى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد أو ردع مسببات اضطرابه. يوضح هذا التعريف، شعور الأفراد بتهديد أحد الضوابط الاجتماعية (قيمة أو مؤسسة) يعيشون معها بحيث يطالبون بإعادة نمط علاقاتهم لحالتها السوية الطبيعية. وأن تغيرها يعني وضعها في حالة غير مرغوب فيها، لعدم خدمتها لوجودهم أو لمصالحهم الاجتماعية. وهذا ما يسبب لهم مشكلة اجتماعية أو سلسلة مشكلات متتابعة. ([31])

وثمة حقيقة طرحها **"ريتشارد فوللر"**، مفادها أن عدم تشابه المشكلات الاجتماعية أدى إلى عدم تشابه تحديد المشكل. وهو يضرب مثالا على ذلك، فيقول : إذا أخذنا بطريقة عشوائية

[30] ـ عصام توفيق قمر وآخرون ـالمشكلات الاجتماعية المعاصرة ـ دار الفكر ـ الأردن ـ 2008ـ ـ ص ص 18 /20
[31] ـ معن خليل عمر ـ مرجع سابق ـ ص ص 84/ 89

عدة مشكلات في مجتمع واحد (مثل طلاق وتمايز عنصري وأمراض عقلية وإدمان مخدرات) فإننا سوف لا نجد تشابها بينها، بل نجد تشعبا وتفرعا وتعدد أسباب كل مشكل منها، سواء أكان في زمانها أو مكانها. وإذا وجدنا أحد الباحثين قد استخدم إطارا نظريا في توجيه بحثه لمشكلة اجتماعية، فإن إطاره النظري سيكون مصطنعا غير واقعي، بل من نسيج تصوره أو صناعة خياله. وفضلا عن ذلك، فإن الباحث الذي يشخص أسباب المشكلة وآثارها على الظواهر والمشكلات الاجتماعية، فإن مهمته وقابليته تقف عند هذا الحد ولا يستطيع حلها أو معالجتها، لأن - في بعض الأحيان والحالات- الوضعية الاجتماعية أو المؤسسية الاجتماعية عندما تتبلور فيها مشكلة اجتماعية، تعمل على عدم حلها أو تزيد من تعقيدها.

وحسب **"معن خليل"**، هناك مشكلات اجتماعية ظاهرة؛ أي الظروف المدركة أو التي يشعر بها أفراد المجتمع ويعدونها مشكلة اجتماعية، سواء أكانت بالنسبة لهم أو لجماعة معينة أو لمجتمعه. أما المشكلة الاجتماعية المستترة، فهي تعني الظروف الاجتماعية غير المدركة من قبل أفراد المجتمع، على الرغم من شذوذها أو غرابتها أو تعارضها مع مصالحهم ولا يعدوها مشكلة اجتماعية، بل هناك فئة واعية ومثقفة هي التي تعدها مشكلة، مثل : زيادة حجم السكان. فالأفراد العاديون لا يعتبرونها مشكلة، لكن علماء الاجتماع والإحصاء يعدونها مشكلة مستترة، لأنهم هم من يبرهن ويثبت حقيقة وجودها ويكشفون آثارها السلبية على المجتمع.([32])

ومن الناحية الإجرائية، يمكننا أن نتبنى التعريف الثالث بصدد المشكلة الاجتماعية، والذي يعرفها على أنها "حالة اضطراب وعدم استقرار نمط العلاقات الاجتماعية الذي يهدد وجود إحدى قيم المجتمع أو إحدى مؤسساته، لجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها. وهو الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد أو ردع مسببات اضطرابه".

[32] - معين خليل عمر - المرجع السابق - ص ص 89 /91

## 3- الدراسات السابقة :

بالنسبة لموضوع الفقر فإن الدراسات السابقة التي وجدناها تعد كثيرة ، وعليه لا يمكننا تناولها جميعا في هذا المقام ، كما أننا استخدمناها أيضا كمراجع . وسنتطرق إلى دراسة سابقة في مصر (هناك عديد الدراسات حول الموضوع بمصر)، دراسة في فرنسا، ودراستان في الجزائر كما يأتي :

### 3- 1 - عبد الرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر (دراسة في علم النفس الاجتماعي)، منشورات الحلبي، بيروت، 2009

وتدور هذه الدراسة حول أسباب مشكلة الفقر وأضراره ووسائل علاجه. حيث يهدف الباحث إلى إلقاء الضوء على بعض الحقائق المتعلقة بظاهرة الفقر من حيث تعريفه في نظر المشاركين في الدراسة ، ومن حيث الأسباب النفسية والشخصية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية المسؤولة عن تفشي الفقر، وكذلك إلقاء الضوء على الأضرار التي يرى المشاركون في الدراسة أنها تنجم عنه ، ووسائل واقتراحات القضاء على الفقر في مجتمعاتنا العربية والحد من انتشاره .

وقد استخدم الباحث استبيانا مكونا من 64 سؤالا تنوع بين أسئلة مفتوحة ومغلقة وشبه مفتوحة . وزعت على عينة مختارة عشوائيا من بين طلاب كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ومن طلاب الدراسات العليا والباحثين بهذه الكلية ، وذلك بواقع طالب واحد من عشرة طلاب مقيدين بالدراسات العليا بالسنة التمهيدية كماجستير وطلاب الفرق الدراسية الأربع . وهم من المهتمين بالدراسات النفسية والمشاكل الاجتماعية عل اختلاف أنواعها . إذ بلغ حجم هذه العينة ( 194) طالبا وطالبة بواقع ( 61) طالبا ذكرا وعدد (133) طالبة أو باحثة أنثى، تراوحت أعمارهم ما بين 20 - 30 عاما .

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها :

- المسؤولية عن الفقر شراكة بين الفرد والمجتمع .

- بالنسبة لدور الفرد أو مسؤوليته في تحقيق الثراء لنفسه ، أسفرت استجابات المشاركين في الدراسة عن وجود توسط حسابي قدره ( 63.4%) لعامل الحظ في تحقيق ثراء الفرد. إشارة إلى سعي الفرد وكفاحه ونضاله ونشاطه واجتهاده في تحقيق ذلك .

- هناك أيضا مسؤولية بعض العوامل عن نشأة الفقر وانتشاره ، كالبطالة التي ترتبط بدورها بجرائم السرقة والتشرد والعنف والتطرف والسخط على المجتمع . وكذلك ارتباطها بالمرض ومعاشرة أقران السوء ، وبالحرمان من الغذاء ومن التعليم والسكن الملائم ، ومن تكوين الأسرة والزواج.

ـ اتضح أن العينة ككل ترى الأثرياء مسؤولون عن فقر الفقراء بنسبة ( 64.6%) وهي نسبة عالية تحمل الأثرياء مسؤولية أدبية وأخلاقية واجتماعية عن فقر الفقراء .

ـ تحمل العينة الأسرة بنحو ثلث المسؤولية عن فقر أعضائها (37.7%) ، وهو أمر يبدو معقولا من ضوء أن آفة الفقر تضرب كل أعضاء الأسرة كبيرهم وصغيرهم .

ـ وجود نسبة قليلة نسبيا ( 52.5%) من المشاركين ترى أنه في الامكان الوقاية من الفقر في الوقت الراهن .

ـ زيادة الأسعار وكذلك انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، ساهمت في زيادة الفقر .

ـ يرى المشاركون في الدراسة أن سكان الرف أكثر فقرا من سكن المدينة.

ـ هناك علاقة بين الفقر والكثافة السكانية .

ـ وجود مجموعة من السمات السلبية المرتبطة بالفقراء ، لابد من تعديلها وتحويلها إلى سمات ايجابية لمساعدة الفرد على التحرر من الفقر .

ـ أكدت إجابات المشاركين على : دور مشاريع التنمية في معالجة مشاكل الفقر ، ضرورة مراجعة وإعادة النظر في إتباع الدول العربية لنظام الاقتصاد الحر لتلافي سلبياته والتأكيد على ايجابياته، أهمية تنمية عادة الادخار في الوقاية من الفقر ، ودور الجمعيات التعاونية والعمل بجد والاجتهاد في حماية الفرد من الفقر .

ـ رفض الغالبية الساحقة من المشاركين في الدراسة ( 83.6%) اعتبار أن الانسان يرث الفقر من والديه.

لقد كانت أسئلة استمارة هذه الدراسة ثرية وخدمت موضوعنا في بعض الجوانب النظرية ، لكن اختلاف العينة لعب دورا مهما ، حيث أن عينة الطلبة يسهل الوصول إليها ، أما الأسر فهي أصعب بكثير ، كما أن عينة الطلبة تبدي آرائها حتى لو لم تكن معنية بالموضوع ، أما عينة هذه الدراسة موجهة إلى المعنيين بالفقر مباشرة .

## 3- 2- - François Dubet, la galère : jeunes en survie (enquête), Fayard et Point, Paris, 2008

وهي عبارة عن البحث الاجتماعي أو الاستقصاء الاجتماعي الذي قام به فرانسوا دوبي (françois Dubet) حول الحياة القاسية للشباب بالعشوائيات ، وذلك بالتقصي التاريخي للظاهرة منذ 1987 إلى 2007 أي مدة عشرين سنة . حيث يوضح أن مسألة الطبقات الاجتماعية هي التي كانت تغذي السلوكيات الانحرافية لدى الشباب في عشرينيات

وثلاثينيات القرن العشرين ، فكانت تنتشر العصابات الشبانية بأمريكا و(" Teddy Boys ") بإنجلترا وأصحاب السترة السوداء (" les blousons noirs ") في فرنسا حتى منتصف السبعينات، لكن لا يمكننا اعتماد هذا النموذج التاريخي المتمركز حول الفعل وشدة التغيير في الاتجاهات بالنسبة للفترة التي تم إحصاؤها ودراستها ، كشرح للأوضاع وتعميمها . بل يجب معرفة خصوصية واستقلالية كل طبقة اجتماعية ، والشيء نفسه بالنسبة لتنوع واختلاف كل مرحلة في حركية تهميش الشباب حيث لا تتعلق بشدة مشاكل الشباب أو بفرضها من قبل المجتمع ، بل بمعرفة طبيعتها والمنطق الذي ينظمها وتنطلق منه وكذلك العلاقات الاجتماعية التي تؤلفها .

فإن ظهرت العصابات بأمريكا اللاتينية بسبب سوء اندماج الشباب المهمش بالمجتمع الصناعي ، ففي أوربا والولايات المتحدة انتشرت شخصيات (teddy boys) و (blousons noirs) مع ظهور أول تسجيل لـ : (Elvis Presley) معلنة ظهور ثقافة إعلامية استهلاكية للشباب تحدد أسلوبهم في العيش ، المتمحور حول الاستمتاع بالحياة قدر الإمكان لأنهم شباب . وعليه فالتحليل السوسيولوجي لهذه الفئة تغير وأصبح يبحث في إيديولوجية هؤلاء الشباب وثقافتهم الفرعية وكذلك مؤسسات الرعاية كالأسرة والمدرسة والقضاء والخدمة الاجتماعية. ثم تتغير شخصية الشباب وسلوكاته الانحرافية من جديد في الثمانينات ، فبظهور الموضة أصبح الشاب يهتم بالمظاهر أكثر من أي شيء آخر ، كما أصبحت الأوضاع أكثر عنفا ، فالألوان والموسيقى مخيفة ومواضيعها أكثر حدة ، خصوصا مع انتشار المخدرات والبطالة وثقافة الاستهلاك والإعلام والانترنت . ومن جديد التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة يغير من أساليبه ويشرك في الخدمة الاجتماعية كل من النقابات ، أرباب الأعمال ، رابطات الأحياء ،والشباب كذلك . وهذه الظواهر لا تقتصر على الشباب في فرنسا فقط ، بل تشمل أغلب شباب العالم .

إن هذه الدراسة نتاج تجربة طويلة وهي عميقة الأبعاد والأهداف ، عرّفتنا على مشاكل الشباب الذي يعاني في الأحياء المتخلفة ببلد متقدم مثل فرنسا ، وركزت أكثر على الشباب المهاجرين إليها من بلدان فقيرة . وهي دراسة في تحليلها الكيفي نتائجها تختلف عن نتائج دراستنا ، وذلك يعود إلى طبيعة المجتمع المختلفة عن مجتمعنا .

### 3ـ 3 ـ عبد الحميد دليمي، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة. جامعة قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007

وهي دراسة ميدانية حاول من خلالها الباحث تجميع معلومات لفهم العلاقات بين العائلة والسكن والإسكان ، وتوضيح أشكال تكيف الجماعات البشرية مع أنماط البناءات المفروضة عليهم أو التي أنجزت حسب تصوراتهم للحياة الاجتماعية ، إلى جانب تفسير مختلف العلاقات التي نشأت في ظروف جديدة تماما وارتباطها بالمشاكل التقنية ، الاقتصادية ،

الديمغرافية . والتعرف على أبعاد أزمة الإسكان وأثارها على حياة الإنسان الاجتماعية . وقد تكونت فروض هذه الدراسة من البحوث والدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث حيث قام الباحث بدراسة سنة 1981 تحت عنوان " الأحياء القصديرية" لنيل شهادة الليسانس ، ثم بحث سنة 1985 لنيل دبلوم الدراسات المعمقة والمتعلق " بالنمو الحضري وأزمة الإسكان"، ومن خلال البحث الميداني الذي أنجزه سنة 1998 بعنوان " أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة " ، بالإضافة إلى الدراسات الاستطلاعية التي قام بها الباحث في مختلف أحياء المدينة .

وقد صاغ لهذا الغرض الفرضيات التالية :

ـ هناك علاقة ارتباطيه بين تفاقم أزمة السكن والنمو الحضري غير المخطط .

ـ تؤثر أزمة الإسكان في حياة الإنسان الاجتماعية وسلوكياته وعلاقاته في المحيط الذي يعيش فيه.

ـ لا تتناسب المساكن الحالية مع حجم ونمط ميزانية العائلة الجزائرية ولا تستجيب للحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والدينية للسكان ولا تعبر عن طموحاتهم وتطلعاتهم .

استخدم الباحث الأدوات التالية للدراسة : دراسة الوثائق والتقارير ، الملاحظة ، الاستمارة . أما العينة فقد اختيرت بطريقة عشوائية منظمة عددها 50 حالة من حجم المجتمع الذي يمثل 500 عائلة ، باستخدام استمارة مكونة من 76 سؤالا. أما فيما يخص المناهج المعتمدة في دراسة هذا الموضوع فقد اعتمد الباحث على منهج المسح بالعينة ، والمنهج التاريخي وذلك كون الدراسة استطلاعية استكشافية .

وقد خرج الباحث في الأخير بمجموعة من النتائج أهمها :

ـ أكدت هذه الدراسة أن انتشار الأمية والفقر وسط عينة الدراسة ، عاملان دفعا أرباب الأسر بالانتقام من مشاكل الحياة اليومية عن طريق الإنجاب المتتالي ، حيث وصل معدل الإنجاب للمرأة الواحدة 6.3 % عند مجموع العينة.

ـ الحالة التي أثارت انتباه الباحث في هذا الحي بالذات أن نسبة الأسر التي انتقلت من عمارات المدينة إلى هذا الحي القصديري قد بلغت 40% من مجموع أسر العينة ، وترجع هذه المظاهر الجديدة والخطيرة، إلى اكتظاظ مساكن المدينة بالسكان، وارتفاع كثافة السكان بالغرف الواحدة ، والى إقبال الشباب على الزواج، الأمر الذي أدى إلى مساكنة عدة أسر نووية ومن عائلة واحدة في مسكن واحد لا يتجاوز غرفتين أو ثلاث.

ـ إن النمو الديمغرافي غير المنظم والنزوح الريفي غير المراقب والتوزيع الجغرافي غير المتوازن واستبطان الصناعات بالمدن تعتبر المؤشرات الرئيسية في زيادة عدد السكان بالحواضر الكبرى، وهي العملية التي رفعت أعداد الطلب على السكن والتجهيزات الجماعية وزادت من تعقيد وخطورة أزمة السكن.

ـ من أكبر مشكلات الإسكان التي تواجه السلطات المحلية بحدة تلك المتعلقة بالعقارات القائمة بالمدينة القديمة والتي يترتب انهيار ما يقارب مائة وحدة سكنية في كل شتاء ، وتتلخص أسباب انهيار هذه السكنات في عدم اهتمام أصحاب العقارات بالقيام بعمليات الصيانة والترميم الضروري لمساكنهم مما يساهم في سرعة تقدمها وإهلاكها .

ـ عدم ملائمة السكن الاجتماعي مع الاحتياجات المتعددة والمتغيرة للسكان . كما ينتج عن هذا النوع من الإسكان مناطق حضرية مملة .

ـ أثبتت الدراسة تشابكا وتعقيدا في الاختلال البارز الذي وقع في اقتصاديات الإسكان بحيث أصبحت كلفة البناء على العموم في الجزائر لا تتناسب مع دخول عامة الشعب .

ـ إن ظروف السكن بالحي القصديري تؤدي إلى قصور في حالة الأفراد الصحية ، صعوبة في تربية الأطفال ،مشاكل اجتماعية مختلفة ، ومشاكل اقتصادية أيضا.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا بالنسبة لبعد الإسكان .حيث أن هذا المشكل فعلا له علاقة ارتباطيه بالفقر ، وكذلك المشاكل الاجتماعية الأخرى المنجرة عنه . لأن المسكن الذي لا يوفر الراحة لساكنيه ، أو لا يتوفر على الإمكانيات الضرورية للعيش الحضري ، هو دليل غير مباشر على فقر الأسرة .

**3ـ 4 ـ اعمر بوزيد امحمد ـ نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر ( حالة خميس مليانة )ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ـ إشراف بن بوزيان محمد ـ غير منشورة ـ جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان ـ 2012/2011**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان خطورة ظاهرة الفقر ومدى اتساعها في الجزائر، وأثرها على التنمية الاقتصادية ، من خلال تشخيصها وتحديدها وقياسها كميا باستخدام مختلف المقاربات الأحادية والمتعددة مع التركيز على نظرية المجموعات الغامضة ، إضافة إلى استعراض الإستراتيجية المتبعة للحد من هذه الظاهرة .

وقد استخدم الباحث للبحث في هذا الموضوع التساؤل المركزي التالي :

ما هي الأسباب الرئيسية لاستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر وكيف يمكن تحديدها وقياسها؟

تفرعت عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

ـ كيف يمكن تشخيص ظاهرة الفقر وما هي مقوماتها ؟

ـ ما هي المعايير والمؤشرات المتبعة لقياس ظاهرة الفقر ؟

ـ ما هي الإستراتيجية المتبعة في الجزائر للحد من هذه الظاهرة ؟

ـ ما هي المحددات الرئيسية لهذه الظاهرة ، وكيف يمكن تفسيرها ؟

وبناء على هذه التساؤلات بنى الباحث مجموعة من الفرضيات كمايلي :

ـ الدخل هو معيار رئيسي في قياس الفقر، لكنه لكنه غير كاف كونه لا يعتبر عاملا خالصا ،لأن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد .

ـ إن عدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة ومحدوديتها وراء استفحال ظاهرة الفقر واتساع رقعتها .

ـ الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية .

ـ الأهمية النسبية للفقر ناتجة عن التباين في توزيع الدخل.

وقد عالج الباحث هذا الموضوع أربعة فصول . تناول في الفصل الأول :" الأساس النظري لظاهرة الفقر " ، والفصل الثاني قدم فيه أهم طرق قياس الفقر المتاحة في الأدبيات الاقتصادية . ليتحدث في الفصل الثالث عن حدود الفقر في الجزائر . ليترك الفصل الرابع للدراسة التطبيقية . حاول من خلاله قياس الفقر في الجزائر باستخدام نظرية المجموعات الغامضة .

وقد استخدم الباحث استبيان وزعه على الأسر في خميس مليانة ، فأحيانا يجري مقابلات وأحيانا أخرى يراسل رب الأسرة ، مستعينا في ذلك بالطلبة والأصدقاء والأقارب. حيث قدرت العينة بـ 200 أسرة .

أما المنهج الذي استعمله الباحث هو ما أسماه " بالمسح الميداني " . ليتوصل الباحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج المبنية على مدى تحقق الفرضيات من عدمه كما يأتي:

ـ بعد تطبيق طريقة قياس " المجموعات الغامضة " ، وبغض النظر عن أسلوب الترجيح المعتمد ، فإن معدلات الفقر المسجلة ، تفيد بأن ظاهرة الفقر في الجزائر لازالت تحقق مستويات جد مرتفعة وخطيرة من شأنها أن تقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

ـ إن اتساع رقعة الفقر ما هو إلا ترجمة لعدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة ومحدوديتها، والتي أبدت قصورها وفشلها .

ـ بالرغم من تباين أسلوبي الترجيح في عملية القياس يظل البعد النقدي ( الدخل ) يمثل أهم المحددات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر ، وهو ما يترجم المستوى المعيشي المتدني للأسر نتيجة لمحدودية المداخيل لا سيما الأجور وذلك بالرغم من الزيادات المعتبرة التي عرفتها هذه الأخيرة في السنوات القليلة الماضية . وهذا ما يؤكد ويبرر جانب من الفرضية الرابعة التي تقول بأن الأهمية النسبية للفقر هي ناتجة عن التباين في توزيع الدخل .

ـ إن الأبعاد المعتمدة في دليل التنمية البشرية ( الصحة ،التعليم ، المستوى المعيشي )، ولما كانت التنمية هي عملية توسيع الخيارات أمام الناس بالنسبة لهذه الأبعاد ، إضافة لإلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة ، فإن الفقر من هذا المنظور يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية ، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية . وهو ما يصب في صالح الفرضية الثالثة .

كما وضع الباحث مجموعة من التوصيات تمثلت في :

ـ يجب توسيع الدراسة وتعميمها على مستوى الوطن .

ـ بناء على الإجماع العالمي لتعدد أبعاد ظاهرة الفقر ، فإنه يتوجب على السلطات الجزائرية التوجه نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر لا سيما نظرية المجموعات الغامضة بدل المقاربة النقدية ، التي أثبتت محدوديتها .

ـ ينبغي إجراء مسوحات دورية منتظمة للمستوى المعيشي للأسر الجزائرية وفي كل خمس سنوات

ـ عقد ورشات عمل ودورات تدريبية لتطوير القدرات الإحصائية والتحليلية المتخصصة في دراسة الفقر .

ـ تحسين مستوى المداخيل بصفة عامة بالموازاة مع التحكم التام في الأسعار الاستهلاكية .

ـ إعادة النظر في سياسات السكن المنتهجة ، وإضفاء نوع من الشفافية تكون أكثر وعيا وانفتاحا على مختلف الشرائح الاجتماعية .

ـ تحسين مستوى التعليم وظروفه

ـ إصلاح جذري للمنظومة الصحية .

ـ العمل أكثر على فتح مناصب شغل فعلية ودائمة وإدماج الشباب.

ـ التركيز على سياسات التنمية البشرية الشاملة والمتكاملة . وبناء القدرات لتحقيق مبدأ الكفاءة والفعالية .

ـ وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر .

ـ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها محور الإصلاح الاقتصادي .

ـ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وإدماجها في مسعى محاربة الفقر .

ـ تثمين موارد صندوق الزكاة وتفعيله في محاربة هذه الظاهرة .

ـ إشراك الفقراء في إحداث التنمية وإدماجهم في عملية الإصلاح المؤسسي .

ـ الاهتمام أكثر بالرعاية الاجتماعية للفئات المعدومة والمحرومة .

من خلال قراءة هذه الدراسة نجد وجه الشبه الكبير بينها وبين دراستنا ، لكن الفرق يكمن في الرؤية المطروحة وفقا للتخصص . فكلتا الدراستين استعملتا المسح للأسر من أجل اختبار الأبعاد الرئيسية التي تؤثر بالفقر في الجزائر ، لكن طريقة المعالجة تختلف حيث أن دراستنا ركزت على البعد الاجتماعي النفسي والنتائج الكيفية ، وهذه الدراسة ركزت على الجنب الاقتصادي الكمي. ورغم اكتشاف الباحثة لهذه الدراسة متأخرا إلا أنها عززت ثقتها في التوجه السليم لمعالجة هكذا موضوع .

**خلاصة :**

تعد مسألة تحديد الموضوع من ناحية الاتجاه الذي انطلقت منه الدراسة ، والاتجاه المعني بالأهداف المطلوبة ، خطوة منهجية أساسية لا يمكن القفز عليها . فكل موضوع واسع النطاق لا بد من تحديد رؤية معينة لمعالجته ، ووضع فرضيات تخصه وتبين الإشكالية المطروحة بالتدقيق . ومما يساهم أيضا في مسألة التحديد هذه ، هو توضيح المفاهيم الأساسية التي يتمحور حولها هذا الموضوع . فالمفاهيم هي بمثابة المفاتيح التي تعمل على تفكيك الغموض ، وتيسير سبل الفهم ، وتفادي الاختلافات التي يمكن أن تحدث عند قراءة أي عمل . وهذا ما تم القيام به خلال هذا الفصل ،من حيث تحديد إشكالية الموضوع والمفاهيم الأساسية الخاصة به ( كمفهوم الفقر ، الفقراء ، التنمية ، المشكلة الاجتماعية ، المدينة ).وفي الأخير قدّمنا أربع دراسات سابقة كنماذج ممثلة لتلك الدراسات العديدة التي تناولت موضوع الفقر بالدراسة والتحليل، مبينين نقاط الاستفادة منها ، فالعلم تراكمي وينطلق من حيث انتهى الباحثون السابقون.

# الفصل الثاني :

## أهم المداخل النظرية لإشكالية الفقر

إن التنمية هي الوجه الآخر للتخلف. والتخلف من أبرز مظاهره هو الفقر. وهذا الأخير، جزء من المشكلات الاجتماعية. وتشترك هذه المفاهيم في بعض المؤشرات الرئيسة، مثل : التطور الاقتصادي، التحديث، الانتشار الثقافي، اللامساواة، الصراع و التغير الاجتماعي.

وعلى الرغم من صعوبة حسم قضية التنمية حسما نظريا، لأنها تنطوي على مشكلات بالغة التعقيد، يبدو أن البحث الامبريقي وحده كفيل باختيار مدى كفاءة النظريات السوسيولوجية التي تطورت في مجتمعات غربية، في دراسة واقع البلدان النامية. ومما يلفت الانتباه في هذا السياق، هو ذلك البحث المستمر عن نظرية للتنمية تأخذ بعين الاعتبار، مسألة الخصوصية التاريخية ومشكلات الفقراء. وقد تجسد هذا المسعى في بداية السبعينات، عندما أدخل **كايت هارت (k . Hart)** مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي، حلبة الاستعمال العلمي.

وتتمثل أهم المداخل النظرية المعالجة للفقر والتنمية معا، في :

**1 ـ المدخل التنموي :**وقد ارتبطت التنمية بمفهوم أساسي هو مفهوم " التحديث" كما ستوضحه نظرية التحديث أدناه :

**نظرية التحديث واتجاهاتها**: يشير مفهوم التحديث في أبسط معانيه كما أوضحه **" ولبرت مور "** بأنه انتقال المجتمعات التقليدية والبسيطة إلى الاستعانة بنماذج التكنولوجيا والآلية ، وما يتبع ذلك من تغيرات في التنظيمات الاجتماعية والبنية الثقافية .أو بمعنى آخر أن التحديث في نظره هو أن تأخذ المجتمعات البسيطة بأسباب التغير وصولا إلى مماثلة حالة المجتمعات الغربية الصناعية في تنظيماتها وأسس حياتها المستقرة . وهكذا ينظر إلى التحديث باعتباره نوعا من المحاكاة أو التقليد ، تتنافس فيها المجتمعات في رأيه من أجل إدخال نظم مستحدثة على حساب نظم قديمة بالية ربما تكون قد فقدت دورها أو أدوارها الوظيفية نتيجة لانغلاقها وعدم اتصالها أو احتكاكها بالثقافات المختلفة .

وهكذا يكتسب التحديث معنى آخر في تزايد القدرة المعرفية لدى الإنسان من أجل تطويع البيئة المحيطة لصالحه ، أي أن الإنسان في نطاق التحديث يصبح أكثر قدرة على فهم الأسرار البيئية المتعايش معها، ومن ثم يبدأ في تطبيق تلك المعارف وتوظيف تلك الأسرار لصالحه الشخصي ولزمرته الاجتماعية ـ أي أن التحديث من وجهة النظر هذه يشير إلى رغبة الانسان في التعلم . وهذا قد يتحقق بفضل المظاهر والمؤثرات الجديدة للتصنيع وأثره في بناء قيم جديدة ، الثورة التكنولوجية في خلق وابتكار وسائل جديدة للاتصال بين الثقافات والشعوب ، خطط التنمية الحكومية والأهمية المستهدفة إلى تغييرات بنائية في المجتمع .([1])

[1] ـ محمد عباس إبراهيم ـ التحديث والتغير في المجتمع القروي ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ 2006 ـ ص 192/191

فمؤرخي وعلماء الاجتماع يطبقون مفهوم التحديث على مجموعة من المتغيرات المعقدة جدا ، التي تؤثر في جميع المجتمعات الإنسانية ، وأن كل ذلك بطريقة متفاوتة وبناء على آليات انتشار متنوعة جدا اعتبارا من القرن السادس عشر وانطلاقا من أوربا الغربية ، ويمكننا ربط استعمال هذا المفهوم أو المصطلح " التحديث " بالمجتمعات النامية فقط ، إلا أن هذا الاستعمال قابل للنقاش . إذ أن استعماله بهذه الطريقة يعتم على الأصول والمصادر التي انتشرت فيها حركة التحديث . وهذا يعني ضرورة فهم التحديث في سياقه التاريخي . فالتحديث ليس وليد هذا القرن ، وإنما في كل مرحلة تاريخية سابقة نجد موجات من التحديث ، إضافة إلى أن هناك نزاع وجدل كبير حول مضمون التحديث نفسه . فإذا فهمنا التحديث على أنه تطور الفكر الإنساني ، فيصبح من الضروري القول بأن الحضارات الرئيسية في التاريخ الإنساني ، كانت مصادر للتحديث في زمنها ، ولها تأثيرها الواسع على غيرها من الحضارات . فالإمبراطورية الإغريقية كانت مصدر تحديث ، لأنها أثرت في كل العالم تقريبا . والحضارة العربية الإسلامية كانت مصدر تحديث لأنها أثرت في العالم وبشكل خاص في أوربا وأفريقيا وآسيا ، بل كونت نموذجا للتحديث في ذلك الوقت ، هو نموذج الحضارة العربية الاسلامية القائمة على اللغة العربية ، والايمان بعقيدة الإسلام وطريقة الحياة الإسلامية . أما إذا نظرنا إلى التحديث على أنه نموذج المجتمع الغربي أو طريقة الحياة الأوربية الغربية ، فيصبح من المنطقي بعد ذلك القول بشيء من التأكيد أن التحديث إما بدأ منذ عصر النهضة الأوربية في القرنين الخامس عشر أو السادس عشر الميلاديين ، أو بدأ بقيام الثورتين الصناعية في بريطانيا ( الثورة الصناعية ) والثقافية في فرنسا ( الثورة الفرنسية ) . وبناء على ذلك يمكن القول أيضا بأن حركة التحديث انتشرت من مركز النموذج في الغرب إلى البلدان الأخرى في العالم ، حاملة معها عددا معينا من الخصائص جعلت تقبلها مضنيا وموضوع نزاع عميق بين المؤيدين والسائرين على نمط نموذج الحياة الغربية ، وبين الداعين إلى نمط ونموذج الحياة الوطنية كما تطرحه الثقافة المحلية أو تاريخ بلد آخر في مجموعة البلاد النامية خاصة .

ومهما كان الأمر فإن مفهوم التحديث ساده نوع من الخلط والتشويش ، فكانت محاولات التعريف تعسفية ومحملة بكثير من المواقف الإيديولوجية للباحث نفسه . فمن الناحية النظرية لابد أن يكون مفهوم التحديث ، لكي يكون علميا وموضوعيا مجردا من كل قيمة سياسية وثقافية ، أي لا يكون إيديولوجيا من حيث السمات والمضامين ، ولكن هذا المطلب من المستحيلات لعدة أسباب من أهمها عل الأقل في الوقت الحاضر ، العلاقة بين التحديث والتشبه بالغرب أو ما يعرف بالتغرب Westernization ، فمن الصعب اليوم أن نجد الحديث عن التحديث محايدا أو مجردا ، فهو في الواقع حديث عن الغرب والإعجاب به ، وتطبيق أساليب حياته بشكل مباشر أو غير مباشر ، وكذلك من الأسباب الأخرى العلاقة بين التحديث والتقدم ، حيث يتم تعريف التقدم في ضوء التحديث ، والتحديث في ضوء

التقدم أو في ضوء التشبه بالغرب . فالتقدم المرتبط بالتحديث الذي ينشده أبناء البلاد النامية، هو التقدم أو القريب منه الذي تم وحصل في الغرب ، إنه الصناعة المتقدمة ، والمجتمع المدني ، وتحرر المرأة ، والحرية الشخصية ، وارتفاع مستوى المعيشة ، إنه تقليد حتى لأشكال الملابس الأوربية وقد يكون ذلك في ظروف مناخية لا يحتاج الفرد فيها إلى الملابس الأوربية في البلاد النامية ، وهكذا تدور هذه التصورات كلها في حلقة مفرغة ، فتظهر العملية في النهاية عملية إيديولوجية تحاول تقليد المجتمع الأوربي أو الغربي ونقله وتوطينه في البلاد النامية بكل ما في الكلمة من المعنى...([2])

وعلى العموم فإن مفهوم التحديث في علم الاجتماع وعلم الإنسان يرتكز كثيرا على الأداء التفاضلي الذي تتصف به المجتمعات الحديثة وكذلك معرفة الطرق والأساليب التي تظهر بها أبنية جديدة ذات وظائف جديدة أو تؤسس أبنية أخرى مع التركيز على الفروق الناتجة في الأبنية الجديدة ، نتيجة ظهور وظائف جديدة ونمو نظم تعليمية وظهور مجتمعات جديدة، وإضافة إلى ذلك فعندما يتحدث علماء الاجتماع عن التحديث يتعرضون لآثاره السلبية كازدياد الأمراض النفسية وانحراف الأحداث والصراعات الاجتماعية المختلفة .

وهكذا نلاحظ أن مفهوم التحديث يتصف بالغموض وعدم الحياد العلمي ، بل يمكن للإنسان العادي أو الباحث المتخصص أن يحمل التحديث ما يشاء من أفكار ووجهات نظر ، بل وحتى المقاييس الكمية للتحديث غير مأمونة كثيرا ، فقد نحكم على مجتمع بأن المرأة خرجت فيه للعمل انصياعا لموجة التحديث وبتأثيره ، ولكن الحقيقة التي لا نعرفها والكامنة في تفكيرها أي المرأة ، أن خروجها للعمل جاء بسبب الحاجة والفقر ، ولو توفر لها المال اللازم لبقيت في بيتها كامرأة تقليدية ترعى زوجها وتربي أطفالها . ومما يزيد الأمر تعقيدا في إشكالية تعريف التحديث وغموضه الصعوبات التالية التي تعرض لها الكثير من الباحثين ومنها :

1ـ اعتبار البعض أن التحديث من أنواع التغير الاجتماعي ، واعتبار أشكال التغير المختلفة أنواعا من التحديث في حين يكون بعضها من نتائج التحديث وليس العملية الأساسية لها .

2ـ ارتباط مفهوم التحديث بالغرب أو الاغتراب أو اكتسابه الطابع الغربي ظاهريا وفي مضمونه الأساسي .

3ـ ارتباط التحديث بأنماط من المجتمعات والتنظيمات التي تستند على النموذج الغربي أو هي مجتمعات غربية أصلا ، فهناك مجتمعات حققت أعلى درجات التحديث مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان ومجتمعات أخرى لم يكتمل التحديث فيها مثل الهند ونيجيريا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية .

[2]ـ علي الحوات ـ النظرية الاجتماعية : اتجاهات أساسية ـ منشورات الجا ـ مالطا ـ 1998 ـ ص ص 225/223

4 ـ التركيز على عملية واحدة في المجتمع الحديث ، يمكن اعتبارها المحور الأساسي لعملية التحديث والمرتبطة أصلا بالنموذج الغربي الذي يعتمد على الصناعة الرأسمالية في المجتمع الغربي كعناصر ضرورية في عملية التحديث .

5 ـ الاختلاف الشديد حول ما هو حديث وما هو تقليدي واختلاطهما من الناحية العملية ، وارتباط ذلك بدعوات ونظريات الأصالة والمعاصرة والمحافظة على الثقافة الوطنية في البلاد النامية .

6 ـ شعور الكثير من العلماء والمفكرين والساسة في البلاد النامية بأن عملية التحديث ما هي إلا الاسم الجديد والمقبول لعمليات سيطرة البلدان الصناعية المتقدمة في الغرب على البلدان الضعيفة والفقيرة في البلدان النامية ، فباسم التحديث يتم تطويع هذه المجتمعات والشعوب غير الغربية للثقافة والسياسة الغربية .

7 ـ اعتراض الكثيرين من أبناء البلاد النامية على المظاهر أو الأبعاد المعنوية والثقافية والأدبية للتحديث الغربي كأنماط المعيشة والملابس والعادات والتقاليد وكل ما يتصل بتكوين الفكر والاتجاهات العقلية ، وترحيبهم ـ أي أبناء البلاد النامية ـ بالمظاهر أو الأبعاد المادية للتحديث الغربي فقط ، وفي مقدمتها التكنولوجيا والصناعة ، وهذا الموقف يجعل من الصعب فهم التحديث كنموذج متكامل ويفرض نوعا من عدم التجانس خاصة عندما نتحدث عن الشخصية الحديثة أو الإنسان الحديث في البلاد النامية . وحسب هذا المنطق لا يمكن فهم الإنسان وتغيره المادي دون فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهذا التغير. ([3])

فقد أوضحت نظرية التحديث أن عملية التنمية مرتبطة بالتغير الاجتماعي. وذلك عن طريق إحياء الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتطور الاجتماعي، ودراسة العمليات التنموية التي أثيرت في البداية، من طرف : هـ. سبنسر ، ل. مورغان ، إ. دوركايم وك. ماركس([4])، أي انطلاقا من منظري ومفكري الدول الغربية، وذلك من خلال التركيز على التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة والمحدودة التي تتصف بها المجتمعات النامية إلى المؤسسات الاقتصادية المعقدة.

فاتجاه التحديث يؤكد بأن حل مشكلة الفقر تتمثل بصفة جوهرية في تبني الإستراتيجية الحديثة في النمو الاقتصادي السريع ، وتحديث النظم التقليدية ، فلقد أوضح أن أسباب الفقر الشامل في الدول المستقلة حديثا بعد الحرب العالمية الثانية يرجع إلى التخلف في اقتصادياتها بسبب اعتمادها على الزراعة والطرق التقليدية في الانتاج والتي تقترن بالمظهر المحافظ على القديم واللامبالاة التي أدت إلى الكساد الاقتصادي . ويرى اتجاه

[3] ـ علي الحوات ـ المرجع السابق ـ ص ص227/225

[4] ـ إسماعيل قيرة وعلي غربي ـ في سوسيولوجية التنمية ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 2001 ـ ص ص 4/2

التحديث بأن الاستثمارات الرأسمالية المكثفة واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمهارة معا ، وروح المنافسة وبناء المشروعات الصناعية سوف تؤدي إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، وسوف تستوعب قوة العمل الموجودة وتقلل من حدة الفقر .([5])

فبالرغم من أن عملية التحديث تعتبر عملية اقتصادية في الأساس ،إلا أن لها تطبيقات في مجالات علم الاجتماع الثقافي حيث ارتبطت بمفهوم العقلانية عند ماكس فيبر ، وعبر عنها في نظريته الاجتماعية ، والتي تم تطويرها في اتجاه نظري عرف باسم نظرية التحديث ModernizationTheory. تلك النظرية التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الاهتمام بالعلم التطبيقي ، كما ظهرت بصورة خاصة في تحليلات رواد النظرية النقدية التقليدية وبالأخص مدرسة فرانكفورت عند كل من " أدورنو" ( **Adorno**) وهوركهايم ( **Horkehimer**) وهابرماس (**Habearmas**) .([6])

ومن هذا التصور، حاولت اتجاهات فرعية كثيرة، أن تقدم أنجع الاقتراحات والتفاسير لعملية التحديث، ومن ثم التنمية، منها :

**ـ اتجاه النماذج والمؤشرات :**

يعد هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية ، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه : " سيمور ليبست"( **S.Lipset**)و" بيد هوسيلتز"( **P.Hoselitz**)و " جالتونج" **(Galtung)** و" تالكوتبارسونز " **(T.Parsons)**و " ماريون ليفي " **(M.Levy)** . ويعد من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية . وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الاتجاه ، أنه يميل بصفة عامة إلى اختزال تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات كمية ذات أنواع مختلفة حصرها في متوسط الدخل الفردي ، وشبكة السكان الذين يعملون في الزراعة ، ودرجة التعليم ، وشبكة السكان الحضريين ، وعدد الأطباء والمستوصفات، وعدد أجهزة الراديو ، وعدد الصحف اليومية ، وعدد السيارات .

والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى الاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية ، لكي يبرهنوا على صحة مفاهيم معينة مشتقة من واقع البلدان الغربية ، وهناك مجال كبير للشك في صدق هذه المؤشرات الحسابية ، حيث أن هناك بعض الدول المصنفة ضمن الدول النامية ، ولكنها تعرف شبكة تعليم أعلى مثل الفيليبين ، ومتوسط دخل أعلى مثل الكويت . مما يعني أن أنصار هذا الاتجاه سعوا إلى الوصول إلى متوسطات حسابية لا اجتماعية ، لأن بعض الدول النامية تبدو غير متسقة مع المعايير التي وصفها هؤلاء العلماء في تحديد

[5] ـ محمد ياسر الخواجة ـ علم اجتماع التنمية (المفاهيم والقضايا ) ـ دار الإسراء ـ طنطا ـ 2009 ـ ص 90
[6] ـ عبد الله محمد عبد الرحمن ـ النظرية في علم الاجتماع ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ 2006 ـ ص 360

المراحل المختلفة ، التي مرت بها المجتمعات الأوروبية ، مما يؤكد الرأي القائل بأن هذه الإسهامات محدودة للغاية ، فضلا عن استنادها إلى افتراضات تطورية في طابعها ، وافتقارها إلى التحليل الواقعي الذي ينهض على أساس النظرة التاريخية البنائية للدول النامية ، والفهم التاريخي المقارن ، إذ إن اعتماد معيار الدخل الفردي ، لا يعكس لنا مستوى الاستهلاك أو التفاوت فيه ، كما أن ارتفاع الدخل القومي لا يعني مستوى معيشي مرتفع للسكان .

وفي سياق تحليل اتجاه النماذج يمكن الإشارة إسهامات **" تالكوت بارسونز"** و **"بيد هوسيلتز"** وهو ما يعرف باسم متغيرات النمط. فقد حاول بارسونز من خلال هذا النموذج تفسير التنمية على أنها عملية الانتقال من نمط معين إلى نمط آخر يقابله ، وبمعنى آخر هي اكتساب أو فقدان خصائص معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف . وبناء على هذا التصور لمتغيرات النمط ، أولى بارسونز مسألة القيم أهمية خاصة ، حيث يعتبرها من المكونات الرئيسية لأي نسق من أنساق الفعل الاجتماعي ، بمعنى أنها تمتلك القدرة على التعميم التحليلي ، فضلا عن كونها متغيرات يمكن أن تطبق على سلوك الفرد ، أو سلوك جماعة ، وتفيد في تحليل الجماعات الصغيرة أو المجتمع الكبير ككل ، ووصف أفعال الفاعلين الأفراد أو النظم الاجتماعية ، وقد حدد " بارسونز " متغيرات النمط الخمسة واعتبرها إطارا تصوريا يسترشد به الباحث في تحديد إمكانات التغير والصراع بين القيم والمعايير التي ينبغي على المجتمع أن يتغلب عليها حتى يصون توازنه وأن يتحقق فيه التكامل والاستقرار ، حيث يرى " بارسونز" أن النسق الأساسي للقيم المميزة للمجتمع الصناعي ( المتقدم) تعبر عنه الأبعاد الواردة في متغير النمط "أ" ، حيث تشير متغيرات النمط "أ" للقيم والمعايير التعبيرية المتعلقة بالاشباع العاطفي والوجداني ، بينما تشير متغيرات النمط "ب" إلى الخصائص المميزة للقيم والمعايير الوسيلية التي تركز على تحقيق الأهداف وإنجاز المهام والأعمال ، وذلك على النحو التالي :

1- الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني

2- التوجه الجماعي في مقابل التوجه الذاتي

3- الانتشار في مقابل التخصص

4- الخصوصية في مقابل العمومية

5 - النسبية ( النوعية ) في مقابل الإنجاز ( الأداء )

ويلاحظ من هذا التصور أن أفراد المجتمع الذين يتدرجون ضمن متغيرات النمط "ب" موجهون نحو الأداء أكثر مما هم متوجهون نحو النسبية ، أي أن العمل والانجاز يعتبر

أقوى من النظر إلى الأصل الأسري أو الانتماء الطبقي ، كما أنهم ذوو أدوار متخصصة أكثر مما هم ذوو أدوار منتشرة (عامة) ، كذلك يعتبر أفراد المجتمع المتقدم عموميين أكثر منهم خصوصيين ، أي أنهم يرتبطون بالآخرين بالنظر إلى أدوارهم الاجتماعية أكثر مما يرتبطون بهم في ضوء خصائصهم المميزة ، وأنهم يتصفون بالحياد الوجداني أكثر مما هم وجدانيون ، وهم موجهون نحو تحقيق مصالحهم الخاصة أكثر مما هم موجهون نحو تحقيق المصلحة الجمعية ، بمعنى أنهم يهتمون بأنفسهم أكثر من الاهتمام بالصالح العام .

ويركز" بارسونز " على المتغيرات المتخلفة بالموضوع الذي يرتبط به الفاعل ، أي بالمعنى الذي يحتويه الموضوع بالنسبة للفاعل ، ونوعية الحكم الذي يصدره عليه الفاعل . هذه المتغيرات هي متغيرات النوعية والانجاز ، ومتغيرات العمومية والخصوصية ، أما الأزواج الأخرى فتتعلق ـ حسب بارسونزـ بالفاعل وتحدد توجهه نحو الموضوع ونمط العلاقة التي تقيمها معه ، فأطلق عليها " بارسونز " مفهوم متغيرات النمط الخاصة بتوجه الفاعل إزاء الموضوع .

ومن جهته ذهب " بيد هوسيلتز" إلى أن هناك ثلاثة متغيرات نمط ( من الخمس متغيرات التي حددها بارسونز) يمكن أن ينطوي على أهمية بالغة في دراسة التخلف والتنمية ، وهي متغيرات العمومية والأداء والانجاز والتخصص التي يعدها ضمن سمات الدول المتقدمة في مقابل متغيرات الخصوصية والنوعية ( النسبية والانتشار ) التي تتصف بها المجتمعات المتخلفة ، وإذا فالتنمية عنده ـ أي هوستيلزـ تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة بها ، وأن هذه العملية هي على وجه التحديث نقطة البداية في إحداث تنمية .([7])

**ـ الاتجاه التطوري المحدث :**

ظهر هذا الاتجاه في سياق المحاولات العديدة لإحياء النظرية التطورية الكلاسيكية ، والإفادة منها في دراسة الدول النامية . ولعل من أبرز ممثلي هذا الاتجاه " تالكوت بارسونز " (T.Parsons) و "والت روستو" (W.Rostow). فقد ذهب بارسونز إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة ( أو تدعيم ) القدرة التكييفية للمجتمع ،وهي تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها ، أما المكونات الأساسية للتطور فهي ـ في نظر بارسونز ـ عمليات التباين والتكامل والتعميم التي تجري داخل نطاق النسق القيمي، وبناء على هذا التصور يحدد بارسونز ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة .

[7]ـ نويصر بلقاسم ـ التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية ـ رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ـ اشراف :علي بوعناقة ـ جامعة منتوري قسنطينة ـ 2010 / 2011 ـ ص ص 93/90

المرحلة الأولى : هي المرحلة البدائية ، وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين ، والمجتمع البدائي ـ عند بارسونز ـ يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دورا بالغ الأهمية ، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتماعي وتنظيما سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة نسبيا .

أما المرحلة التطورية الثانية ( وهي الوسيطة) فتضم أيضا نمطين فرعيين من المجتمعات ، المجتمعات القديمة ، التي تتميز بوجود تقليم حرفي أي تقليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع ، والنموذج المتقدم من المجتمعات القديمة ، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم .

أما المرحلة الثالثة والأخيرة ( أي المتقدمة ) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة .

وبرأي بارسونز فإن المحكات التي تفصل بين هذه المراحل الثلاثة الأساسية تتمثل في التطورات التي تطرأ على عناصر النسق القيمي ( تغير الأنساق الاجتماعية والثقافية ، تغير النظام القانوني أو الرشد الرسمي )

وهكذا نجد أن " بارسونز " ـ كغيره من التطوريين ـ قد اهتم بحصر مراحل تطورية معينة تمر بها المجتمعات ، وقدمها في صورة بالغة التجريد وبصفة تعسفية غامضة .

أما " والت روستو " فقد قدم نظريته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصفها بالشمول والواقعية والوضوح وهي تمثل ـ حسبه ـ بديلا للنظرية الماركسية حول تطور المجتمعات ، حيث ذهب روستو إلى أن المجتمعات يجب أن تمر خلال تطورها بخمس مراحل أساسية وهي :

ـ المرحلة الأولى ( مرحلة المجتمع التقليدي ) : وتمثل مرحلة ما قبل نيوتن التي تنعت بمرحلة المصادفات ، ويتسم هذا المجتمع بانخفاض مستوى الدخل الفردي ، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا ، الطابع الزراعي مرتبط بالنظام الاقتصادي ، وانتشار التقاليد الجامدة التي تعيق الحراك الاجتماعي .

ـ المرحلة الثانية ( مرحلة التهيؤ للانطلاق ) وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية ، وتستدعي هذه المرحلة توفر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة في المجتمع، حتى يكون معدا للانطلاق ، وهي نفس الظروف التي توفرت في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر ( انتشار التعليم ، نمو روح المبادرة وحب العمل ، نمو اقتصادي غير مسبوق ...) كما يؤكد روستو على الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق بظهور معايير جديدة لتقييم أداء الأفراد وفقا لانجازاتهم وليست

بحسب انتماءاتهم الطبقية والعائلية ، وظهور نشاطات صناعية جديدة وطبقية جديدة تؤمن بالتجديد .

ـ المرحلة الثالثة ( مرحلة الانطلاق ) وهي الفترة التي يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق النمو المضطرد ، وتحدث عملية الانطلاق بحدوث دافع قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم على كما حدث في ألمانيا واليابان والصين ،أو ثورة تكنولوجية كما حدث في انجلترا وأمريكا وكندا .

ـ المرحلة الرابعة ( الاتجاه نحو النضج ) وهي المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق ، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الانتاج الحديثة وتوجيه نسبة من الدخل القومي ( بين 10% إلى 20%) للاستثمار وتصدير فائض الانتاج ، مع انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إلى حدود ( 20%) ، كما تنتقل القيادة من مالكي وسائل الإنتاج إلى أيدي المديرين الأكفاء .

ـ المرحلة الخامسة ( مرحلة الاستهلاك الوفير) وتتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط الدخل الفردي ، وزيادة نسبة التحضر ، وتوفير اعتمادات كبيرة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي ، ومما سبق عرضه ، يتبين أن روستو يؤمن بأن النمو الاقتصادي يتخذ نمطا واحدا ، وأن مستقبل الدول النامية يماثل الدول المتقدمة الآن ، وأن مرور الدول المتخلفة عبر هذه المراحل شرط لازم للولوج إلى مرحلة التقدم التي سلكت نفس المسار .([8])

**ـ اتجاه الانتشار الثقافي:**

ويقوم على فكرة التثقيف (وليس التثاقف) بوصفها طريقا للتنمية، حيث يتولى الغرب نشر ونقل المعرفة والمهارات والتنظيمات والثقافة ورؤوس الأموال والقيم إلى الدول الفقيرة، حتى يتسنى لها تحقيق النهوض. والفقر بهذا المعنى، هو سمة ملازمة لثقافة المجتمعات المتخلفة. ([9])

ويتم الانتشار الثقافي على مرحلتين اثنتين : في الأولى، يبدأ الانتشار الثقافي من داخل الدولة المتقدمة، يعني من العاصمة إلى المجتمعات المحلية، داخل المجتمع المتقدم نفسه. فالمدينة تغذي القرية فينقل إليها العلم والأدب والفن والتكنولوجيا، ويتعاون رجل المدينة مع رجل الريف على مشروعات تنمي المجتمع والنظم الاجتماعية والإدارية وأساليب القيادة. وفي المرحلة الثانية، يتم انتقال الثقافة من المجتمع المتقدم إلى المجتمعات المتخلفة. وتشتمل

[8] ـ نويصر بلقاسم ـ المرجع السابق ـ ص ص 96/93

[9] ـ نعمان عباسي ـ منظور مالك بن نبي لظاهرة الفقر ( بين الفعل السياسي والفضاء الحضاري ) ـ مجلة البحوث والدراسات الانسانية ـ جامعة 20 أوت 1955 ـ سكيكدة ـ عدد 01 ـ سبتمبر 2007

العناصر الأساسية كعملية الانتشار الثقافي : العلم والمعرفة والفن والمهارة ورأس المال والتكنولوجيا والنظم. ([10])

**2 ـ المدخل الماركسي :**

اهتم **" كارل ماركس "** بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في انجلترا ، وفي المناطق الأخرى من العالم ، ثم قدم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية ، ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة "هيجل" المثالية، وأفكار **"فيورباخ"** المادية ، أن يؤسس لمنظور جديد يقوم على المنطق الديالكتيكي ( الجدلي ) وفقا للتصور المادي ، حيث استند ماركس إلى هذا المنطق في تفسير حركة التاريخ ، وفي تفسير النظم السياسية والاجتماعية و الثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة .

ويؤكد " ماركس " أن الناس ـ في غمرة الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه ـ يقيمون علاقات محدودة ، مستقلة عن إرادتهم الفردية ، ومجموعة هذه العلاقات الإنتاجية ، هي ما يشكل البناء الاقتصادي في المجتمع ، وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية السياسية ، التي تطابقها بالضرورة أشكال محدودة من الوعي الاجتماعي ، فأسلوب الإنتاج إذن هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة ، بعبارة أخرى أن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم ، بل الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم .

وعليه يحدد ماركس بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع ، فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشتمل على عنصرين هما : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج المترتب عليها . وتتكون قوى الانتاج بدورها من تفاعل عاملين هما : وسائل الانتاج ( وهي عبارة عن ما يلزم الانتاج من آلات ومبان بالإضافة إلى الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجي) ، أما علاقات الانتاج فهي عبارة عن العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الانتاج بالإضافة إلى العلاقات الخاصة بملكية الأموال ووسائل الانتاج . أما البناء الفوقي فيمثل الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع ، فضلا عن النظم المقابلة لها مثل الدول والأحزاب السياسية والمنظمات والمعتقدات الدينية والخلقية .

واستنادا إلى تحديد ماركس لدور علاقات الانتاج في تاريخ البشرية ، نجده يحدد خمس مراحل اختلف فيها النظام الاجتماعي للإنسان ، واختلف فيها بالتالي حياته الثقافية والفكرية والسياسية ( المرحلة المشاعية البدائية ، مرحلة العبودية ، المرحلة الإقطاعية ، المرحلة البورجوازية ، المرحلة الاشتراكية ).

[10] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ـ مرجع سابق ـ ص 71

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين ، تحليل الإسهام الماركسي في ما يمكن أن يندرج ضمن قضية التنمية ، حيث وجدوا أن كتاب " رأس المال " يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدي إلى مجتمع بورجوازي حديث . كما تعد كتابات ماركس عن المجتمع الزراعي ، إسهاما في تحليل المجتمع التقليدي ، وكذلك الشأن بالنسبة لمقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند التي تعد بالنسبة لهؤلاء الدارسين تحليلا لعملية التنمية في المجتمع التقليدي " متخلف" ، بل أن البعض يذهب إلى أن البيان الشيوعي ذاته ، ما هو إلا نظرية في التنمية والتحديث . فمعالجتها للنظام الرأسمالي ( الحديث) من خلال النظام الإقطاعي ( التقليدي) يمثل نموذجا لعملية التنمية ، وطبقا لهذا النموذج فإن التنمية تتمثل في ظهور المشروعات الرأسمالية وما أدت إليه من نتائج وآثار على كل مظاهر المجتمع والوعي الاجتماعي .

ولقد حاول ماركس في مؤلفه " رأس المال "تتبع هذه العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه " بالتراكم الأولي " لرأس المال ، حيث أوضح كيف أدت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي تحت ضغط سلسلة التطورات التي تمت في انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج وإلغاء القنانة ، وتحرير عمال المدينة من القيود التي كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسطى وظهور النظام الرأسمالي الصناعي . ويعتقد " ماركس" أن التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي ـ التجاري قد دفع البورجوازية إلى تبني نمط من الإنتاج الرأسمالي وتوسيع نطاقه ، نحو إنشاء سوق دولية ، ومجتمع متحضر ، ثم ظهور وتوسع المدن على حساب الريف ، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تركز الثروة في يد القلة ، وظهور الدولة المركزية التي ترعى شؤون هذه الفئة ، وتعبد إنتاج هيمنتها على صعيد المجتمع ( النظم وأساليب الحياة ، والثقافة والأفكار والقيم ) .

وتأتي تحليلات "ماركس" للتغيرات الثورية ، كعملية شاملة بدأت في أوروبا ، ثم انتشرت في مناطق أخرى عبر العالم ، مستفيدة من انتقال المؤثرات الثقافية البورجوازية إلى البلدان المختلفة .

ويتوقف التغير الاجتماعي حسب ماركس على الصراع الدائم بين تطور قوى الإنتاج من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى ، ويكون التخلف حينئذ نتيجة ملازمة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر . منتهيا إلى افتراض مؤداه أن التوزيع غير العادل للقوة والثروة على صعيد البناء الاجتماعي ، يؤدي حتما إلى صراع المصالح بين المسيطرين أصحاب القوة ، والخاضعين المفتقدين إليها .([11])

[11] ـ نويصر بلقاسم ـ مرجع سابق ـ ص ص 85/83

على العموم قدم كارل ماركس نموذجا عاما عن تطور المجتمعات الإنسانية، وحاول تبعا له أن يفسّر النظم السياسية والاجتماعية والثقافية، بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة. وانقسمت هذه النظرية إلى:

### 1.2- الماركسية الكلاسيكية:

حاول ماركس أن يضع نظرية تاريخية عامة ، فذهب إلى أن التغير الاجتماعي يحدث من خلال الصراع والنضال ، أو بتحديد أكثر من خلال التناقضات الموجودة بين القوى الإنتاجية في أي مجتمع وعلاقاتها الاجتماعية . من هنا وجد نمط أو معنى للتطور التاريخي يكمن داخل ضرورة أن تتطور أساليب الإنتاج تجاه البناءات الاجتماعية الأعلى . على هذا النحو ، قدمت الاشتراكية الأساس العلمي اللازم والضروري للتغير الاجتماعي .([12])

حيث تنظر الماركسية إلى التنمية على أنها عملية ثورية، يعني أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية. والى جانب هذا، أعارت الماركسية الكلاسيكية اهتماما كبيرا لدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية، في عملية التنمية. وعليه، تعالج الماركسية قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية، والمراحل التاريخية والطبقية. وبناءا على منطلقات المادية التاريخية، يحدث التغيّر الاجتماعي (التنمية) كنتيجة للصراع الطبقي.

### 2.2- الماركسية المحدثة:

وهي محاولات منبثقة عن الاتجاه الماركسي، تسعى إلى الإفادة من مفاهيمه وأطره النظرية. وتنظر إلى التنمية على أنها تحسين حقيقي في المستوى العام للحياة. واهتمت بالتناقض القائم بين الامبريالية وشعوب العالم الثالث، حيث دعت إلى ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية- الثقافية للبناء الاجتماعي.ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه " **بول باران** "، الذي يعتقد بأن التنمية عملية ثورية وليست تطورية، وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة. أما " **شارل بتلهايم** "، فيعتقد أن ظاهرة التخلف ترتبط بعدة عوامل منها: التبعية، الاستغلال والجمود. في حين، يرى " **فرانك** " أن التخلف يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية، بين الدول المتقدمة والمجتمعات المتخلفة. ([13])

بالإضافة إلى أعمال مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع، ممن اهتموا بدراسة واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية في مدن البلدان النامية، ويأتي في مقدمتهم جاري ( **Garry**)، غرين ( **Green**)، برومليي ( **Bromley**)، بينفلد ( **Bienefeld**)،

[12] - السيد عبد العاطي السيد - النظرية في علم الاجتماع - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - 2005 - ص 83
[13] - إسماعيل قيرة وعلي غربي - في سوسيولوجية التنمية - مرجع سابق - ص ص 19 / 20

بورتس( **Portes**) وموزر ( **Moser**).حيث انطلقوا من الإطار التصوري الماركسي، ويحذوهم الإيمان بضرورة تحقيق التغيير الجذري، من أجل حل مشاكل البلدان النامية ومنها مشكلة القطاع الحضري غير الرسمي. وبالاستناد إلى المتغيرات (الاستقلالية، التبعية، أسلوب الإنتاج، المتصل الحضري) التي شكلت محور اهتمام مؤيدي هذا المدخل، فقد تمت تجزئته إلى اتجاهين فرعيين اثنين، هما :

### 3.2- نظرية المتصل الحضري:

يتخذ أصحاب هذا الاتجاه من العلاقات الجدلية بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي الحضري، إطارا نظريا لتفسير مختلف الظواهر الحضرية. وفي هذا الإطار، فقد ركزوا على تحديد متصل الأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية والوصف الإمبريقي للترابطات المعقدة وعلاقات التبعية بين أنظمة الإنتاج والتوزيع.

في الوقت الذي قدّم فيه فبنفيلد ( **Bienefeld**) مساهمة متميزة في نظرية القطاع الحضري غير الرسمي وعرضه في مقال نشر سنة 1975، بعنوان " القطاع غير الرسمي والرأسمالية الهامشية ". ويتضمن هذا المقال، مجموعة من القضايا التي ترسم في مجموعها وجهة نظر محددة. فهو يبدأ بطرح قضية أساسية تتمثل في ضرورة فهم الأنشطة غير الرسمية، في سياق الاهتمام بالتنمية عموما. وتتخذ هذه الضرورة شكل التأكيد المتزايد والمستمر على العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر البناء الاجتماعي. وعلى ضوء فهم بنفيلد لواقع البلدان النامية، يرى أن فشل عملية التحديث في امتصاص معدلات كبيرة من القوة العاملة، فضلا عن تخلي المناطق الريفية عن دورها التاريخي، أدى إلى خلق العديد من المشكلات الحضرية، لعل أهمها الأنشطة "الهامشية" المسماة حديثا بالأنشطة غير الرسمية التي تعج بها شوارع مختلف المدن.

أما جاري (**Garry**) فقد قدم إسهاما يكشف فيه عن تأثره البالغ بالمدخل الماركسي. وأوضح في البداية، أن الأغلبية الساحقة من أنواع الإنتاج الصغير هي نتاج لتغلغل الرأسمالية ومظاهرها السوسيو- ديمغرافية، خاصة عملية التحضر وتحول ظروف الحياة الريفية. إن التغلغل الرأسمالي قد خلق الظروف التي سمحت لمختلف فروع الإنتاج الصغير بأن تظهر وتتطور تبعا لأهداف المنتجين وأوضاعهم الشخصية والمراكز الاجتماعية التي يشغلونها في التشكيلة الاجتماعية. ولقد رفض النظر إلى هذه الأنماط الإنتاجية كفضالة حضرية، موضحا بأدلة واقعية على أنها في حالة مستمرة من التغير. ولقد طور هذا أكثر، حينما نظر إلى هذه العملية المطردة على أنها تتميز بقطبين مختلفين، من التحول : التحول نحو التكديح، والحركة في الاتجاه المعاكس، أي التحول نحو الأساليب الرأسمالية للإنتاج...أما التحول الرئيسي، فقد وصفه جاري بأنه عبارة عن العملية التي يتم وفقا لها في المناطق الحضرية، الجذب الجزئي/ أو المتقطع، لفئات من مختلف أنواع المنتجين، وكذلك

العـاطلين والفلاحـين المهـاجرين، ليجـدوا أنفسـهم فـي علاقـات مباشـرة مـع رأس المـال الصناعي.([14])

## 4.2ـ نظرية التبعية :

يركـز أنصـار هـذا الاتجـاه فـي الدراسـات الحضـرية، علـى العلاقـات غيـر المتكافئـة بـين القطاعين " الرسمي ـ وغير الرسمي "، في سياق تناولهم الشامل لعلاقات الإنتاج وعلاقات المركز بالهامش.

والجدير بالذكر، أن أغلب الذين استنتجوا أن القطاع غير الرسمي تابع، حللوا عملية التراكم على المستوى العالمي ونظروا إلى وجود هذا القطاع، على أنه تمثل وطنـي للنظـام العـالمي اللامتكافيء والسائد اليوم. ولقد تم تحليل مثل هذه العلاقات على ضوء العلاقات التجارية والأسعار، نقل التكنولوجيا ودور الرأسمالية العالميـة، فـي هـذه العمليـة. ذلـك أن الفكـرة الرئيسية التي تكمن خلف هذا التصور، هي أن عملية التراكم في الدول المتقدمة، تستند إلـى افتراض مؤداه : أنه نتيجة لما تتمتع به هذه الدول من خصائص تجعلها تحافظ علـى مـردود الإنتاجية في نطـاق المركز، فإنها تحـاول فـي الوقت نفسـه، أن تستولي علـى مـا يحقق من أربـاح فـي الهـامش، مـن خـلال جملـة مـن الميكانيزمـات المتعلقـة بتحديـد الأسـعار، علـى المستوى العالمي ومراقبة السوق... وكنتيجـة لـذلك، فإن عمليـة التـراكم فـي الهـامش تصـبح تابعة ومحددة لهيكل غير متجانس، بسبب عدم " تغلغل" التقدم التكنولوجي على نحو منتظم، وتركزه في الأجزاء المتطورة من الاقتصـاد، دون تحطيم التقنيـات القديمـة. كمـا أن فـائض القيمة يرتكز في المصانع الكبيرة التي غالبا ما تخضع للتبادل الخارجي.

ومن الواضح، أن نتيجة عملية التراكم هذه، هي نمو بطيء في منحنى العمل وتسارع كبير في العمل الجانبي. ويصاحب هذان العنصران، زيادة سريعة في عرض العمل الحضري خالقا بذلك، قطاعا غير رسمي أو قطبا هامشيا. ([15])

## 3 ـ المدخل الثقافي ونماذجه :

اختلفت وتباينت اتجاهات المفكرين نحو الفقراء. فمنهم من يرى أن الفقراء أنـاس فضـلاء وأتقياء قـانعين، وآخـرون ينظـرون إليهم علـى أنهم أشرار وحقراء، ينزعـون إلـى الجريمـة نزعا. ويعود هذا الاضطراب في النظر إلى الفقراء ، إلى أنه قد نتج أصلا من خـلال الفشل الذي أصـاب البعض فـي التفرقـة بين الفقر وثقافـة الفقر، والميل إلـى التركيـز علـى ملامـح الصفات الذاتية للفقراء، أكثر من التركيز على دراسة الجماعات الأكبر كالأسرة والمجتمع المتخلف. ويتم التفريق بين الفقر وثقافة الفقر، علـى أسـاس أن الفقر هو الحاجـة والحرمـان

[14] ـ إسماعيل قيرة ـ أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟ ـ دار الهدى ـ عين مليلة ـ بدون سنة نشر ـ ص ص 143/ 149
[15] ـ نفس المرجع ـ ص ص 153 / 154

والعوز الذي نتج عنه عدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. أما ثقافة الفقر، فهي ليست حرمانا ماديا أو معنويا، ولكنها أسلوب أو طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق، عن طريق الأسرة، وتعيش في نطاق جماعات من الأفراد ذات مستويات معيشية دنيا. ويشعر الفرد دائما بالبؤس وفقدان الأمل والانحطاط، وأنه لا يستطيع أن ينجز أي تقدم أو نجاح في ضوء القيم والأهداف التي تسود المجتمع الذي يعيش فيه (وهذا ما انتقدت بسببه هذه النظرية، كما سنوضح ذلك لاحقا).([16])

ويرى " لي رينواتر" (**Lee Rainwater**)، أن قيم وعادات الفرد الذي يعيش في المناطق الحضرية المتخلفة، تختلف عن مثيلتها عند الفرد الذي ينتمي إلى الطبقة الوسطى. فهي تطابق الواقع الذي يعيش فيه، كل منهما. إن السلوك الذي يعتبر جانحا في الجماعات التي تعيش في المناطق الحضرية المتخلفة، قد يكون سلوكا واقعيا بالنسبة لنمط الحياة السائدة في هذه المناطق. ويعني ذلك، أن هذا النمط من السلوك هو استجابة للواقع السائد في المناطق الحضرية المتخلفة.واعتبر " رينواتر" الثقافة الفرعية، نمطا من المعيشة يختلف عن الثقافة الكلية، أو هي نمط من السلوك يميز طريقة حياة جماعة تعيش داخل المجتمع الأكبر. ويختلف سلوك أفراد هذه الجماعة عن سلوك الآخرين. وتتضمن الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا على عناصر تشترك فيها مع الثقافة الكلية، كما تتميز بعناصر أخرى عن الثقافة الكلية. كما تستمد الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا خصائصها من الحرمان الذي يعيش فيه أعضاء هذه الطبقة. وينتج عن هذا الحرمان، إحساسهم بأنهم قاصرون على تقديم المقابل المادي، لكي تتقبلهم النظم التي يضعها المجتمع. ([17])

أما " تشارلز فالنتين (**Charles Valentine**) " فقد قدم ثلاثة نماذج، عرض فيها وجهات النظر المختلفة التي تناولت معالجة ثقافة الفقر.

ويعتقدأصحاب **النموذج الأول**، أن الفقراء لهم ثقافة فرعية تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وأنهم غير قادرين على المشاركة في ثقافة الطبقة الوسطى. ويرى **النموذج الثاني**، أن الفقراء يتميزون بنائيا كمجتمع فرعي، تتميز حياتهم عن الطبقات الاجتماعية الأخرى. وترجع كل المظاهر المرضية في حياة الفقراء إلى وضعهم البنائي في النسق الاجتماعي للمجتمع. وأن الطبقة العليا في النسق الاجتماعي هي التي أدت إلى وضع الفقراء في موقف اجتماعي سيء، وذلك لأن سلوك أعضاء الطبقة العليا، ينحصر فقط في إشباع رغباتهم ويمنعون إعادة توزيع المصادر على الفقراء.

**أما النموذج الثالث**، فيرى أن الفقراء لهم أنماط مميزة من الثقافة الفرعية وهم يشتركون في بعض المعايير مع الطبقة الوسطى، في بعض جوانب الحياة التي يشترك فيها النسق الكلي

[16] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ـ الفقر والمجتمع ـ مرجع سابق ـ ص ص 27 / 28
[17]ـ نفس المرجع ـ ص ص 28 / 29

للمجتمع. وقد يوجد اختلاف في بعض هذه الأبعاد من جماعة سلالية إلى أخرى، وقد يكون للوضع البنائي للفقراء جذور، تمتد إلى أبعاد تاريخية، كما قد يكون لها أبعاد في المصادر المعاصرة. وتشمل هذه الأنماط مجموعة من العوامل المتعددة الأسباب، مثل: التنشئة الاجتماعية، والتي تعمل على تخليد الأنماط الثقافية للجماعة، وتنشأ عنها ظروف سيكولوجية عند الفرد، لا تساعده على التخلص من الفقر، وكذلك استمرار وبقاء الوضع السيئ للفقراء، نتيجة سلوك الطبقة العليا نحو حرمانهم من إعادة توزيع المصادر. ([18])

كما تناول أطروحة " ثقافة الفقر " وتوسع فيها عالم اجتماع أمريكي (**Murray**, 1984)، وهو يعتقد أن ثمة نوعين اثنين من الفقراء. فهناك فئة لا يد لها في فقرها، مثل الأرامل والأيتام والعجزة. وهناك طائفة أخرى، تنتمي إلى " ثقافة الاتكال والتبعية " التي يعتمد أفرادها اعتمادا شبه كلي، على ما تقدمه الحكومة من معونات ومساعدات، وهم يعزفون بالتالي عن دخول سوق العمل (وتتوفر عينة الدراسة الحالية على كلتا الفئتين). وبحسب هذا الرأي، فإن دولة الرفاه قد خلقت ثقافة فرعية، تقوض الطموح الفردي والرغبة في التنمية الذاتية. إن الرفاه قد تسبب في تآكل الحوافز لدى الناس للإقبال على العمل. وبدلا من أن ينظروا إلى الأمام ويستشرفوا المستقبل، فقد استكان هؤلاء وأصبحوا يعتمدون على ما يصلهم من عطايا وصدقات. ([19])

ومن أهم المنظرين لثقافة الفقر " أوسكار لويس (**Oscar Lewis**) " الذي أجرى دراسات على الأحياء المتخلفة في مكسيكو سيتي أواخر 1951 وبورتوريكو، ثم في مدينة نيويورك. واستخلص لويس من تلك الدراسات، أن الفقر يخلق ثقافة فرعية لجماعة الفقراء، والتي اختصرها في ثقافة الفقر. وهي تضم أفرادا ذوي معدلات وفاة عالية نسبيا، ومتوسط أعمار قصيرة، ومستويات منخفضة من التعليم، ومشاركة ضعيفة في المنظمات الموجودة في المجتمع : كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية، وبعدم المشاركة في برامج الرعاية الصحية أو في غيرها من برامج الخدمة الاجتماعية، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، وانخفاض مستوى المهارة، وعدم وجود مدخرات أو كثرة الاقتراض، وعدم وجود مخزون من المواد الغذائية في البيت.

كما تتميز حياة هؤلاء الأفراد، بالافتقار إلى الخصوصية، وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال. ويتم الزواج غالبا بالرضا المتبادل دون تدوين، وتكثر حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال. وتتمركز الأسر حول الأم. وكذلك، تبدو التسلطية بشكل واضح، ولديهم شعور بالاستسلام أو القدرية، وتبدو أهمية عقدة الاعتزاز بالذكورة عند الرجال، وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء.وقد نمت هذه الثقافة الفرعية، استجابة للظروف

[18] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ـ المرجع السابق ـ ص ص 30/ 31
[19] ـ أنتوني غيدنز ـ مرجع سابق ـ ص ص 385/384

الصعبة التي وجد فيها الفقراء أنفسهم. وتميل هذه الثقافة الفرعية إلى الاحتفاظ بالفقير، داخل دائرة الفقر. وينتقل الفقر في دائرة الحرمان من جيل إلى جيل، ويرجع هذا إلى نشأة أطفال الفقراء، في ثقافة فرعية للفقر. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس جونسون عام 1960 الحرب على الفقر، وحاول تحطيم هذه الدائرة، من خلال برامج تعليمية تعويضية، بادئا هذه الحملة في المناطق المعزولة. ([20])

لكن تشير النظرة العابرة للدراسات التي أجريت حول فقراء المدن إلى عدم مطابقة كثير من خصائص ثقافة الفقر للواقع. وما يستتبع ذلك، من ضرورة تعديل وتنقيح هذه النظرة لكي تتلاءم مع هذا الواقع الذي يشهد تحولات سريعة على مختلف الأصعدة. ولهذا فقد صاحب التنقيح الامبريقي لنظرية لويس انتقادات لاذعة، خصوصا تلك التي ساقها بورتس (**Portes**) ولويد (**Lioyd**) وغيرهما. وقد ركزت هذه الانتقادات، على النقاط التالية:

ـ جاء عرض لويس للأحداث وفقا لتسلسلها الزمني اختياريا، الأمر الذي يحول دون إجراء أي تحليل يبرر استخدام مفهوم ثقافة الفقر.

ـ تقوم أنثروبولوجيا التجمعات الحضرية الفقيرة، بدراسة سكان الأقليات والثقافات الفرعية العرقية وعمليات التكيف الاجتماعي الحضري. لذلك، نجد أن بعض العلماء داخل هذا الاتجاه وخارجه، يطرحون القضايا التالية :

أ ـ يتناقض مفهوم ثقافة الفقر مع الفكرة الأنثروبولوجية عن الثقافة. وبالتالي، يناقض هذا المفهوم العديد من مظاهر أو سمات حياة الأقليات.

ب ـ ينظر إلى التكيف الانتقالي أو المؤقت، مع الظروف الصعبة التي تكتنف الحياة الحضرية القاسية، على أنه سلوك مقنن.

ـ يصبح مفهوم ثقافة الفقر في أسوأ الأحوال، مجرد عبارة ليس لها ما يبررها، وتعمل على زيادة السلبية السياسية نحو الفقراء.

ـ تؤكد الأبحاث التي قام بها بعض الأنثروبولوجيين في عدد من مدن البلدان النامية، مايلي:

أ ـ ارتباط الفقراء ببيئتهم وتمتعهم بنظرة شمولية عن المجتمع.

ب ـ طموحهم وتطلعهم إلى بلوغ مستوى حياة أفضل.

ج ـ إصرارهم على الانجاز ونبذ اليأس واللامبالاة. ([21])

[20] ـ حسن عبد الحميد أحمد رشوان ـ مرجع سابق ـ ص ص 70/69

[21] ـ إسماعيل قيرة ، عبد الحميد دليمي ، سليمان بومدين ـ التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا ـ مرجع سابق ـ ص ص204/203

## 4- مدخل الحاجات الإنسانية الأساسية :

شكلت ظاهرة الفقر موضوعا مفضلا عند مؤسسي العلوم الاجتماعية، لكن التفسير الاقتصادي للظاهرة كان أسبق إليها. فقد أكد م. فوكو (**M. Foucault**) على أهمية مكافحة الفقر، بالنسبة للاقتصاد الناشئ. هكذا يتم الانتقال بالفعل أثناء القرن 18م، من منظور إيجابي للفقر –ينحدر من تقليد كاثوليكي- إلى صورة سالبة ثنائيا: في الوقت الذي يتهم فيه الفقراء، على المستوى الفردي، بأنهم يتميزون بالكسل، فهم يمثلون بالنسبة للمجتمع مشكلة اجتماعية. إذ تمثل هدف أ. سميث تحديدا، في التوصل إلى أسس النمو الاقتصادي للقضاء على الفقر. وهي مقاربة أوصلته إلى مفهوم "أجر الكفاف" الذي يسمح مستواه لجميع العمال، بأن يعيشوا من عملهم. وقد وجه إلى سميث، انتقادان اثنان – بمعنى متناقض-. في المقام الأول، يعارض مالتوس الذي كانت له نظرة مجازية عن "الفقير"، فكرة التوزيع العادل للثروات، باسم "مبدأ السكان". حسب رأيه، ليس الفقر سوى شرا أقل، مقارنة بالفوضى المحتملة التي تولدها الندرة المعممة للثروات.

في المقام الثاني، ينقل كارل ماركس النقاش نحو التعارض القائم بين البروليتاريا والبرجوازية: لا يتعلق الأمر فقط بإخراج الأفراد من حالة الفقر، لكن إنتاج الشروط التاريخية للقضاء على الطبقات الاجتماعية، هو الوسيلة الكفيلة بضمان المساواة في الشروط بين الأفراد. وبعد أن عادت إلى الواجهة، مجددا من قبل رجال الاقتصاد النيوكلاسيكيين، فقد شغلت مسألة الفقر بالتحديد مارشال (**Marshall**) الذي ميّز بين نوعين اثنين من الفقر: "الفقر المألوف" الذي يصيب الأفراد الذين يدخلون سوق العمل، لكنهم إما "فقراء طوعيا"، إما أنهم أقل كفاءة لكي يحصلوا على أجر كافي، و"الفقر المتبقي" («pauvreté résiduelle») الذي يصيب الأفراد فيزيقيا، اجتماعيا وأخلاقيا، لأنهم ليسوا مؤهلين للعمل. إذا كان بالإمكان محاربة "الفقر العادي"، بتعديل بعض قوى اقتصاد السوق (رفع مستوى التعليم والتربية، الطلب على العمل المؤهل، فإن "الفقر المتبقي")، لكن لا يمكن الحد منه سوى بنظام تكفل. ويذهب كينز (**Keynes**) أبعد من ذلك، بالإشارة إلى أن السوق، نتيجة وجود عيوب فيها، لا يمكنها أن تكفي لمكافحة "الفقر العادي". وحسب صيغته الشهيرة، فإن محاربة "الفقر في الوفرة" تتطلب وجود دولة راعية. ([22])

كما يضيف التفسير الاقتصادي إلى ذلك، أن المجتمعات الصناعية تطالب بالمهارات العالية والخبرة الطويلة والتخصص العلمي الدقيق، في فرص الشغل المتاحة في سوق العمل. وهذايعني أن عددها سيكون قليلا ونادرا بالنسبة لأصحاب المهارات الضعيفة والخبرة القليلة والتخصص العلمي العام، مما يجعلهم ينصرفون إلى أعمال ومهن غير متخصصة

[22] - F. Burbage et J.-P. Noreck dans «La pauvreté saisie par les sciences sociales», in Cahiers philosophiques, n° 105, avril 2006, p. 29-57.

وغير ماهرة ولا تتطلب خبرة، لكنها تدفع أجرا ضعيفا وغالبا ما تكون هذه المهن مؤقتة. وعليه، فإن تحقيق حاجات الفرد أو الأسرة من غذاء ومسكن وأمن، تكون مرهونة بالدخل الضعيف الذي كلما نقص كلما زاد فقر الفرد أو الأسرة.

وتتمثل خطورة مشكلة الفقر في عجز الإنسان عن إشباع حاجاته الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى الحرمان المادي، وهو الحرمان من المقومات الأساسية للحياة (المأكل والملبس والسكن) ، علما بأن المجتمعات الحديثة تعتبر خدمات الصحة والتعليم من بين تلك المقومات الأساسية. ويظهر الحرمان المادي بصور مختلفة، في مقدمتها الجوع والتشرد. ومع انتشار الفقر يصبح الجوع مشكلة عالمية متزايدة.

تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن عدد الجياع في العالم، ارتفع من 460 مليون عام 1970 إلى 475 مليون عام 1980 (10 % من سكان العالم). وتعتبر أفريقيا أكثر القارات تأثرا بالجوع ، ويقدر مجلس الغذاء العالمي عام 1987 أن حوالي 40.000 شخص يموتون يوميا، نتيجة لأمراض المتصلة بالجوع، حيث يعيش هؤلاء الجياع في الأحياء العشوائية الفقيرة. وبمعنى آخر، فإن الحرمان الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى عجز اجتماعي، إلى جانب تأثيره في الأسرة والعلاقات الأسرية، وما قد ينمو معه من مواقف عدائية تجاه المجتمع، قد تظهر في ألوان مختلفة من الجريمة والانحراف الاجتماعي.([23])

وقد برزت مدرسة الحاجات الأساسية بصورة أكثر وضوحا إبان سنوات السبعينيات كرد فعل على المقاربة النقدية كونها لا تهتم بتلبية الحاجات الأساسية ، فهي تهدف إلى إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية الضرورية ، ولا يشترط أن تكون هذه الحاجات من مكونات الرفاهية الاقتصادية . وبالرغم من ظهورها المتأخر نوعا ما إلا أن الامتداد التاريخي في الفكر الاقتصادي لهذه المدرسة يعود إلى الاقتصادي " س.ب.راونتري"**(S.B.Rawntrée)** ، من خلال دراسته الكلاسيكية عن الفقر التي نشرها عام 1901 ، بحيث يعتبر أول من صاغ فكرة الحاجات الأساسية ، كما أنه يعتبر أول من اقترح تعريفا لمستوى الاستهلاك الأدنى ، مستفيدا من تجارب أنصار المذهب التغذوي(les nutritionnistes) وذلك في نهاية القرن التاسع عشر ، بحيث استطاعوا أن يؤسسوا لوائح إطعامية نموذجية معيارية انطلاقا من حد أدنى حراري أو طاقوي يومي، معدل حسب السن ، الجنس ، وطبيعة النشاط ، وبذلك فقد حددت اللائحة الإطعامية النموذجية المناسبة لكل حالة وبأسعار السوق الدنيا . بما أن "راونتري" لم يكن يملك أساسا علميا لقياس الحاجات الأساسية غير الغذائية فإنه كان لزاما عليه إضافة مبلغا جزافيا لنفقات التغذية القاعدية ليحصل على خط الفقر المطلق ، وعليه يكون أول من عرف مفهوم الفقر المطلق وأول من قام بقياسه على أساس علمي .

[23] ـ محمد سيد فهمي ـ الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ 2002 ـ ص 242

وحسب ( ديستريمو وسلامة 2002 **Destremau et Salama**) فإن رؤية هذه المدرسة لظاهرة الفقر تتعدى العد الاقتصادي إلى البعد الأخلاقي كونها تهتم بظروف وشروط حياة الانسان المتمثلة أساسا في التغذية ، الصحة ، التربية ، السكن وغيرها ، ومن ثم فقد وصف هذا الفقر بأنه " فقر شروط الحياة " la pauvreté des conditions de vie أو " فقر الوجود " la pauvreté d'existence ، أي أن إستراتيجية الاحتياجات الأساسية قد توسعت خاصة بعدما اعتمدت هذه الطريقة من طرق منظمة العمل الدولية عندما اقترحت سنة 1976 مقياس الاحتياجات الأساسية لقياس كفاءة عملية التنمية ليضم هذا المقياس عناصر أساسية أخرى إضافية إلى الدخل والاستهلاك لا سيما تلك المتوفرة بصفة جزئية أو كلية خارج آليات السوق كالتعليم والصحة والسكن وصرف المياه.([24])

ومن هذا المنطلق، فقد اهتم منظرو الاتجاه السلوكي بدراسة التنمية الاقتصادية في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد. وذلك من خلال عدد من الفروض الضيقة النطاق، من أهمها أن درجة الفعالية تتحدد بدرجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز، وبالتالي فإن منظور هذا الاتجاه إلى الفقر، هو منظور نفساني على مستوى شخصية الفقراء. ليأتي في الأربعينات من القرن الماضي، عالم النفس (**أ. ماسلو**) ويقدم نظريته عن " سلم الحاجات " الإنسانية ، معتبرا بأن الإنسان في كل سلوكياته إنما يسعى إلى إشباع حاجات تنحصر في خمس مجموعات. وتظل الحاجة غير المشبعة هي المتحكمة في السلوك، في حين لا تؤثر الحاجات المشبعة في السلوك. وبالتالي، ينتهي دورها في تحفيز الفرد على العمل والاستمتاع بالحياة. كما أن حاجات الفرد تكون مرتبة ترتيبا تصاعديا، على شكل سلم أو هرم، كما يلي :

ـ الحاجات الفيزيولوجية : وهي تلك الحاجات المرتبطة بضرورات البقاء على قيد الحياة، كالمأوى والأكل والملبس والهواء والنوم والمحافظة على النوع.

ـ حاجات الأمان والسلامة : كالرغبة في الحماية من الأخطار، وإيجاد مناخ أمن اقتصادي ملائم...

ـ الحاجات الاجتماعية : وتأتي بعد إشباع الحاجات السابقة، حيث تظهر الحاجة إلى الانتماء ودعم الآخرين...

ـ حاجات التقدير والاحترام الشخصي : كالثقة والاعتداد بالنفس، وشعور الفرد بأنه مفيد، وكذلك حاجة الفرد باعتراف الآخرين به.

[24]- عمر بوزيد امحمد ـ نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ـ اشراف بن بوزيان محمد ـ جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان ـ 2012/2011 ـ ص ص 68/67

ـ حاجات تحقيق الذات : وهي رغبة الفرد المتنامية في التميز، ورغبته في أن يصبح أكثر قدرة على فعل أي شيء يستطيعه.([25])

وعلى الرغم مما وجه لهذا التصنيف من انتقادات، فإنه ما زال يحظى بالقبول، في كثير من الدوائر العلمية لإحاطته بمختلف الحاجات الإنسانية، وتقديره لأهمية كل منها بالنسبة لحياة الفرد والمجتمع.

وغني عن البيان أن الحاجات الإنسانية قديمة قدم الحياة الاجتماعية. ومن ثم، فإن عضوية الإنسان في الجماعة لا تعبر فقط عن طبيعته الاجتماعية، ولكنها ضرورية لإشباع احتياجات الإنسان في الحياة، سواء في ذلك حاجاته المادية أو اللامادية. ومن المعروف أنه إلى جانب الحاجات المادية، تتنازع الفرد حاجتان أساسيتان : إحداهما حاجته لتأكيد ذاته، متمثلا في شخصية مستقلة وكينونة خاصة، وحاجته في الوقت نفسه، للانتماء للجماعة، وتصبح الجماعة أداة لا غنى عنها لإشباع هذه الحاجات. ولتحقيق التوازن الحساس بين الفردية والانتمائية بين حاجة الفرد، لأن يكون عضوا في جماعة أو بين الدوافع الفردية والنزعات الاجتماعية.

بناء على ما تقدم، وإذا كانت عضوية الإنسان في الجماعة لا غنى عنها لإشباع حاجاته وحل مشكلاته، يبرز دور المجتمع الإنساني، عبر العصور في العمل على اتخاذ مختلف السبل التي تكفل إشباع حاجات الناس فيه. والواقع أن المجتمع الإنساني كان ومازال في محاولات مستمرة لإشباع حاجات الناس أفرادا وجماعات، وتلمس الحلول لما يصادفه من مشكلات وأزمات. وتلك وظيفة أساسية من وظائف المجتمع، بغض النظر عن أسلوب الأداء أو درجة الوفاء بكل متطلبات الوظيفة. وهنا، يتضح دور الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية كمهنة، تسعى إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.([26])

[25] ـ علي غربي ـ تنمية الموارد البشرية ـ منشورات جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ 2004 ـ ص ص 83 / 84

[26] ـ محمد سيد فهمي ـ الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات ـ دار الوفاء ـ الاسكندرية ـ 2008 ـ ص ص 255/253

## 5- المدخل السوسيولوجي :

من جانبها، فإن السوسيولوجيا تستكشف سبلا أخرى، تركت في الظل من قبل التحليل الاقتصادي. يقترح الاقتصاد بالفعل رؤية مادية للفقر (سواء بعبارات نقدية، سواء بعبارات سلة منافع وخدمات للحياة)، مفتقدا هكذا بعده الاجتماعي. فإذا لم ينشئ **"دوركايم"** بصريح العبارة سوسيولوجيا الفقر، فإن مفهوم الأنومى عنده، يسمح بتناول إشكالية الإقصاء والتهميش، بكيفية جديدة. لا يكمن تناول الفقر في غياب أو نقص الوسائل المادية، لكن في أشكال العوز الاجتماعي التي تسهم في استبعاد (Castel) أو عدم أهلية وكفاءة الفقراء (Paugam). وينجر عن ذلك أن النمو الاقتصادي، لا يكفي لحل معضلة الفقر: يجب أن تضمن الدولة الحفاظ على الرابطة الاجتماعية وأشكال التضامن الاجتماعي. وعن طريق دراسته لأنماط استهلاك الطبقة العاملة، فقد أشار "م. هالفاكس" (**Halbwachs**) وريث "إ. دوركايم" إلى أن الفقر في العائلات العمالية، يرتبط جوهريا بإيثار أعضائها (أي بالدرجة التي يغلب فيها الأفراد مصلحة الأسرة على مصلحتهم الخاصة). لكن، المؤسس الحقيقي لسوسيولوجيا الفقر، يظل بدون منازع هو ج. زيمل (**Simmel**). إذ قام بقلب التعريف التقليدي للفقر، وبتجديد تحليل هذه الظاهرة في العمق. حسب رأي زيمل، "الفقير" هو الذي ينعت كذلك من قبل المجتمع والذي يستفيد جراء ذلك، من الدعم والعناية. وهنا فهو ينظر إلى الفقر بوصفه بناء اجتماعيا يتطور انطلاقا من العلاقات بين مختلف الفاعلين (أفراد، جماعات، دولة). إن تلك العلاقات هي التي تشكل الموضوع الحقيقي للسوسيولوجيا. وقد عرف براديجم "زيمل" صدى كبيرا في السوسيولوجيا الأمريكية الوليدة، المتمثلة في موضوعي: أشكال البؤس الحضري (**Nels Anderson**) والهامشية (**Robert Park**) اللذان شكلا موضوعات دراسة مفضلة من قبل مدرسة شيكاغو.([27]) كما سنوضحه، فيما يأتي :

### ـ نظرية الهامشية :

لا يخلو التراث السوسيولوجي المعني بالجماعات الأكثر فقرا في مدن البلدان النامية، من بعض المحاولات الجادة التي تحاول إبراز ميكانيزمات التحكم والاستغلال الكامنة في البناء الاجتماعي الحضري. وهذا ما قلّل من شعبية الدراسات المتمحورة حول ثقافة الفقر، وفتح المجال واسعا أمام الدارسين للنفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي، وتحديد الأسباب الفعلية لظاهرة الفقر الحضري وما يرتبط بها من مشكلات. إن الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار، الجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلا عن دور المتغيرات الطارئة والاعتراضية. ونظرا لصعوبة تحقيق هذا المطلب، نجد أن الدارسين

[27] - - Guillaume ROLLET, L'émergence des sciences sociales et la question de la pauvreté, Regards croisés sur l'économie, Ed. La Découverte, 2008/2 - N° 4, p. 19-20.

يتخذون مسارات متباينة للاقتراب أكثر من مسألة الهامشية كواقع إمبريقي. الأمر الذي يضفي على أعمالهم طابع الجزئية والمرحلية، وهذا ما تعكسه أدبيات الهامشية التي تمحورت في غالبها حول البؤس والحرمان اللذين تعانيهما عناصر الطبقة التحتية.([28])

وعلى الرغم مما نلمسه من تعدد المضامين المعطاة لهذا المفهوم، إلا أن الباحثين حينما يستخدمون مصطلح الهامشية، يقصدون من وراء ذلك، الإشارة إلى خصائص بنائية معينة، مثل: عدم المشاركة في العملية الديمقراطية الحديثة، الدخل المنخفض، الإنتاج الضعيف، سكان المناطق المتخلفة، عدم الاستفادة المادية والمعنوية من التنمية، الانتماء إلى ثقافتين أو مجتمعين دون الاندماج كلية في إحداهما، الوجود على هوامش الاقتصاد. وهي مجموعة من الخصائص التي أكدها أغلب من تصدى لمعالجة الهامشية. بيد أن الاختلاف نشأ حينما أراد الباحثون صياغة تعريفات دقيقة للهامشية، في ضوء هذه الخصائص. وبالرغم من تنوع وتعدد إسهامات علماء هذا الاتجاه، إلا أنه من اليسير التمييز بين اتجاهين نظريين فرعيين يمثل الأول حركة فكرية متنوعة، تضم إسهامات متنوعة في دراسة الهامشية. ويطلق على هذه الحركة الاتجاه الكلاسيكي. والثاني، هو الدراسة الشاملة لظاهرة الهامشية.

ينطلق الاتجاه الفرعي الأول، من قضية أساسية هي أن الهامشية أداة نظرية ومنهجية لوصف أوضاع البلدان النامية. ويطرح أنصار هذا الاتجاه مجموعة من الأسئلة التحليلية التي تشغل بالهم. إن أهم هذه الأسئلة العامة، هي : هل يصبح فقراء المدن مع مرور الوقت، مندمجين في البناء السوسيو- اقتصادي الحضري، أم هل سيستمرون على هوامشه ؟ أم هل سيطورون مجتمعا فرعيا خاصا بهم، كاستجابة المجتمع المهمّش للجماعات المهيمنة ؟

إن أجوبة هذه الأسئلة، تشكل محتوى ومضمون أدبيات الاتجاه الكلاسيكي. وحينما شرع أنصار هذا الاتجاه في عرض إسهامهم ، أوضحوا مزايا مفهوم الهامشية كمفهوم وصفي ومستعرق (descriptive and ethnocentric) في فهم الواقع الفعلي لفقراء وأقليات مدن البلدان النامية، ثم حددوا بعد ذلك مضمونه. وهنا، ينظر كردوفا (**cardova**) مثلا إلى الهامشيين على أنهم أولئك الأفراد غير القادرين على التمتع بفرص وإمكانيات التحقيق الذاتي والمشاركة التي تنظم أمور المجتمع. فالهامشية إذن، هي حالة من الإقصاء والإبعاد؛ بمعنى أن جماهير السكان في البلدان المتخلفة، تصبح مبعدة تدريجيا، عن فرص تحقيق دخل ملائم، سكن مناسب ...

وهكذا يبدو واضحا، أن الهامشية ترتبط بالأغلبية من السكان الذين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ولا تستفيد من مزايا التنمية، سواء من الناحية المادية أو المعنوية .

28- ابراهيم توهامي ، اسماعيل قيرة ، عبد الحميد دليمي - التهميش والعنف الحضري - دار الهدى للطباعة والنشر - الجزائر - 2004 - ص ص 10/ 11

والواقع أن الاتجاه الكلاسيكي يعاني من جوانب قصور واضحة. ويبدو ذلك واضحا في افتقاده النظرة البنائية التاريخية وعجزه عن تقديم تحليل طبقي مناسب للمجتمع الرأسمالي المتخلف. وهو لا يقدم أدوات تحليلية كافية، سواء لفهم عملية التمايز وسط الطبقات المتبلورة والمحددة بوضوح، أو من أجل تناول هذه العملية الآخذة في التجسد، في نطاق / وبين الأقسام الرئيسية للطبقات التي هي في طور التشكل. وفي ضوء ذلك كله، نستطيع القول، بأن هذا المدخل لا يأخذ بعين الاعتبار الميكانيزمات الأساسية أو العلاقات التي تسم عمليات الإنتاج التناسقية في نطاق الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة.

أما الاتجاه الثاني، فإنه يقف على طرفي نقيض من هذا الطرح. ويؤكد على أن علاقات التبعية من أجل معالجة الوضع الراهن لفقراء المدن وصغار المنتجين، لن تتحقق في ضوء الهامشية نفسها وحدوث الحرمان أو الإقصاء الفردي أو الجماعي (التهميش، مثلا) ولكن، في ضوء تحليل الارتباطات الحاسمة بين الظروف المعيشية لأفراد هذه الفئات الاجتماعية والميكانيزمات التي من خلالها يتم استغلالهم وتكديحهم جزئيا وتفقيرهم، بل وتهميشهم.

وهكذا يتضح أن هذه المحاولة، ترمي إلى تحليل بناء المجتمع المتخلف في ضوء دراسة العلاقات القائمة بين أنماط النتاج والتوزيع والتبادل للهيمنة المندمجة والمعولمة، وتلك التي تميز مختلف الأجزاء الهامشية في المجتمع. وفضلا عما سبق، فقد طرحت بعض تيارات التبعية فكرة الثنائية بين الأمم الغنية والفقيرة، بين المركز والهامش، بين الميترو بوليس والأطراف، أو بين القطاع الحضري والقطاع الريفي. ولقد ترتبت عن ذلك، فكرة مفادها أن هامشية مدن الأكواخ هي تعبير عن هذه الثنائية التي كانت محل انتقادات عنيفة من طرف الماركسيين الأكثر " أرثوذكسية" في أمريكا اللاتينية، بسبب إهمالها أو حجبها للاختلافات الطبقية الأساسية في المجتمع.([29])

[29] ـ إسماعيل قيرة ، عبد الحميد دليمي ، سليمان بومدين ـ التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا ـ مرجع سابق ـ ص ص 206 /208

## 6 ـ المدخل الايكولوجي :

تقرر النظرية الايكولوجية أن المجتمعات الإنسانية تربط وتوحد ما بين العناصر البيولوجية والاجتماعيــة والثقافيــة ، أي تمثــل أنســاقا بيوسوســيوثقافية Bio-Socio-Cultural Systems حيث تتداخل العناصر البيولوجية والثقافية والاجتماعية فيما بينها على نحو أكثر تعقيدا ، حتى أن تجاهل أحدها يؤدي إلى فهم خاطئ للمجتمعات الإنسانية ... فالدراسة الإيكولوجية تنطلق من أن كل المجتمعات الطبيعية للكائنات الحية تعيش وتتفاعل مع بعضها البعض وترتبط ارتباطا وثيقا ببيئاتها . ويترتب على ذلك اعتبار طرفي العلاقة ( تجمعات الكائنات الحية وبيئاتها ) كما لو كانا يشكلان كلا واحدا ومركبا هو النسق الايكولوجي ، الذي يجسد أو يشير إلى الارتباط الذي تعنى الايكولوجيا بتحليله وتحديد نماذجه وعملياته . ويعرف **" تانسلي" "A.G. Tansley"** النسق الايكولوجي بأنه:" ذلك الكل المعقد للكائنات الحية التي تعيش على نحو طبيعي مع بعضها البعض كوحدات اجتماعية في ارتباطها بمواطنها وبيئاتها . فالكائنات الحية في نظره لا تعيش في عزلة فيزيقية أو بيولوجية ، بل هناك تداخل واضح بين الكائنات الحية بعضها ببعض ، وبينها وبين المقومات الفيزيقية والكيميائية للبيئة ، كما أن هذه العمليات المتداخلة والمترابطة ينتج عنها نسق وظيفي فيه تكون الأجزاء الحية وغير الحية عناصر متفاعلة توجد في حالة توازن ، ومن خلال هذا التفاعل المتبادل بين الأجزاء يستطيع النسق أن يحتفظ بوجوده وبقائه". ([30])

كما تهتم الايكولوجيا بدراسة البيئة الاجتماعية وتنظيماتها المكانية والاجتماعية التي تربط الجماعات والأفراد بعضهم ببعض والآثار المتبادلة بين الأفراد والبيئة التي يشغلونها، فهي " تحلل عمليات التكيّف بين الإنسان والبيئة. وترى أن النسق الايكولوجي يشكل عنصرا أساسيا في فهم البناء الاجتماعي في المجتمع الحضري "([31]). إذ ترتبط التنمية المستديمة بنوعين اثنين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، وهذه المشكلات، هي :

ـ الانتشار الواسع والمتزايد للفقر.

ـ التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.([32])

وعليه، يصر أنصار الحتمية ـ الايكولوجية على وجود علاقة مباشرة بين متغيرات البيئة الفيزيقية والمصاحبات الاجتماعية. ولعل القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه، هي ميله إلى معالجة المتغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي، بوصفها نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الايكولوجية. وهذا ما تطرحه الكثير من النظريات القائمة على مفهوم عقلانية الإنسان.

[30] ـ السيد عبد العاطي السيد ـ البئة والمجتمع ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ـ 2007 ـ ص ص 66/59
[31] ـ أحمد أبو زيد ـ البناء الاجتماعي ( الأنساق ) ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ ج2 ـ القاهرة ـ 1986 ـ ص 9
[32] ـ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط ـ مرجع سابق ـ ص 22

ويميل رواد هذا الاتجاه في تخطيطهم وتشخيص المشكلات وتحديد البدائل لحلها إلى التركيز على عدد من النقاط، مثل : التقليل من الكثافة العالية والتضخم الحضري، التخفيف من شدة الازدحام، مراقبة الانتشار والامتداد الحضري غير المنظم أو المتسق، تنظيم موقع الصناعة والتنمية والتقليل من معدلات التلوث... لقد دفعت هذه الطروحات أصحاب الحتمية الايكولوجية إلى الاعتقاد بان الموقع الفيزيقي، يدفع بالأفراد إلى الانخراط في أنماط معينة من العلاقات. وعليه، فإن ضبط المتغيرات الايكولوجية قد يؤدي إلى خلق بيئة أفضل، من أجل تحقق الغايات المرجوة.([33])

وقد اهتم كثير من علماء الاجتماع بمحاولة وضع بعض النظريات بشأن التوزيع الجغرافي داخل المدينة وذلك بعد دراسة مجموعة من المدن في المجتمعات الأوربية منذ بداية القرن العشرين. ولعل أبرز هذه النظريات ما يلي:

**- 1- نظرية نجمة البحر:** تعتبر نظرية نجمة البحر من أول النظريات الايكولوجية التي تهتم بشكل المدينة. وهي النظرية التي قال بها (**هونت**) وظهرت عام 1903م.

ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن المدينة بدأت في الانتشار والتوسع خارج مركز المدينة بعد اختراع بعض وسائل المواصلات والنقل التقليدية المتمثلة في القطارات في تلك الفترة بدلا من العربات التي كانت تجرها الحيوانات.

وقد نتج عن هذه الاختراعات تطور المدينة في شكل نجمة البحر، حيث كانت هذه الظاهرة منتشرة في كثير من المدن الغربية قبل اختراع السيارة وسيلة للمواصلات. وبذلك كانت تبنى المساكن بعيدا عن مركز المدينة حيث كان يتم ملء الفراغ بين أذرع هذه النجمة البحرية بالمباني. ومن ثم تتجمع هذه المباني عند محطات القطارات البعيدة عن مركز المدينة.

كما يلاحظ أن مباني المدن في السابق كانت مكدسة بجوار بعضها البعض وهي مباني أرضية أو مباني من أدوار محدودة وشوارعها ضيقة وغير مرصوفة وغير منتظمة. بيد أن الحالة تغيرت كثيرا بعد تحسن وسائل المواصلات الحديثة، فقد استطاع بعض السكان بناء منازلهم في أطراف المدينة وخاصة الطبقة الغنية الذين يملكون وسائل النقل الخاصة، فزاد حجم بعض المدن وزادت كثافتها السكانية. أما المباني القديمة التي كانت وسط المدينة فقد سكن بعضها الفقراء والمحتاجون نظرا لرخص قيمة إيجارها. كما أن بعض الحكومات قامت بهدمها لتقوم على أنقاضها المكاتب الإدارية أو المباني الجديدة أو الحدائق العامة بعد أن طبق على هذه المناطق برامج التخطيط العمراني الجديد.

[33] ـ اسماعيل قيرة ـ أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ـ مرجع سابق ـ ص ص 181/180

**2ـ نظرية المنطقة المركزية:**ظهرت هذه النظرية على يد عالم الاجتماع (**برجس**) بعد الحرب العالمية الأولى حيث يرى أن المدينة تتوسع في شكل حلقات حول المركز الأساسي وسط المدينة تتكون على شكل دوائر، ويظهر في هذا النموذج ست دوائر وقد تزيد عن ذلك.

ويمكن توضيح هذه المناطق على النحو التالي:

1ـ منطقة رجال الأعمال المركزية:وهذا المركز هو بؤرة الحياة التجارية للمدينة التي يوجد فيها النشاط التجاري حيث توجد وسط المدينة وتوجد فيها المحلات التجارية الكبرى.

2ـ منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة (المنطقة الانتقالية): ويوجد بهذه المنطقة مركز الخدمات للمواصلات العامة مثل السكك الحديدية والصناعات الخفيفة الملتصقة بالمراكز التجارية في مركز المدينة. كما أنها تعتبر منطقة سكنية متداعية، ويوجد بها غرف صغيرة كما يوجد بها الخرائب والبيوت القذرة القديمة التي يسكنها الفقراء والمتسولون. وهي مناطق الفقراء والمرضى. كما توجد بها العمارات القديمة الآيلة للسقوط التي يسكنها المهاجرون والفقراء. وتوجد هذه الحالات في مدينة شيكاغو التي قام بدراستها (**برجس**) وعمم نتائج دراسته على بقية المدن المماثلة.

3ـ المنطقة السكنية للعمال (الطبقة الدنيا): وهي المنطقة التي يسكن فيها عمال الصناعة الهاربون من المنطقة الثانية (منطقة الانتقال) الذين يرغبون في السكن بالقرب من أماكن عملهم. وتعتبر الإقامة فيها أفضل من المنطقة الثانية. أضف إلى ذلك، يوجد بها الجيل الثاني من المهاجرين الشباب الطموحين، كما توجد بها منازل أفضل تتكون من أربعة أو خمسة أدوار. ولكنها تعتبر مناطق مزدحمة حيث يقيم بها سكان الطبقة الدنيا من السكان.

4ـ منطقة الطبقة الوسطى:وهي المنطقة السكنية التي توجد فيها مساكن أفضل من المنطقة الثالثة ويوجد بها بعض العمارات والشقق المتوسطة من حيث الحجم المناسب لإقامة أسرة واحدة من الطبقات الوسطى للمجتمع. كما توجد بهذه المنطقة بعض الأسواق وأماكن لقضاء أوقات الفراغ مثل الملاهي والمقاهي والمتنزهات العامة.

5ـ منطقة سكن الطبقات العليا:وهي المنطقة السكنية التي يقيم بها أبناء الطبقة العليا في المجتمع من أصحاب المهن الإدارية ورجال الأعمال وهي تضم مساكن أفضل من المناطق الأخرى، كما أن الشقق فيها تعتبر كبيرة الحجم وتناسب الوضع الاقتصادي الجيد الذي يتمتع به الأشخاص المقيمون في هذه المنطقة من أبناء الطبقة العليا في المجتمع.

كما تسمى أيضا ضواحي المدينة وتقع خارج حدود المدينة وتضم الدارات الكبيرة والمنازل الرحبة والشقق الفارهة والفنادق المستخدمة لغرض السكن وهي تسمى أيضا منطقة السكان الذين يقومون برحلات يومية إلى أماكن أعمالهم.

وقد لاحظ (**برجس**) أن نسبة السكان الذين يملكون البيوت تتزايد كلما ابتعدنا عن مركز المدينة. كما أن نسبة التشرد وجنوح الأحداث تتركز في وسط المدينة وتقل كلما ابتعدنا عن المركز.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الدوائر المركزية للمدينة مازالت موجودة حتى الوقت الحاضر في كثير من مدن الدول النامية، حيث أن الضغط السكاني في وسط المدينة يؤدي إلى توسعها على حساب المنطقة التي تليها. أما إذا كانت هناك بعض العوائق الطبيعية في أحد الاتجاهات، مثل وجود البحار أو الأنهار أو الجبال، فإن المدينة في هذه الحالة تأخذ شكل أنصاف دوائر.

**3- نظرية القطاعات:** قام بهذه النظرية العالم الأمريكي (**هوايت**) حيث توصل لها بعد أن قام بدراسة (142) مدينة أمريكية في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. وهذه النظرية تعتبر تطويرا وتعديلا لنظرية (**برجس**) الذي قال بتطور المدينة في قطاعات دائرية. وجاءت بعد اكتشاف السيارة وسيلة للمواصلات حيث لم تعد القطارات هي الوسيلة الوحيدة للانتقال. وبذلك اعتقد (هوايت) أن نموذج (برجس) لم يعد مناسبا من الناحية العملية لتطور وزيادة حجم المدينة في قطاعات دائرية.

وتتلخص هذه النظرية في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات محورية لا حلقات دائرية. كما لاحظ في أثناء دراسته لعينة من المدن الأمريكية في تلك الفترة أن السكان يتجهون في انتقالهم في محاور محدودة كلما نمت المدينة. وبذلك فإن منطقة سكن الأغنياء لا تغطي حلقة بأكملها داخل المدينة، وإنما تغطي فقط جزءا من هذه الحلقة. كما يحدث الشيء نفسه في القطاعات الأخرى من المدينة.

ويلاحظ أن سكان القطاع ينتقلون إلى خارج المدينة كلما كبرت وتطورت، كما لاحظ أيضا أنه كلما ينتقل بعض السكان إلى الأطراف الخارجية للمدينة فإنهم ينقلون معهم أيضا بعض المؤسسات الخدمية مثل المحلات التجارية ومحلات بيع الخضروات والصيدليات وغيرها. كما قسم (هوايت) المدينة إلى عدة قطاعات. فالقطاع الأول يشمل المنطقة التجارية ورجال الأعمال وهي توجد في مركز المدينة. وفي المنطقة الثانية يوجد تجار الجملة والصناعات البسيطة. أما المنطقة السكنية فقسمها إلى ثلاثة قطاعات حسب نوع الطبقة الاجتماعية في المجتمع.

**4ـ نظريـة النويـات المتعددة:**ظهـرت هـذه النظريـة فـي منتصـف الأربعينيـات مـن القـرن العشرين وقد نادى بها العالمان (**هاريس** و**أولمان**) وذلك بعد أن ظهرت المدينـة الصـناعية إلـى حيز الوجـود وخاصـة فـي أوروبـا وأمريكـا الشـمالية. وقـد تبـين لهمـا أن المدينـة تتميـز بوجـود عـدة نويـات منفصـل بعضـها عـن بعـض، ويمكـن أن تظهـر حـول كـل منهـا أنشـطة مختلفة. كما لاحظا أن كل مدينة قد تختلف عن غيرها في أنواع مراكزها وعددها.

وبذلك يمكن أن توجد في المدينة الواحدة نوية لتجارة الجملة ونوية للصناعات الخفيفة ونوية للصناعات الثقيلة تكون غالبا في أطراف المدينة. كما يلاحظ أن المناطق السكنية تتوزع حول هذه النويات وكل طبقة اجتماعية سواء كانت فقيرة أم غنية تتوزع حول الحي الذي يعمل فيه السكان حسب مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

وحيث أن كل مدينة تختلف عن الأخرى في أنواع مراكزها وعددها فإن ذلك يرجع للأسباب التالية:

1ـ تحتاج بعض نواحي النشاط الاقتصادي في المدينة إلى تسهيلات خاصة حيث أن المنطقة التجارية تنشأ عادة في المراكز التي تؤمن أكبر عدد من الناس مثل الميناء الذي ينشأ بجوار البحر والحي الصناعي الذي ينشأ بجوار النهر، وهكذا بالنسبة لبقية أحياء المدينة.

2ـ تستفيد بعض نواحي النشاط الاقتصادي من وجودها في مكان واحد حيث أن تجمع تجار التجزئة مثلا في حي واحد يفيدهم جميعا لأنه يسهل على العملاء عملية الشراء والبيع والمعاملات التجارية.

3ـ تنفر بعض الطبقات الاجتماعية من الإقامة بجوار بعض الأنشطة الاقتصادية في المدينة. فالطبقة الغنية مثلا تنفر من الإقامة بجوار المنطقة الصناعية وتفضل الابتعاد عنها.

4 ـ لا تتحمل بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة وسط المدينة. فتجار الجملة مثلا يبتعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون إلى مساحات كبيرة لتخزين بضائعهم([34]).

وبدا واضحا تأثير التخطيط الحضري في المدن، خصوصا بعد أن طرح هاورد (Howard) مفهوم مدن الحدائق (Garden city)، كاستجابة للظروف الصعبة التي كانت تعيشها المدن الصناعية. ففي سنة 1898، صاغ هاورد هذا المفهوم للجمع بين خصائص ومميزات الحياة الحضرية والريفية. وفضلا عن ذلك، فقد كان هاورد واضحا تماما عندما ذهب إلى اعتبار أن طريقة حل المشكلات الاجتماعية الكبرى ومن ضمنها مشكلة الفقر، يكمن في نقل الأفراد للعيش في مجتمعات محلية صغيرة، مفتوحة ومتوازنة

[34] - http://www.startimes.com/f.aspx?t=35256419 بتاريخ : 2015/06/13

اقتصاديا واجتماعيا... ومن جهة ثانية، يشير لويس ممفورد (**L. Mumford**) إلى أهمية ضبط البيئات الحضرية لحل مشكلات المدينة... إذ أنه توصل في أعماله المختلفة إلى نتائج تؤيد الواقع الامبريقي الحضري الراهن، فقد نظر إلى مدن اليوم على أنها تشكل بيئة لا إنسانية، وتسبب في الوقت نفسه أغلب المشكلات الاجتماعية والنفسية. ولإصلاح وحل المشكلات التي سببتها المدن الصناعية، يقترح ممفورد الخطة التالية :

1- لابد أن تبقى الكثافة منخفضة.

2- لابد أن يكون حجم المدن محدودا.

3- لابد أن يقيم الأفراد في بيئة طبيعية، مفتوحة وخضراء.

4- لابد من المحافظة على انسياب التفاعل واستمراريته، من أجل ضمان الصحة العقلية ونوعية العلاقات الاجتماعية...

5- تشكل الأسرة، كأهم جماعة أولية، بؤرة إعادة البناء والتطوير.

6- تشكل المجاورات (الجيرة) الوحدات الأساسية لإعادة البناء والاستقرار.

7- التركيز على أهمية التعليم ببعديه الرسمي وغير الرسمي.

8- فصل حركة المواصلات عن المشاة.

9- وتعتبر المدن الجديدة، مجتمعات محلية كاملة (من الممكن بناء ضواحي الحدائق أو الضواحي المخططة، في هذه الحالة لا تحتاج المدينة لأن تكون مجتمعا محليا كاملا).([35])

كما برز مفهوم آخر منذ بداية القرن العشرين وهو " التطوير الحضري " الذي يعد فرعا من فروع التخطيط الحضري، إذ يساير تقدم وتطور العلوم التطبيقية، ويلبي حاجات متنوعة بالنسبة للمجتمعات الحضرية، وأداة فعالة في وضع الحلول المناسبة لحل مشاكل الحياة الحضرية التي تعاني تخلفا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وعمرانيا... كما أنه يعتبر عنصرا ضروريا لأي نشاط متطور ويعمل على تحقيق وتنظيم حاجات وفعاليات حضرية متنوعة باعتباره يهدف إلى التطوير الشامل لمختلف المدن القائمة والتخطيط لإقامة المدن والمستوطنات الجديدة ... ويركز التطوير الحضري بالخصوص على كل المناطق الخربة والمتخلفة لحل مشاكلها، لما لها من علاقة مباشرة بالتوسع الحضري للمدن بسبب الهجرة وإقامة الأنشطة الصناعية والتجارية، بدون تخطيط. مما يعكس وجودها سلبيا على النسيج العمراني للمدن الذي أصابه التخلف. وهذا في ظل غياب سياسة حضرية تعمل على تحقيق التوازن بين مدن أقاليم الدولة الواحدة، في مجال تمركز وتوزيع سكانها الحضر.

[35] - إسماعيل قيرة - أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية - مرجع سابق - ص ص 180/177

في الماضي القريب، عندما كانت الوسائل الكفيلة بمعالجة التخلف الحضري شبه معدومة، فقد أصاب هذا الناحية العمرانية لمراكز المدن بالتخلف. كما كان التوسع الحضري في مجال التشييد والبناء على حساب الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقع على أطراف المدن، أدى إلى ظهور مناطق حضرية بالمدن ذات المنشأ المتخلف في الأساس. ويرجع التخلف الحضري في التطوير الحضري إلى عوامل ذاتية وخارجية، تدفع إلى أن تصبح بعض مناطق المدن المتخلفة، يعاني سكانها العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية. وهذا يرجع إلى أحد العوامل التالية :

- أزمة السكن وارتفاع الإيجار.

- تدهور الصيانة والحماية العمرانية للأبنية.

- ارتفاع الكثافة السكانية وشدة الازدحام.

- ضعف المعيشة والدخل والصحة والتعليم.

- التغير في العلاقات الاجتماعية وتباين المعاملات بين الناس.

- المعاناة الشديدة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة.

- ظهور المشكلات والأمراض الاجتماعية الخطيرة.

إن تواجد مثل تلك المشكلات وغيرها، ضمن محيط اجتماعي حضري داخل مراكز المدن وعلى أطرافها، يتوقع بالضرورة أن تكون بيئة حضرية موبوءة، ينطبق عليها مفهوم وخصائص المناطق الحضرية المتخلفة. ([36])

[36]- أنظر : أحمد بوذراع - التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ( دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري ) - منشورات جامعة باتنة - الجزائر - 1997

**خلاصة :**

نظرا لتزامن ظاهرة الفقر مع ظهور المجتمع وتطوره ، فإن تحليل هذه الظاهرة كان يتوافق كل مرة والتطورات التي تقع بالمجتمع وأفراده . وبالرغم من أن المصدر واحد إلا أن النظريات التي شرحت موضوع الفقر عديدة . وقد اعتمدنا على تلك المداخل النظرية التي تربط ظاهرة الفقر بقضية التنمية كالمدخل التنموي الذي يرتبط بعملية التحديث ، حيث بالرغم من انتشار مظاهر الحداثة في المدن إلا أن الأمر لا يخلو من وجود الأحياء المتخلفة، وحتى سوء توزيع مشاريع المدن الجديدة إن لم نقل عدم وضعها ضمن المخططات التنموية في بعض المناطق. والمدخل الثقافي الذي يرجع هذه الظاهرة إلى الثقافة والثقافة الفرعية التي تميز جماعة الفقراء، والمدخل الماركسي الذي يفسر هذه الظاهرة بالتبعية التي ينتهجها الفقراء بالنسبة للأغنياء ، والمدخل الايكولوجي الذي يوضح ضرورة الاهتمام بالبيئة للحفاظ على الحياة الكريمة للجماعات والأفراد.

# الفصل الثالث

## ظاهرة الفقر في الجزائر

إن بلدان الوطن العربي وخصوصا الجزائر، تزخر بثروات عديدة، سواء جغرافيا، طبيعيا، أو بشريا. لكن مع ذلك، فإن مستويات التنمية ضعيفة في أغلب بلدان الوطن العربي، مما يطرح موضوع التنمية وعلاقتها بالفقر بشكل ملح. لذلك، سنتتبع خلال هذا الفصل، محوري التنمية وكذلك الفقر وقياسه في الوطن العربي، وبشكل مفصل في الجزائر. من أجل تتبع الخطوات التنموية التي انتهجتها هذه الدول، خصوصا في مسألة القضاء على الفقر ومظاهره، وكذلك استظهار مؤشرات الفقر المعتمدة دوليا ومحليا في قياس الفقر.

## 1- الفقر في الوطن العربي :

يتمتع الكيان العربي بمجموعة من المقومات المتمثلة في ثلاثة أبعاد : أولها البعد الزماني الذي يتمثل في تاريخ المنطقة، منذ بدء هذا التاريخ حتى الآن، بما يحتويه ذلك من نقط التقاء وتجارب مشتركة بدرجات متفاوتة في العمق . وفي دوائر متفاوتة في الاتساع، ضمن حدود المنطقة التي يشغلها العالم العربي الآن. أما البعد الثاني، فهو البعد المكاني الذي يتمثل في الخصائص الجغرافية التي تشجع على الترابط ومن ثم تدعو إلى التجانس في المنطقة. ويتمثل البعد الثالث، في اللغة التي تقوم بدورها كموصل فكري مثالي، يؤدي إلى تفاعل المجموعة البشرية الموجودة في المنطقة، تأثرا وتأثيرا مع البعدين السابقين...

هذا إلى جانب توفر العالم العربي على إمكانيات هائلة وضعتها الظروف في متناوله، وتتمثل داخليا في مجموعة بشرية قوامها : 350 مليون نسمة الآن، يمكن بتنظيمها والتنسيق بين أوجه نشاطاتها المتعددة، الانتفاع بأكبر قدر من الطاقة الكامنة فيها. هذا بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة. أما خارجيا، فتتمثل في توفير مجال الحركة على الصعيد الدولي، بشكل يحقق للمنطقة لعب دور إيجابي يمكن أن تقوم به، حفاظا على كيانها وتقوية له من جانب، وإسهاما في الاقتراب بالظروف الدولية من القيمة الإنسانية، من جانب آخر.([1])

لكن العالم العربي اليوم لا يمكنه الاستفادة من تكوينه الطبيعي المتكامل، إذا ظل على تفككه.ويتضح ذلك من الناحية الاقتصادية، حيث نجد الاقتصاديات المقننة المتخلفة الموجودة في الدول العربية الآن، والتي أدت إلى انخفاض الدخل الفردي ومن ثم المستوى المعيشي، بشكل لا يسمو إلى الاطمئنان.([2])

إن ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تصدرت على مستوى العالم قائمة المشكلات الملحة التي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها والتصدي لها. إذ أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 " عاما دوليا للقضاء على الفقر "، كما أعلنت " عقد الأمم المتحدة

[1] - عادل مختار الهواري - مرجع سابق - ص 25
[2] - نفس المرجع - ص 27

للقضاء على الفقر 1997 - 2006 ".وعقدت العديد من الندوات والملتقيات لمكافحة الإقصاء والفقر، في العديد من الدول عبر العالم. وهذا راجع إلى تزايد الخوف من المستقبل، بما يحمله من تهديد باتساع نطاق البطالة والفقر. ومن بين سكان العالم البالغ عددهم 06 مليارات نسمة، يعيش 2.8 مليار نسمة على أقل من دولارين يوميا، ويعيش 1.2 مليار نسمة على الأقل، من دولار واحد يوميا. ناهيك عن بلوغ عدد الجياع أكثر من 830 مليون،يعني بنسبة 14 % من سكان العالم، منهم 791 مليونا في البلدان النامية، أين يموت 13 طفل كل دقيقة. وفي ظل هذه الأرقام المخيفة وفشل سياسات المجتمع الدولي في مكافحة الفقر، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في العالم إلى 4 مليارات نسمة، خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة.

وهذه الصورة السوداء للفقر عالميا، يمكن تعميمها على دول الوطن العربي، خاصة تلك التي تصنف في خانة الدخل المنخفض والمتوسط. فثمة شواهد عديدة، تشير إلى أن حجم البطالة يصل إلى 14 % من حجم قوة العمل العربي، في حين يبلغ عدد الداخلين سنويا إلى سوق العمل، قرابة 3 ملايين. وتوضح الحقائق الرقمية أيضا، أن 60 مليون عربي يعانون الأمية وعدد 73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية.([3])

كما يمكن الإشارة إلى التباين الملحوظ بين البلدان العربية، فيما يتعلق بمعدلات الفقر ومستوياته. فإذا نظرنا إلى نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا، نلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا بينها. فهناك مجموعة من الدول العربية الخليجية، بما في ذلك ليبيا (قبل الثورة) تنخفض لديها ظاهرة الفقر، ثم هناك مجموعة أخرى من الدول العربية المتوسطة الدخل التي تتراوح نسبة الفقر الوطنية فيها ما بين 12.2 % و 22.9 %من مجموع السكان. أما البلدان العربية المنخفضة الدخل، فتصل نسبة الفقر فيها إلى 91.4 % (1995) في السودان، نسبة 57% ( 90/89 (في الضفة الغربية وغزة)، حسب تقرير البنك العالمي عن التنمية في العالم 2000/ 2001). ويبدو أن توافر الموارد وطبيعة النظم والسياسات الاقتصادية يشكل مصدرا أساسيا في تباين معدلات البطالة والفقر بشكل عام ونمط قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية بصورة خاصة.([4])

إن الشواهد الواقعية، تؤكد تنامي وتعاظم حجم الفئات الهامشية في المجتمع العربي، خاصة إذا نظرنا إلى هذه الفئات سوسيولوجيا على أنها تشمل كل الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية، التي تتشكل من أولئك الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية واسعة،تضم

[3] - إسماعيل قيرة - مرجع سابق - ص ص 09/07
[4]- نفس المرجع - ص 13

حتى الفئات الوسطى التي أصبحت في كثير من البلدان العربية في حاجة إلى مساعدة اجتماعية، بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية.

تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالما له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل، المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث، المتشردين وكل من يلتقط رزقهم من قلب الشارع القذرة ...جغرافيا، ينتشر الهامشيون على اتساع المدينة وإن تركزت فعاليتهم في بؤر معينة، وطبقيا يخترقون كل الشرائح، لكنهم يتمركزون في الشريحة المدينية الدنيا.

ومن المعلوم أن الفئات الهامشية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، ولكنها تتفق في خاصية واحدة على الأقل، تتمثل في ضعفها النسبي، بالمقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى. وفي عدم قدرتها على التفاعل على قدم المساواة، وفي اضطرارها لقبول أوضاع غير متكافئة، وفي امتثالها التام أو الجزئي للقوى المسيطرة. ونتيجة لهذه الأوضاع، فقد حرمت الفئات الهامشية من أبسط حقوقها، كما أنه نتيجة لدونية موقع هذه الفئات، تجد نفسها معزولة أو محاصرة، وبالتالي مهمشة.وكثيرا ما يفسر ذلك، ظاهرة استبعادها أو عجزها الفعلي عن الحصول على بعض الحقوق والمزايا التي تكلفها الدولة للكافة، ومثالها بعض أوجه الرعاية الاجتماعية والتسهيلات الحضرية.([5])

تعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة من الأسباب والمتغيرات المعقدة التي يمكن إجمالها في العوامل الداخلية التي تتمثل في :

ـ عدم تحسن المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل والضمانات الاجتماعية، وذلك أن برامج التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية لم تنطلق من رؤى وحاجات داخلية، بل أتت في سياق تنفيذ إستراتيجية اقتصادية كونية، وضع أسسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ـ اعتماد الإنفاق الحكومي على النفط، وانعكاس تقلبات أسعاره على الشأن الاجتماعي.

ـ السياسات النقدية التي تسبب الفقر من خلال التأثير في سعر الفائدة، حيث يؤثر سعر الفائدة في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي على حد سواء، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تؤدي السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم في العديد من البلدان العربية ولاسيما المنخفضة الدخل، مثل : السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا.

[5]ـ إسماعيل قيرة ـ المرجع السابق ـ ص ص78 /80

ـ السياسات المالية للدولة والتي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة، من خلال آليات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتؤدي الأوضاع غير التنافسية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لمصلحة رأس المال.

ـ تخصيص مبالغ ضخمة للإنفاق العسكري، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية كما أدى إلى تراجع الاستثمار.

ـ الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية، أدت إلى هروب رؤوس الأموال الدولية، وأسهمت تلك الأزمات في إنتاج وتفاقم الفقر.

ـ انحياز السلطة إلى الفئات الغنية دون الفقيرة، أدى إلى اتساع مقاييس اللامساواة في كل البلدان العربية إجمالا.([6])

أما الأسباب الخارجية فتتمثل في :

ـ ارتباط اتساع الفقر في البلدان العربية برياح العولمة التي سيطرت على الاقتصاد العالمي، ولاسيما الموجة الثالثة في أوائل التسعينات. وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقر قد ازداد في الدول التي باشرت بإجراءات وتطبيق مبادئ العولمة في وقت متأخر، إذ أن تطبيق تلك المبادئ يضعف بعض جوانب الحكم وإدارة الدولة.

ـ يشير بول كروغمان(Paul Krugman) إلى أن :" التطورات الحديثة في المعرفة والتكنولوجيا وما يرتبط بها من إعادة تقسيم للعمل الدولي، والتطورات الاجتماعية في مجال التوزيع لاسيما في ذلك، الجانب المرتبط بتراجع دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، قد ترتب عليها تراجع الطلب لدى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود.

ـ الزيادة السكانية الكبيرة التي لا يقابلها ارتفاع في النمو الاقتصادي.

ـ يعد تحرير التجارة والتوسع في الانفتاح الاقتصادي، إحدى آليات إنتاج الفقر على نطاق واسع، لأن البيئة الاقتصادية العربية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية.

ـ أدت السياسة الخاصة بالأسعار والهادفة إلى التماثل مع الأسعار العالمية إلى رفع الدعم عن كثير من الأنشطة والخدمات.ونجم عن ذلك، ارتفاع في الأسعار لم يكن في وسع الفقراء التجاوب معه، وكانت النتيجة حرمانهم من بعض الحاجات الأساسية.([7])

[6] ـ سمير التنير ـ مرجع سابق ـ ص ص 51 /53
[7] ـ نفس المرجع ـ ص ص54 /56

أما العوامل الطبيعية، فتتمثل في :

- الجفاف وعدم هطول الأمطار، يؤدي إلى كوارث اقتصادية، كما حدث في السودان في عدة سنوات. وكذلك الزلازل كالتي حدثت في مدينة أغادير أو الفيضانات كما حدث في الجزائر، كلها تدمر الأصول الثابتة والمنقولة.([8])

كما يمكن أن يضاف إلى كل هذه الأسباب تراكم الوعود السياسية التي صاحبها تزايد في الهوة بين الوعود والإنفاق في التنفيذ من جهة، وبين الفقراء والأغنياء، من جهة أخرى. وذلك في سياق يتسم بالتردي في صعيده الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يقوم على مبدأ الشك وعدم الثقة فيما تقوم به الحكومات العربية. وفي هذا الإطار،فقد كشفت بعض الدراسات عن تزايد الاتجاه نحو تهميش الفقراء وكبحهم بوسائل خفية أو معلنة، فضلا عن عرقلة أي برنامج يهدف إلى تغيير أوضاعهم.

وفي ظل هذه الظروف، وكذلك نتيجة الوعي المتزايد بأن جماهير الفقراء يمكنها أن تثور ضد القوى التي تتحمل مسؤولية فقرا.

أبدى علماء الاجتماع الحضري اهتماما كبيرا بدراسة الدور السياسي الذي يقوم به الهامشيون الحضريون. فمنهم من على أكد الأدوار الحاسمة التي قاموا بها للتأثير في القرارات الحكومية، وتهييج البيئة الحضرية التي تثير هي نفسها التمرد. ومنهم من وصفهم بالسلبية وعدم القدرة على القيام بفعل اجتماعي منظم، بسبب : استيعابهم اليومي في متاهات الحياة لالتقاط رزقهم، نقص تنظيمهم الفني، ضعف تضامنهم وتماسكهم، انقسامهم الاجتماعي الكبير وتمسكهم بالتقاليد الريفية، مما يحد من السلوك السياسي الموحد ويعوق تطوير الوعي الطبقي، الاعتقاد بالحظ والغيبيات.([9])

وهذا ما أكدته الأحداث الأخيرة فيما يسمى بالربيع العربي، مع مطلع سنة 2011. حيث ثارت شعوب " تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا " في وجه حكامها، رافعة شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " و" الشعب يريد حياة أفضل ". وهذا ما حدث فعلا، لكن لابد من الانتباه إلى كون هذه الخطوة كانت أولية وهشة، خاصة أن التجربة الحديثة لهذه البلدان في عملية البناء والتشييد غير مشجعة وضعيفة جدا، من حيث النتائج. حيث أنه عقب فرحة التحرر من الاستعمار، اختار زعماء الدول العربية قوالب سياسية واقتصادية عالمية جاهزة، وحاولوا تكييف المجتمعات العربية وفقا لها. لكن، بعد نصف قرن من الزمن، ضاق الفرد المنتمي إلى مختلف طبقات المجتمع، من هذه القوالب لمحدوديتها وغرابتها عن

[8] - سليمان القدسي - منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي ...www.aawsat.com/details.asp?issue
تاريخ التصفح 2011/08/07 - 10:44

[9] - *إسماعيل قيرة - مرجع سابق - ص ص 103 /104*

ثقافته وطموحاته وحاجاته... مما أدى إلى الخروج عن طاعة المؤسسات التي أفرزتها هذه القوالب، ثم الثورة على النخب التي تمثل هذه القوالب.وفي عدد من الحالات، وصل الأمر بمجموعات من المتطرفين وتحت شعارات مختلفة حد العدمية. وذلك بالعمل على تخريب البنية التحتية التي تحققت بفضل هذه القوالب، في إطار التعبير عن جنونها ورفضها للحياة الحالية.([10])

وبصفة عامة، تغلب على الفقر في الوطن العربي السمات التالية :

أولا : أنه يصيب أهل القرى بمعدلات أكثر من إصابة أهل المدن. ففي المغرب مثلا، نجد أن نحو 72% من الفقراء يعيشون في الأرياف. وكذلك الحال بالنسبة لليمن، إذ أن نسبة 65% من الفقراء هم من سكان الريف. ويظهر مؤشر نسب الأسر الفقيرة في السودان، أن معدل الفقر العام في الدولة يبلغ 90 %، ويرتفع إلى 94 % في الأرياف، مقارنة بنحو 85 % في المدن. وفي مصر، فإن معدل الفقر في الأرياف يمثل 23 % عند الإناث ونسبة 21 % عند الذكور، في مقابل 18.5 % و 18.3 %عند الإناث والذكور في المدن، على التوالي. أما في الجزائر، فإن معدل الفقر في الأرياف هو ضعف المعدل السائد في المدن. وبعبارة أخرى، فإن نسبة 63 % من الفقراء يعيشون في الأرياف، في حين يعيش 37 % منهم في المدن. والحال مشابهة في العراق وتونس والصومال.

ثانيا : تتفاوت معدلات الفقر تبعا للمناطق الجغرافية، ففي لبنان مثلا، نجد أن الفقر أكثر حدة في مناطق التجمعات السكانية الكثيفة داخل العاصمة، وفي الشمال (طرابلس) وجنوب البلاد. والحال كذلك في فلسطين، إذ تبلغ معدلات الفقر في الضفة الغربية 17 %، في حين تصل إلى 40 % في غزة، بعد أن كانت 10 % و 20 %، في عام 1995 في الضفة وغزة على الترتيب. وذلك، بفعل سياسات الإغلاق والبطش التي اتبعتها إسرائيل مع الفلسطينيين.

ثالثا : في بلدان الخليج العربي التي ترتفع فيها نسبة العمالة الوافدة، تبدو معدلات الفقر بين المواطنين منخفضة نسبيا، وفق البيانات المتوفرة، إلا أنها ترتفع بالنسبة لغير المواطنين من السكان. مع ملاحظة أن تواجد غير المواطنين هو تواجد عابر أو مرحلي، وأن الهدف من هجرتهم هو هدف اقتصادي.

رابعا : أن الفقر غالبا ما يكون متلازما مع انخفاض المستوى التعليمي للأفراد وانقطاعهم عن العمل. ففي تونس مثلا، نجد أن حوالي 90 % من أرباب الأسر الفقيرة، لم يكملوا المرحلة الإعدادية من التعليم. وفي مصر، فإن غير المتعلمين أكثر عرضة للفقر من المتعلمين، رجالا ونساء. وفي الأردن، فإن أرباب الأسر الذين تبلغ أعمارهم 45 عاما

[10]- محمود بوسنة ـ النقاش العلمي في الجزائر حول الثورات العربية ـ مجلة آفاق وأفكار ـ العدد 2 ـ جـــامعة الجزائر 2 ـ 2011 ـ ص ص 252 /253

فأكثر والذين لم يكملوا سوى النزر اليسير من التعليم ويعملون في مهن يدوية ليست لها طبيعة الاستمرارية، يتعرضون لمخاطر الانقطاع عن العمل والوقوع في براثن الفقر.

والجدول التالي يوضح هذه السمات :

**جدول رقم01: معدلات الفقر في البلدان العربية**

| الدولة | السنة | الريف % | الحضر % | إجمالي % |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 1988 | 16.6 | 7.3 | 12.2 |
| | 1995 | 30.3 | 14.7 | 22.6 |
| مصر | 1975/1974 | 34.5 | 44 | . |
| | 1991/1990 | 35.9 | 54.5 | 45.8 |
| | 1996/1995 | 23.3 | 22.5 | 22.9 |
| الأردن | 1980 | . | . | 22 |
| | 1987/1986 | . | . | 23.5 |
| | 1991 | . | . | 19.8 |
| | 1997 | . | . | 11.7 |
| الضفة وغزة | 1995 | 10% الضفة | 20% غزة | |
| | 1997 | 17% الضفة | 40% غزة | |
| المغرب | 1970 | 44.7 | 38.1 | 42 |
| | 1985/1984 | 32.6 | 17.3 | 26 |
| | 1991/1990 | 18.0 | 7.6 | 13.1 |
| | 1999/1998 | 27.2 | 12.0 | 19.0 |
| تونس | 1966 | 34 | 49 | . |
| | 1975 | 43 | 34 | . |
| | 1985 | 42 | 22 | 11.2 |
| | 1990 | 13.1 | 3.5 | 7.4 |
| | 1995 | 13.9 | 3.6 | 7.6 |
| اليمن | 1992 | 19.2 | 18.6 | 19.1 |
| | 1998 | . | . | 29.0 |
| العراق | 1972 | 52 | 42 | 46 |
| | 1976 | 35 | 21 | 26 |
| | 1988 | 33.9 | 24.9 | . |
| | 1993 | 71.7 | 72.1 | . |
| الكويت | 1979/1978 | 3.9 مواطن | 14.4غير مواطن | |
| | 1987/1986 | 3.0 مواطن | 16 غير مواطن | |
| البحرين | 1984/1983 | 5 مواطن | 17 غير مواطن | |
| قطر | 1988 | 1.7 مواطن | 40 غير مواطن | |
| الإمارات | 1997 | 6.5 مواطن | 19 غير مواطن | |

المصدر : (The World Bank ( 2001) : world developmentindicator)، وشعبان وبطمه (1995) وعبد الرزاق الفارس (2001) + مصادر بيانات بلدان الخليج العربي.([11])

[11] - www.aawsat.com/details.asp?issue...op.cit

## 2- مشكلة التنمية والفقر في الجزائر:

حصلت الجزائر على استقلالها السياسي ووجدت نفسها وريثة اقتصاد محطم وتابع، بصورة شبه كلية للسوق الأوروبية، وخاصة الفرنسية. وعلى الرغم من وجود بعض المنشآت البترولية والمعدنية، فضلا عن بعض الوحدات الصناعية الصغيرة المتمركزة خاصة في بعض المناطق الجغرافية المحددة، لم تكن إمكانيات الجزائر - بعد الحرب- تسمح لها باستثمارات كبيرة وإقامة منشآت صناعية ضخمة، نظرا لقلة الخبرة والكفاءات العلمية المؤهلة، فضلا عن ضعف التجهيزات المادية والإمكانيات المالية والمصرفية. وهو الأمر الذي حتم على الجزائر إصدار قانون الاستثمار سنة 1963 الذي يتضمن بعض المساعدات والمعونة الخارجية، من أجل بناء وتدعيم بعض الوحدات والمؤسسات الصناعية الإنتاجية (خصصت نسبة 60 % لقطاع المحروقات " الذي كانت تشرف عليه الشركة الأجنبية " ونسبة 12 % لقطاع الدولة ونسبة 18 % وجه لمخطط قسنطينة).

### 2- 1- مراحل التنمية بالجزائر

وعليه، يمكن القول بأن الجزائر عرفت في المراحل الأولى من الاستقلال، تعايش أربع قطاعات اقتصادية متباينة، أولها قطاع التسيير الذاتي الذي يشمل القطاع الزراعي وبعض المؤسسات الصناعية الخاصة والصغيرة الذي استولى عليه بعض الجزائريين بعد الاستقلال، واحتلال الفلاحين للمزارع والأراضي الخصبة التي تركها المعمرون والتي حاولت الدولة فيما بعد، تقنينها في إطار التسيير الذاتي. ثانيهما، قطاع أجنبي يشمل المؤسسات التابعة للإدارة الفرنسية والشركات الأجنبية. أما القطاع الثالث، فيمثله قطاع خاص يملكه جزائريون. وأخيرا، القطاع العام المتمثل في قطاع الدولة الذي بدأ في التشكل. كل ذلك، يبين عدم تجانس البنية الاقتصادية في الجزائر آنذاك. إلاّ أن حرص الجزائر واختيارها للنهج الاشتراكي للخروج من دائرة التخلف وبناء قاعدة اقتصادية متينة، لم يكن اختيارا تلقائيا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وإنما هو نوع من الاقتناع بإمكانية التصنيع في حل مشكلة التراكم والتشغيل، وتنمية القطاع الصناعي وإعطائه الأولوية في إستراتيجية التنمية. كل ذلك، جعلها تنتهج سياسة التخطيط الذي يعني " محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المدى الطويل، على مستوى الدخل والاستهلاك وتوفير مناصب العمل والاستثمار والادخار والتصدير والاستيراد، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف".

فالتخطيط إذن، هو : عملية شاملة ذات أبعاد عديدة. وعليه، كان على الجزائر أن تتخذ إجراءات وتدابير للإسراع بعملية التنمية، والتوسع في القطاع العام، وبناء قاعدة اقتصادية صناعية متينة. فأصدرت بالتالي، مجموعة من المخططات الإنمائية، تمثلت في مجموعة

من المخططات الإنمائية وبالخصوص في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، والمخطط الرباعي الأول (1970-1974)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1978).

وتقدر حصة الاستثمارات خلال الفترة 1967/ 1978 بحوالي 240 مليار من الدينارات، استحوذ نصيب الصناعة في جميع المخططات الإنمائية على الجزء الأكبر منها، حيث خصصت له نسبة 83 % في المخطط الثلاثي الأول، ونسبة 69 % في المخطط الرباعي الأول، أما المخطط الرباعي الثاني، فتقدر نسبة الاستثمار في الصناعة، بحوالي 71 %. هذه العناية التي أولتها السلطة السياسية للقطاع الصناعي، تمخض عنها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، فضلا عن تكثيف التجهيزات اللازمة لإدارتها. وهكذا، بدأت الجزائر شيئا فشيئا تتحكم في القطاعات الإنتاجية الوطنية، فضلا عن استعادة ممتلكاتها التي كانت بيد المعمرين. وذلك، من خلال سلسلة من التأميمات للحد من التوسع الأجنبي في الجزائر، حيث بدأ التأميم " وخاصة بين فترة 1963-1971. ففي جوان 1968 أممت 45 مؤسسة أجنبية لصناعات مختلفة ".

واستكمالا لهذه العملية، تم أيضا تأميم قطاع المحروقات من بترول وغاز طبيعي، فضلا عن استعادة البنوك الأجنبية، وتأسيس بنوك وطنية جزائرية، يقودها القطاع العام. وهكذا، فإن سياسة التأميم التي انتهجتها الجزائر توضح إستراتيجية التصنيع، حيث أن الهدف المعلن يقوم على إدخال الطاقة الاقتصادية في إطار بناء أسس وقواعد لبناء اقتصاد وطني مستقل. وبهذا، استطاعت الجزائر أن ترسم معالم وأبعاد التنمية على أرض الواقع. وسعيا للإسراع بوتيرة النمو في القطاع العام وانتشاره، تم شيئا فشيئا تقليص القطاع المسير ذاتيا في الصناعة والذي لم يكن يستجيب لأهداف التنمية وتطلعاتها. بيد أن المعطيات توضح أنه في سنة 1973، أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتيا لا يمثل أكثر من 1.7 %من الاستخدام غير الزراعي وأقل من 0.3 %من الاستخدام الإجمالي.

من خلال هذه المعطيات الكمية، يتضح لنا جليا حرص الجزائر على بناء اقتصاد وطني يعتمد على التخطيط والاستغلال لكل الإمكانيات والطاقات المتوفرة، وذلك بإعطاء الأولوية لتطوير الصناعة. فمنذ 1966، بدأ القطاع العام الصناعي في التوسع وذلك بفضل التأميمات المتتالية، والتوسع في إنشاء صناعات استهلاكية إلى جانب التركيز على الصناعات الثقيلة، وشبه إهمال للقطاعات الأخرى بما في ذلك القطاع الزراعي. وهنا، تشير المعطيات إلى أن الإنتاج الصناعي قد حقق حتى 1971، ارتفاعا يقدر بنسبة 50 %، في حين بقي الإنتاج الزراعي ثابتا. كما يلاحظ أن الجزائر اعتمدت بشكل أساسي في هذه الفترة، على مداخيل المحروقات، الأمر الذي جعلها تتغافل عن العناية والاهتمام بتطوير قطاعات أخرى.

إن الأهمية التي أولتها السلطة السياسية للصناعة على حساب القطاعات الأخرى، أفرزت الكثير من المشاكل والعراقيل التي وقفت في مواجهة ما تصبو السلطة السياسية إلى تحقيقه، وانجر عن ذلك كله، بعض المزالق والأخطاء، حيث تم التركيز على توفير القاعدة المادية على حساب العلاقات الإنسانية والبناء الفوقي وإهمال دور الإنسان، كهدف إستراتيجي للتنمية الشاملة. وعندئذ، بدأ بروز بعض المشاكل التي عرفتها المؤسسات العمومية الاقتصادية وخلل في تحقيق توازن في ميزانيتها المالية، وتعويض القروض طويلة المدى التي منحتها إياها الدولة، وبناء طاقة للتمويل الذاتي الذي يسمح لها بتحمل أعباء توسعها وتجديد جهازها الإنتاجي. بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الأخرى، المتعلقة بالتسيير والتجهيز والعمالة وغيرها، والتي تجاوزت إمكانيات وقدرات القطاع العام. ([12])

أما المرحلة الثانية، فبدأت مع بداية الثمانينات.فقد أثرت سياسة التصنيع المكثف سلبيا على مستوى مديونية الخزينة الجزائرية؛ إذ ارتفعت من مليار دولار سنة 1970 إلى 18 مليار دولار سنة 1980. وبالنظر إلى الاختلالات المتعددة الناجمة عن تطبيق هذا النظام الاقتصادي، المعتمد خلال هذه الفترة، تمّ التوجه إلى تطبيق نظام جديد بدءا من سنة 1980، لتحقيق هدف إعادة التوازن للاستثمارات لصالح قطاع الفلاحة والهياكل الاجتماعية وقطاع المحروقات. وبذلك، فقد حذفت أو تأجلت مشاريع تنموية عديدة، نظرا لعجز الدولة عن تنفيذها. إن انخفاض سعر البترول وتدهور قطاع المحروقات على المستوى العالمي، أثر سلبا على مستوى التنمية وقلة الاستثمارات الإنتاجية. وقد بلغت المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه المرحلة 28،4 مليار دولار، سنة 1990.

لقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة تحديين واضحين:
- الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات ( 60% من المداخيل و 95% من الصادرات )
- وزن المديونية الخارجية الذي انتقل من 29،5 مليار دولار إلى 31،2 مليار دولار بين سنوات 1994 و 1998 .
اعتمدت الدولة منذ سنة 1987 على برنامج إصلاحات اقتصادية هدفت من خلاله إدخال ميكانيزمات السوق الحرة ، باعتماد قوانين تحرير المؤسسات ، الأراضي ، السوق المالية ، وغير ذلك للدخول في تحرير التجارة الخارجية ، نظام الاستثمارات وأوامر تتعلق بالخوصصة .[13]
فبعد تعديل الدستور في سنة 1989، أزيل الطابع الاقتصادي المخطط أو الموجه ، وظهرت قوانين أكثر وضوحا لهذا المفهوم ، ومنها قانون النقد والقروض 01/90 وقانون الاستثمارات في 1993 ، والمرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ،وأخيرا قانون الخوصصة في 1995 .

[12] - مسعودة خنونة - واقع المرأة الجزائرية العاملة في ضوء التحولات الاقتصادية - مجلة البحوث والدراسات الإنسانية - عدد 1- منشورات جامعة 20أوت 1955 - سكيكدة - سبتمبر 2007 - ص ص 142/139
[13] - بلقاسم سلاطنية وسامية حميدى - مرجع سابق - ص ص 109/108

إن السرعة الفائقة في استصدار هذه القوانين كانت نتيجة الشروط المجحفة التي فرضت من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي والمتمثلة فيما يلي:

*رفع الدعم عن البضائع الأساسية.

*خفض الإنفاق الحكومي.

*تجميد الأجور والحد من التشغيل.

*تطهير المؤسسات العمومية و تسريح العمال.

*خوصصة المؤسسات العمومية.

*رفع القيود عن التجارة الخارجية.

*تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

إلى غير ذلك من الشروط التي أثقلت كاهل المواطن الجزائري، وأصبح الآن في الجزائر أكثر من 7 ملايين جزائري تحت مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى عشرات المئات من المؤسسات العمومية والمحلية التي أغلقت، و أكثر من 400 ألف عامل تم تسريحهم في نهاية سنة 1998 ، وهي نفس السنة التي انتهى فيها الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، حيث تضاعف عدد العمال العاطلين عن العمل بعد ذلك وصل إلى نسبة 37% ، وهي نسبة تنذر بالخطر الحقيقي و تهدد بانفجار اجتماعي كبير.

إن الوضع الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات و التحول إلى اقتصاد السوق لم يأت بجديد إلا الفقر و البؤس و الحرمان في كل جهات الوطن وهذا نتيجة الإصلاحات التي طبقت بشكل ارتجالي و عشوائي و التردد في المواقف وعدم الوضوح في الرؤى والأهداف، حيث كانت السياسات المنتهجة في عقدي الثمانينات والتسعينات والهادفة إلى عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية لم تكن هذه السياسة النابعة من واقع المجتمع الجزائري ، ولا هي نتيجة التشاور بين الشركاء وأهل الاختصاص بل كانت سياسات فوقية في شكل قوانين وأوامر دون أن تكون هناك أهداف، ناهيك عن عمليات التسيير والمراقبة و التنفيذ، فالهدف العام من انتهاج سياسة اقتصاد السوق هو بعث الديناميكية الاقتصادية و تحقيق النجاعة والرفاهية للمواطنين، لكن ما تم تحقيقه فعلا هو التدهور الفادح في مستوى كل القطاعات الاقتصادية وتدهور قيمة العملة الوطنية.

لقد انخفض الإنتاج الصناعي بشكل يثير القلق في التسعينات ،خاصة الفروع التي تشكل النواة الصلبة للقطاع الصناعي كالميكانيك و المعادن 27.6 %، الكهرباء و الإلكترونيك 5.7% و الصناعات الغذائية. 3.1% .

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فإنه لم يشهد تحولا عميقا يجعل منه قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك، و الأخطر من هذا هو تحويل كان نتيجة هذا الإهمال تدنى الإنتاج الفلاحي حيث سجل تراجعا قدره 24% في سنتي 1997/1996 ، وكان معدل الإنتاج خلال العشر سنوات الماضية قدر بحوالي9%، وبالتالي يمكننا حصر الصفات العامة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

-الاعتماد المتزايد على الموارد المالية و المادية الخارجية.

-الارتفاع المتزايد و غير المنتظم لتكاليف و أسعار الإنتاج و الاستهلاك.

-انتشار المضاربة و الرشوة بشكل خطير.

-ارتفاع نسبة البطالة و الفقر و الحرمان.

-إفلاس عشرات الآلاف من المؤسسات العمومية و المحلية.
و هذه النقائص عائدة إلى عدم تثمين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة و غياب رؤية واضحة لاحتياجات التنمية الاقتصادية و عدم الاهتمام بنظام التكوين و التربية من جهة، ومن جهة ثانية عدم تطبيق الاختيارات التكنولوجية و أخيرا عدم استغلال قدراتنا المادية والبشرية و تهميش الإطارات الوطنية.
إن نقص الخبرات الوطنية و غياب الهيئات الفنية الدولية، و اتخاذ القرارات من الدرجة الثانية و الثالثة وكذا بعد الجهاز الإداري و الهيئات التنفيذية أدى إلى توقيف المخططات التنموية من1979/1978 كمرحلة لمراجعة البرامج و تكملة ما تبقى إنجازه، ثم المرحلة التي تضمنت المخططان الخماسيان 1984/1980 و 1989/1985 جاءت باتجاهات جديدة منها تشجيع القطاع الخاص والإسكان، التعليم، الزراعة، الصناعات الخفيفة، والخدمات العامة .إذا كانت المرحلة 1984/1980التي لم تقيم على الرغم من أنها تميزت بنوع من المرونة والفعالية المتمثلة في سياسات التنمية اللامركزية لفك الضائقة المالية التي أحدقت بالاقتصاد الوطني، و أعاقت التطبيق الجيد لمخطط التنمية المسطرة ،إذ بلغت المديونية العمومية 18.3 مليار دولار عام 1985 ، ومع تفجر الأزمة النفطية سنة1986 ازداد الدين العام إلى أكثر من 22.7 مليار دولار.
إن الانتقال الموجه إلى اقتصاد السوق كمرحلة عليا لتصحيح الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني تلقائيا، و لتحقيق ذلك تم تطبيق برنامجين إصلاحيين تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الأول يتمثل في برنامج الاستقرار الاقتصادي، و هو برنامج قصير المدى بدأ في أفريل 1994 و انتهى في مارس 1995 ، أما الثاني في مارس 1998 .
وكلا البرنامجين ركزا على تحقيق هدف أولي مهم هو عجز الموازنة العمومية وذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام، أما ميزان المدفوعات فكانت معالجته عن طريق إعادة الجدولة وتحسين حجم و بنية الصادرات و الواردات و تشكيل احتياطات الصرف لتسديد الديون، أما الأهداف الأخرى لبرنامج الإصلاح فقد مست كل من السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى إصلاح جهاز الإنتاج و تحسين أداء المؤسسات العمومية وتطهير مديونيتها وفتح رأس مالها للشراكة الأجنبية و خوصصة البعض منها، كما شرع في تحرير الاقتصاد الوطني من خلال تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية والإدارية خاصة مع انضمام الجزائر آجلا أم عاجلا للمنظمة العامة للتجارةO.M.C . لكن هل هذه المرحلة المتميزة بالاستهلاك الواسع للمنتوجات النهائية و السلع النصف معمرة تعبر عن مرحلة عليا للنمو الاقتصادي ؟
بلا شك أن الفترة القصيرة من بداية الإصلاح حولت المدخرات الفردية لاقتناء السلع والخدمات في ظل التبادل الغير المتكافئ للمبادلات التجارية دون مراعاة الميزة النسبية للمنتوج الوطني، إذ أن مجمل الإصلاحات الاقتصادية كلفت الدولة عناء ماليا و كان المواطن البسيط أكثر تأثرا بها اجتماعيا، لهذا فإن الاقتصاد الوطني بعد عملية الإصلاحات من مرحلة الركود حتى سنة 2000 ، ألزم على الحكومة إعادة بعث النشاط الاقتصادي

وتطويره من جديد، وذلك بوضع برنامج للإنعـــاش الاقتصادي الذي شرع في ربيع 2001 .[14]

استهدف هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإنشاء مناصب الشغل، ومكافحة الفقر، وجرى تنفيذه في سباق اجتماعي متدهور، حيث شكل أداة لتحسين ظروف المعيشة والشغل .وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525مليار دج، وقد استهدف ما يلي:

- إنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها
- توفير وسائل وقدرات الانجاز ولاسيما الوطنية منها.

وتضمن هذا البرنامج ما يلي:

1-دعم النشاطات الإنتاجية:

- الفلاحة : باعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

-الصيد والموارد المائية :باعتماد إجراءات تأسيسية وهيكلية مرافقة.

2-التنمية المحلية والبشرية:

يحدد هذا البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات للتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين ، ضمن مشاريع ترمي إلى تنمية مستدامة ، على صعيد المجموعات الإقليمية، حيث تضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية PCD ومشاريع مرتبطة بالطرق وماء الشرب، وشبكات التطهير والمحيط، وكذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية خاصة بالمناطق الريفية، التي عرفت تأخرا تنمويا بسبب تداعي الوضع الأمني خلال سنوات المأساة الوطنية.

كما تضمن هذا البرنامج مقترحات في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية، حيث استهدف تحقيق 70000 منصب شغل دائم، والقيام بنشاطات تضامن تجاه السكان الأكثر ضعفا، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، وتدعيم النقل المدرسي، وتأطير سوق العمل.

3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشة : وذلك بإطلاق المشاريع الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية ومنها التجهيز الهيكلي للعمران، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

4- ومن اجل تحقيق هذه الأهداف قامت السلطات العمومية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لهذا البرنامج ومنها تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وخلال هذا البرنامج تحققت عدة نتائج ايجابية على المستوى الاجتماعي، ومنها توفير مناصب الشغل بوتيرة عالية في إطار السياسات العمومية، وتعدد أجهزة التشغيل ومنها:

1-برنامج دعم تشغيل الشباب الذي شرع في سنة 1997 الذي تحول إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

[14] - سهيل يخلف - مرجع سابق - ص ص 97/94

2-وكالة التنمية الاجتماعية؛
3-الوظائف المأجورة بمبادرة محلية؛
4-التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة؛
5-عقود ما قبل التشغيل؛
6-القروض المصغرة لفائدة الشباب؛
7-خلق مؤسسات جديدة على المستوى المحلي(وكالات إنعاش التنمية المحلية) .
ورغم تداخل هذه الأجهزة، وعدم التكامل في وظائفها، فقد سمح برنامج الإنعاش الاقتصادي نهاية 2003بتوفير 647000 منصب شغل جديد من % 53 دائمة، كما سمح بدخول2800 مؤسسة جديدة إلى السوق.

وحسب تقييم عدد الأشخاص الذين استفادوا من نشاطات مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي فان ما تم تحقيقه يتمثل فتمثل فيما يلي :
- تحسين إطار المعيشة لـ 10466000 :نسمة؛
- فك العزلة لـ 660000 نسمة؛
- تحسين ظروف التمدرس لـ 2430000 نسمة؛
- الربط بشبكة الكهرباء والغاز لـ 2247000 نسمة؛
- تطوير المنشات الصحية لـ 369000 نسمة؛
- تطوير المنشات والمرافق الجوارية وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية 276000 :نسمة .
في حين نلاحظ بطء وتيرة التشغيل على مستوى قطاعات النشاط وخاصة قطاع الصناعة، والقطاع الخاص بحيث انخفض إلى1.4% .
وفيما يتعلق بالسياسة التضامنية، التي تتجلى في الشبكة الاجتماعية والإعانة الاجتماعية باتجاه الفئات الهشة والفقيرة، التي ليس لها دخل، أو تلك التي يقل دخلها عن الأجر الوطني الأدنى المضمونSMIG قامت السلطات العمومية إلى توسيع المنح الجزافية لتشمل فئة المكفوفين، والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر ذات الدخل الضعيف.
كما سجل البرنامج أيضا زيادة في حجم استهلاك الأسر بنسبة 3.1% ، رغم أن هذه الزيادة لم تكن لها نفس التأثير على مجمل الأسر.
ورغم تحسن الخدمات الصحية، والتحكم في النمو الديموغرافي، وتحسن ظروف المعيشة، إلا أن الأمراض الناجمة عن الفقر (الطاعون مثلا) لا تزال مستمرة.

ورغم هذه النتائج المحققة استمرت التوترات الاجتماعية بالرغم من تراجعها، وانحسارها في عالم الشغل، والجبهة الاجتماعية(الإقصاء من السكن، التشغيل...الخ).
وفي الفترة 2005 - 2009 تم تقديم البرنامج التكميلي لدعم النمو ، حيث شكلت الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 ، منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث تضمن تأكيد الالتزام بتعهدات السلطات العمومية، التي تسرع فيها منذ 1999، في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ومواصلة إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط .بالإضافة إلى تكثيف الإنفاق العمومي في المجالات الاجتماعية .مستندا إلى الوفرة

المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط .رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 17000 مليار د.ج أي ما يعادل 24مليار دولار، واستهدفت تحقيق برنامج طموح لدعم النمو، وبعث البرنامج الخاص بتنمية الجنوب والهضاب العليا، وتطوير الهياكل القاعدية مثل مشروع الطريق السيار شرق – غرب، ومشروع التحويلات الكبرى للمياه وبناء السدود، بالإضافة إلى استمرار الإنفاق العمومي في المجالات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، وتحسين إطار الحياة .حيث ارتفعت الميزانية المخصصة سنويا للتحويلات الاجتماعية والمنح والتعويضات التي بلغت 1000 مليار د.ج، وهو مؤشرعلى استمرار الفقر، وتأزم أوضاع الفئات الهشة.

ففي المجال الاقتصادي استهدف البرنامج، تحسين إطار الاستثمار وضبطه، وخاصة بعد التخلص من عبء المديونية الخارجية عن طريق الدفع المسبق بالتفاوض مع الدائنين، وتضمن البرنامج أيضا تسوية مسالة العقار، وعصرنة المنظومة المالية، ومكافحة النشاط غير الرسمي، ومحاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، واستكمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مما مكن من توفير مناصب شغل جديدة، والتقليص من فاتورة استيراد المواد الغذائية من الخارج، بالإضافة إلى تطوير الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، وتدعيم سياسة تهيئة الإقليم قصد تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق .وتطوير البنية التحتية (الطرق السكك الحديدية، المطارات).

وفي مجال التنمية البشرية استهدف البرنامج توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة لتحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين في عدة مجالات أهمها السكن الاجتماعي بمختلف صيغه والسكن الريفي .وفي مجال الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب والرياضة والثقافة.

وفي ما يلي جدول تفصيلي لتوزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو2005 - 2009 حسب الأبواب:[15]

الجدول رقم 02: توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009

| القطاعات | المبلغ بالملايير د.ج |
|---|---|
| برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها : | 1908.5 |
| السكن | 555.0 |
| التعليم العالي | 141.0 |
| التربية الوطنية | 200.0 |
| التكوين المهن | 85.5 |
| الصحة العمومية | 85.0 |
| تزويد السكان بالمياه ( خارج الأشغال الكبرى) | 127.0 |
| الشباب والرياضة | 60.0 |
| الثقافة | 16.0 |

**المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009، مصالح رئيس الحكومة،الجزائر،أفريل 2005**

[15] - نويصر بلقاسم - التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية - مرجع سابق - ص ص190/194

## 2-2- ظاهرة الفقر في الجزائر:

يعزى ظهور الفقر في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، زمن أهم تلك العوامل سوء إدارة الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الدخل والثروات والضغط السكاني والكوارث الطبيعية وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف والنزاعات الداخلية والخارجية... وتعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية والخارجية، من العوامل الأساسية التي تخلق الفقر والعمل على استمراره، في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة. ولقد لخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسباب الفقر في العالم العربي، في عدد من القوى المحركة الأساسية والثانوية.

الأسباب المحركة الأساسية :

- فشل الاستراتيجيات الإنمائية الحكومية وإصلاحات السوق على مستوى الاقتصاد الكلي.
- محدودية الفرص أمام الفقراء لتحصيل الأصول الإنتاجية والاستفادة من الأموال والمؤسسات والخدمات العامة وتسيير شؤونها.
- أعباء الحروب والصراع الأهلي.

القوى المحركة الثانوية :

- تسارع النمو الديمغرافي.
- الانحطاط البيئي.

أما بالنسبة للجزائر، فإن أسباب الفقر في الفترة الأخيرة، يمكن إرجاعها بدرجة أساسية إلى عاملين أساسيين اثنين:

- الصعوبات والمشاكل الاقتصادية التي واجهت الجزائر منذ الثمانينات وفشل برامج الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من قبل المؤسسات الدولية في علاجها.
- الصراع السياسي والنزاع الداخلي القائم منذ 1992 إلى يومنا هذا.([16])

إن عدد الفقراء في تزايد مستمر عالميا، وكذلك هو الشأن في الجزائر. حيث تؤكد الشواهد الواقعية على أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس، خلال الفترة الممتدة ما بين 1961- 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية، ابتداء من بداية الثمانينات، بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الاقتصاد الجزائري لإختلالات هيكلية. وثمة كذلك، شواهد توحي بتزايد وتعقد هذه الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا وتدهورا، في ظل التحول المفاجئ والسريع (من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي) تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود

[16] - محمد الأمين بن عزة ، محمد يتيم - اعتماد الزكاة كآلية للتنمية الشاملة ومكافحة ظاهرة الفقر - فعاليات الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سعد دحلب - 11/10جويلية 2004

جهاز إنتاجي ضعيف، أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين. حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية، بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية ابتداء من أفريل 1992.([17])

وتشير التحقيقات التي أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، أن الفقر سجل تراجعا " مستمرا ومنتظما " في الجزائر منذ عام 2000، إلاّ أن حالات الفقر المدقع بقيت على حالها، خلال الفترة نفسها. حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الفقر في الجزائر، تراجعت إلى 7،5 % سنة 2005 مقابل 1،14 % سنة 2000 ونسبة 14% سنة 1995. وقد ازدادت نسبة الفقر في الجزائر خاصة، منذ أن بدأت البلاد في 1994، بناء على طلب صندوق النقد الدولي، بتحرير اقتصادها وتخصيص المؤسسات العامة وصرف عشرات آلاف الموظفين من الخدمة. بالإضافة إلى المواجهات بين قوات الأمن والمجموعات الإسلامية المسلحة التي أوقعت ما بين 150 إلى 200 ألف قتيل منذ 1992، والتي أدت إلى نزوح كثيف إلى الأحياء الفقيرة في المدن، مما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة، الأمية، تدني مستوى المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، الحرمان وتفاقم الفقر في المناطق الريفية وضعف الخدمات الصحية، حيث تم تصنيف الجزائر في المركز 103 من بين 173 بلدا، وفقا لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2005 .

ورغم أن الجزائر تعيش بحبوحة مالية، حيث بلغت احتياطات الصرف في خزينة الدولة 80.1 مليار دولار عام 2006، فإن ذلك لم ينعكس مباشرة على حياة المواطنين الذين يعد منهم آخر تقرير جزائري، يستند إلى معطيات برنامج الأمم المتحدة، أزيد من 10 ملايين يعيشون دون أدنى مستويات الفقر وبدخل يقل عن دولار واحد يوميا. وكنتيجة لهذه الوضعية، تشير المصالح الصحية إلى عودة أمراض الفقر المتمثلة في الليشمانيا الجلدية، التهاب الكبد الفيروسي، الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، التيفوئيد، السل...

كما أن نسبة الإنفاق على الصحة تقل عن 13% في جميع الدول العربية، بما في ذلك الجزائر التي بلغ فيها إجمالي الإنفاق على الصحة بها 4.1% عام 2001، من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 9.9%من إجمالي الإنفاق العام.([18])

وحسب ما أوردته وزارة العمل والحماية الاجتماعية، فإن :

- 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومي 1 دولار (365 دولار، سنويا)؛ أي ما يعادل 70 د.ج ( 26280 د.ج سنويا)

[17] - إسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي - عولمة الفقر - دار الفجر للنشر والتوزيع - القاهرة - 2003 - ص ص43 /44

18- ظاهرة الفقر في الوطن العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها - سعيدي يحي وبرحومة الحميد - ص ص5 /7
تاريخ التصفح 12/ 2014/07 www.kantakji.com/media/3958/2107.doc

- 1.9 مليون جزائري محتاجون، ومنهم 370 ألف فقط، يستفيدون من الحماية الاجتماعية.

- 3.7 مليون بطال، يضاف إليهم سنويا 250 ألف ممن يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من خريجي المعاهد والجامعات.

- أكثر من 18% من الجزائريين، لا يستفيدون من أية رعاية صحية.

- حوالي 20% من الجزائريين، لا يستفيدون من أية تغطية للضمان الاجتماعي.

- تسجيل 169 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار ومع ذلك تقطنه عائلات.

ومن خلال ما سبق، يمكن اعتبار المعايير الكمية غير قادرة على وصف الواقع بصدق، لأن الاعتماد على مبدأ دولار واحد يخفي وراءه أشياء أخرى مهمة، كما أن دولارا واحدا هو دون التعبير عن حد الكفاف.([19])

**2-2-1- مؤشرات قياس الفقر**

إن قياس الفقر مسألة تراعى فيها من جهة، المفاهيم المختلفة لظاهرة الفقر، ومن جهة ثانية مدى ملاءمة المؤشرات الإحصائية لمدى توسعها وتطورها. ذاك أن الفقر هو ظاهرة من الصعب حصرها.

**أ - من ناحية المفاهيم** : فإن مفهوم الفقر المطلق قد استعمل منذ البداية، حتى قبل ظهور التحقيقات الميدانية والمسوح الاجتماعية (في 1901 من قبل البريطاني روث الذي قام بدراسته حول الدخل الضروري من أجل تغطية الحاجات الإنسانية الضرورية : الأكل، اللبس، السكن). وهو يستعمل الآن، كمؤشر في كثير من البلدان.

في كل الحالات، فإن مفهوم الفقر المطلق يتيح تحديد السكان المحتاجين، قبل وضع خطط محاربة الفقر، وكذلك تحديد الحاجات الأساسية المشتركة والمتعارف عليها دوليا، لأن تقسيم أو تحديد الحاجات أمر نسبي، وفقا لنوعية الحياة ودرجة التنمية في البلد المعني، وكذلك الزمان، يعني مراعاة المجال الز-مكاني.

أما مفهوم الفقر النسبي والمتعدد الأبعاد، فجاء كاستجابة متعاقبة للفقر المطلق. وهو يدور حول عنصرين اثنين :

- أن الفقر هو الحصول على أقل مما يتوقعه الفرد من الحاجات الاجتماعية اللازمة للعيش، أي الفقراء هم الذين يحصلون على الحد الأدنى من توزيع الإنتاج (لا عدالة توزيع الإنتاج).

[19] - إسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي - مرجع سابق - ص ص 46 / 47

ـ طبيعة الفقر النسبي تتغير، وفقا وذاتية الأفراد وشخصياتهم. وقد اهتم الأنثروبولوجيون بهذا البعد، في دراساتهم للفقراء.

وبصفة عامة، فإن الفقر النسبي يغطي مجالات واسعة، فمثلا يصنّف المجلس الأوروبي الأفراد الذين لا يستطيعون تحصيل الحاجات الكمالية بصفتهم كفقراء.

أما المفهوم المعاصر والمتجدد للفقر، فيدور حول كون الفقر هو غياب أو نقصان الكفاءة والمهارة لدى الأفراد الفقراء، سواء كان الفقر نسبيا أو مطلقا. وحسب أمرتايا سن (Amartya Sen)، فإن قلة العوائد المادية لا تضعها في سياقها العام. ولهذا،فهو يقترح إضافة مفهوم الكفاءة والمهارة. إذ أن الفقر هو عدم الحصول على الفرص المهارية لاختيار طريقة لإثبات الوجود عمليا، فهو لا يعني نقص الدخل بقدر ما هو نقص في الكفاءة والمهارة لدى الأفراد للحصول على الموارد واستعمالها بكفاءة عمليا (الكفاية الغذائية، الصحة الجيدة، القيام بنشاطات اجتماعية أخرى والمشاركة الفعالة بالمجتمع).

وبصفة عامة، فإن المجالات التي يتحقق فيها معنى " الكفاءة " هي: العدالة، الاندماج، والحرية.وهي المحددات الأساسية للديمقراطية المعاصرة. ومن أحد اهتمامات أمرتايا سنّ، تحديد مفهوم الفقر في الدول الغنية والديمقراطية.([20])

**ب ـ المؤشرات الإحصائية** : هناك عدة مؤشرات لقياس الفقر، سواء كانت مالية أو لا.

ب1 ـ المؤشرات المالية : وتقاس بعتبة الفقر المطلق، حسب خط الفقر الذي يرتكز أساسا على درجة الاكتفاء الغذائي (نسبة الحريرات اللازمة لفرد واحد في يوم واحد). وتطبق في الدول الفقيرة خصوصا. أما خط الفقر المعطى (la ligne dite de pauvreté) فيستخدم في الدول الغنية، وتطبق خط الفقر المضاعف يسمى (engel) يضع احتياط مصاريف اللباس، النقل، السكن...

ويقاس بالفقر النسبي، عندما نعتبر دخل شخص ما لا يسمح له بأن يصنف بمستوى الفرد العادي والمكتفي، في مجتمع محدد. ونظرا لتوسع وعاء مؤشرات الفقر النسبي، فإن تحديد خط الفقر يعود أو يتعلق بالدخل المتوسط بسلم توزيع العائد الإنتاجي لكل بلد.

ب2ـ المؤشرات الإنسانية :وذلك بالنظر للنقص الكبير بالمجالات الثلاث للحياة الإنسانية، طول العمر، التعليم الأساسي، القدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق.

ب3ـ مؤشرات شروط الحياة : إثبات رصيد مجموع الصعوبات بشروط الحياة المتمثلة في : ترفيه، سكن، عدم وجود ديون، تأثيث ...

[20]-serge d'Agostino & Nicole Duvert - la pauvreté –editions Bréal- France – 2008 - pp 10/13

ب4 ـ مؤشرات الفقر الذاتية أو الشخصية : وتتعلق بتقييم مشاعر الأفراد حول المشاكل التي يعيشونها.

ب5 ـ مؤشرات الفقر الإدارية : وتتعلق بإحصاء الفقراء الذين أدركوا الحد الأدنى اجتماعيا.([21])

كما يتم قياس الفقر على مستويات متعددة : دولية، وطنية، مناطق جغرافية، فئات سكانية، وأسر منفردة.

1 ـ دولية : يتم قياس الفقر وتحليله على مستوى دول إقليم واحد، كإقليم الدول العربية أو إقليم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو على مستوى الدول النامية أو دول العالم جميعا. ويستفاد من ذلك، في عمل المقارنات الدولية وخاصة لأغراض تقديم المساعدات والتسهيلات من قبل المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والبنك العالمي والصندوق الدولي.

2 ـ وطنية : يعني على مستوى الدولة الواحدة. وهو الذي يحظى عادة بأكبر درجة اهتمام، لأهميته في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج وسواء من قبل أجهزة الدول المعنية أو من قبل المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي.

3 ـ على مستوى المناطق الجغرافية والفئات السكانية : تظهر أهمية هذه الناحية في دراسة ملامح الفقر وفي متابعة التفاوت ما بين تلك المناطق والفئات.ويستفاد من ذلك في مجالات التخطيط الإقليمي والسياسات الرامية إلى تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية.

4 ـ الأسرة الواحدة : وهو الذي حظي باهتمام كبير في السابق وخاصة ضمن العاملين في المجالين الاجتماعي والسياسي. ويستفاد من هذا القياس التحليلي، لأغراض وضع سياسات وبرامج الإعانات الاجتماعية والضرائب، وسياسات البرامج الأخرى التي تطبق على مستوى الأسرة الواحدة.([22])

لكن، بالرغم من وضوح هذه المؤشرات، إلا أن تحديد خط الفقر بدولار واحد في اليوم لم يكن ملائما بالنظر إلى الاختلافات الدولية في الأسعار. فإذا افترضنا بأن دولارا واحدا في اليوم هو السعر المتوسط الصحيح لحزمة استهلاك عيش الكفاف في البلدان النامية، فإن سعر هذه الحزمة يحتاج إلى ترجمة بالعملات المحلية. وهذا ما يفعله البنك الدولي، باستخدام معدلات معادل القوة الشرائية. وهي دلائل أسعار تقارن سعر حزمة من السلع في

[21]- serge d'Agostino & Nicole Duvert- op .cit – pp 14 / 21

[22] ـ محمد سحنون ـ ظاهرة انتشار الفقر في البلدان النامية وسياسات الحد منها ـ مجلة العلوم الإنسانية ـ عدد 20 ـ جامعة منتوري قسنطينة ـ ديسمبر 2003 ـ ص 209

بلد ما بالسعر في بلد آخر. ولكن عملية الحصول على هذه المعدلات ليست شفافة بشكل تام. وأكثر من ذلك، أنها تنتج خطوط فقر غير دقيقة، للأسباب التالية :

- إن الكثير من الأسعار التي تستند إليها هي لسلع لا يستهلكها الفقراء.

- ومما يزيد الطين بلة، أن هذه الأمور لا تأخذ في الحسبان اختلافات الأسعار بين المناطق الحضرية والريفية، في حدود البلد الواحد.

- يتعين على الفقراء دفع أسعار أعلى للوحدات بالنسبة إلى الكثير من السلع، لأنه ليس بوسعهم الشراء بالجملة.

إن خط الفقر الذي يعمل بموجبه البنك الدولي بدولار واحد في اليوم، ينطلق من مسوح الدخل والميزانيات التي توفر معلومات عن توزيع الدخل أو الاستهلاك ومستواه.

وبالنظر إلى وجود خط محدد للفقر يحدده هذان المؤشران لمعدل فقر الدخل، فثمة مناظرات جرت فيما إذا كان من المتعين إبدال مستويات الدخل من هذه المسوح، بمجموع استهلاك آخر. ويرى أصحاب هذا الرأي، بأن المسوح تبخس بشكل واضح، ولأسباب متنوعة، تقدير مداخيل الأغنياء في البلدان الفقيرة، مما يدعو إلى تجنب هذه المشكلة، عن طريق الاحتفاظ بمعلومات توزيع الدخل المستقاة من المسوح، مع حساب معدلات الفقر استنادا إلى بيانات الحسابات القطرية عن متوسط الاستهلاك (تكون بهذه الحالة أعلى).

ولكن، يمكن لنهج الحسابات القطرية، أن يكون أكثر اتساقا بين البلدان، بيد أن مستويات الدخل المستندة إلى المسوح ليست بالضرورة أقل دقة من تلك التي تستند إلى الحسابات القطرية. وقد تكون الحسابات القطرية عن الاستهلاك أكثر اكتمالا من المسوح، لأنها تشمل سلعا مثل الخدمات المالية والإيجارات والدخل الناتج عن مساهمات أرباب العمل في صناديق الرواتب التقاعدية. غير أن هذه سلع لا يستهلكها الفقراء وهكذا، قد تقلل المسوح تقدير متوسط المداخيل. لكن هذا لا يعني في الوقت نفسه، أنها تفرط في تقدير الفقر، وكذلك أن البنود التي تغفلها المسوح قد تبالغ في نمو استهلاك الفقراء فيما تصبح البلدان أكثر غنى.

إذن، يبدو أن استخدام الحسابات القطرية بدلا من مسوح الدخل، للتوصل إلى مستويات دخل الفقراء، يخاطر بالمبالغة في تقدير معدل انخفاض الفقر، وأن استخدامها قد يقلل من تقدير أعداد الفقراء في كل البلدان، باستثناء الأشد فقرا حيث يمكن على العكس من ذلك المبالغة في مستويات الفقر.

ولأن الحسابات القطرية تغفل النشاط اللارسمي الهام، ويؤدي استخدام مستويات الدخل المستقاة من المسوح إلى تجنب هذه المشاكل، عبر الاستهداف المباشر للدخل واستهلاك

السلع بالنسبة إلى أسر فقيرة (الغذاء والمأوى والصحة والتعليم). ومع ذلك، فإن المسوح في حد ذاتها ليست خالية من مشاكل حادة في القياس والتفسير. والأهم من ذلك، أن المسوح ليست شائعة جدا في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، بسبب التكاليف العالية والخبرة الكبيرة التي يتطلب تصميمها وتنفيذها. كما أن استخدام مسح مستند إلى معدلات الفقر، للتوصل إلى استنتاجات عن مستويات الفقر بين البلدان، ناهيك أن التغيرات التي تطرأ على الفقر بين البلدان، قد تكون مضللة، بسبب اختلاف التعريفات والمنهجيات والتغطية والدقة بين البلدان وعلى مر الزمن.

وقد بذلت جهود كبيرة من أجل إتقان جمع الأسعار التي تقف خلف معادلات القوة الشرائية، لتحقيق التوافق بين طرق التصميم والجمع في مسوح الدخل والاستهلاك.

وبالرجوع إلى معايير القياس، فإن دليل التنمية البشرية يقيس الإنجاز الوطني المتوسط فقط، وليس مدى جودة توزيعه في الدولة. وذلك للتباينات الموجودة داخل الدولة الواحدة، كالاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية. ففي جنوب أفريقيا عام 1996، كان دليل التنمية البشرية للإقليم الشمالي 0.531 فقط، مقارنة مع 0.712 لإقليم الجنوب جاوتونغ. وفي كمبوديا عام 1999، كان دليل التنمية البشرية لأكثر من 20 % فقرا هو 0.445 وهو أقل من المتوسط القومي 0.517. والأكثر من ذلك، أنه أقل بمقدار الثلث تقريبا من نسبته 20 % الأكثر ثراء عند 0.623. وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999، كان دليل التنمية البشرية للأمريكيين ذوي البشرة البيضاء 0.870 متقدما عن 0.805 للأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، وأكثر تقدما من 0.756 لذوي الأصول الإسبانية.

إن هذا التباين في مضامين دليل التنمية البشرية على مستوى الداخل، يقابله التباين أيضا في قياس دليل الفقر على المستوى العالمي. على سبيل المثال، أن تنزانيا المتحدة وأوغندا يحتلان ترتيبا مقاربا في دليل التنمية البشرية على التوالي 140 و 141، إلا أن أوغندا لديها فقرا بشريا أكثر من تنزانيا. وفي داخل دولة ما، يتباين دليل الفقر البشري من إقليم لآخر. مثلا في إيران عام 1996، كان دليل الفقر البشري في طهران قد بلغ ربع ما هو في سيستان وبلوشستان. ودليل الفقر البشري في هندوراس الحضرية عام 1999، بلغ أقل من نصف دليل الفقر البشري في المناطق الريفية، ودليل الفقر البشري لمتحدثي الإنجليزية في ناميبيا في عام 1998، بلغ أقل من تسع ما كان عليه لمتحدثي السامية.

ويقاس دليل الفقر البشري بموجب قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي :

ـ حياة مديدة وصحية : التعرض لخطر الوفاة المبكرة نسبيا، والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما.

ـ اكتساب المعرفة : الحرمان من عالم القراءة.

ـ مستوى معيشة لائق : من حيث توفر الخدمات الصحية بوصفه نسبة مركبة من ثلاث متغيرات وهي : النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لديهم فرص الحصول على حياة مأمونة، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة، ناقصي الوزن، بصورة معتدلة أو حادة.([23])

**2-2-2- تحديد الفقر وقياسه في الجزائر :**

أما في الجزائر، فيحدد الخبراء الفقر بمعنى عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي، كما وكيفا، وكذا سوء تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. وعليه، فإن الفقر المادي يتمثل في ثلاثة أشكال أساسية، هي :

أ ـ الحد الأقصى من الفقر: يقدر هذا الحد بالمبلغ المالي الذي يخصص لسد الاحتياجات الغذائية الضرورية، والمساوي 2.100 حريرة يوميا؛ أي ما يقابل 10.943 د.ج في السنة وللشخص الواحد.

ب ـ الحد الأدنى : يأخذ بعين الاعتبار المصاريف غير الموجهة للاستهلاك الغذائي والمقدرة بـ 14.825 د.ج للسنة وللفردأيضا.

ج ـ الحد من الفقر الأعلى الذي يساوي 18.191 د.ج للسنة والشخص.

وتبقى هذه المستويات الثلاثة، مرتبطة بعوامل أخرى، مثل : المستوى التعليمي، الصحة، السكن والموارد الخاصة بالفرد والبلديات والمناطق والجهات. إذ تؤثر كلها على مستويات الفقر، يضاف إليها في العشريتين الأخيرتين ظاهرة الإرهاب التي عمّقت بشكل كبير، انتشار ظاهرة الفقر في أغلب مناطق الوطن والمدن الحضرية الكبرى بشكل أخص، والتي صارت تعاني من ضغط المجتمعات الهامشية للنازحين الفارين من انتشار الإرهاب، في مناطق عديدة من الوطن.([24])

[23] ـ وسن عبد الرزاق حسن ـ إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي ـ دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2013 ـ ص ص 107/105

[24] ـ بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي ـ مرجع سابق ـ ص ص117 / 118

**أ. قياس مؤشرات الفقر**

هناك ميزتان يجب توافرهما في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما بديهية الرتابة وبديهية التحويلات، أما الميزة الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى(مثل أسعار السلع،...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد أخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى .هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات:

**مؤشر نسبة الفقر :**(Pauvreté en nombre d'habitants)

ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع .(وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر) بديهية الرتابة وبديهية التحويلات .(ويتم حساب مؤشر نسبة الفقر كالآتي:

يمثل عدد السكان الفقراء أو عدد الأسر الفقيرة- q .

يمثل عدد السكان أو عدد الأسر المعيشية- n .

يمثل نسبة الفقر في السكان– H .

$$H=\frac{q}{n}$$

***مؤشر فجوة الفقر:** (écart de pauvreté)

و ما يسمى بمؤشر عمق الفقر ، حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساويا لخط الفقر .نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر.

$$PG=\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z-y_i}{z}\right]$$

- يمثل z خط الفقر
- يمثلy الدخل أو الاستهلاك (الفردي أو الأسري)
- يمثل n عدد السكان

***مؤشر حدة الفقر:** La sévérité de la pauvreté ou écart de pauvreté au carré

و يمكن حسابه بتضعيف مؤشر عمق أو كثافة الفقر FGT و ما يسمى بمؤشر الفقر العائلي المذكور سابقا:

$$P2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z - y_i}{z}\right]^2$$

وهناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد أو الأسر، ومن هذه المقاييس:

***منحنى لورنز:**

من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر، من خلال رسم منحنى بياني ،المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد، والمحور الصادي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر .و تأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها (تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني للمنحنى.

**الشكل رقم 02 : منحنى لورنز**

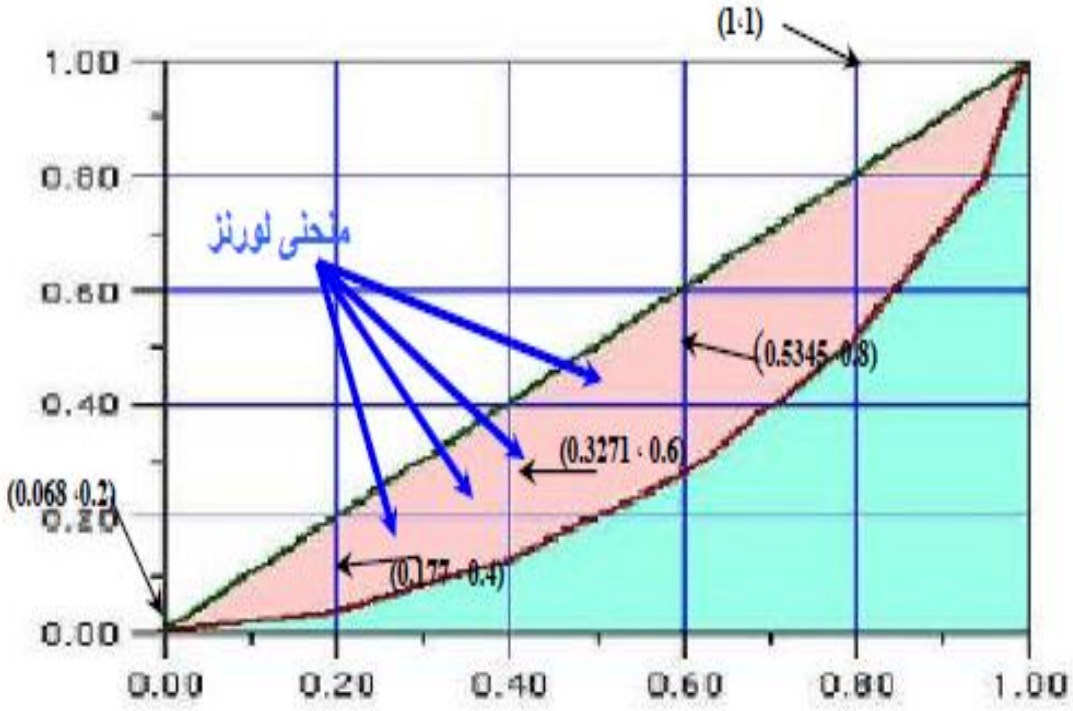

**الشكل رقم 03: المساحة القصوى لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 ( مساحة المعينات الصفراء)**

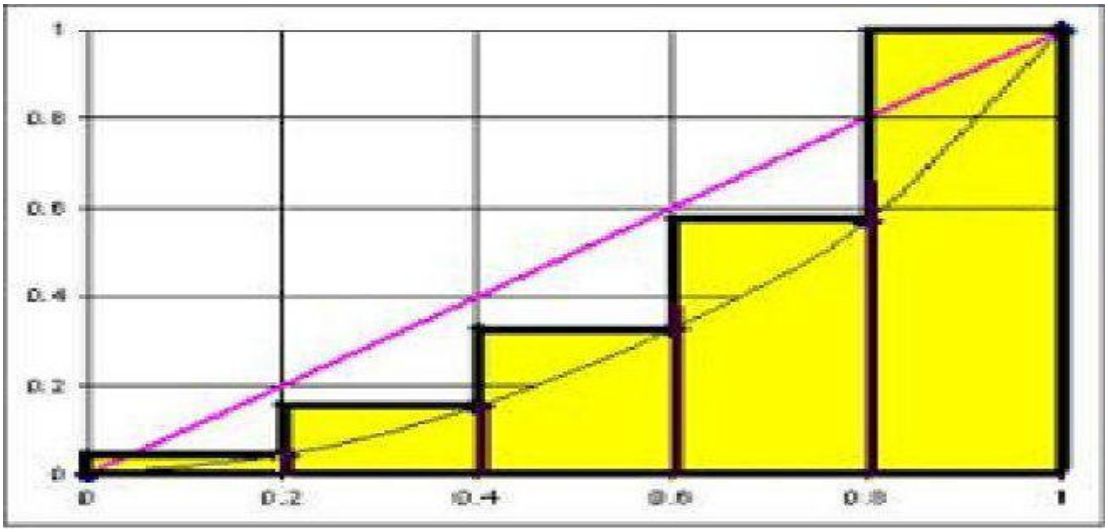


**المصدر :**سهيل يخلف، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2007 / 2008.

### 6.2.3. معامل جيني:

يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة ( الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة(1،1) في الرسم البياني التالي) وقسمة هذه المساحة على 0.5 ، و ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5 ، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي0.5 ، وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله .إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

$$Gini = 2\,cov\,(Y, F) / \overline{y}$$

**ـ منحنى لورنز و معامل جيني بالجزائر ما بين 1988 و2005 :**

استخدام طريقة حساب جيني على معطيات الجزائر لسنوات 1988 ،1995 ،2000 ،2005 (حسب البنك العالمي ) و بالتوزيع الكمي التالي :

**–الرسم البياني رقم 04 :توزيع نفقات الأسر المعيشية بالجزائر ما بين1988 و2005**

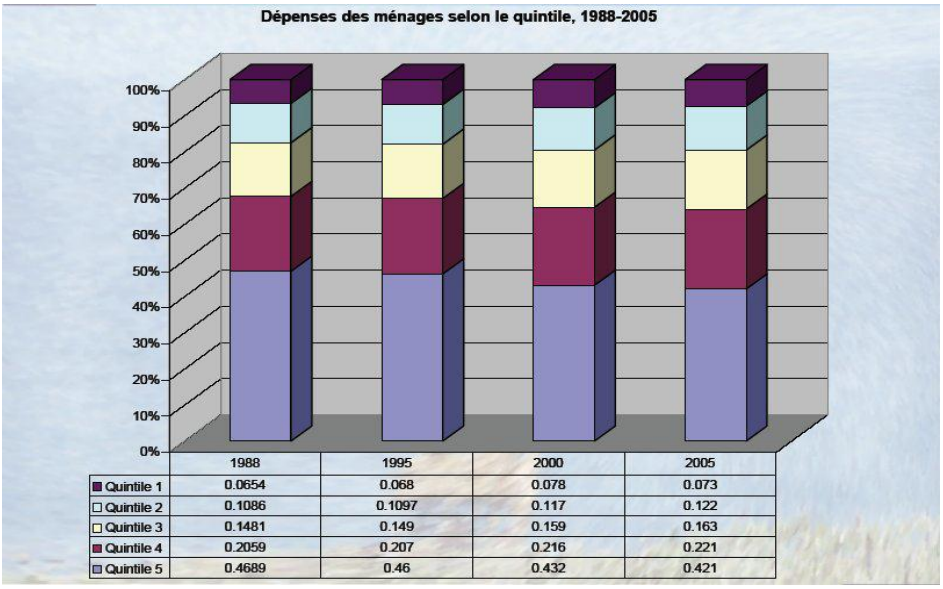


| | 1988 | 1995 | 2000 | 2005 |
|---|---|---|---|---|
| Quintile 1 | 0.0654 | 0.068 | 0.078 | 0.073 |
| Quintile 2 | 0.1086 | 0.1097 | 0.117 | 0.122 |
| Quintile 3 | 0.1481 | 0.149 | 0.159 | 0.163 |
| Quintile 4 | 0.2059 | 0.207 | 0.216 | 0.221 |
| Quintile 5 | 0.4689 | 0.46 | 0.432 | 0.421 |

.المصدر : مداخلة البروفيسور علي قواوسي بملتقى حول الفقر بمسيلة سنة2006

لحساب مؤشر جيني لمختلف السنوات من 1988 إلى 2005 نتبع الخطوات التالية في المثال الخاص بسنة 1988 كمايأتي :

* :مؤشر جيني لسنة1988

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية:

- .الكمية الأولى: 0.0654
- .الكمية الثانية: 0.1086
- .الكمية الثالثة: 0.1481
- .الكمية الرابعة: 0.2059
- .الكمية الخامسة: 0.4689

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

ـ النقطة الأولى ( 0،0)

ـ النقطة الثانية (0.2 ، 0.0654 )

ـ النقطة الثالثة ( 0.4 ، 0.174 ) حيث 0.174 = 0.0654 + 0.1086

ـ النقطة الرابعة ( 0.6 ، 0.3221) حيث 0.3221 = 0.1774+0.1481.

ـ النقطة الخامسة ( 0.8 ، 0.528 ) حيث 0.528 = 0.3221+0.2059 .

ـ النقطة السادسة (1 ،1) حيث 1 = 0.528+0.4689.

عند رسم منحنى لورنز ، فإن النسب المجموع للسكان تأخذ محور السينات، و نسب مجموع توزيع النفقات (الدخل أو الاستهلاك) تمثل محور العينات.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي ترتكز على قياس المساحة القصوى لمنحنى لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل لتوزيع العادل المنجز)
،هذه المساحة تحسب بجمع مساحة المعينات الممثلة للإحداثيات : ( 0.2 ، 0.654 )- ( 0.4 ، 0.174 )- ( 0.6 ، 0.3221 ) - ( 0.8 ، 0.528 ) - ( 1،1 ) حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي ( 0.2 ) نأخذ النقاط الموجودة على منحى لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحنى ( 0.2 ، 0.4 ، 0.6 ، 0.8 ، 1 ) ونرسم خطوط أفقية للحصول على المستطيلات.
المساحة القصوى لمنحنى لولنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

= (1*0.2)+(0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)
**0.4179** = 0.2+0.1056+0.06442+0.0348

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:
المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

**0.2179** =(0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)+(0*0.2)

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين ( القصوى و الداخلية) و نطرحها من الرقم0.5 ( ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5 ) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الآخير على مؤشر جيني.
مؤشر جيني لسنة 1988 يساوي : ( 0.5- ((2/(0.2179 + 0.4179)) *2= 0.364 **%36.42** [25]

الرسم البياني رقم (05): مؤشر جيني للسنوات (1988-1995-2000-2005) بالجزائر

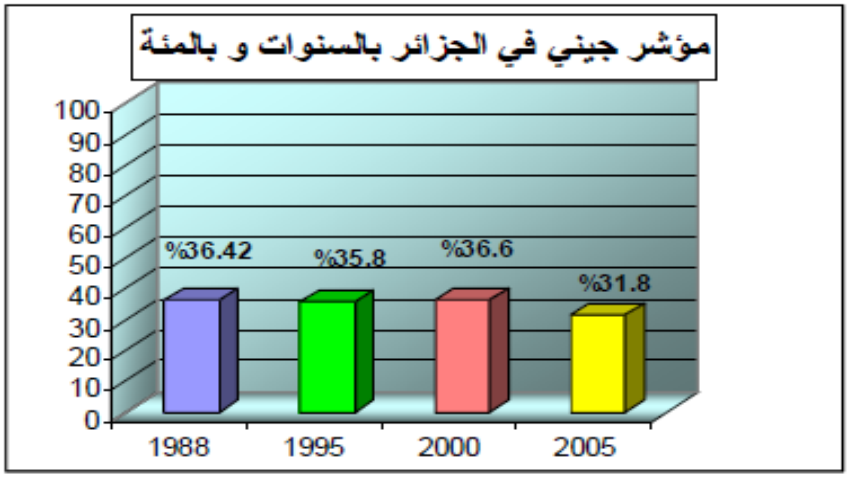


**المصدر :** سهيل يخلف، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2007 / 2008.

وعلى العموم غالبا ما ترتكز الدراسات الخاصة بالفقر في الجزائر على المقاربة النقدية الكلاسيكية لقياس الظاهرة ، وبالأخص تلك الطرق المستلهمة والمستخدمة من قبل البنك الدولي ، بحيث تعتمد هذه المقاربة عامة على البيانات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي ودخل العائلات والأفراد . فالفقر في هذه الحالة يفهم على أنه لا كفاية في الرفاه الاقتصادي ، أما دليل الرفاه فيتمثل في مجموع النفقات الاستهلاكية للعائلة التي يدخل في إطارها :
ـ المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك الفردي أو الجماعي .

[25] ـ سهيل يخلف ـ مرجع سابق ـ ص ص 45/42

ـ المواد الاستهلاكية النصف معمرة والمعمرة ( الملابس ، الأثاث ، التجهيزات المنزلية ...)
ـ مصاريف العلاج ، التعليم ، النظافة ، الاتصال ، الترفيه .
ـ النفقات الخاصة بالخدمات المقدمة ( الكهرباء ، الغاز ، الماء ، الإيجار...) .
كما أن المقاربة النقدية تتطلب تحديد عتبة الفقر . وفي الحالة الجزائرية يمكن التمييز بين ثلاث أنواع لهذه العتبات ، وقد استخدمت بصفة عامة في مختلف الدراسات التي أجريت إلى حد الآن وهي :
1ـ عتبة الفقر الغذائي : وهي عبارة عن خط فقر مطلق ومدقع ، بحيث يحسب على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدنيا ، وهو ما يقابل بالتقدير الجزائري حوالي 2100 حريرة للفرد في اليوم ، كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات بـ 2172دج/ للفرد/ السنة ، عام 1988 ، و10943 دج/ للفرد / السنة ، لعام 1995 .
2ـ عتبة الفقر العام ( خط الفقر الأدنى ) : يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى من تلك المحددة في خط الفقر الأدنى ، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 1995 ، حددت عتبة الفقر الأعلى بـ 18191 دج/ للفرد/ السنة ، في حين أنها حددت عام 1988 بـ 3125 دج/ للفرد / السنة . فهذه العتبة تخص فئات هشة مهددة بالفقر كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخيلها .
للإشارة فإن الدراسات المتعلقة بالفقر في الجزائر قليلة جدا وغير منتظمة، ولذلك فإن مصادر البيانات الإحصائية المستخدمة في قياس الظاهرة جد محدودة ويمكن حصرها بالأساس في :
ـ الدراسة الميدانية لاستهلاك العائلات ( 1988 ـ 2000)
ـ الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للإحصاءات سنة 1995 ، وبطلب من البنك الدولي المتعلقة بمستوى المعيشة .
ـ الدراسة التي أعدت بالتعاون ما بين الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ( ANAT) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ( PNUD) ووزارة التضامن الوطني عام 2001 ، والتي أفرزت عن وضع بطاقة جغرافية لظاهرة الفقر في الجزائر ( خريطة الفقر )
ـ الدراسات التي أعدت من قبل مراكز البحث ومكاتب البحث ونخص بالذكر :
ـ الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية ( CNEAP) ( 1998-2004 ) .
ـ الدراسة الميدانية لقياس ظاهرة الفقر في تلمسان التي قام بها مخبر ( MECAS) باستخدام نظرية المجموعات الغامضة .
ـ الدراسات المعدة من طرف مكاتب الدراسات الخاصة مثل ( Ecotechnics) .
ـ الدراسات الفردية المعدة في إطار البحوث التطبيقية لا سيما تلك المعدة بانجاز الرسائل والأطروحات . ([26])

[26] ـ عمر بوزيد امحمد ـ نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر ( حالة خميس مليانة ) ـ مرجع سابق ـ ص ص 239/238

## خلاصة

قمنا خلال هذا الفصل، بالتحدث عن التنمية والفقر في الوطن العربي. ويتمتع هذا الأخير بمقومات كثيرة، تؤهله لأن يبلغ مستويات تنموية جيدة. لكن، السياسات الاقتصادية المتبعة، والتفكك الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه هذه الدول، جعل مستويات الفقر فيها متباينة ولكنها موجودة في كل الأحوال، خصوصا بالنسبة للدول التي لا يتوفر بها النفط. لكن، حالة الجزائر تطرح أكثر من إشكال، كونها بلد غني بثرواته الطبيعية والمادية والبشرية، ومع ذلك – يعني منذ الاستقلال- ومشاريع التنمية تعمل في سياق تغيير للمخططات التنموية، حتى تحسن من الظروف المعيشية لأفراد المجتمع. وبالرغم من كوننا لا نستطيع القول بأن الجزائر بلد فقير، إلاّ أن عدد الفقراء فيها كبير وهو في تزايد.كما يمكن القول أيضا، بأن هذا البلد يستحق أن يكون في مستويات تنموية أكثر بكثير مما هو عليه الآن، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن قياس الفقر وشدته يعتمد على مؤشرات كثيرة، منها ما ينبني على أساس المفاهيم، ومنها ما ينبني على أساس الإحصاءات. والجزائر من الدول التي تعتمد على مثل هذه المؤشرات، حتى تتمكن من قياس الفقر. وبالتالي، فإنها تحاول أن تضع خططا تنموية مناسبة من أجل محاربته والحد منه.

# الفصل الرابع

## المحاور الكبرى المتصلة بالفقر

إن الحديث عن مظاهر الفقر غير كافي من أجل تقديم صورة كاملة عنه، لأن الفقر يرتبط غالبا بقضايا أخرى لا تقل خطورة عنه.فالإقصاء الاجتماعي أو اللامساواة، ترافقت بذلك الاختلاف الأزلي بين طبقة الأثرياء والطبقات المسحوقة، كما أنه كلما زاد الفقر زادت معه المشكلات الاجتماعية: كالطلاق، النزاعات العائلية، المخدرات... كما ارتبط الفقر بكل من قضايا الفساد والإرهاب والجريمة، وحتى العولمة بكل تأثيراتها، وذلك ما سنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل.

## 1 ـ الفقر والإقصاء الاجتماعي أو اللامساواة:

تنتشر آفة الفقر على نطاق واسع في المجتمعات المتقدمة وفي المجتمعات النامية والأقل نموا، على حد سواء. كما تبرز اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، الخ... بين الأغنياء والفقراء في جميع المجتمعات. وتصدق احتمالات اللامساواة في أكثر الأحيان على فئات اجتماعية مستضعفة في مجالات محددة، مثل : فئات المسنين، والمرضى، والأطفال، والنساء والأقليات الإثنية.

ويظهر مع هذه المجالات، مصطلح آخر يتمثل في مفهوم " الإقصاء الاجتماعي ". وإن كان علماء الاجتماع هم أول من وضع معالم هذا المفهوم، إلا أن السياسيين هم من يستخدمون هذا المصطلح أكثر من غيرهم في الآونة الأخيرة، للإشارة إلى أحد المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة. ويدل هذا المفهوم على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة. وبهذا المعنى، فإن هذا المفهوم أوسع نطاقا من فكرة الطبقة المسحوقة، علاوة على أنه يشير إلى سيرورة عملية تتمثل في آليات الإقصاء. وعلى سبيل المثال، فإن الفئات الاجتماعية التي تعيش في أوضاع سكنية متردية، ترسل أبناءها إلى مدارس متدنية المستوى، وتشح فرص العمل التي تعيش فيها وتكون محرومة من الفرص اللازمة لها لتحسين أوضاعها، مقارنة بالفئات الأخرى من المجتمع. ويختلف معنى هذا المصطلح عن الفقر في المعنى الدقيق للكلمة، لأن الإقصاء يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان. وقد يتخذ الإقصاء الاجتماعي عددا من الأشكال في مواقع وقطاعات اجتماعية متعددة، فربما نلمسه في أوساط الجماعات الريفية المعزولة والمحرومة من عدد من الخدمات والفرص، أو في الأحياء الواقعة في مراكز المدن الكبرى التي تعاني

من معدلات عالية من الجريمة أو مستويات متدنية من مرافق الإسكان. ويمكن النظر إلى كل من الإقصاء والاندماج على أسس اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. (1)

1.1- **اللامساواة الاقتصادية** : وتحدث هذه الأخيرة، عندما يفصل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع، في ناحيتي الإنتاج والاستهلاك. فمن حيث الإنتاج، تلعب العمالة والمشاركة في سوق العمل دورا مركزيا في ظاهرة الإقصاء. وفي الجماعات التي تعاني درجات عالية من الحرمان المادي، تتناقص فرص الأفراد للعمل على أساس التفرغ أو العمل لبعض الوقت. كما أن شبكة الاتصالات غير الرسمية التي يستعين بها الأفراد لدخول سوق العمل، تكون ضعيفة. ومن ناحية أخرى، فإن معدلات البطالة تكون عالية على الأغلب، كما تشح فرص العمل في الوظائف المهنية ويتعذر على من تم إقصاؤهم من سوق العمل، العودة إليه مرة أخرى. وقد يحدث الإقصاء الاقتصادي من ناحية أنماط الاستهلاك، أي ما يستطيع الأفراد أن يبتاعوه ويستخدموه ويستهلكوه في حياتهم اليومية. وربما يتمثل الإقصاء في هذه الحالة،في الافتقار إلى الهاتف الذي يعد من ضرورات الحياة. ويصدق ذلك وإن بدرجات متفاوتة، على خدمات أخرى، مثل: غياب الحساب البنكي وما يتضمنه ذلك من خدمات أخرى، مثل منح القروض والتسهيلات...(2)

ويعتقد ستيفان لوليفيي ( **Stéfan Lollivier**) أن المؤشرات الدالة على اللامساواة، ليست هي نفسها المؤشرات الدالة على الرفاهية. فمؤشرات اللامساواة المطبقة والمعلن عنها في فرنسا كما في الاتحاد الأوروبي هي مؤشرات نسبية، لا تظهر سوى تشتت المداخيل وليس المستوى المطلق. فلو تم مضاعفة المداخيل، فإن مؤشرات اللامساواة شبه الكلية المعلن عنها في فرنسا لن تتغير... بينما هذا الطرح ليس بالبساطة التي تبدو عليه، فهو يمنع استعمال مثل هذه المؤشرات كدلالة على الرفاهية الجماعية، بل أنه يعني أول تفسير خاطئ يشوش الإدراك الحسي للأشياء. فمثلا، لا يتبادر إلى ذهن الفرد أن الناس يعيشون في دول أوروبا المركزية أفضل من أولئك الذين يعيشون في أوروبا الغربية، بالرغم من أن اللامساواة متدنية في سلوفاكيا عنها في فرنسا. وفي فرنسا نفسها، فإن اللامساواة قد تطورت قليلا فقط منذ عشرين سنة، بالرغم من أن الجميع يظن أن الرفاهية فيها في تزايد (تحسن الاستهلاك، استخدام التكنولوجيا الجديدة، قلة الوفيات...). وينشأ الخلط عند الحديث عن اللامساواة، عندما نغفل في الغالب مسألة المستوى المتوسط للمعيشة. ففي حالة تساوي القدرة الشرائية مثلا،(في فرنسا)فإنها تضاعفت أربع مرات عنها

[1] - أنتوني غدنز - مرجع سابق - ص ص364 / 402
[2] - المرجع نفسه - ص ص 394 / 395

في سلوفاكيا، بالرغم من أن الظروف في فرنسا غير عادلة (لامساواة).وحسب المسوح،فإن الدخل فيها قد تزايد بمتوسط (1.5 %) في السنة منذ 25 سنة. وهذا يغيّر كثيرا من هذا المنظور.(3)

هذا على مستوى الأفراد والجماعات، أما على مستوى الدول، فإن الأمر يتعلق باللامساواة في توزيع الموارد وعوائد التنمية بين الدول على مستوى الكرة الأرضية، والتي تناولتها أيضا بالبحث العديد من النظريات التنموية المتخصصة التي عالجت اللامساواة بين أقاليم الدولة الواحدة واللامساواة بين الدول، ومن أهمها نظرية التبعية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية على يد **"راؤول بريبش"** عام 1949، في دراسته لعلاقة التبادل التجاري بين الشمال والجنوب. وكان أول من استخدم مصطلح المركز والهامش. وقد ظهرت هذه النظريات كردة فعل على فشل نظريات التحديث والأوربة في تحقيق التقدم في دول العالم النامي. وكما هو معروف، تقوم فكرة هذه النظريات على أن حالة التخلف في دول العالم النامي ترتبط بأسباب خارجية، تؤدي إلى حدوث التخلف والإفقار في هذه الدول، وهي تتمثل في : التبعية الاستعمارية، والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية والصناعية.

ولم تقتصر معالجة أوضاع التخلف والتبعية في دول الجنوب على متخصصين من هذه الدول فقط، بل ظهرت نظريات في الغرب تحاول بالنسق نفسه، معالجة أسباب الفجوة الاقتصادية الواسعة بين الشمال والجنوب. وكان من أهمها نظرية الامبريالية البنيوية والتي وضعها السويدي **"يوهان كالتونج"** (Johan Galtung) حيث بيّن أن السبب الرئيسي للامساواة في توزيع الموارد بين الشمال والجنوب، ناجم بالدرجة الأولى، عن حالة من التسلط والهيمنة التي تمارسها الدول الصناعية التي أطلق عليها اسم المركز؛بسبب ارتفاع مستوى معيشة سكانها.أما الدول النامية، فقد أسماها بدول الهامش، نظرا لانخفاض مستوى معيشة سكانها.وأطلق على هذه الهيمنة مفهوم الإمبريالية التي عرفها على أنها آلية يتم من خلالها تقسيم مجموعة دول (أو الدولة الواحدة) إلى مراكز وأطراف أو هوامش، تختلف في مصالحها. ويلاحظ أن الخلاف المصلحي بين المركز والأطراف داخل الدولة الواحدة أو بين الدول النامية والدول الصناعية على أشده، حيث تظهر العلاقة المتبادلة بينهما فارقا كبيرا في مستويات دخول الأفراد ومستويات معيشتهم، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار هذه الفجوة واتساعها ويعتمد التسلط على رأس جسر تنشئة دولة المركز في دولة الهامش.

[3]- stéfan lollivier – inégalité et pauvreté : limites conceptuelles et tendances récentes – revue française d'économie – volume 15 – numéro 3 – 2001 – pp 119/139

وعموما، فإن موضوع اللامساواة في توزيع الموارد وعوائد النمو والتنمية داخل الدولة الواحدة أو بين عدة دول، هو موضوع ليس جديد، ويعود في جذوره إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.وعندما ظهرت فكرة النمو والتوزيع خلال العقد السادس من القرن العشرين أصبحت التنمية لا تعني فقط، تحقيق نمو اقتصادي بل لا بد أن يشتمل ذلك كيفية توزيع هذا النمو، مكانيا وطبقا داخل الدولة. ويكاد يكون سيرز (Seers) في تعريفه الشهير للتنمية هو أول من وضع الجذور الأولى لثقافة الاستدامة، عندما رفض مبدأ الأكثر هو الأفضل. حيث ركز في تعريفه للتنمية على أهمية معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة.وأشار إلى أن استمرار بقاء واستفحال مثل هذه المشكلات لا يشير إطلاقا إلى وجود تنمية في أي مجتمع، حتى ولو تضاعف متوسط الدخل الفردي في هذا المجتمع.(4)

2.1- **اللامساواة السياسية** : تقر حقوق الإنسان المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع، أي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة بأن من حقوقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع.والحق من وجهة نظر القانون هو سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقا لمصلحة له يعترف بها القانون. ويقسم الحق إلى حق طبيعي وحق وضعي. والحق الطبيعي هو اللازم عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان، أما الحق الوضعي فهو الذي تقرره القوانين المكتوبة والعادات المقررة. ومن أهم الحقوق، حق المساواة يعني التكافؤ في المراكز القانونية بين كل الأشخاص، وانعدام القيمة القانونية لأي صورة من صور التمييز بين البشر.وينطبق هذا المعنى من المساواة على شتى صور المعاملات والتفاعلات والعلاقات، في كل مجالات الحياة.(5)

وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها منظمة حقوق الإنسان في هذا الجانب إلا أن ذلك لا يمنع وجود إقصاء سياسي، يتمثل في حرمان المرء أو إبعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع. وتشيع هذه الظاهرة في المجتمعات غير الديمقراطية التي لا تتاح فيها للناس الفرص الكافية لفهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع وإبداء رأيهم والإدلاء بصوتهم، معارضة أو موافقة، على المواقف والسياسات والأنشطة التي تمس حياتهم. كما أن الأفراد في هذه الحالة لا يستطيعون الاتصال بممثليهم المنتخبين أو المشاركة في العملية السياسية على مختلف مستوياتها، للتعبير عن همومهم ومطالبهم. وفي أوضاع كهذه، تتقطع

[4] - عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط - مرجع سابق - ص ص 74 / 76

[5] - قدري علي عبد المجيد - الإعلام وحقوق الإنسان ( قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية ) - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - 2008 - ص 36

الصلة بين الفئات المقصاة من جهة، والسيرورة السياسية والاجتماعية برمتها، من جهة أخرى.وتنقطع السبل بينهم وبين الموارد الضرورية والمعلومات والفرص المتاحة. ويؤدي انقطاع هؤلاء عن المشاركة السياسية العامة وحضور المؤتمرات والتجمعات والمسيرات الجمعية إلى إنتاج وإعادة إنتاج دائرة مفرغة، تعزل فيها هموم هذه الجماعات عن التيارات الرئيسية للهموم والمطالب والتوقعات السائدة بين مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية، وتسقط فيها مشكلات هذه الفئات من الأجندات السياسية لمنظمات العمل الاجتماعي أو السياسي.(6)

3.1ـ **اللامساواة الاجتماعية** : يتموضع الفقراء في المستويات الدنيا للمجتمعات التي يعيشون فيها. فمداخيلهم محدودة، أوضاعهم المعيشية متردية وفرص الارتقاء في السّلّم الاجتماعي ضعيفة، بالنسبة لهم ولأولادهم ...فهل نبقى غير مبالين لما يحدث ؟ إذا كان الفقراء مسؤولين عن تدني وضعهم (كسالى، عدم كفاءة، لا مسؤولية ...) وإذا لم يطوروا من القدرات اللازمة للخروج من هذه الظروف، فلماذا يجب الانشغال بمأساتهم ؟

إن الفقر ليس معوقا ملازما وأبديا للفقراء لتحمل وضعية هم ليسوا مسؤولين عنها، فمحاربة الفقر شرط اجتماعي لتصحيح اللامساواة التي يعانونها، وتحقيق العدالة بين السكان (وضعية عادلة، طبقا لتوافق المتطلبات الفردية والحركة الجماعية مع مبادئ العدالة الاجتماعية التي يلزمها المواطنون). وعليه، يجب إعطاء الفقراء الموارد التي تساعدهم على الخروج من هذه الوضعية، وتخفيض اللامساواة التي تحرمهم من الرفاهية. (7)

وهناك عدة فرضيات حول مسألة العدالة الاجتماعية والفقر،نشرحها في الجدول التالي:

[6] ـ أنتوني غيدنز ـ مرجع سابق ـ ص 395

[7] - Serge D'agostino et Nicole Duvert – op .cit – p 66

**جدول رقم03: يوضح فرضيات العدالة الاجتماعية**

| | مجتمع عادل هو مجتمع يتوفر فيه... | هل الفقر هو لا عدالة اجتماعية ؟ |
|---|---|---|
| الفرضية الأولى | ...احترام الحريات الفردية. هذه المقاربة التي وضعت من قبل فريدريك فون هايك ( Friedrich Von Hayek)، تنفي كل اتفاق مع مبدأ العدالة الاجتماعية | الفقر ليس لاعدالة اجتماعية. بل هو يشمل أولئك الذين لم يتصرفوا كما يجب، أو بما يتلاءم مع المبادرة الفردية وتفتح المواهب |
| الفرضية الثانية | ...الرفاهية المادية، أكبر قدر من النمو (تقاس الرفاهية بالأماكن التي تشتد بها المنازعات).وقدمت هذه المقاربة من قبل اللبراليين المنفعيين، أمثال جريمي بنثام (Jeremy Bentham). ويرى الليبراليون أن هذه الفرضية تندرج أيضا ضمن المبدأ السابق | الفقر لا يعتبر لاعدالة اجتماعية . إذا كان لا يعيق تطوير موارد الرفاهية، أو بالنسبة لأكبر عدد من أفراد المجتمع |
| الفرضية الثالثة | ... يتحصل كل فرد على ما يستحقه. وهي فرضية عدالة التوزيع المنحدرة من فكرة الفيلسون اليوناني أرسطو (Aristote). ويجمع الليبراليون في الغالب بين الفكرتين السابقتين. | الفقر لا يعتبر لاعدالة اجتماعية، إذا كان الفقراء يستحقون قدرهم هذا. |
| الفرضية الرابعة | ...الحريات الأساسية (ومن بينها حقوق الملكية) محترمة، ضمان المساواة في الفرص، ويمكن أن يتحسن مصير المعدمين من فترة إلى فترة. وهذه الفرضية هي للفيلسوف الأمريكي جون راولز (John Rawls). | الفقر لا يعد لاعدالة اجتماعية في مجتمع مبني عل احترام الحريات الأساسية والمساواة في الفرص، ما إن يتحسن قدر الفقراء (مثلا، إذا كانت قدرتهم الشرائية تتطور أو شروط الحياة تتحسن)، حتى ولو بقوا فقراء في نظر المعايير المعرفة لهذا الوضع. |

المصدر : Serge d'Agostino & Nicole Duvert, (2008), La pauvreté, Editions Bréal, France.

ويثير مفهوم الإقصاء الاجتماعي مسألة " الفعل " و" الفاعل " والعامل الاجتماعي المؤثر في عملية التغير الاجتماعي. فالمفهوم بحد ذاته، يعني أن ثمة عاملا أو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجة عن سيطرة الفرد والتي ترغمه (أو الجماعة) على الانقطاع عن الأنشطة الاعتيادية للمجتمع. وقد يعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي في بلد ما، بل حتى إلى تعليمات المؤسسات، مثل: البنوك (على سبيل المثال) التي قد لا تتيح للمتعاملين معها فرصة الحصول على تسهيلات أو خدمات معينة. غير أن الإقصاء الاجتماعي لا يعود إلى عوامل هيكلية أو خارجة عن إرادة الفرد أو الجماعة فحسب، بل قد ينجم عن انعزال فرد أو فئة ما عن الانخراط في التيار العام في المجتمع. فربما يختار بعض الناس التسرب

من المدرسة على سبيل المثال، أو يرفضون فرصة العمل أو يؤثرون البطالة والتعطل عن العمل المنتج أو يستنكفون عن الانتخابات السياسية أو يعزفون عن ممارسة العمل الجماعي أو تعاطي العمل الحزبي، لأن لهم وجهة نظر أو موقفا محددا من هذه المجالات أو جانب منها. وتعيدنا هذه الملاحظة إلى أن لظاهرة الإقصاء الاجتماعي جوانب وأبعادا كثيرة، يتعلق أكثرها بطبيعة التفاعل بين الفعل والمسؤولية البشرية من جهة، ودور القوى الاجتماعية في تشكيل ظروف الناس وأوضاعهم، من جهة أخرى.

لقد قام علماء الاجتماع بالعديد من البحوث الميدانية والدراسات النظرية،من أجل تبيين الطرق المختلفة التي يعيش فيها الأفراد والجماعات تجربة الإقصاء الاجتماعي. وركزت البحوث على تشكيلة واسعة من العوامل والمتغيرات، مثل : الإسكان، والتعليم، وسوق العمل، وفئات الشباب والمسنين، وشيوع الجريمة. ومن الصعب الخروج من هذه الدراسات بنتائج ثابتة وقابلة للتعميم، لأنها تجرى عادة في سياقات اجتماعية وثقافات وبلدان مختلفة، تتباين فيها المتغيرات والقوى المؤثرة في مسارات الحياة الاجتماعية بأنواعها المختلفة. فقد وجدت بعض الدراسات التي أجريت في المجتمعات الغربية، وفي الولايات المتحدة وبريطانيا بصورة خاصة، أن ثمة رابطة ملموسة بين فئات الشباب من جهة ودرجة الإقصاء الاجتماعي، من جهة أخرى. وبخاصة عندما تشح فرص العمل وتتزايد المتطلبات التخصصية التي ينبغي توافرها في المتقدمين للاستخدام والتوظيف. كما أشارت دراسات أخرى في هذه المجتمعات إلى وجود ترابط ملموس بين درجة الإقصاء أو الاندماج الاجتماعي من جهة، وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة التشرد وانعدام السكن الثابت، من ناحية أخرى. كما أن ظاهرة التجريد أو اللامأسسة التي تعلق فيها عضوية الأفراد وانتفاعهم من خدمات مؤسسات معينة، مثل : صناديق المعونة أو الملاجئ أو بيوت المسنين، ترفع من درجة الإقصاء الاجتماعي لهؤلاء الأفراد وتعزلهم عن مجرى الحياة العامة في المجتمع.(8)

## 2 ـ الفقر والمشكلات الاجتماعية :

إن نظرة علم الاجتماع إلى المشكلات الاجتماعية، منبثقة من نظرته إلى المجتمع الإنساني. فعلم الاجتماع قد تأسس على افتراض إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع. وبالتالي، إمكانية الوصول إلى استنتاجات وتعميمات عن المجتمع وبنائه ووظائفه، أي إن علم الاجتماع لديه تصور عن المجتمع الإنساني،حتى يتمكن من دراسته وحل مشكلاته.
وعليه، يهتم علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية، كون هذه الأخيرة تمثل خللا في المجتمع، إما في بنائه أو في طريقة أدائه لوظائفه، أو في سلوك بعض أفراده. هذا يعني أن دراسة علم الاجتماع للمشكلات الاجتماعية تأخذ بالاهتمام المجتمع وتكوينه ومؤسساته، وأدائه، وعلاقاته وتنظيمه... وهذا يعني البحث في الجذور الاجتماعية للمشكلات، وعدم

[8] ـ أنتوني غدنز ـ مرجع سابق ـ ص ص 397 / 398

تركيز الاهتمام فقط على آحاد المشكلات الاجتماعية، فلا تضع اللوم على الفرد أو الضحية، ولكنها تبحث في الجذور والعوامل التي تكمن في البناء الاجتماعي العام، لتعرف الظروف التي مهدت لحدوث المشكلات الاجتمـاعية،مستوياتها وأنواعها كافة.(9)
وتتميز المشكلة الاجتماعية بالخصائص التالية :
ـ أنها تثير اهتمام وانتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.
ــ الصـعوبة النسـبية، لأنهـا تمـس الفـرد والمجتمـع معـا، وتـرتبط بكثيـر مـن العوامـل والمتغيرات.ذلك أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد بعينه، مهما كان هذا السبب قويا.
ـ التداخل بين المشكلات الاجتماعية، فهي عادة ما تكون متداخلة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية تماما. فمشكلة الأحداث المتشردين متداخلة في النظم الاقتصادية والتربوية والأسرية وغيرها.
ـ للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، وهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الاجتماعي والثقافي والتربوي.
ـ النسبية، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان.كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد، فقد تبرز المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو العرق، فما يعتبره الشيوخ مشكلة، قد لا يعتبره الشباب كذلك، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك.
ـ أنها تلقائية، يعني أنها ليست من صنع فرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.
ـ أنها مزودة بصفة الجبر والإلزام، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها.
ـ أنها عامة ومنتشرة، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.(10)

وتبدأ عملية الإصلاح في أي مجتمع بتحديد المشكلات الموجودة فعلا في ذلك المجتمع، ثم ترتيبها حسب أهميتها، ثم تناول الأهم فالمهمّ منها. وتتعدد تصنيفات المشكلات في أي مجتمع، لكن يمكننا تقديم التصنيف التالي :
**1.2ـ مشكلات أساسية**: والمقصود بها، عدم كفاية الخدمات الموجودة في المجتمع، أي أنه لا يمكنها أن تقابل حاجات كل أفراد المجتمع.ومثال ذلك، أن لا تتمكن المدارس الموجودة من استيعاب الأولاد والبنات الذين وصلوا سن التعليم، أو أن المستشفيات لا تكفي المرضى...

[9] ـ أحمد العموش و حمود العليمات ـ المشكلات الاجتماعية ـ الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ـ القاهرة ـ 2008 ـ ص ص 28/ 29
[10]ـ عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك و عبير عبد المنعم فيصل ـ المشكلات الاجتماعية المعاصرة ـ دار الفكر ـ عمان ـ 2008 ــ ص ص 21/20

**2.2 ـ مشكلات تنظيمية** : في هذه الحالة تكون الخدمات موجودة فعلا.ولكن، بغير تنظيم مما يجعلها لا تقابل حاجات المجتمع. مثل أن تكون هناك مكاتب للبريد كافية ولكنها موزعة توزيعا غير عادل بين الأحياء المختلفة.
**3.2 ـ مشكلات مرضية** : مثل الإجرام، السرقة، التسول، البطالة، تشرد الأحداث، البغاء ...
**4.2 ـ مشكلات مجتمعية** : مثل سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع، التفكك الأسري ...(11)
أما المشكلات العامة التي تظهر مع نمو التجمعات الإنسانية، أي مشكلات المدينة، فتتمثل فيما يأتي :
1 ـ مشكلات عمرانية : كمشكلة الإسكان
2 ـ حركة المرور : خصوصا في المدن الكبرى
3 ـ مشكلات تخص الخدمات
4 ـ مشكلات تربوية
5 ـ مشكلات صحية
6 ـ مشكلات ترويحية
7 ـ مشكلات الأحداث.(12)

كما قد تتفاقم بعض المشكلات الاجتماعية في المدينة أكثر من الريف،مثل : تفكك المجتمع الحضري: كضعف علاقات الجيرة وانتشار مظاهر الفردية، تفكك الأسرة الحضرية كتخلخل الولاء للأسرة وارتفاع نسبة الطلاق...، اهتمام أهل المدينة بالمظاهر، تشرد الأحداث، البغاء ...(13). أما بالنسبة لتحديد مستويات المشكلة الاجتماعية، فيمكن الأخذ بتحديد مانيس (**Manis**) الذي يرى أن هناك مشاكل من الدرجة الأولى، وأخرى من الدرجة الثانية، ثم مشاكل من الدرجة الثالثة. أما مشاكل الدرجة الأولى، فهي تلك المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع. ومن أبرز الأمثلة : الحرب، التمييز العنصري والفقر.وتتمثل مشاكل الدرجة الثانية، في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى.أما مشاكل الدرجة الثالثة، فهي تلك الظروف الضارة والتي تعد ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ نتاجا للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى.

[11] ـ عبد المنعم شوقي ـ مجتمع المدينة ( الاجتماع الحضري ) ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ 1981 ـ ص ص147 / 148
[12] ـ حسين ع.الحميد أحمد رشوان ـ المدينة ( دراسة في علم الاجتماع الحضري ) ـ ط6 ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ 1998 ـ ص192/187
[13] ـ عبد المنعم شوقي ـ مرجع سابق ـ ص ص149 / 169

الشكل رقم06: يبين نموذجا من العلاقة بين الدرجات الثلاث لمشكلة الفقر.(14)

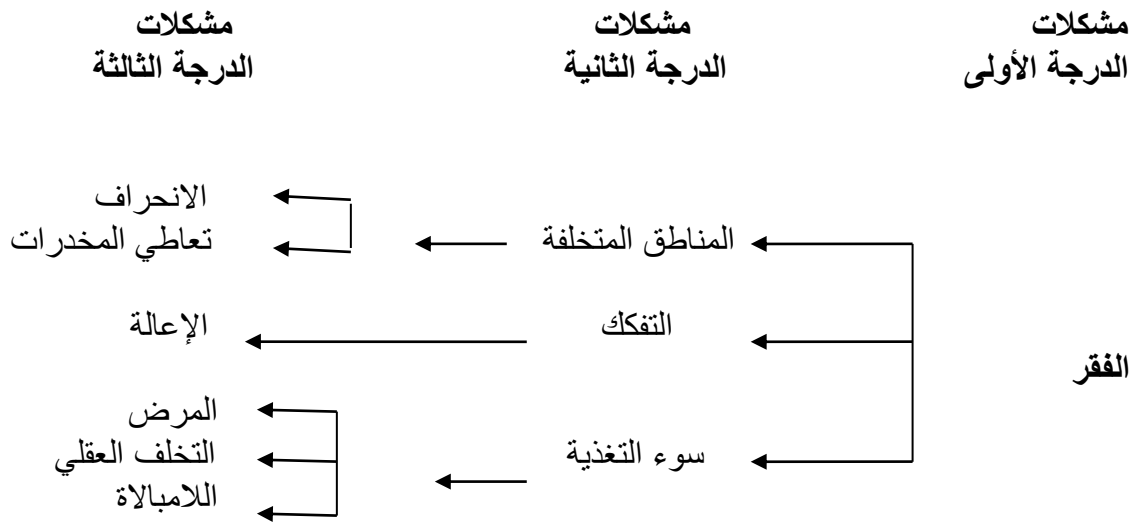


لقد انجذب علماء الاجتماع نحو المشكلات والظواهر الاجتماعية في دراساتهم،لكن بوجه خاص المشكلات نحو تلك التي تمثل نطاقا واسعا في المجتمع والتي تؤثر فيه سلبا، أكثر من الإيجاب. ففي القرن التاسع عشر، كان الفقر في أوروبا منتشرا، لكنه لم يدرس من قبل الباحثين الاجتماعيين بشكل مفصل ومستقل، بل مصاحبا لمشكلات اجتماعية أكثر خطورة منه أو مرتبطا بحالات أعمق أثرا في المجتمع. لكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (1930)، تفاقمت هذه الحالة الاجتماعية البائسة، فلم تعد آنذاك ظاهرة اجتماعية بل مشكلة اجتماعية تؤثر في تحسين نمو شريحة اجتماعية كبيرة داخل المجتمع. بعد هذا التفاقم الإشكالي، التفت إليها علماء الاجتماع في بحثهم عن أسبابها وأنواعها وكيفية معالجتها، فظهرت دراسات متباينة في تحاليلها وتبصيرها.وذلك لأن لمشكلة الفقر أسبابا مختلفة، بينما الفقر كظاهرة اجتماعية، لها صفات متشابهة في معظم أنواع المجتمعات.إذ أن صفات الفقير في الهند، تتقارب من صفات الفقير في الولايات المتحدة (على سبيل المثال، لا الحصر).لكن مشكلة الفقر في الولايات المتحدة ليست ذاتها في المجتمع الهندي، وذلك بسبب نسبة الفقراء داخل المجتمع، ونوع ثقافتهم الاجتماعية، ومستوى عيشهم استنادا إلى مستوى العيش العام، ثم اختلاف تحديد معيار الفقر في المجتمع. إذ أن هناك معيارا حتميا مطلقا (وهو الدخل السنوي للأسرة الفقيرة) والمعيار النسبي (الذي يشمل مستوى العيش بما فيه من سكن، ملبس، طعام ..).

[14] ـ محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري ـ المشكلات الاجتماعية ـ دار المسيرة ـ عمان ـ 2011 ـ ص ص 20 / 22

ويرى بعض الاجتماعيين الأمريكان، أن تطور النظام الصناعي المعاصر قد أنتج ثروة ورخاء كبيرين ورفاهية واسعة للعديد من الناس، لكنه ترك في الوقت ذاته، ملايين البشر يعانون البطالة التي أدت إلى الفقر الذي مزج بين العديد من المشكلات الاجتماعية (جنوح،جريمة، طلاق، إدمان). لكن، ما تجدر الإشارة إليه، هو أن مشكلة الفقر وجدت قبل النظام الصناعي في المجتمع الأوروبي، لأنها كانت موجودة في المجتمعات الإقطاعية في أوروبا إبان القرون الوسطى، وكذلك بالريف، لكن نسبتها زادت بعد تطور النظام الصناعي ومع التوسع الحضري في المدن. بل إن مشكلة الفقر موجودة في كل مجتمع لا يمارس العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وهذه حالة كائنة في كل المجتمعات، إلا أنها نسبية تزيد وتقل حسب الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفراد المجتمع.(15)

## 3- الفقر والخدمة الاجتماعية(الضمان الاجتماعي):

يمدّنا علم الاجتماع بالحقائق والمعلومات اللازمة عن الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية والعوامل التي تؤدي إلى الوقوع فيها. أما الخدمة الاجتماعية فعن طريقها يتم تقديم أنواع العلاج المختلفة بفضل الأخصائي الاجتماعي واقتراح إنشاء مؤسسات للوقاية من المشكلة.ومن الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع وتستطيع الخدمة الاجتماعية الانتفاع بها، الموضوعات الآتية :

- طرق البحث الاجتماعي
- الثقافة وعلاقتها بالفرد
- البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي والريفي والحضري والصحراوي والمستحدث
- الجماعات الصغيرة
- الأسرة والقرابة
- دراسة التنظيمات بما في ذلك، تنظيمات الخدمة الاجتماعية
- التدرج الاجتماعي
- الجماعات العنصرية والصراع الثقافي
- الانحراف الاجتماعي (الجريمة، الانتحار، الأمراض العقلية...)
- التغير الاجتماعي

وهذا يعني أن الخدمة الاجتماعية تستعين بنتائج هذه الدراسات العلمية التفصيلية، من أجل تطبيق الخطط المتعلقة بالفرد والجماعة والمجتمع وتحقيق الرفاهية الإنسانية... ومن هنا، كانت الخدمة الاجتماعية تسمى قديما "علم الاجتماع التطبيقي".(16). وتعد الخدمة الاجتماعية أحد الموارد في المجتمع التي تقوم على مساعدة الناس لمقابلة احتياجاتهم والقيام بمسؤولياتهم. وسمات الأفراد ومكانتهم الاجتماعية وطبيعة مشكلاتهم هي التي تحدد كيفية

[15] - معن خليل عمر - مرجع سابق - ص ص 188 / 189
[16] - عصام توفيق قمر و سحر فتحي مبروك - مرجع سابق - ص 43

تـدخل الخدمـة الاجتماعيـة، وتقـديم المسـاعدة لهـم. وأن الخدمـة الاجتماعيـة تتوافـق قيمهـا ومكوناتها تبعا لاحتياجات الناس.

وتشير وثائق الأمم المتحدة إلـى أن الاهتمـام الحقيقـي بالخدمـة الاجتماعيـة خاصـة فـي العـالم النامي، بدأ يلفت أنظار الخبراء والمستشارين بـالأمم المتحـدة منذ بدايـة الخمسينات وطـوال السـتينات. فقـد عقـدت الـدورات ونفـذت مجموعـة مـن البحـوث حـول ممارسـة الخدمـة الاجتماعيـة ـ إلا أن هنـاك حقيقـة تختفـي بين تحليلات الوثـائق والبحـوث ـ هـي التوصـيات المستمرة لخبراء الأمم المتحدة في الخدمات الاجتماعية وسياساتها، وهي التوصيات المقدمة لحكومـات العـالم الثالـث وهيئاتهـا المعنيـة بهـذه الوسـائل وتـدور حـول تأكيـد أهميـة المـداخل المهنيـة للخدمـة الاجتماعيـة الأمريكيـة، مـن حيـث نمـاذج ممارستها والاعتمـاد علـى التـراث العلمـي الـذي تنتجـه المـدارس الأمريكيـة فـي الخدمـة الاجتماعيـة والمقررات الدراسـية التـي تسير عليها. وبذلك،تكون جهود الأمم المتحدة قد مهدت لظهور الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث.(17)

لكن، ظهور فكرة الخدمة الاجتماعية كان سابقا لهذا بكثير. فقد بدأت بذلك الإحسان الإنسـاني للفقراء. وكانت الجذور الأولى لتطور فكرة الإحسان ورعاية الفقراء هي التي مهدت السبيل لنشـأة وتطـور الخدمـة الاجتماعيـة كمهنـة إنسـانية، فـي ظـل ظـروف سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة معينـة، أفرزت بنـاء فكريـا خاصـا، يحمـي النظـام القـائم ويحـافظ علـى عناصـره الأساسية.(18) ثم نمت وتطورت عن جهود الرعاية وتعددت مجـالات الخدمـة الاجتماعيـة والتي من أهمها :

ـ مجال كبار السن
ـ مجال الأسرة
ـ مجال الإعاقة
ـ مجال تنمية المجتمعات المحلية
ـ مجال الدفاع الاجتماعي
ـ مجال تنمية الموارد البشرية
ـ مجال محاربة الفقر

ونظرا لأهميـة هذه المجـالات وحساسيتها، لابـد مـن تـوفير المؤسسـات القـادرة علـى التكفـل بالفئـات المعنيـة والأخصـائي الاجتمـاعي المـاهر والمـتمكن. وبالنسـبة للمؤسسـات المعنيـة بالخدمة الاجتماعية، فهي تتمثل في :

ـ الإدارات القومية للصحة، التعليم، الرعاية
ـ إدارات التأمين الاجتماعي

[17] ـ عصام توفيق قمر و سحر فتحي مبروك ـ المرجع السابق ـ ص 53
[18] ـ محمد سيد فهمي ـ مرجع سابق ـ ص ص4/3

ـ إدارات تمويل الرعاية الصحية، سواء على المستوى القومي أو المحلي
ـ الرعاية العامة على المستوى المحلي
ـ الخدمات الاجتماعية الفردية

وتعتبر فعالية مؤسسات الخدمة الاجتماعية من بين الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الحالي لأكاديميي وممارسي الخدمة الاجتماعية، بل هي مفتاح التعرف على هذه المؤسسات أيضا... وتختص الفعالية أيضا،في مدى النشاط والمقدرة الخاصة للمنظمات(19). ويرى صول كارسز (**SAÜL KARSZ**) بأن الخدمة الاجتماعية يجب أن تمر بثلاث مراحل مهمة : الإحسان، التكفّل أو الأخذ على العاتق (la prise en charge)، التصرف ( la prise en compte).إذ يدعو الإحسان الأجراء والرفقاء، والأخذ على العاتق يستدعي الاحترافيين والفاعلين ( الفاعلين الاجتماعيين،العادلين) وأما التصرف فيستنهض المتدخلين، المهمات، الوكالات والمتعهدين.مما يبيّن خط عمل مؤسساتي، احترافي، نظري-أيديولوجي، وبالأهداف والخصوصية نفسها.والجدول التالي يوضح ذلك أكثر([20])

**جدول رقم 04 : مراحل الخدمة الاجتماعية**

| الأوجه | الثبوتية | | النمط | | الأشخاص | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المرجعية المذهبية أو النظرية | المبدأ المنظم | الجهاز المؤسساتي | شروط وسمات التدخل | الأعوان المخصصون | الفئة المعنية |
| الإحسان | تمجيد العناية الإلهية للتقاليد المستنيرة على التقدمية وعلوم الصحة والعلوم الأخلاقية | أخلاقي معنوي إنساني | محسنين ، محبي الخير ،مصلحين خيريين ( خواص ، عموميين ، شبه عموميين) | الإحساس الطيب ، حب المشاركة ، الرحمة ، المساعدة،المرافقة ،التوجيه،السلام الاجتماعي المتعلق بالله | المتطوعين( الأجراء) ذوي الخصال الطبيعية(حيث الرحمة هي الموجه)من يملكون نزعة نحو المحاسبة الذاتية | الأفراد كبشر : الفقراء ، المساكين ،الضحايا ، المقصيين ... أصحاب الاحتياج |
| الأخذ على العاتق | عناية الدولة (الحالة الاجتماعية ،الوظيف الاجتماعي للدولة ) من الليبرالية إلى الديمقراطية الاجتماعية . العلوم الاجتماعية والإنسانية | أخلاقي إنساني | السياسات الاجتماعية المطبقة بالمؤسسات العمومية والخاصة . تطبيقات وقوانين ذات طابع اجتماعي | منهجية التدخل ( السماع ، الترحيب ،علاقة المساعدة) متفتح ، مستقل ، متضامن ، السلام الاجتماعي المتعلق بالسعادة في الأرض | النواب ، الموظفون الأجراء ، المهنيون المؤهلون : أصحاب المهن العملية | الأفراد كموضوعات : الذين يعانون من صعوبات ، المنبوذون ، المقصيين...أصحاب المطالب ، من يبدون الرغبة ، المدرجون في القوائم الاجتماعية |

المصدر : SAÜL KARSZ, (2011), Pourquoi le travail social ? 2e éd. DUNOD, paris.

[19] ـ محمد سيد فهمي ـ أسس الخدمة الاجتماعية ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ 2000 ـ ص 50

[20] -SAÜL KARSZ – pourquoi le travail social ? définition ;figures ; clinique – 2e édition- DUNOD – paris – 2011- pp 97/105

أما بالنسبة للأخصائي الاجتماعي أو الممارس المهني للخدمة الاجتماعية، فهو الشخص المعد إعدادا علميا وعمليا لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، من خلال كليات ومعاهد عليا متخصصة. إذ يعمل هذا الإعداد على تكوين الشخصية المهنية للأخصائي الاجتماعي وذلك بتعليم الطلاب أساسيات المهنة وإكسابهم الاتجاهات السليمة في مجال التفاعل الوظيفي، وذلك بالاهتمام بالأساس المعرفي والأساس المهاري والأساس الأخلاقي. فالمعرفة في مجال الخدمة الاجتماعية، تعني تمكين الأخصائي الاجتماعي من التحليل العلمي السليم، ومن فهم المواقف الاجتماعية والوقوف على الدوافع والعوامل الكامنة وراء السلوك الإنساني. ولذلك، تستمد مهنة الخدمة الاجتماعية أساسها المعرفي الذي يشكل قاعدتها العلمية من العلوم الإنسانية، خاصة العلوم السلوكية والاجتماعية والتربوية والسياسية. ومن نظريات ونماذج الممارسة العملية لطرق الخدمة الاجتماعية. والأخصائي الاجتماعي لا يحتاج إلى امتلاك معرفة متخصصة في كثير من فروع العلم والمجالات المتعددة، لكن من المهم أن يكون ممتلكا للموضوعات والمعرفة المرتبطة بمساعدة الناس وتفاعلهم مع البيئة. ويرى البعض أن معظمها من العلوم الاجتماعية...(21)

أما الأساس المهاري، فيتمثل في تطبيق مقولة **"جيزيلا كونبكا"** :" إن مهنتنا ترتكز على العلم غير أن ممارستها تعتبر فنا ". ويعرف الفن بأنه الذكاء في حالة عمل ـ الفن ليس كالعلم طريقة ثابتة، بل هو يعتمد على مواهب الشخص إلى حد كبير. وتبعا لذلك، يتفاوت الإبداع الفني من شخص لآخر. وتحتاج مهارة الخدمة الاجتماعية لخيارات منتقاة من التكنيكات وحسن استخدامها في المواقف المختلفة والقدرة على إقناع العملاء بها. والمهارة الفنية ضرورية لأنشطة الأخصائي الاجتماعي. وهي تقوم على مكونات من العمليات التالية:

ـ انتقاء المعلومات
ـ التحقق من ارتباطها بقيم الخدمة الاجتماعية
ـ اختبارها في الأنشطة المرتبطة بالخدمة الاجتماعية

وقد وصف البعض مهارات الخدمة الاجتماعية، من خلال تحديد الأدوار والأنشطة التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي،مثل :

ـ مهارة التأثير في الآخرين
ـ مهارة التخطيط والتقويم
ـ مهارة جمع المعلومات، المهارات الإدارية
ـ مهارات الأخصائي حين يقوم بدور المدافع والوسيط.(22)

[21] ـ عصام توفيق قمر و سحر فتحي مبروك ـ مرجع سابق ـ ص 64
[22] ـ محمد سيد فهمي ـ أسس الخدمة الاجتماعية ـ مرجع سابق ـ ص ص 96/ 97

وتعتبر القيم عنصرا ثالثا في بناء المهن، لأنها تمثل " غايات موجهة للسلوك.ومن ثم، فهي ذات مضمون أخلاقي " وهي بذلك مفهوم عالي التجريد، بمعنى أنها ذات طبيعة غير مادية محسوسة،كما أنها ملزمة.وعلى ذلك، فإنه ما دامت الممارسة هي مجموعة تصرفات وسلوك الأخصائي الاجتماعي بصفته هذه، فهي تظهر بوضوح أهمية القيم التي تحكم سلوكه المهني؛ أي ممارسة وقوة ونوعية الإلزام لهذه القيم. ويتمثل الأساس القيمي للخدمة الاجتماعية في الإيمان بقيمة الفرد وكرامته، واحترام الفروق الفردية بين مختلف الأفراد، وعدم التفرقة بينهم على أساس اللون أو الجنس أو الدين وغير ذلك، من مجموعة المبادئ والقيم التي يؤمن بها الأخصائيون الاجتماعيون. وهذا الأساس القيمي، يشكل التطبيق العلمي لمبادئ الخدمة الاجتماعية كحق تقرير المصير والتقبل والمساعدة والعلاقة المهنية والموضوعية. فهذه المبادئ تسعى جاهدة إلى تحقيق الفرد لذاته واستقلاليته، ومن ثم فهي تسعى لصالح الفرد نفسه وصالح المجتمع.وذلك من خلال التدخل في حياة الأفراد، صيانة للفرد والمجتمع في الوقت نفسه. وعليه، فكلما التزم الأخصائي الاجتماعي بقيم مهنة الخدمة الاجتماعية في ممارساته وتصرفاته وسلوكه،كلما تحقق الهدف من مهنة الخدمة الاجتماعية ويزيد من مكانتها في المجتمع.

وحسب المقابلة التي أجريناها مع الموظفة المسؤولة بمديرية النشاط الاجتماعي، فهناك عدد لا بأس به من الأسر المعوزة، جنّدت لها المديرية محققين اجتماعيين من أجل إحصائها، وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجة قضاياها، حيث توفر المديرية مجموعة من البرامج، مثل : المنحة الجزافية للتضامن(AFS) سواء المخصصة للمسنين أو المعوقين أو أصحاب الأمراض المزمنة أو منحة النساء الأرامل والمطلقات، وحتى المنحة الموجهة للعائلات التي تتكفل بالأطفال المعاقين الأقل من 18 سنة. كما تتكفل المديرية بمنحة الشبكة الاجتماعية (IAIG)، كما تشرف المديرية على توفير بطاقات العلاج المجاني للأسرة المعوزة التي لا تملك رقم ضمان اجتماعي. وتقوم المديرية أيضا، بتوزيع المحافظ والأدوات المدرسية على الأطفال المعوزين عند الدخول الاجتماعي الحفّاظات على الصغار والمسنين الذين يعجزون عن توفيرها.وبالنسبة للمشردين، فإن المديرية لا تتكفل بهم فقط في شهر رمضان، لكن هؤلاء الأشخاص يرفضون غالبا البقاء في مكان مستقر.

أما بالنسبة للتعاون مع الجمعيات، فهذا لا يحدث إلا في مناسبات معينة وحسب نشاط الجمعية. كما أن برامج المديرية ممولة من قبل وزارة التضامن والعمل. في حين أن التعاون مع البلديات يكون على أساس تقريب الخدمات للمواطنين، كل في بلديته. إذ تتوفر البلدية على مصلحة النشاط الاجتماعي. ونرى الفرق، إذا قارننا هذا التعاون الباهت، بما يتحدث عنه صول كارز (SAÜL KARSZ) بالنسبة لضرورة التكافل بين كل المؤسسات وذوي الإحسان والجهات الحكومية، لتحقيق الخدمة الاجتماعية المتميزة. بل إن المفهوم

المطلوب تحقيقه حديثا هو التدخل الاجتماعي لا الخدمة الاجتماعية. إذ توضع إستراتيجية عمل متوازنة من قبل السلطات الاجتماعية (الحكومة، الوزارة، المديريات) من أجل تحسين عمل المساعدة الاجتماعية التي يحل محلها الإدماج الاجتماعي، حتى تتحقق قيم العمل في المجتمع ويترسخ منطق التنمية الاجتماعية دون خلل أو تعارض بين الخدمة الاجتماعية وبرامج الحكومة الاجتماعية.([23])

وفيما يخص الإجراءات القانونية التي تعرقل العمل،فإن موضوع توظيف الأخصائي الاجتماعي يطرح بشدة. حيث يطلب هذا المنصب لحاملي شهادة شبه الطبي، ويخضع هؤلاء الأشخاص لتربص حول كيفية القيام بتحقيق اجتماعي، أو طريقة التعامل مع الأفراد والأسر، أي أن عملهم ذو طبية اجتماعية. في حين أن أصحاب التخصص في علم الاجتماع أو الخدمة الاجتماعية يوظفون كمتصرفين إداريين. ويتطلب هذا الأمر إعادة النظر بالنسبة للشهادة المطلوبة في الأخصائي الاجتماعي في الجزائر، لأنه كما سبق ذكره أعلاه، هناك عدة شروط ومهارات مطلوبة في كل من يتحمل مسؤولية العمل في الخدمة الاجتماعية.

## 4 ـ الفقر والفساد :

إن للفساد علاقة وطيدة بالفقر في العالم بأسره.فهو لا يقتصر على الدول النامية فقط، بل يتعداها إلى الدول الغنية (مع مراعاة اختلاف أشكاله ومستوياته من بلد إلى آخر. وإن كان في الحقيقة متفشيا أكثر في دول العالم الثالث). ومسبباته السلبية كثيرة، ومن أهمها أنه يزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل. وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليل فرص الفقراء في حصولهم على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على " الدعم " المعروف مصدره. وفي هذا، يقول بيتر آيغن(**Peter Eigen**) : إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان. ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا، أو يحول دون حلها على الأقل. ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية.(24)

وتواجه البلدان العربية في بداية القرن الواحد والعشرين جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يتصدرها ظاهرة الفقر، وترافقها فجوة اللامساواة بين الفقراء والأغنياء التي لا تزال تتسع. والسبب الأهم في تلك الظاهرة، يكمن في تخلي الكثير من البلدان العربية عن دولة الرعاية الاجتماعية، تبعا لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي نفذتها معظم البلدان العربية وأدت إلى تزايد أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت خط الفقر. وإذا راجعنا النشرات والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية التي تتابع التطورات

[23] - michel autès – les paradoxes du travail social – dunod – paris – 1999-pp 268/269

[24] ـ سمير التنير ـ مرجع سابق ـ ص 29

الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية،رأينا أن تلك المؤشرات مقلقة جدا، إذ لا نلاحظ إحصاءات تشير إلى التقدم بل إلى ظواهر توصف بالاستبداد وعدم الشفافية والفساد. وتعد هذه المؤشرات دالة في قياس الفقر بصوره المختلفة.(25)

ونظرا لكون الفساد ظاهرة منتشرة في المعمورة كلها، بغض النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، فإن مفهومه متشعب. ولهذا السبب، سنقدم المفهوم الذي تناوله **"عبد الرحمن محمد العيسوي"** لشموليته والذي يقول فيه أن: " الفساد عبارة عن سلوك منحرف قانونيا، أو أخلاقيا، أو إداريا، أو سياسيا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، أو تربويا، أو معنويا.وما دام هو سلوك، فلا بد أن تكون له دوافع تحركه أو أسباب تدفع صاحبه للإتيان به. وبالطبع، هي دوافع وأسباب غير مشروعة ولكن معرفتها تساعد في علاجه.وكذلك، فإن له آثارا سلبية بالغة السوء والخطورة في الهدم، لكل ما يبنيه المجتمع أو الأفراد. وهو يعمل عمل السّوس في نخر العظام في المشاريع التنموية وفي سائر أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلاجية والسياحية والإعلامية والثقافية. ولا يوجد أي قطاع من قطاعات المجتمع يمكن أن يكون بعيدا بعدا مطلقا عن أن يقابله الفساد(26). وتعرفه منظمة الشفافية العالمية بأنه : " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة". أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه :" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.فالفساد يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو أجراء طرح لمنافسة عامة. كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة، تقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة، من دون اللجوء إلى الرشوة. وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة "(27)

ويميز الباحثون بين مستويين اثنين من الفساد :
أ ـ فساد صغير : يشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار؛ بحيث يتطلب انجاز آلية معاملة مهما كانت صغيرة، تقديم رشوة للموظف المسؤول.
ب ـ فساد كبير : يقوم به كبار المسؤولين (رؤساء الدولة والحكومات والوزراء ومن في حكمهم).ويتعلق بقضايا أكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب أكبر من مجرد رشوة صغيرة.
وهناك بعض الباحثين الذين يقسّمون الفساد بحسب انتشاره إلى :

[25] ـ سمير التنير ـ المرجع السابق ـ ص 45
[26] ـ عبد الرحمن محمد العسوي ـ تحليل ظاهرة الفقر ( دراسة في علم النفس الاجتماعي ) ـ منشورات الحلبي الحقوقية ـ بيروت ـ 2009 ـ ص ص 236 / 237
[27] ـ سمير التنير ـ نفس المرجع ـ ص 15

ـ فساد دولي : تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر.وقد تصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية فيشكل منافع ذاتية متبادلة، يصعب الفصل بينها. ولهذا، فهو الأخطر على مدى واسع.فقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية.
ـ فساد محلي : يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد في البلد الواحد.وهولا يرتبط بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.(28)
أما مظاهر الفساد فهي عديدة،ومنها :
الرشوة، استغلال النفوذ، الاختلاس، الواسطة، المحسوبية، التهرب الضريبي، الغش التجاري، التسيّب الإداري، شراء أصوات الناخبين وتزوير الانتخابات، السرقة، غسيل الأموال، ارتفاع الأسعار...(29)

بينما تختلف الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد في الدول. لكن يمكن إيجازها فيما يأتي :
ـ تمتع كبار موظفي الدولة بحرية واسعة في التصرف وعدم الخضوع للمساءلة. وهذا ما يمكنهم من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، عن طريق قبول الرشاوي.
ـ انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
ـ تدني أجور موظفي الدولة وهذا ما يغري على الفساد.
ـ ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في العديد من الدول.
ـ ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها، بالإضافة إلى كون العقوبات غير ردعية بالشكل الكافي.
ـ ينتشر الفساد عندما تتوفر لكبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة والمساءلة.
ـ يتفشى الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وذلك، بسبب عدم اكتمال البناء المؤسساتي والإطار القانوني.
ـ ضعف الإرادة لدى القيادات السياسية لمكافحة الفساد.
ـ غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات.
ـ غياب التشريعات والتنظيمات التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.
ـ هناك أسباب خارجية للفساد وهي ناتجة عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى. واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة... (30)

[28] ـ مبارك بوعشة ـ الفساد : أشكاله ، آثاره ، وطرق معالجته ـمجلة البحوث والدراسات الإنسانية ـ العدد 01 ـ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ـ سبتمبر 2007- ص 30
[29] ـ عبد الرحمن محمد العسوي ـ مرجع سابق ـ ص 247 / 249
[30] ـ مبارك بوعشة ـ المرجع نفسه ـ ص 31

والحقيقة أن الفساد يرتبط بأدنى مستويات النمو على مستوى العالم. ورجال الدولة الفاسدون لا يهتمون بمصالح المجتمع ككل. بل قد يسعون لخرابها، ويهتمون فقط بتحقيق مصالحهم الشخصية، وهم في سبيل ذلك قد يلجئون إلى التخلص من خصومهم ولو بالتصفية الجسدية أو السجن، بغية الجمع بين : السلطة والثروة، على حساب الفقراء في المجتمع.(31) وحسب منظمة الشفافية الدولية، فإن أكثر من ثلثي عدد البلاد التي شملها مؤشر استطلاع رأي مؤشر مدركات الفساد لسنة 2005 والذي هو 159 بلدا حصلوا على أقل من 5 نقاط على سلم مؤلف من 10 علامات للبلد الأقل فسادا، موضحا أن هذه المؤشرات تدل على وجود مستويات خطيرة من الفساد، في معظم البلدان المشمولة في الاستطلاع. وأشارت إلى أن الجزائر حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12 إلى 13 خلال عامين، على الرغم من أن مؤشر الفساد قد ارتفع من 2.7 عام 2004 إلى 2.8 عام 2005.

ويعرف مؤشر الفساد المدرك، بأنه يرتب البلدان حسب مدى وجود فساد مدرك في صفوف موظفي الدولة وبين السياسيين فيها. وهو مؤشر مركب يعتمد على معطيات ذات صلة بالفساد. نتجت عن عمليات مسح متخصصة أجرتها مؤسسات متنوعة وحسنة السمعة، كما أنه يعكس آراء أصحاب أعمال ومحللين من جميع أنحاء العالم، بما فيهم اختصاصيون ومحللون من البلد الجاري تقويمه. ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استعمال الوظيفة العامة، من أجل تحقيق مكاسب خاصة.(32)ومن الجدير بالذكر، أن الجزائر واحدة من بين الخمس دول (مصر، الأردن، المغرب، الجزائر، جيبوتي) التي وقعت على اتفاقية الشفافية الدولية لمكافحة الفساد. ونظرا لاستفحال ظاهرة الفساد، كان لا بد من تضافر جهود الدول لمكافحته. فعقدت العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن، لتخرج في الأخير بمجموعة من الالتزامات الدولية لمناهضة الفساد، تمثلت في :

- الالتزام بمناهضة الفساد: إذ ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن تقوم كل دولة طرف، بوضع وتنفيذ سياسات فعالة تعمل على تعزيز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة وتحقق النزاهة والشفافية والمساءلة.
- الالتزام بوجود هيئة أو هيئات لمكافحة الفساد.
- تدعيم حكم القانون ومكافحة الفساد.
- بروز دور الصحافة في تسليط الضوء على الفساد وفضحه.
- تمكين ودعم مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد...(33)

رغم أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول بما فيها المتقدمة، وتسعى جاهدة للوقاية منها ومكافحتها إلا أن حجم الفساد لا يمكن تقديره بدقة في أي دولة نظرا لسرية

[31] - عبد الرحمن محمد العسوي - تحليل ظاهرة الفقر - مرجع سابق - ص 255
[32] - مبارك بوعشة - مرجع سابق - ص 38
33- محمد أحمد درويش - الفساد : مصادره ، نتائجه ، مكافحته - عالم الكتب - القاهرة - 2010 - ص ص 269/ 274

معاملاته، والجزائر شأنها شأن باقي الدول خاصة النامية منها، يعرف فيها حجم الفساد وقضاياه الكبيرة نوعا من التعتيم والغموض، والسرية بحيث لا توجد هناك إحصائيات رسمية عن حجمه، ولا معلومات دقيقة عن قضايا الفساد التي نسمع بها في وسائل الإعلام المكتوبة، وقد أكد رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في تدخله أمام المشاركين في الندوة الخاصة بمكافحة الفساد بقصر الأمم في 09 ديسمبر 2011 ، على أن ظاهرة الفساد واقع وحقيقة موجودة لا سبيل لإنكارها، مسجلا غياب الأدوات العلمية والمنهجية لإثباتها، وقد أوضح أن الهيئة التي يرأسها عازمة على تدارك النقص المسجل في تقدير وقياس ظاهرة الفساد بالجزائر بإعداد تقييم شامل لتطور هذه الظاهرة على أساس المعالجة الإحصائية لحالات الفساد، حيث ستشرع الهيئة في إنجاز دراسات تهدف إلى المعرفة الدقيقة والمعمقة لظاهرة الفساد من حيث أنماطها والأسباب الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على انتشارها، كما ستقوم الهيئة بإنجاز تحقيقات وعمليات سبر آراء لمعرفة أشكال وأنماط الفساد في المرافق العمومية لاسيما تلك التي تقدم خدمات للجمهور وللمتعاملين الاقتصاديين، وتعتزم أيضا تقييم الرهانات المالية المتعلقة بالنشاطات غير المصرح بها أو غير القانونية بالنظر لآثارها المشجعة على ممارسات الفساد، وسوف تركز الهيئة في البداية على النشاط الأكثر عرضة للفساد حسب رئيس الهيئة وهو الصفقات العمومية. ونظرا لنقص المعلومات عن هذه الظاهرة في الجزائر نحاول أن نتعرض لواقعها من خلال قراءة لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية، وكذا التطرق لبعض قضايا الفساد الكبيرة التي عرضتها وسائل الإعلام كما سيأتي :

**جدول رقم05 : يبين تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003 - 2011**

| سنة الدراسة | الترتيب /عدد الدول بالدراسة | نقاط المؤشر | عدد المسوحات المستخدمة |
|---|---|---|---|
| 2003 | 133/88 | 2.6 | 4 |
| 2004 | 146/97 | 2.7 | 6 |
| 2005 | 158/97 | 2.8 | 5 |
| 2006 | 163/84 | 3.1 | 7 |
| 2007 | 180/99 | 3.0 | 5 |
| 2008 | 180/92 | 3.2 | 6 |
| 2009 | 180/111 | 2.8 | 6 |
| 2010 | 178/105 | 2.9 | 6 |
| 2011 | 183/112 | 2.9 | / |

**المصدر :**شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر.رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2011 / 2012

من خلال القراءة الأولية لهذه المؤشرات نلاحظ أن الجزائر لم تحصل على علامة أكثر من 05 في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2011/2003 ،وهو ما جعلها تصنف ضمن

الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية وجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر إلى الافتقار للشفافية، وانعدام الأمن وكذا الثروة النفطية التي تتمتع بها بعض هذه الدول مما يفتح أبواب الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات[34].

## 6 ـ الفقر والإرهاب :

لقد أصبح الإرهاب قضية دولية تتناولها وسائل الإعلام والشارع العام بإسهاب. لكن، هذا لا يعني أن الإرهاب قضية معاصرة، بل هو ظاهرة قديمة، وجدت بعدة دول وعدة حقب. أما تعريفه، فهو يعني حسب ابن كثير : أرهب، أرهبه، واسترهبه، أي أخافه وفزعه. وتعرفه الموسوعة البريطانية، بأنه : الاستخدام المنتظم للرعب والعنف الذي لا يمكن التكهن به، ضد الحكومات والجمهور أو الأشخاص لتحقيق هدف سياسي.وتشير إلى أنه استخدم على مر العصور وفي مختلف أنحاء العالم، خصوصا في اليونان حوالي 349 ق.م وروما في حدود37 م. والحقيقة المؤكدة، أن الإرهاب لا زمان له، عرفته القرون قرنا بعد قرن، وتوارثته الأجيال، جيلا بعد جيل. والإرهاب لا مكان له، فقد عرفته جماعات تنتمي إلى الديانات القديمة والحضارات السابقة والفلسفات العتيقة.(35)

أما الإرهاب المعاصر فهو حسب عبد الصمد الديالمي : الاستعمال اللاشرعي للعنف ضد أهداف متنوعة وبوسائل متعددة، من أجل الدفاع عن قضية سياسية.وبديهي أن مصطلح الإرهاب كعنف غير شرعي، يعكس منظور السلطة السياسية القائمة وهو مرفوض بالطبع من طرف أولئك الذين ينعتون بالإرهابيين. إن الإرهاب استعمال لأسلحة تقليدية في قتل متعمد لأبرياء، اغتيال المثقفين وقتل أفراد الجيش والشرطة واختطاف مدنيين عزل، اغتصاب النساء والسطو على البنوك... بشكل عام، يعبر العنف عن موقف متطرف؛ فقد أصحابه الأمل في تحقيق أهدافهم السياسية عبر وسائل سياسية سلمية، يعني في قدرة النظام على الإنصات والتحاور وتلبية الحاجيات. ومن هنا، يصبح العنف الوسيلة الوحيدة للتعبير عن المطالب، بل الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الوجود. فالجماعات الإرهابية تكون عادة جماعات سرية، خارج اللعبة السياسية وغير منضبطة لقواعدها. لذا، تجد المتطرف الإرهابي يلجأ إلى العنف قصد إظهار عجز الدولة عن حماية مواطنيها. ومجمل القول، أن الإرهاب يسعى إلى خلق جو من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حتى يضرب مصداقية الدولة وشرعيتها... إن الإرهاب وسيلة ضغط يلجأ إليها الإرهابيون إيمانا منهم بأن العنف هو الوسيلة الأنجع للضغط على النظام السياسي، من أجل تحقيق مطالب

[34] ـ شعبان فرج ـ الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ( دراسة حالة الجزائر 2000 /2010 ) ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : نقود ومالية ـ جامعة الجزائر 3 - 2011 / 2012 ـ ص ص248/246

[35] ـ إبراهيم نافع ـ كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة ـ منشورات ANEP- الجزائر ـ 2002 ـ ص 12

معينة : استقلال، انفصال، تحرير سجناء سياسيين، تغيير منكر... وأبعد من ذلك، يمكن أن يكون أيضا وسيلة لمقاومة النظام السياسي القائم والإطاحة به.(36)

ويضرب الإرهاب بجذوره في الماضي البعيد. فقد ظهر في الجاهلية بسبب العصبية بين القبائل التي كانت تؤمن بالغزو حفاظا على وجودها. وظلت فكرة الحق إلى جانب القوة حتى جاء الإسلام وطهر قلوب العرب منها.لكن، الإرهاب القائم على أساس التطرف الديني، فيرى فيه بعض الباحثين أنه يرجع في الإسلام إلى حركة الخوارج *.
أما الإرهاب كظاهرة عالمية معاصرة، فإنه في تنامي من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. ويمكن أن يفسر ذلك، بأن شيوع الإرهاب الدولي يعكس في الواقع أزمة ضمير وأخلاقيات حادة ومستحكمة، يعيشها النظام السياسي الدولي. وهي الأزمة التي يبرز معها التناقض الفاضح بين ما تحض عليه مواثيقه من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة وبين ما تنم عنه سلوكياته الفعلية والتي ترقى به إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات.ومن هنا، تبرز بعض ممارسات الإرهاب الدولي، ليس كعنف مجنون لا وجهة ولا هدف له، وإنما كصرخة احتجاج مدوية على ما يحمله من معان وتناقض صارخ بين القول والفعل.

أما التفسير الآخر الذي يحاول العثور على سبب وراء شيوع ممارسات الإرهاب الدولي وخاصة الإجرامية واللاأخلاقية منها، فهو يشير إلى افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه، بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد هذا المظهر الأخير من مظاهر العبث. فالتسيّب الدولي هو الذي يفتح المجال واسعا أمام أخطبوط الإرهاب الدولي الذي يجمع في صفوفه بين القتلة والمحترفين والمرتزقة المأجورين وغيرهم من المغرر بهم، دينيا أو عقائديا أو سياسيا.وتشجعه على التمادي في احتقار القانون الدولي، والاعتداء على سيادة الدول والإساءة إلى حقوقها ومصالحها المشروعة، بوسائل تدينها الأخلاقيات والأعراف الدولية كالتهديد والتشهير، والابتزاز والقتل واختطاف الطائرات وتعذيب الرهائن العزل... (37).

وهناك عدة عوامل تزيد في انتشار الإرهاب،وهي :
ـ ضلوع العديد من الدول والحكومات وتواطؤها مع منظمات الإرهاب الدولي.
ـ التكاثر السرطاني لخلايا وشبكات الإرهاب الدولي.
ـ التقدم التكنولوجي الذي بات يسمح لأعضاء تلك الخلايا والشبكات الإرهابية بالتزود بمعدات فنية متطورة جدا، تسهل عليها تنفيذ مهماتها بالدرجة القصوى من الدقة والإتقان.

[36] ـ عبد الصمد الديالمي ـ المدينة الإسلامية والأصولية والإرهاب ( مقاربة جنسية ) ـ دار الساقي ـ بيروت ـ 2008 ـ ص ص 103/101
[37] ـ إبراهيم نافع ـ مرجع سابق ـ ص ص 13 /17

ـ إن المواقف السلبية التي تنتهجها دول كثيرة، حيال ظاهرة الإرهاب وعدم مشاركتها جديا في مكافحته وتضييق الخناق عليه، لعبت دورا رئيسيا في اتساع نطاق هذه الظاهرة وتفاقم أخطارها.
ـ اتخاذ بعض الأعمال مجرد واجهات أو ستارا لجمع المعلومات التي تستفيد منها شبكات الإرهاب الدولي، بصورة يصعب إنكارها.(38)

بالإضافة إلى التمدن والانتقال إلى الحضر والمجتمع الصناعي وثورة تكنولوجيا المعلومات والطفرة الإعلامية وانتشار الدعاوى الإنسانية الكاذبة التي تقلص من إحساس الفرد بالمسؤولية الشخصية عما يحدث والتفكك الأسري، وخلل النظم الاجتماعية وتطور الأسلحة وتقنياتها...مما أدى إلى انتشار العنف وتطور وسائل الإرهاب.

كما يعد الفقر أيضا، من بين العوامل التي تسهم في انتشار الإرهاب في العالم. فقد أكد المشاركون في المؤتمر العالمي لمكافحة الفقر الذي عقد في كوبنهاجن أن العالم المعاصر فيه 100 مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر.ولنا أن نتصور ماذا يفعل الفقر في نشأة الإنسان وتعليمه وثقافته وشخصيته وماذا يفعل بالبيئة ؟ الإنسان الفقير والبيئة الفقيرة كلاهما مرتع شديد الخصوبة لنمو بذور الإرهاب. والمهم في هذا الموضوع، هو أن العلاقة ليست أحادية الجانب ولكنها علاقة متبادلة، قد تفضي إلى دائرة خبيثة. إذ بينما يؤدي الفقر إلى الإرهاب، فإن الإرهاب بدوره وبتحطيمه لبيئة المجتمع المادية والمعنوية، يؤدي بدوره إلى مزيد من الفقر. ولهذا السبب، لا يجوز على الإطلاق أن نفصل الظاهرة الاقتصادية عن الموضوعات المتصلة بالإرهاب. وفي التراث العربي الإسلامي ذلك القول المأثور : عجبت لرجل جائع... كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه ؟ (39)

ويعد عام 1992،وهو العام الذي بدأت فيه التقلبات والتغيرات حتى أن البعض يسميه بـ" الكابوس". فقد شهدت كل دولة من دول العالم المتقدم والنامي والمتخلف في هذا العام، تطورات مقلقة بصورة ما، كما شهدت مناطق وأقاليم كاملة اضطرابات واسعة لا تزال مستمرة. وشهد العالم كله أحد أهم تغيراته المفاجئة منذ عام 1945، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحدوث التقلصات التي تصاحب عادة عملية تشكيل نظام دولي جديد. ففي هذه السنة شهدت مدينة لوس أنجلوس الأمريكية ومدن أخرى موجة غضب عارم ضد حكم المحكمة الأمريكية التي برأت أربعة ضباط بيض من تهمة ضرب سائق تاكسي أسود، وكانت عملية الضرب الوحشية قد سجلها مواطن أمريكي بكاميرا فيديو، وأذيع الفيلم وعرض على الجميع.وكانت تلك هي الشرارة التي فجرت الأحداث، وفي صباح اليوم التالي استيقظت أمريكا على جحيم من الغضب الأسود. وتوالت التحليلات فيما بعد، حيث

[38] ـ إبراهيم نافع ـ نفس المرجع ـ ص 20/18
[39] ـ ماجد موريس إبراهيم ـ الإرهاب ..الظاهرة وأبعادها النفسية ـ منشورات الفرابي ـ بيروت ـ 2005 ـ ص ص92 / 93

تبين أنه تزايدت معدلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية وزيادة في التوتر العنصري. ويتهم السود البيض بالعنصرية والاستعلاء العنصري واحتكار فرص العمل والمزايا، والبيض يتهمون السود بالميل الغريزي للعنف، والكسل والرغبة في الحياة بلا عمل وعلى مساعدات البطالة بدلا من الكفاح والإنتاج. وكل طرف له ما يبرر اتهامه للطرف الآخر... وكانت من أهم المشاكل المثارة بين الجانبين قضية الجريمة بسبب الفقر الشديد، والتفكك الأسري الذي تعاني منه مجتمعات السود، أكثر مما تعاني منه أسر البيض. فقد أصبح السود يمثلون في إحصائيات عام 1990 نسبة 46% من عدد المقبوض عليهم في قضايا الاقتصاد، ونسبة 56% من المقبوض عليهم في جرائم القتل ونسبة 65% في جرائم السرقة. وكل ذلك، وهم لا يمثلون سوى 11% من عدد السكان.

كانت أحداث العنف والإرهاب المتصاعدة قد بدأت تنتشر في مناطق أخرى من العالم، مع بداية ذلك العام (1992). فقد قام الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا بأعمال واسعة منها تفجير 27 فبراير الذي أدى إلى مقتل 28 شخصا مرة واحدة في لندن. وقامت منظمة "17 نوفمبر" السرية في اليونان بعدد من التفجيرات والاغتيالات ضد المرافق العامة والشرطة. وشهدت تركيا كذلك ـ ومازالت ـ مجموعة من الحوادث العنيفة والإرهابية التي اتخذت طابع الاغتيال ضد المسؤولين ورجال الشرطة والصحفيين، اتهمت فيها منظمات " ديف صول " اليسارية، وحزب العمال الكردستاني. كما اجتاحت أعمال العنف العنصرية على نطاق واسع "ألمانيا" وعددا من الدول الأوروبية. وفي الوقت ذاته، بدأ من عرفوا "بالأفغان العرب"، يعودون إلى الجزائر واليمن ومصر وتونس والأردن ودول الخليج. وكان من الواضح أن موجة من العنف، قد بدأت تجتاح العالم في تلك الفترة.(40)

وبالنسبة للجزائر فإن قضية الإرهاب لم تكن بداياتها في 1992، بل تمتد جذورها إلى وقت سابق بكثير. إنها تعود إلى الخلاف حول الهوية الوطنية الذي دار بين التيارات الإيديولوجية في الجزائر بعد الاستقلال. وبالذات بين المفرنسين الذين تخرجوا على يد الإدارة الفرنسية، وبين أولئك الداعين إلى الأصالة والحفاظ على الثوابت الوطنية المتمثلة في اللغة العربية والإسلام. وتبلورت الحركة الإسلامية في الجزائر، بشكل واضح مع الاستقلال ـ وإن كانت موجودة منذ عهد الاحتلال ـ من خلال نشاط " جمعية القيم " وهي وجه آخر من أوجه التعبير عن التيار الإسلامي، وكذلك من خلال الدور البارز الذي لعبته بعض الوجوه الرموز في الحركة، مثل: مالك بن النبي، رشيد بن عيسى، أحمد سحنون... وعلى الرغم من المضايقات التي أخذت أشكالا وصيغا عديدة، خلال الستينات والسبعينات، فقد بقيت الحركة الإسلامية متمسكة بأسلوب الدعوة السلمية، والنشاط الثقافي في المساجد والجامعات. لكن، ظهرت أول أوجه العنف في المواجهات العنيفة بين الطلبة التقدميين والطلبة الإسلاميين، في جامعة سطيف. وعليه، فإن أولى جماعات العنف كانت جماعات

[40] ـ ماجد موريس إبراهيم ـ المرجع السابق ـ ص ص39/36

مثقفة، انطلقت من الجامعات حاملة قناعات أيديولوجية تشربتها من الفكر الإخواني (الإخوان المسلمين) وكذا من الثورة الإسلامية، في إيران 1979.(41)

ويعتقد الكثير من خبراء الشؤون السياسية أن التشدد الذي رافق حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، وتعاطفه الكبير مع الرموز الشيوعية في العالم على حساب القوى المحلية، بما في ذلك التيارات الإسلامية، كان وراء هذا الجو المشحون الذي غذى التوترات التي دفعت قوات الأمن السري (البوليس السياسي) إلى تدبير سلسلة من الاعتقالات ضد النشطين الإسلاميين الذين خرجوا إلى الشارع لأول مرة سنة 1976، للتعبير عن رفضهم للدستور الذي عرضه الرئيس بومدين بوصفه تكريسا للاشتراكية، على حساب مبادئ الإسلام.ومع نهاية السبعينات تطورت حركة العنف وتجاوزت الجامعات إلى أماكن أخرى، وحملت اسم "الحركة الإسلامية المسلحة " في 1979- حسب أبو جرة سلطانيـ في فترة الحزب الواحد. لذلك، حجبت حقيقتها عن النـــاس، ولم تتحدث عنها وسائل الإعلام الرسمية إلا عن منظمة أشرار تم تفكيكها والقضاء عليها وعلى مؤسسها مصطفى بويعلي 1987. (42)

ويمكن الإشارة إلى أن التنظيمات الأصولية التي دعت إلى العنف، تمثلت في ثلاث تنظيمات هامة :

1 ـ " تنظيم الجهاد " : بقيادة كل من بشير فقيه والشيخ عثمان.وقد أصبحا فيما بعد من القيادات البارزة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

2 ـ " جماعة أهل التوحيد والدعوة " : التي اعتبرت جزءا من " جماعة التكفير والهجرة " على الرغم من بعض الاختلافات بينهما. وكان على رأسها الهاشمي سحنوني الذي أصبح بدوره من القيادات البارزة في جبهة الإنقاذ.

3 ـ " الحركة الإسلامية المسلحة " : بقيادة مصطفى بويعلي وهي الأهم، كونها تعتبر بحق التنظيم المدشن للعنف المسلح ضد النظام.(43)

وحسب تصريحات أبو جرة سلطاني، فإن بداية العمل المسلح تزامنت مع أول اختيار ميداني لقادة التيار الإسلامي، خلال التجمع الشهير أمام الجامعة المركزية بالعاصمة والذي شاركت فيه كل قيادة الحركة الإسلامية. لكن، الأمر تطور إلى القتل واستعمال السلاح ضد قوات الأمن. تلت هذه العملية، توزيع منشورات تحريضية فيها دعوة صريحة للجهاد واتهام النظام بالطغيان والكفر، وصاحبتها أشرطة مسموعة بصوت الشيخ بويعلي يدعو فيها علماء الجزائر إلى تأييده، والشعب إلى الالتحاق بصفوفه. وقد اتسعت الدائرة لتشمل " جماعة الجهاد " التي يتزعمها الشيخ عثمان بالغرب الجزائري مع مجموعات أخرى

[41] ـسلاطنية بلقاسم وسامية حمدي ـ مرجع سابق ـ ص ص 171/169

[42] ـ محمد مقدم ـ الأفغان الجزائريون ( من الجماعة إلى القاعدة ) ـ منشورات ANEP ـ الجزائر ـ 2002 ـ ص ص 14/13

[43] ـ سلاطنية بلقاسم وسامية حمدي ـ مرجع سابق ـ ص 172

منفصلة، في كل من تلمسان، وهران، مستغانم، قسنطينة، بسكرة، الوادي، باتنة، تبسة. وتطورت الأمور فيما بعد إلى التفكير ثم التخطيط لاغتيال الوزير الأول واختطاف مسؤول كبير في جبهة التحرير الوطني هو السيد محمد الشريف مساعدية. لكن لم ينجح الأمر بسبب العمل المباغت الذي قامت به قوات الأمن، إثر وشاية من أحد المواطنين.(44)

أما نقطة التحول الكبيرة،فكانت عام 1988، حيث شهدت الجزائر انفجارا شعبيا ومظاهرات عنيفة للشباب، بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. فقد حمّلوا النظام السياسي وفشله في تحقيق المهام الموكلة إليه كالحرية، الوحدة، التنمية، والعدالة الاجتماعية، مسؤولية تردي الأوضاع التي آلت إليها البلاد. وقد استغلت هذه الأحداث في انتخابات 1991/1990، حيث تم تعبئة وتجنيد الفئات الاجتماعية الناقمة والساخطة على النظام السياسي وراء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي الوقت الذي كان فيه التجار الصغار ينتخبون على " الفيس " من أجل إقامة " دولة دنيا " تضمن حرية التجارة، كان المناضلون الأوفياء المشكلون من الطلبة وأصحاب الشهادات المعربين البطالين يأملون في أن انتصار حزبهم، سيشكل إرهاصات لقيام دولة إسلامية تكون فيها اللغة العربية وليس الفرنسية في سوق الشغل، معيارا للاختيار .

أما الشبيبة العاطلة القليلة التسيّس، فقد نظرت إلى نجاح هذا الحزب من حيث هو ثأر من " الدولة ـ جبهة التحرير الوطني " المسؤولة عن القمع الدموي لانتفاضة 1988 بالجزائر، حيث أصبح " الفيس " يجدد لهؤلاء طموحات دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية متنوعة، بل ومتناقضة. من أجل تدارك الأوضاع، قام النظام بإصلاحات سياسية أميزها فتح الساحة السياسية للتعددية الحزبية في عام 1989. لكن، انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر. وكذلك،الطموحات والآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك. فأزمة أكتوبر وعلى الرغم من أن جذورها حقيقية هي سياسية بسبب النظام السياسي غير الرشيد الذي أوصل الجزائر إلى مثل هذه الحالة، إلا أن معاناة الشعب كانت من الوضع الاقتصادي المتردي بشكل زاد فيه الفقر والحاجة، حتى سميت أزمة أكتوبر بـ " أزمة الخبز".

ولم تتوقع الدولة فوز الحزب الإسلامي بنسبة 54.2% من المصوتين ،والذي أصبحت بموجبه الجماعات الإسلامية التابعة له صاحبة الكلمة الفصل، في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز. وهكذا، انقلبت حياة الناس اليومية رأسا على عقب في فترة وجيزة تخللتها عمليات قمع ضد الأفراد وممارساتهم تحت شعار " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

[44] ـ محمد مقدم ـ مرجع سابق ـ ص ص 14/ 15

".(45)وفي الواقع، فإن تأزم العلاقة بين الحكومة وجبهة الإنقاذ استغله الكثير من المتشددين، سواء من قدماء الحرب الأفغانية أو إطارات الحركة المسلحة التي كان يتزعمها خلال الثمانينات مصطفى بويعلي إلى التفكير في خيار مواجهة مفتوحة مع الحكومة، إثر الإعلان عن الإضراب السياسي في ماي 1991،والذي ساهم بشكل كبير في بروز التنظيمات المسلحة بشكل مكثف.(46)

خلال هذه الفترة وبعد أن تم برمجة انتخابات تشريعية مسبقة، قصد السماح للشعب بالاختيار بحرية وديمقراطية، لم تنجز الإصلاحات التي وعد بها الرئيس " بن جديد " وألغيت نتائج الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها في 16 جانفي 1992، والتي كان متوقعا للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفوز بها...وهكذا، شكل هذا الأمر سببا مباشرا في تدشين أعمال الإرهاب الدموية بصورة علنية من قبل الأصوليين، جاعلين من ذلك مبررا لاستعطاف الرأي العام في الداخل والخارج، مما زاد من عدد المجندين في صفوفهم، الناقمين على النظام الذي وأد التجربة الديمقراطية في الجزائر في المهد.كما ظهرت علانية، جماعات للكفاح المسلح مثل " الهجرة والتكفير " أو الحركة الإسلامية المسلحة التي كانت موجودة من قبل. ومن هنا، بدأ سيناريو العشرية السوداء بالجزائر.

لقد استغلت الجماعات الإرهابية في الجزائر قضايا الفقر، الأمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب وخصوصا فئة الشباب، من أجل الترويج لسياستها التي ألبستها لباس الدين، في حين هي أفكار متطرفة، ناجمة أولا عن تأثرهم بالتيار الأفغاني، ثم عن فهمهم السطحي وعدم التفقه الحقيقي في الدين. فهم أشخاص شديدو التطرف وليس التدين.ويرجع هذا للأسباب الأولى نفسها، أي نشأتهم في أسر غير متدينة وذات مستوى تعليمي محدود، الأمر الذي أثر عليهم كأفراد، وعلى المجتمع ككل باعتبارهم جزء منه. لكن النظام أيضا ملام في هذه القضية، لأنه تجاهل فئات مهمة من المجتمع الجزائري وأقصاها من الحياة السياسية، بدل جذبها ومحاولة إشراكها في اللعبة السياسية منذ الاستقلال، حتى تتحاشى الأحقاد الدفينة لدى هؤلاء وأنصارهم.(47)

[45] ـ سلاطنية بلقاسم وسامية حمدي ـ مرجع سابق ـ ص 194/184
[46] ـ محمد مقدم ـ مرجع سابق ـ ص 51
[47] ـ سلاطنية بلقاسم وسامية حمدي ـ مرجع سابق ـ ص ص 197/194

## 7- الفقر والخطط التنموية :

إن الإنسان في حياته وتعامله في المجتمع الحديث، أصبح يحتاج إلى التخطيط ، فموارده المحدودة لا تستطيع أن تسد جميع احتياجاته. وعليه، أن يجد أفضل وسيلة يقيم بها توازنا بين ما يحتاجه وبين ما يستطيع أن يحصل عليه من موارد، مستعملا عقله ومنطقه في أن يختار من احتياجاته أكثرها أهمية وحيوية، وأن يؤجل لإشباع مستقبل أقلها ضرورة. وكذلك لا يستطيع المجتمع مهما أوتي من موارد أن يوفر جميع احتياجات مواطنيه، لأنها بطبيعتها لا تنتهي عند حد. فكما يستعمل رب الأسرة حسن تقديره في رعاية شؤون أسرته، كذلك الدول تستعمل العقل والمنطق ـ مستعينة بالوسائل العلمية الحديثة ـ لاستغلال مواردها وإمكاناتها في تهيئة حاضرها لخدمة أجيالها المستقبلية، وهو ما نعبر عنه بالتخطيط.

من جهة ثانية،بما أن المجتمع كيان حي متحرك متغير؛ تتطور وتختلف احتياجاته ومشكلاته عبر الزمن، فإن التخطيط له يحتاج إلى إدراك عميق بمكوناته وعلاقات نسيجه المتشابك. وبناء على ذلك، فالتخطيط هو سمة العصر الحديث، لأن المجتمع الكبير المعقد هو نتاج الحياة التكنولوجية الحديثة، كما أن التخطيط هو وسيلة وأسلوب العلم في التفكير والتدبير والتنفيذ في تنظيم الحياة الاجتماعية في المجتمع الجديد، ودفعها بخطى ثابتة، موجهة نحو تحقيق أهداف الناس والمجتمع في حياة أفضل. وإن كان البعض يصنف التخطيط إلى تخطيط اقتصادي وتخطيط اجتماعي، إلاّ أن التداخل والتشابك بينهما في الهدف والوسيلة، جعل العلماء يشكّكون في إمكانية الحديث عن أيهما منفصلا. فبرامج التنمية الاقتصادية تستهدف ترقية المستوى المعيشي للناس بقصد تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وبرامج التنمية الاجتماعية تؤدي إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للمجتمع وهو هدف اقتصادي. وتحقيق مستوى صحي وثقافي أفضل هو هدف اجتماعي، يرفع من قدره وكفاية الناس ويزيد من الإنتاج القومي وهو هدف اقتصادي. على أن التخطيط للتنمية الشاملة يقتضي بالضرورة، إحداث تغييرات مقصودة ليس فقط في الهيكل الاقتصادي للمجتمع لإعداده لمرحلة إثر مرحلة، حتى ينطلق التطور الاقتصادي على أسس سليمة، بل لابد من إحداث تغييرات أخرى موازية في البناء الاجتماعي للمجتمع وفي نظمه ومكوناته.

إن هذا التخطيط والتنبؤ وما يتبعه من محاولات مقصودة لتوجيه التغير الاجتماعي إلى طريق البناء الذي يحافظ على كيان المجتمع من أن يسلبه التغيير محتواه الاجتماعي، هو ما نعنيه بالتغير الاجتماعي المخطط(48)، لأن الظواهر والأشياء حينما تنمو لابد وأن تتغير خلال فترة النمو. غير أن القدر المتحصل من التغير عن طريق النمو ليس إلاّ نذرا ضئيلا،

[48] ـ عادل مختار الهواري ـ مرجع سابق ـ ص ص173 / 185

وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفي. أما التغير الذي تسبقه التنمية أو ينتج عنها فهو تغير كبير، يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي منه إلى التغير الكمي. والتغير الكيفي من سماته العمق والجذرية والسرعة ومن نتائجه تواصل الظواهر وانتقاله من حالة إلى أخرى. فالتنمية إذن، تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها؛ فتحدث فيها تغييرات عميقة وشاملة. كما ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان، أما التنمية فهي تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

وتعد مشكلة الفقر من القضايا التي تتطرق لها - بالدراسة والتحليل ومحاولة إيجاد الحلول- التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة. فالتنمية الاجتماعية تعني للبعض عملية توافق اجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، ويعني عند البعض الآخر تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها الحاجات الاجتماعية للإنسان كالتعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يشبع احتياجاته وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي وتكافؤ الفرص... أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو هو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات.(49)

ولاشك أن التخطيط السليم للخدمات، يعتبر حلقة وصل بين حاجات سكان المجتمع المحلي وبين الخدمات الاجتماعية التي يفترض أنها تشبع تلك الحاجات.وتتمثل الخطوة الأولى نحو التخطيط السليم للبرامج في الجهد المنسق لتحديد المشكلات الإنسانية المتوقعة أو التي يعاني منها السكان في المجتمع المحلي. وتمثل هذه العملية ما يمكن أن نطلق عليه، تحليل المشكلات وتحديد مدى انتشار وتنوع الحاجات بين مختلف فئات السكان المحليين. وتلي ذلك، خطوة تحديد الموارد والأولويات، وأخيرا يأتي دور تقويم برامج هذه الخدمات. فالتخطيط من أجل تنمية المجتمع المحلي، يتضمن عمليات فنية مختلفة تستهدف إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة، تتم بواسطة الاستخدام الواعي للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية، من أجل تحقيق زيادة محسوبة في معدل رفاهية الإنسان، وذلك عن طريق إشباع أقصى قدر ممكن من حاجاته ومواجهة أكبر عدد ممكن من مشكلاته، على أن يتولى إحداث هذه التغييرات الخبراء والفنيون والمخططون الاجتماعيون، جنبا إلى جنب، مع أفراد الشعب وقادته. ويؤدي ذلك كله في النهاية إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى وضع آخر، أفضل منه خلال فترة زمنية محددة.

[49] - أحمد مصطفى خاطر - التنمية الاجتماعية ( المفهومات الأساسية ، نماذج مملرسة ) - المكتب الجامعي الحديث - الاسكندرية - 2002 - ص ص14/13

والتخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي، يجب أن يتحقق له التكامل والشمولية، فالأسرة وجماعة الأصدقاء ومركز الشباب والمدرسة وجماعة العمل والمؤسسة الدينية وأجهزة الإعلام والاتصال، كلها مسؤولة مسؤولية تضامنية عن اكتساب الإنسان لصفات المواطن الصالح. كما أن تحقيق هذا الهدف، يستلزم وجود برامج ومشروعات تنموية، وبرامج ومشروعات وقائية، وبرامج ومشروعات علاجية، تتكامل كلها مع بعضها البعض، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق بناء وتغيير وتنمية الإنسان الفرد جنبا إلى جنب، مع بناء وتغيير وتنمية المجتمع ككل، بصورة متوازية ومتكاملة.(50)

إن زيادة الاهتمام بمحاولة القضاء على المشكلات الاجتماعية بالمدن الكبرى، حثت العلماء والمختصين على التفكير في أساليب جديدة مخطط لها مسبقا، مع تفكير بعيد المدى بنتائج ايجابية ومستديمة. بل أن علماء الاجتماع ركزوا اهتمامهم على المسائل التطبيقية، والتوصل إلى " تكنولوجيا اجتماعية " تستطيع أن تواجه التحديات والصعوبات التي يواجهها المجتمع، في كل أنحاء العالم بدرجات متفاوتة. وقد أصبح من المعروف أن الحاجة أصبحت عاجلة لعلم الاجتماع في أن يواجه بالدراسة موضوع المعاناة الإنسانية ومشاكل النمو والتنمية والتخلف والفقر والجوع وزيادة السكان وانخفاض مستويات المعيشة. حتى أنه يقال بأن علم الاجتماع يستطيع اقتحام هذه المصاعب ويكون أكثر نفعا من أي علم آخر، إنساني أو اجتماعي أو طبيعي.(51)

فجاءت الفكرة المبتكرة من أجل حل المشكلات السكانية والاجتماعية بالمدن.وهي تتمثل في إنشاء المجتمعات الجديدة أو المستحدثة، حيث تعد من أهم أدوات سياسة التنمية والتحضر. فالمجتمعات الجديدة تنشأ في الواقع من خلال المبادرة وبصفة رسمية ومسبقة، ابتداء بوضع خطة متكاملة لإنشاء مجتمع جديد يقدّر فيه عدد الوظائف والمساكن والخدمات المرتبطة به، والسكان وتوقعات نموهم إلى حين يتمكن من الاعتماد على نفسه، ويتحرر من قيود الجذب الحضري والنفسي للعاصمة أو المدن الرئيسية عموما. (52)

إن إنشاء المجتمعات الجديدة ليست فكرة جديدة، فقد بدأت تتضح عام 1898 بصدور كتاب " الغد طرق سليمة إلى الإصلاح الحقيقي " لمؤلفه البريطاني هاورد (Haword) الذي اقترح إنشاء مجتمعات محلية جديدة وسط الطبيعة الخضراء، يطلق عليها "مدن الحدائق" ولا يزيد عدد سكانها عن 30.000 نسمة. ويتم التخطيط مسبقا لكافة منشآتها الصناعية والتجارية ومختلف الخدمات الأخرى. أما في الولايات الأمريكية المتحدة، فقد قامت الحكومة الفيدرالية في الثلاثينات أولى ثلاثة مجتمعات محلية جديدة، كان الغرض

[50] ـ محمد سيد فهمي ـ المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ 2005 ـ ص ص268 /269
[51] ـ مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمن ـ علم اجتماع المجتمعات الجديدة ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ 2001 ـ ص 47
[52] ـ محمد سيد فهمي ـ المجتمعات الحديثة بين التنمية والعشوائية ـ مرجع سابق ـ ص 19

منها توفير فرص عمل لفئة متوسطي الدخل، ثم انتشرت حتى وصل العدد في أوائل السبعينات 64 مدينة تقريبا... ثم تزايد الإقبال على تنفيذ هذه الفكرة في كل الدول، خصوصا دول العالم الثالث، لأن المجتمع الجديد غرضي خطط له تخطيطا شاملا ليصبح منطقة جذب لأعداد من البشر وليحقق أهدافا معينة، أهمها الوصول بهذا المجتمع إلى مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المجتمع التقليدي. (53) وفي كل الحالات، فإن التخطيط الجيد للتنمية يساعد في القضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنخر كيان المدن حاليا : كفوضى العمران، وزيادة الكثافة السكانية، وضعف مستوى المعيشة... وبالطبع القضاء على الفقر.

## 8- الفقر والعولمة :

تعتبر العولمة من المفاهيم الأكثر شيوعا وتداولا في السنوات العشر الأخيرة، وفي الوقت نفسه من أكثر المفاهيم التباسا. ولا يرجع ذلك لكونها مصطلحا حديثا، بل لكونها خلقت جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والسياسية حول ضرورة تبنيها أو التعقل عند مجاراتها. فالعولمة ينظر إليها على أنها " زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات ". وبالتالي، فهي تمس الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي لكل دولة. وتشير الدراسات إلى أن مصطلح العولمة أطلق لأول مرة في نهاية الستينات من قبل عالم السوسيولوجيا الكندي **" مارشال ماك لوهان "** عندما صاغ مفهوم القرية الكونية. أما على الصعيد العربي فيعد سمير أمين من أوائل من تطرق إلى مصطلح العولمة وبدأ بدراسته وتحليله.(54)

بدأت عولمة كظاهرة في مجال الاقتصاد، من خلال ظاهرة التطوير المضطرد للاقتصاد، وتداخل عمليات الإنتاج والتوزيع بين الدول والمضي في انفتاحها على المستوى العالمي، من خلال المزيد من التحررية التجارية، وخصخصة القطاعات الاقتصادية.... لكن، سرعان ما تجاوز مفهومها هذا المجال ليشمل العالم برمته، وما يحدث داخله من نشاطات وفعاليات تشمل السياسة والاجتماع والثقافة وكذلك التقانة والبيئة والصحة والتعليم وغيرها. وعلى هذا الأساس يقول "السيّد ياسين" :" إذا ما أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة : هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية، بالنسبة لبعض المجتمعات والى نتائج ايجابية بالنسبة لمجتمعات أخرى ".(55)

---

[53] - مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمن - مرجع سابق - ص ص 50 /53

[54] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي - العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي - دار دجلة - عمان - 2008 - ص 23

[55] - المرجع نفسه - ص ص 31/24

كما تبدو مظاهر العولمة في عدة ملامح تتمثل في :
ـ عولمة الإنتاج : وهي تشير إلى كون السلعة الواحدة يتم إنتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة، كما تجمع هذه الأجزاء في دول متعددة. وانجر عن هذا، ما يمكن تسميته بالسيارة العالمية، الطائرة العالمية والحذاء العالمي.
ـ عولمة الاستهلاك : وهي تشير إلى توحد أنماط الاستهلاك في جميع دول العالم، حتى أصبح الهامبورجر والبيتزاهات والشيبسي والكوكا كولا... من المنتجات المنتشرة في جميع أنحاء العالم.
ـ التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات نتيجة لعولمة الإنتاج والاستهلاك وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات. فمنذ منتصف الثمانينات زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج العالمي والتجارة العالمية. ويوجد الآن، حوالي تسعة وثلاثون ألف شركة متعددة الجنسية (11% من دول نامية) لها مائتان وسبعون ألف فرع في دول أخرى (منها 44% في دول نامية).
ـ اقتران التقدم في تكنولوجيا المعلومات بالثورة في مجال الخدمات، حيث ساعد التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات على حدوث ثورة في مجال الخدمات. ولهذا، أصبحت صناعات الخدمات هي المستثمر الأساسي في تكنولوجيا المعلومات، وتلعب صناعات الخدمات دورا كبيرا في زيادة درجة العولمة لما تؤدي إليه من زيادة الربط بين المقتصدات المختلفة على مستوى العالم.(56)

ومهما حاول المنادون بالعولمة إقناع الجميع بالأهداف العامة لها وما تحمله من قدر محتوم، يتمثل في : جعل العالم قرية كونية صغيرة يرتبط فيها الإنسان بالعالم لا بالدولة، فإن نظام التجارة الحرة يعمل على زيادة الرخاء الاقتصادي حتى بالدول النامية، زيادة كم المعلومات، تطور المنافسة، التعددية الثقافية... إلا أن ذلك لا يمنعنا من التحدث وبوضوح عن الوجه الآخر للعولمة. فإن كانت حسناتها ومنافعها قد تتجلى في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإن مساوئها تتجلى كذلك من خلال تلك الأبعاد، ولعلها تبدو أكثر جلاء في الجانب الاجتماعي تحديدا. فالوضع الاجتماعي غير اللائق الذي تعيشه الغالبية العظمى، أو الثمانين بالمائة من سكان العالم، خير دليل على ذلك. وهذا الواقع المزري لا يقتصر على السواد الأعظم من سكان الدول المتخلفة والنامية فحسب وإنما تشاركها فيه فئات عريضة من سكان الدول المتقدمة.(57)إن الفقر ليس ظاهرة مقصورة على الدول النامية فحسب، ففي بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،ثمة فئات عريضة تعاني الفقر أيضا. ومع أن جميع هذه الدول تنتهج نظام السوق، وتعمها الحياة

[56] ـ محمد نبيل جامع ـ مرجع سابق ـ ص ص 125 /126
[57] ـ إسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي ـ عولمة الفقر ـ دار الفجر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ 2003 ـ ص 14

الديمقراطية، وتتسم بالغنى فعلا، إلاّ أن الاختلافات الأيديولوجية بينها وما ينشأ عن هذه الاختلافات من تباين في استعداد الرأي العام لدعم البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر، أدت مجتمعة إلى تباين أبعاد الفقر ودرجته بين هذه الدول. حيث تتحدد على نحو جوهري، من خلال عوامل سياسية ومواقف أيديولوجية، يعني من خلال توزيع القوى السياسية بين الفئات المختلفة وطرائق مزاولة هذه الفئات للسلطات التي تمسك بزمامها. فالديمقراطية ذاتها ليست ضمانة مؤكدة لتفادي نشوء الفقر، كما أنها ليست ضمانة مؤكدة لتحقيق الشروط الضرورية لإقامة المجتمع المدني. (58)

وهذه الحقيقة تكشف صراحة عن الوجه السلبي المستتر للعولمة، أو ما يمكن تسميته بالليبرالية الجديدة التي لم تفلح في التحسين النسبي لمستويات معيشة المجتمع. فلا أحد ينكر أن ظاهرة الفقر قد بدأت تتعولم شيئا فشيئا... بحيث صار الكلام عن ثقافة الفقر وانتشارها يعم مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية، بصورة مذهلة. وذلك رغم التستر الذي تفرضه بعض الجهات ذات المصلحة في ذلك (59). بل أن مجموعة من الخبراء والمختصين يرجعون أهم أسباب الفقر في العالم إلى ظاهرة العولمة. **فجورج سروس**، وهو أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد، يقول " لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (ويعني البلدان النامية) إلى المركز أي الدول الغربية ". وهذا يعني باختصار، أن العولمة حوّلت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين. أما **جون ستجلتيز** الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي، فيقول " أن الدول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أما البلدان التي تضررت وهي الغالبية، فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة ". ويتفق مع هذه المقولة، كون الأزمة المالية التي وقعت في شرق آسيا عامي 97- 98، والتي كانت من أولى نتائج ظاهرة العولمة، أدت إلى عواقب اجتماعية مدمرة. ففي أندونيسيا حيث انخفض عدد الفقراء من 58 مليون نسمة إلى 22 مليونا، فيما بين 1970- 1995 ، أدت الأزمات المالية إلى زيادة مهولة في عدد السكان الفقراء، حيث وصلوا إلى حوالي 36 مليونا.

ومن أسوأ نتائج سياسة العولمة، التغيرات الكبيرة التي قوضت التنمية الاجتماعية، ومن أمثلتها ما حصل في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، حيث قامت المؤسسات العتيقة للاقتصاد ذات التخطيط المركزي ـ التي كانت توفر في السابق الرعاية الصحية طوال العمر ـ بإنشاء مؤسسات جديدة أكثر ملاءمة للسوق الحرة. وأدى الانخفاض الكبير في الأجور الفعلية المترتب على ذلك والذي وصل إلى 77 % في أذربجان على سبيل المثال إلى زيادة كبيرة

[58] ـ كارل غيورك تسين ـ الرخاء المفقر :التبذير والبطالة والعوز ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ـ أبو ظبي ـ 2006 ـ ص ص 28 / 29

[59] ـ إسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي ـ مرجع سابق ـ ص 15

في معدلات الفقر في تلك البلدان.وأصبحت نسبة 32% من السكان في تلك المناطق تعيش الآن في حالة فقر، بعد أن كانت 4% فقط عام 1988.(60) في ظل ظروف العولمة والسياسات الاقتصادية التي يتم تبنيها والترويج لها في إطار ما يعرف بالليبرالية الجديدة واقتصاد السوق، والدعوة إلى تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، تقوم الدول بإجراءات كثيرة للتكيّف مع هذه الفلسفة الاقتصادية، حيث يتم التخلص من القطاع العام، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية، وتحرير الأسعار، والسير في إجراءات الخصخصة إلى آخر مدى، وتقديم كل العون والتشجيع للقطاع الخاص. وهو ما نراه يحدث تحت مسميات وعناوين عديدة، مثل : الإصلاح الاقتصادي، التكيف الهيكلي، تحرير الاقتصاد ....

وقد تبين من تجارب التطبيق العملي لهذه البرامج في بعض الدول، أن تلك البرامج تمخضت عن تردي عملية التنمية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة، وتدهور مستويات الدخول الحقيقية، وانخفاض مستوى معيشة الأفراد. ونجم عن كل ذلك، هجرة أعداد كبيرة من الموظفين والمهنيين خارج أوطانهم بحثا عن عمل بعائد أعلى، والتعرض لمشكلات الغربة، والابتعاد عن الأسرة لفترات قد تطول، مع ما ينجم عن ذلك من مشكلات اجتماعية أسرية وتربوية ونفسية. ويضطر العاطلون عن العمل إلى مزاولة أعمال هامشية وأعمال يدوية بعيدة عن مؤهلاتهم وخبراتهم. وتضطر الزوجة للخروج إلى العمل لتوفير المتطلبات الأساسية للأسرة وهذا يؤدي إلى زيادة التنافس على فرص العمل المحدودة أصلا والذي يؤدي بدوره إلى دفع الأجور نحو مزيد من الانخفاض. وتحدث في الوقت نفسه، موجات من الهجرة من الريف إلى المدن، ويتجه هؤلاء بالطبع إلى التجمع في تخوم وأطراف المدن ليعيشوا في تجمعات عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية وأبسط معايير الحياة الإنسانية.وينظم هؤلاء إلى غيرهم في البحث عن فرصة عمل لن يجدوها في أغلب الأحوال، إلا ضمن الأنشطة الهامشية والطفيلية.(61)

كما تخرج الكثير من الأسر الفقيرة أطفالها من المدارس وتدفع بهم إلى العمل المبكر، في الورش والمحلات والشوارع أيضا، لتوفير مصدر إضافي للرزق. فتنخفض بذلك، نسبة التسجيل في المدارس وترتفع نسبة التسرب من التعليم وتزيد نسبة الأمية وترتفع نسبة عمالة الأطفال غير الإنسانية. ناهيك عن المستوى الضعيف الذي يظهر لدى أطفال الفقراء

60 ـ عبد الرحمن محمد العيسوي ـ تحليل ظاهرة الفقر ـ مرجع سابق ـ ص ص 176 / 177

61 ـ عبد الرشيد عبد الحافظ ـ الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ 2005 ـ ص ص 61/60

المتمدرسين،فإن حالفهم الحظ في عدم الخروج من المدرسة، فإن قلة الإمكانيات، مضافا إليها الحالة النفسية القلقة إما بسبب المشاكل العائلية التي يعايشها داخل المنزل، أو لعدم قدرته على توفير الكتب المدرسية، أو حتى بسبب الأطفال المتنمرين الذين يزعجونهم سيتسبب ذلك، في قلة مردودهم التعليمي، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، حذر علماء الإصلاح الاجتماعي من انقسام المجتمع إلى طبقتي أغنياء وفقراء، والآثار السيئة لتكديس الأموال في أيدي قلة من الناس، تؤدي إلى تسلطهم وتحكمهم في مصير الكثرة وتسخرهم لخدمتهم بغير حق. وكمثال لذلك، أمريكا ذات النظام الديمقراطي، وكيف يؤثر المال في امتلاك وسائل الإعلام ومن ثم التأثير في العملية الانتخابية، حيث لا تعبر في النهاية عن رأي الأغلبية. وقد ظهرت الطبقية والاحتكار من خلال إيجاد آليات وهياكل ومؤسسات اجتماعية، سواء أكانت اقتصادية أم قانونية أم تشريعية، يتم من خلالها توجيه المال والسلطة والتأثير للأغنياء دون الفقراء، وتكرس انعدام الفرص أمام الفقراء في مزاحمة الأغنياء...كما تتعرض أنظمة الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية إلى ضغط وتهديد كبيرين، نتيجة تطبيق برامج " التعديل الهيكلي" التي تعمل على تقليص الإنفاق العام، وتحجيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ويفاقم من هذه النتائج إطلاق حرية الأسواق وخاصة سوق السلع ورأس المال المستفيد من حرية التنقل والحركة لينتزع من الحكومات تنازلات وإعفاءات، وتواطؤ أحيانا لانتهاك الحقوق والحريات النقابية.مما جعل منظمة العمل الدولية ومنظمات نقابية عدة، تعكف على دراسة حلول مختلفة لمواجهة الصعوبات الحالية والمستقبلية. وتؤكد هذه الحلول بشكل عام،على ضرورة وأهمية استمرارية أنظمة الضمان الاجتماعي في المرحلة الحالية من العولمة الجارية للحفاظ على مبدأ التضامن الوطني والتآزر بين الأجيال وللحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعيين. (62)

والآن، يمكننا التحدث عن عولمة الفقر وما ينجر عنها بسبب الحلقة الجهنمية التي يتخبط داخلها الفقراء. ولا يتعلق الأمر بفقراء الدول النامية فقط، بل بالعولمة المتوحشة التي طالت حتى الدول الغنية. وكما يقول محمد بن أحمد : إن العولمة المتوحشة هي عولمة بدون مشروع وبدون إحساس طالما هي عبارة عن تمركز العوائد والموارد والخيرات لدى قلة من الأشخاص والمؤسسات والدول. فمقصيو العالم ليس لديهم الحظ في إسماع صرخات يأسهم ورفضهم للمشكلات الناجمة عن العولمة، لكن هناك أصوات عدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تحاول إبراز المساوئ المتنامية للعولمة والليبرالية المتطرفة...

[62] ـ سهيل حسين الفتلاوي ـ العولمة وآثارها في الوطن العربي ـ دار الثقافة ـ عمان ـ 2009 ـ ص ص 294/ 298

وضرورة القيام في المقابل بإنجاح الاختلاف والمحافظة على خصوصية الآخر، وتصعيد التناقض الذي يصنعه التطور التكنولوجي والإعلامي والذي يعد السبب الرئيسي في المركزية والتوحد، مقابل خدمة الاختلاف الثقافي والاختلاف الطبيعي... (63)

## 9- الفقر والجريمة :

لا يوجد شك في أن الجريمة والجنوح يشغلان مساحة كبيرة من ميدان المشكلات الاجتماعية، فكلاهما يقع بالكامل في داخل نمط السلوك المنحرف، أحد نمطي المشكلات الاجتماعية. وتشير إحدى دراسات استطلاع الرأي العام إلى أن الجريمة والجنوح من أخطر المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الآن. وأن اخطر المشكلات التي تواجه المدارس الحكومية ليست الفشل في تحقيق مستوى تعليمي جيد، ولكن الافتقار إلى النظام والانضباط بين الطلاب. كما كشفت الدراسات، أن قطاعات أو جماعات المجتمع التي تفتقر إلى القوة ـ مثل كبار السن، الإناث، جماعات إقليمية ـ تشعر بخوف شديد لإحساسها بأنها أكثر الفئات المستهدفة من المجرمين، وما يترتب على ذلك من أضرار مادية ونفسية.

لقد ظلت بحوث الجريمة والجناح حتى ما قبل الخمسينات، تقسم أفراد المجتمع البالغين إلى مجرمين وغير مجرمين، والأحداث إلى جانحين وغير جانحين. وكان الهدف الأساسي من تلك البحوث هو تحديد سمات وخصائص الشخصية المنحرفة، ودراسة تواريخ الحياة، والتعرف على خصائص الجينات الوراثية.وأجريت هذه البحوث على المسجونين. إلا أنه بمرور الوقت تبين عدم مصداقية هذه القسمة الثنائية لأفراد المجتمع، سواء بين بالغيه أو أحداثه.كما أنه لم يعد من المقبول تعميم نتائج كانت عيناتها الأساسية من المسجونين على جميع أفراد المجتمع. وتزامن مع ذلك، اتساع نطاق الدراسة في الجريمة والجناح كمشكلات اجتماعية. وأصبح الحد الأدنى لمستوى تفسير الجريمة والجناح هو النظر إليها على أنها نتاج للتفاعل بين شخصية الفرد وبين مجموعة من خبرات الحياة اليومية، من خلال مواقف تفاعلية تحكمها الأبنية والنظم الاجتماعية الكبرى. وعلى سبيل المثال، لم تعد الأسرة أو جماعة الأصدقاء هي المسؤولة عن وحدها عن تكوين اتجاه الفرد نحو ارتكاب السلوك المنحرف من عدمه.ولكن، هناك أيضا ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ وسائل الإعلام وما تقدمه من مواد تتعلق بالجريمة والعنف. لقد أكد العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة الصلة بين تزايد مقدار ما يعرضه التلفزيون من جريمة وعنف وبين ارتفاع معدلات العنف بين أفراد المجتمع.([64])

[63]- mohamed ben ahmed –une mondialisation alternative pour survivre au néolibéralisme – centre de publication unversitaire – tunisie – 2001 – pp 319 / 321

[64] ـ عدلي السمري وآخرون ـ علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ 2004ـ ص ص 78/77

ويعتبر الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع. فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش، قد يضطر إلى السرقة أو القتل أو التزوير أو النصب والاحتيال، لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤولياتهم... إن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها العائلة لا تمكنها من إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها من سكن وملابس ومواد غذائية وتلزمها على السكن في المناطق المتخلفة التي تسيطر عليها عوامل ومسببات الجنوح الاجتماعي. ومثل هذه الظروف، لا تشجعها على منح أطفالها التربية والتعليم، لاسيما التربية المتخصصة التي تساعدهم على اكتساب الخبرة والمهارة وأشغال المراكز والأدوار المهنية والوظيفية التي يثمنها المجتمع. إن ظروفا مادية سلبية كهذه، لابد أن تدفع الأبناء إلى ترك الدراسة وامتهان الأعمال الهامشية التي قد تكون بداية لانحرافهم الأخلاقي والسلوكي كبيع السكاكر والعلك في الشوارع أو تنظيف وغسل السيارات أو صبغ الأحذية، بل وحتى التسول من المارة. وعند مزاولتهم لمثل هذه الأعمال، يختلطون بأبناء السوء الذين يؤثرون فيهم تأثيرا سلبيا، يؤدي في النهاية إلى انحرافهم وخروجهم عن الطريق السوي. كما أن الظروف المادية المتدهورة المحيطة بالعائلة، قد تدفع بعض أبنائها إلى النشل والسرقة كنشل نقود وحاجيات الأفراد أو سرقة بيوت وممتلكات المواطنين الآمنين. وأسباب النشل والسرقة ترجع إلى عدة متغيرات هي التنشئة الاجتماعية السيئة التي يتلقاها أبناء العائلة الفقيرة أو ترجع إلى تأثير المنطقة السكنية المتخلفة التي تعيش فيها أو ترجع إلى الفقر والحرمان والحاجة المادية.([65])

من جهة أخرى، تلعب العوامل الاقتصادية دورها الفاعل في التنشئة الاجتماعية الايجابية التي يتلقاها الصغار والشباب من عوائلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية ووسائل الإعلام التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية... وتؤدي رفاهية العائلة واستقرارها المادي والاجتماعي إلى الصحة الجسمية والعقلية للأبناء والوقاية من المرض والتنشئة السليمة التي تساعدهم على مواصلة الدراسة وإكمال مراحلها النظامية والتهيؤ للأدوار الوظيفية التي من خلالها يستطيعون خدمة المجتمع وتحقيق أغراضه القريبة والبعيدة. ناهيك عن دور الرفاهية المادية في وقاية الأبناء من شرور المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الأبناء بسبب الفقر والحرمان الاقتصادي والمادي. وأخيرا، تلعب رفاهية العائلة دورها الكبير في تمكين الأبناء من تحقيق الموازنة بين وقت العمل ووقت الفراغ واستثمار وقت الفراغ في ممارسة الأنشطة الترويحية التي من شأنها أن تبني الشخصية وتطور مركباتها وعناصرها الأساسية...إن فقر العائلة وحرمانها الاقتصادي يعرضها إلى جملة مشكلات اجتماعية خطيرة، تبعد الأبوين عن الاهتمام بتربية أولادهم وعدم متابعة شؤونهم الخاصة والعامة، والإخفاق في تشجيعهم على الدراسة والتحصيل العلمي. مما يقود إلى تلكؤ سلوكهم وفشلهم الدراسي وانحرافهم ووقوعهم في هاوية الجريمة والفساد ...

[65] - إحسان محمد الحسن - علم اجتماع الجريمة - دار وائل - عمان - 2008 - ص ص 89/ 91

كما أن فقر العائلة وصخب البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، ولجوء الأطفال إلى العمل المبكر وتعددية عوامل الانحراف والشذوذ التي تخيم على بيئة العائلة الفقيرة، تدفع الناشئة والصغار إلى الركون للسلوك المنحرف الذي يجسد حقيقة الأوضاع المأساوية التي يعيشونها. فالصغار تحت هذه الظروف، يتعلمون شتى أنواع النماذج السلوكية المدانة كالكذب والوشاية والنفاق والسرقة والفساد والشجار وجلب الضرر للآخرين وهتك الأعراض والتدخين ولعب القمار وتناول المسكرات والمخدرات والنصب والاحتيال ومطاردة الفتيات والتزوير...الخ. وعند ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية التي سرعان ما تكتشفها أجهزة العدالة الجنائية، يحالون إلى المحاكم الجزائية ثم إلى الإصلاحيات والسجون. وهناك يتعرضون إلى سلسلة من عمليات إعادة التنشئة الاجتماعية والإصلاح التي قد تكون نافعة ومجدية للبعض وغير نافعة للبعض الآخر. ([66])

وحسب المقابلة التي أجريناها مع مدير مؤسسة الوقاية بسوق أهراس، تبيّنأن الجريمة لا ترتبط بالفقراء فقط، لكن أكثر من 50% من الحالات بالنسبة للنزلاء، هي بسبب الفقر. إذ تتعلق هذه الجرائم بالسرقة، الاعتداءات، الجرائم الأخلاقية (بالنسبة للجنسين). وغالبا ما ترد هذه الجرائم إلى ما يسمى بالانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم في أوساط الشباب، تساعد في ذلك ممارسات معينة، مثل : تعاطي المخدرات، الهرب من المدرسة، الفوضى، أعمال النهب، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالبناءات الفوضوية، اختلاط العائلات، نوعية السكان، الشاب قد لا يعمل لأن السرقة أسهل... أما بالنسبة للجريمة الاقتصادية، فإنها لا تتوفر بكثرة في مدينة سوق اهراس.إذ أن بعض السجون تؤثر أحيانا في النزيل الذي تعرض للسجن، وبالتالي يتحول إلى مجرم وعندما يخرج يخلق أوكارا للفساد. وبالنسبة لرأي مدير مؤسسة الوقاية، في مسألة جرائم الشغب التي حدثت في جانفي2011، فهو يعتقد بأنها عملية موجهة، لأن أرباب الأعمال يسيطرون على الدولة من خلال الضغط على السوق الاجتماعية، ودائما يستعينون بالمجرمين لأنهم لا يخافون ويمكن شراؤهم.وعن رأيه في عقوبة العمل للنفع العام: فإنه حسب قانون العقوبات المادة 5 مكررة- عقوبة العمل للنفع العام- هي عقوبة مصدرها القانون الفرنسي وعملت الجزائر على تنفيذه منذ عامين (2009)، وتتمثل خصائصها العامة في :

- طبيعة المجرم ابتدائي
- عقوبة أقل من 3 سنوات
- الحكم أقل من سنة
- يقبل بها المجرم.

وهذه المادة قابلة للتطور. كما أن مؤسسة السجون تسعى لتطبيق قوانين وبرامج جديدة، حيث نقُص الاكتظاظ،بسبب إنشاء مؤسسات وقاية جديدة (في 2012، سيكون هناك 13

[66] - إحسان محمد الحسن - المرجع السابق - ص ص85/83

مؤسسة بـ 20.000 سرير) ناهيك عن تطبيق برامج التعليم العام من طور محو الأمية إلى غاية النهائي.وهناك اتفاقيات مع مديرية التربية، الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية، التكوين المهني. وفي مجال إعادة إدماج المحبوسين هناك 3 اتفاقيات.وأما فيما يخص البحث العقابي،هناك اتفاقية مع المكتبة الوطنية. وفي مجال رعاية الأحداث والفئات الضعيفة، هناك اتفاقية مع الكشافة الإسلامية وفي مجال الصحة هناك اتفاقية مع وزارة الصحة.من جهة أخرى، يمكن للنزلاء الاستفادة من شهادات التأهيل، حيث تتكفل الدولة بدفع مصاريف الحصول على الشهادة.فخلال سنتين اثنتين تم الاستفادة من 100 شهادة تأهيل، وعدد120 شهادة تكوين مهني.

كما تطبق المؤسسة نظام الإفراج المشروط / أو الحرية النصفية، بشرط أن يتبقى للنزيل أقل من سنتين اثنتين. ففي شهادة التعليم المتوسط 3 نزلاء خرجوا من السجن قبل الامتحان وبقي 6 منهم اجتازوا الامتحان نجح منهم 5 سجناء. أما بكالوريا التعليم الثانية، فقد سجل بها 5 نزلاء ، خرج من بينهم اثنان قبل الامتحان وبقي ثلاثة لاجتياز الامتحان. لكنهم لم ينجحوا. أما بالنسبة لتوفر الأخصائي الاجتماعي والنفساني، فقد ردّ السيد مدير مؤسسة الوقاية، بأن المؤسسة تتوفر على كليهما. وبالنسبة للأخصائي الاجتماعي فهو يقوم بمساعدة المساجين المعوزين الذين تنقطع عنهم زيارات أهاليهم، يقدم مساعدات إدارية بالنسبة للنزلاء المعاقين، أو يقوم باستخراج الوثائق، الذهاب لتحصيل شهادات التأهيل الخاصة بالنزلاء...

وفيما يخص الجريمة لدى صغار السن أي الأحداث، فقد أجرينا مقابلة مع مديرة مركز إعادة التربية بسوق اهراس. وكانت المعطيات، كالتالي :
بالنسبة للفئات التي يستقبلها المركز،هي : فئة الأحداث من 11 إلى 18 سنة، المفروض لفئة الجانحين، فئة الخطر المعنوي وحالات الطلاق (قاضي الأحداث يضعهم تحت الوضع). وهناك أيضا فئة الأطفال المتبنين :حالات بعد سنوات يتم التخلي عنهم، أو بالنسبة للسيدات اللواتي لم يجدن ما يساعدهن على تربية الأبناء. ولا يضم المركز، الطفولة المسعفة (0 إلى 6 سنوات) وكذلك (6 إلى 12)، هذه الفئة الأخيرة ترسل إلى مركز بن مهيدي.ويضم المركز الذكور فقط، أما الإناث فيبعثن إلى مركز تبسة أو قالمة.كما يوجد هناك أطفال دخلوا المركز بطلب من أوليائهم، حيث يشتكي الأولياء لقاضي الأحداث في حالة إحساسهم بأن الابن سينحرف.

وفي حالة الأطفال المشردين، فإن المركز ينتشلهم من الشارع. لكن هؤلاء الأطفال، غالبا ما يهربون، ولا يستعيدهم المركز إلا عن طريق تدخل الشرطة. فهؤلاء الأطفال تعوّدوا على التشرد.ويتعامل المركز مع مجموعة من الجمعيات، مثل : جمعية الشفاء (السرطان)، جمعية الفقراء والمساكين، جمعية الأمل (للمعاقين). وهناك جمعيات للأسف لا تنشط بالرغم

من أن دورها مهم، مثل : جمعية المسرح والموسيقى. هناك أحداث محكومين لمدة 6 أشهر، يتم تمديد هذه المدة حتى تتحسن وضعيتهم. فإذا لم يتحسن الحدث يكتب تقرير المربي، وتقرير الأخصائي النفساني العيادي، وعلى أساسه يرفع تقرير إلى قاضي الأحداث.

إن الهدف الأساسي للمركز هو إدماج هؤلاء الأطفال مدرسيا ومهنيا. فهناك من يعمل على تدريسهم، وتتوفر لهم حصص دعم مدرسي مسائية من 7/5 للأولاد الضعفاء. وقد أبرمت اتفاقية مع مراكز التكوين المهني، حتى يحصلوا على شهادة. وبالفعل، هناك حالات تحسنت مثلا : أولاد انتقلوا من المرحلة الابتدائية إلى المتوسطة، حالات نالت شهادة التعليم المتوسط. وهناك حالات اندمجت وتحسنت سلوكها ، فتعلمت الانضباط واحترام الغير ...
لكن، حسب مديرة المركز، فإن 6 أشهر لا تكفي لإصلاح ما أفسدته تربية الأسرة، فكثيرا ما يكون دور الأسرة سلبيا.فما تعلمه الحدث في المركز تحطمه الأسرة في العطلة بمخالفة قواعد الانضباط. وحسب السيدة مديرة المركز، فهناك بعض العراقيل، كالقوانين التي لا تساعد على التعامل بحرية في الإدارة، فبعض الإجراءات الإدارية تعطل العمل، مثلا : هروب طفل، يستغرق وقت ضائعا بالإجراءات الإدارية، من أجل إعادته بشكل سليم.وهناك أيضا، نقص في الإطارات أصحاب الاختصاص، حيث أن المتوفرين بالمركز يقطنون بالبلديات الأخرى، وهي بعيدة.

## خلاصة

يمكننا أن نستنتج من خلال هذا الفصل، أن المشكلات الاجتماعية على نسبيتها، فإنها تتداخل والنظم الاجتماعية. فالفقر كمشكلة لا يمكن تفسيرها بعيدا عن مشاكل الصحة والتعليم والتغذية...الخ. من جهة ثانية، هناك من يربط الفقر باللاعدالة اجتماعية، فلولا سوء توزيع الثروات ما كان لتظهر لدينا جماعات فقيرة وأخرى ثرية، أو دولا فقيرة وأخرى غنية. كما تسوء حالة الفقراء عندما لا تكون الخدمة الاجتماعية في المستوى المطلوب للعناية بالمحتاجين والمشردين والمسنين والتلاميذ وذوي الاحتياجات الخاصة... أو لا يتوفر أخصائي اجتماعي بمواصفات مهارية كافية، ليحقق أحسن خدمة في أقصر مدة.كما تلعب مشكلة الفساد، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات أو الدول، دورا مؤثرا في تدمير الاقتصاد الوطني والقضاء على فرص التكافل الاجتماعي أو تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة ولو بنسب قليلة.

وما يزيد من حدة ظاهرة الفقر، ظهور آفة الإرهاب ببعض الدول ومنها الجزائر. إذ عملت الجماعات الإرهابية على تدمير العديد من المنشآت القاعدية، وحتى نهب ثروات المواطنين وتشريدهم، وكذلك استهداف الطاقات المبدعة والقضاء عليها، مما زعزع الاقتصاد الوطني وذبذب الوتيرة التنموية في هذه الدول. حيث ساهمت ظاهرة العولمة بطريقة أو بأخرى في عولمة الفقر وكذلك الإرهاب. فزادت معدلات الجريمة في البؤر الفقيرة، وكانت الأرقام المرتفعة تسجل دائما في المناطق الفقيرة والمتخلفة، سواء بالنسبة لفئة الرجال أو النساء، أو فئة الشباب أو الكهول. وبالطبع،فإن الخطط التنموية إن لم تكن موضوعة بطريقة دقيقة ومدروسة بشكل جيد، فإن نتائجها ستكون هزيلة وتصعب بالتالي عملية القضاء على الفقر ومظاهره.

# الفصل الخامس

## معالجة عوامل الفقر ومظاهره

قدمت عدة تعريفات للفقر توضح أبعاده ومؤشراته، لكن أكثر شيء يمكن من خلاله شرح هذا الموضوع بشكل تفصيلي، هو مظاهر الفقر؛ يعني ما هي الأبعاد التي من خلالها يتمظهر الفقر وتحدد صفاته وشدته ؟ لهذا السبب، فإن مظاهر الفقر التي يمكن قياسها، وتعتمدها الحكومات في الوقت ذاته، كمؤشرات وتضع على أساسها خططها التنموية، هي : الكثافة السكانية، التعليم، الصحة، السكن ... وهو ما سنوضحه من خلال مباحث هذا الفصل.

## 1 ـ الفقر و تنظيم الأسرة والنسل :

لقد أصبح معدل النمو السكاني العالمي موضوعا لمناقشات متزايدة خلال السنوات الأخيرة الماضية، ويزداد الاقتناع قوة بأن المشكلات التي تظهر نتيجة للانفجار السكاني، من المحتمل أن تصبح خطيرة في السنوات القليلة القادمة لدرجة أنها سوف تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على هذا الكوكب.ويبدو أن العالم الإنساني سوف يتضاعف عدد سكانه، بين 6 ـ 7 بليون خلال الثلاثين عاما القادمة، أكثر من نصفهم يمثلون فئة الأطفال والشباب. وقد أصبح معدل الزيادة في السكان أكثر ارتفاعا مما كان عليه في الثلاثين عاما الماضية.ويزداد سرعة أكثر خاصة في البلاد المتخلفة، لدرجة أن ما يحدث لمعدل النمو السكاني من بطء في أوروبا في مدة مائة عام، يحدث للدول المتخلفة بصورة مفاجئة. ([1])

لقد أسدى لنا علم الديمغرافيا خدمات جليلة، أتاحت لنا فهم التغيرات السكانية وتحركاتها والنتائج المترتبة عليها. واستنادا إلى نتائج هذا العلم، توصل البعض إلى القول بأن الانفجار السكاني الذي يتم في البلدان المتخلفة ومعدل الولادات والوفيات المرتفعة ليست علامة للتخلف أو مظهرا من مظاهره، بل هي بالتحديد سبب هذا التخلف لأن النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يلحق ويتابع النمو السكاني. إلا أن هذا الاستنتاج قد يكون متسرعا ولا يرتكز على حقائق واقعية. فظاهرة النمو السكاني الكبير في العالم الثالث هي ظاهرة حديثة. فقبل الانتشار المعمم للطب وللوقاية الصحية، كانت معدلات الولادات والوفيات تقارب الـ 40 بالألف، حيث كان عدد السكان راكدا تقريبا. غير أن الانتشار الواسع للطبابة والوقاية الصحية قد أديا إلى هبوط كبير في معدلات الوفيات، بينماحافظ معدل الولادات على نسبة مرتفعة. مما جعل سكان " العالم الثالث " يتزايدون بصورة كبيرة ومضطردة، في حين أن نسبة التزايد السكاني بقيت ضعيفة في البلدان المتقدمة (بعض البلدان المتقدمة بالعكس،

[1]ـ محمد سيد فهمي ـ المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية ـ المكتب الجامعي الجديد ـ الإسكندرية ـ 2005 ـ ص ص31/30

يتناقص عدد سكانها : السويد، ألمانيا). وأخذت الزيادة السكانية تظهر وكأنها الخاصية المميزة للبلدان المتخلفة والسبب الرئيسي في التخلف. ([2])

فقد ازداد في السنوات الأخيرة اهتمام عدد كبير من دول العالم بدراسة الموقف السكاني وتقدير انعكاساته على أهداف التنمية... إذ أن المشكلة السكانية لا تقتصر على تضخم حجم السكان بل يقترن التضخم السكاني بتغييره في الكثافة السكانية والتركيب السكاني، والتوزيع السكاني لكل من هذه التغيرات انعكاسات سلبية على أهداف التنمية وسعادة المجتمع ورفاهيته... لهذا، قام عدد كبير من البلاد المتخلفة منذ حقبة الستينات وحتى الآن، بوضع برامج قومية لتنظيم الأسرة، قوامها ضبط النسل من خلال نشر حبوب منع الحمل وأنفقت على ذلك مئات الملايين من الدولارات، لدرجة أنه في كثير من الحالات بلغ متوسط ما أنفقته الدولة على تلك البرامج بالنسبة للفرد، أكبر مما كانت تنفقه على التعليم والصحة. ومع ذلك، جاءت النتائج مخيبة للآمال.

وإزاء هذا التدفق السكاني والمشكلات التي نشأت عنه وأدت إلى تعثر أهداف التنمية، اتخذ عدد قليل من حكومات الدول العربية، إجراءات تهدف إلى التأثير في المتغيرات السكانية ووضع الخطط لمواجهة المتغيرات السكانية الجارية والمتوقعة من مختلف القطاعات. وما السياسة السكانية في الواقع إلا عملية تحديد الأهداف السكانية للدولة والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق هذه الأهداف. وإذا كانت برامج "تنظيم الأسرة " لم تأت بنتيجة مجدية، فهذا يرجع إلى أن الحد من معدل المواليد وتخفيض وتأثر تزايد السكان، مرهون بصورة مباشرة بتطور البلاد الاجتماعي ـ الاقتصادي. فأية إجراءات دعائية لتحديد الإنجاب لا يمكن أن تعطي نتيجة، إلا عندما يكون السكان معدّين من خلال مجمل سير التطور الاقتصادي الاجتماعي والثقافي لتقبل فكرة " الأبوة الواعية "، عندما تتاح لغالبية الأسر إمكانية الحصول على عمل يتطلب المعرفة والتجربة، وعندما يتغير وضع النساء في المجتمع. ومثل هذه التغيرات لا يمكن أن تحدث إلا نتيجة لتحولات اجتماعية اقتصادية جذرية.

من هنا، يتضح أن المشكلة السكانية عبارة عن تناقض يقوم بين السكان وبين النظام الاجتماعي السائد، بحيث يعجز هذا النظام عن أن يوفر لهؤلاء السكان متطلبات الحياة، من غذاء وكساء ومأوى وتعليم وعمل ودخل...الخ. والمشكلة السكانية بهذا المعنى لا تتحكم فيها قوانين طبيعية أبدية مجردة، لا علاقة لها بالنظام الاجتماعي الذي يعيش في كنفه الناس، كما يمكن ردها إلى مجرد قوانين بيولوجية محضة. ذلك أن لكل نظام اجتماعي قوانينه الخاصة السكانية التي تتناسب مع هدف النظام وتنسق مع آليات تسييره. والمشكلة السكانية بهذا المعنى أيضا، ذات طابع نسبي وتاريخي، لأنها تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعي

[2]- غسان بدر الدين ـ جدلية التخلف والتنمية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بلا بلد نشر ـ 1993 ـ ص 30

السائد وعلى درجة تطوره.ومن هنا، فهي تتفاوت من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر، ومن مرحلة لأخرى داخل النظام نفسه. وهذه المشكلة حينما تظهر ـ كتناقض بين السكان والنظام الاجتماعي السائد ـ تعبر عن نفسها في صور مختلفة، مثل: انتشار الجوع والفقر وسوء التغذية، وانتشار البطالة، وازدحام المدن، أزمة الإسكان وتلوث البيئة ، والضغط على الخدمات العامة...الخ.([3])

ومن إحدى الحقائق المعروفة بين علماء السكان، أن الفقراء يتميزون بخصوبة مرتفعة. وإذا كانت الطبقات الاجتماعية العليا تتسم بالرشد في تحديد عدد الأطفال، فإن الطبقة الفقيرة تتصرف بنوع من اللارشد من خلال إنجاب أسر كبيرة الحجم لا تقدر على إعالتها. وكانت التفسيرات العامة لهذه الظاهرة تركز، في الماضي، على أن الطبقة الفقيرة تفتقد الذكاء أو الإحساس بالمسؤولية مما يجعلها لا تبالي بالسلوك الرشيد. ولم تعد هذه التفسيرات مقبولة في الوقت الحاضر، على أساس أن أفراد الطبقة الفقيرة لديهم دوافع أو مفاهيم عقلانية مختلفة عن أفراد الطبقات الأخرى. وعلى الرغم من اهتمام الباحثين بظاهرة ارتفاع الخصوبة، مازال البحث محدودا في مجال ارتفاع الخصوبة بين الطبقة الفقيرة. هذا وقد أشار الفلاسفة والمفكرون القدامى منذ عهد الإغريق والرومان إلى هذه الحقائق، دون محاولة تفسيرها. ومع تطور كافة العلوم الإنسانية، بدأت تظهر تفسيرات مختلفة. فهناك من العلماء من رأى أن الجوع هو الذي يؤدي إلى زيادة النسل، وأن الجوع يظهر نتيجة لاستغلال الأغنياء للموارد المتاحة وحرمان الفقراء منها. وهناك من ذهب إلى أن الفقراء أكثر إنجابا، لأنه ليست لديهم تطلعات إلى حياة أفضل. بينما ذهب آخرون إلى أن الفقراء أكثر إنجابا لأن المهن التي يعملون بها لا تحتاج إلى تدريب طويل. وبالتالي،فإن تكاليف الإعداد للحياة تكون بسيطة. وهناك من رأى أن الأغنياء هم الذين يشجعون الفقراء على التكاثر، لكي يجدوا أمامهم جيشا احتياطيا من العمال.([4])

وباعتبار الجزائر بلد من البلدان النامية فإن مشكلة التزايد السكاني مطروحة لا محالة، وقد تطورت بالشكل التالي : المرحلة الممتدة ما بين1962 - 1985 حيث تضاعف في خلالها عدد السكان نتيجة الارتفاع الكبير في معدل النمو و الذي قدر بـ 3.8% بين سنتي 1960 - 1966 و هي من أكبر المعدلات المعروفة في تاريخ الجزائر المستقلة ، و كان هذا بدافع الرغبة من الشعب في تعويض ما فقده أثناء ثورة التحرير المجيدة الممتدة ما بين1954 و 1962سنة الاستقلال ... ففي أول تعداد في تاريخ الجزائر المستقلة سنة 1966 وصل عدد السكان إلى 12.096.000 نسمة ليصل بعد ذلك و في الإحصاء الوطني للسكن والسكان لسنة 1977 إلى ما يفوق 16.9 مليون نسمة و التي أصبحت خلال الإحصاء الرابع لسنة 1998 إلى29.27 مليون نسمة و أخيرا تجاوز 34 مليون نسمة خلال الإحصاء الأخير لسنة 2008 للسكن والسكان .

[3] ـ عادل مختار الهواري ـ مرجع سابق ـ ص ص233/ 235

[4] ـ مصطفى خلف عبد الجواد ـ علم اجتماع السكان ـ دار المسيرة للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2009 ـ ص ص76/75

ولدراسة أسباب هذه الزيادة لابد من دراسة المتغيرات الديمغرافية التي أدت لهذا الارتفاع مثل:دراسة الوفيات و المواليد بالإضافة إلى الهجرة و الزواج و الطلاق و الخصوبة عند المرأة الجزائرية. وفيما يلي مثال عن أحد المتغيرات الديمغرافية في الجزائر :

**جدول رقم 06: يبين تغيرات المعدلات الخامة للوفيات منذ 1960 إلى غاية 2004 بالجزائر**

| السنوات | المعدل الخام للوفيات بالألف |
|---|---|
| 1960 | 17.1 |
| 1967 | 15.9 |
| 1970 | 16.9 |
| 1975 | 16.5 |
| 1980 | 11.8 |
| 1985 | 8.4 |
| 1990 | 6.03 |
| 1997 | 6.12 |
| 1998 | 4.87 |
| 2000 | 4.59 |
| 2002 | 4.41 |
| 2004 | 4.36 |

المصدر: للمزيد أنظر

1- Annuaire des Statistiques du gouvernement général de l'Algérie, dir. générale des finances, ServicesStatistique générales, Année 60.

2- Statistique (revue), N° 15 (numéro spécial) Rétrospectives (1962- 1991)ONS, Alger, 1993.

3- O.N.S (1990-2004) ; www.O.N.S .com.([5])

تعد الوفيات من الظواهر الديموغرافية المؤثرة في توزيع السكان و نموهم، وبذلك تساهم في عملية المرحلة الانتقالية الديموغرافية، عن عملية تسجيل. كما تعتبر من العوامل الهامة التي تمكننا من التحليل الديموغرافي وكذا معرفة التطور الصحي ومن ثم تقييم مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي لأية منطقة.

اعتمادا على تطور المواليد، عرفت الوفيات في الجزائر انخفاضا مهما، وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. خلال العشريتين الأخيرتين كان انخفاض معدل الخام للوفيات خاصة في سنوات الستينات حيث تجاوز 17.1 بألف سنة 1960 ليصل 15.9 بألف سنة 1967 و 16.9 بالألف سنة -1970و 8.4 بالألف سنة 1985 وهذا راجع لا محالة إلى التقدم الصحي الذي حدث1969 بالجزائر خاصة بعد اعتماد الطب المجاني ابتداء من سنة 1974 حيث لوحظ أنه انتقل المعدل الخام للوفيات من 16.5 بألف سنة 1975 إلى 11.8 بألف سنة 1980 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 4.7 بألف و حملات التطعيم والتلقيح التي مست الأطفال (الريف والمدينة) والتحسن المعيشي بالإضافة إلى اختفاء الأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة.

[5] ـ سهيل يخلف ـ مرجع سابق ـ ص ص 65/ 66

ثم انخفضت بنسب قليلة و لا تزال لديها أهمية، لأن المعدل الخام للوفيات انخفض من 8.4 بالألف سنة 1985 إلى 7.3 بألف سنة 1986 و 6.03 بألف في أواخر سنوات الثمانيات 1990، كما لوحظ انخفاض مهم في الفترة ما بين 1997 و 1998 من 6.12 بألف إلى4.87 بألف أي انخفض بنسبة 1.25 بألف وهذا يرجع إلى التحسن الأمني الذي طرأ على البلاد و آخر الإحصائيات تشير إلى أن المعدل الخام للوفيات قد وصل سنة 2004 إلى 4.36 بألف وذلك كما يوضحه الجدول أعلاه.

**2- الفقر ونظام التربية التعليم :**

إن المدرسة في عديد من البلدان المختلفة هي مرآة، تنعكس عليها المظاهر الكمية والنوعية لفقر المجتمع وتخلفه. وقد يتحول هذا التنظيم ليصبح أحد العوامل الهامة المؤدية إلى الفقر والتخلف. هذه العبارة، إنما تعبر بصدق عن أهمية العلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية. إن جوهر التنمية هو العملية التعليمية، حيث يتمثل فيها أفضل أنواع الاستثمار في العالم الثالث، أي الاستثمار في العنصر البشري.([6])وتبدو العلاقة وثيقة بين التعليم والفقر. فالمستوى التعليمي لسكان المجتمع أهم المؤشرات الدالة على مدى تقدم المجتمع أو تخلفه. وذلكبالنظرإلى علاقة التعليم الوثيقة بقدرة السكان على استغلال ما في حوزتهم من الموارد الاقتصادية، وتبنى الأساليب التكنولوجية المستحدثة، والقدرة على ممارسة الديمقراطية وغيرها من أنواع السلوكيات المعضدة لعمليات التنمية المجتمعية المختلفة.

فلقد حدد ماكس فيبر أهداف التعليم في جانبين اثنين، هما : الثقافة والمهنة. إذ تعمل العملية التعليمية على تكوين الفرد بحيث يكون قادرا على كسب عيشه، وعلى قدرته المالية في إنشاء أسرة. وكلما سار التصنيع والتعقيد خطوة للأمام، أصبح التعليم أكثر تعقيدا وتباينا. لذلك، تبدو أهمية التربية المقصودة، والتي تعني وجود المدارس والكليات وقيامها بعملية التعليم ...ويحفز التعليم الأفراد على التقدم ويجعل العقول والنفوس لديها استعداد ورغبة في إحداث التغير.كما أن التعليم يعتبر إحدى القوى المحركة للأفراد والجماعات والمجتمعات، حيث أنه يزيد من طموح الأفراد ويدفعهم إلى الصعود في السلم الاجتماعي. كما يعتبر التعليم أداة من أدوات النضال الاجتماعي الوطني، ويساعد سكان المناطق المحلية في التعرف على مشاكلهم والعمل على مواجهتها. وللتعليم أثره في تكوين المواطن الصالح، والعامل ذي الكفاءة الإنتاجية العالية، والمنظم الاقتصادي الذي يحسن استغلال ثروات بلاده. وكل من هؤلاء، يفيد الدولة ويعمل على زيادة الإنتاج.([7])

[6] - مريم أحمد مصطفى ، عبد الله م.عبد الرحمن - علم اجتماع المجتمعات الجديدة - دار المعرفة الجامعية - الأزاريطة - 2001 - ص 168

[7] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان - الفقر والمجتمع - مرجع سابق - ص ص121/120

وتماشيا مع ما جاء في النظريات المذكورة سابقا في الفصل الثاني ،يمكننا فهم برامج وخطط التنمية في المجتمع وكشف مجمل الشروط الواجب توفرها في أنشطة الإصلاح التربوي الملائم لها. وذلك من خلال تبني أحد النماذج التالية:

**1.2- النموذج النفسي** : ولقد اتخذ هذا النموذج من الإنسان وحدة للتحليل والتفسير. فالكائن الإنساني ـ الفرد ـ هو محور التغيير ومدخله. ويؤكد هذا المدخل على أن البرامج التربوية مهما تنوعت بين تربية نظامية رسمية (أي تربية مدرسية داخل نظام التعليم الرسمي)، أو تربية غير مدرسية (أي تربية تتم بصورة ما من صور التنظيم. ولكن، خارج جدران المدرسة الرسمية)، أو تربية لا نظامية ( أي التربية التي يتلقاها الفرد خلال احتكاكه التلقائي في البيئة المحيطة)، فهي جميعا تتجه إلى الفرد لتغير من ديناميكياته النفسية (أو النشاط الإنساني بصفة عامة)، إنما تكمن في جذور أية عملية تغير ثقافي اجتماعي، في المجتمع. وأن نجاح أي عملية تغيير (أو تنمية اجتماعية تتوقف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، من حيث استعداداتهم واستجاباتهم لقبول أو رفض التغيير). ويشمل هذا النموذج المضامين التربوية التالية :

أـ تتطلب التنمية بالضرورة، خلق قيم ودوافع وعادات داخلية وسلوكيات جديدة. وهذا يتطلب بالتالي، وجود جهود تربوية جديدة. وأهم هذه الجهود ينبغي أن توجه إلى عملية التنشئة الاجتماعية خلال فترة الطفولة ـ حسب ما قررته أعمال " ليرز" و" ماكليلاند " و" هيجين " ـ ويعني ذلك، عمليات ضرورة الاهتمام بالحضانة ورياض الأطفال.

ب ـ الاهتمام بالتربية غير النظامية، من خلال شبكات اتصال إعلامية كبيرة تحقق التواصل بين الجماعات وأفراد المجتمع وتنمي لديهم حساسية اجتماعية وتعاطفا إنسانيا. ويمثل محو الأمية، ونقل المهارات، ومعلومات الاتصال الهدف الأساسي من كل مشروع تربوي.وذلك، بغية تواصل أعضاء المجتمع وانغماسهم ومشاركتهم في عملية البناء وفقا لقيم الحداثة.

ج ـ أضاف النموذج النفسي إلى العلم الاجتماعي نقطتين هامتين بالنسبة للتربية ودورها في التنمية. أولا: أن التعليم (المدرسي وغير المدرسي) يساعد على نجاح عملية التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تشكيل " شخصية " تتسم بقيم واتجاهات الحداثة. ثانيا : أن التربية الجيدة هي تلك التي تتم من خلال عملية اتصال تبادلية.ومصداقية النقطة الأولى، مترتبة عن مصداقية النقطة الثانية. فما لم تتضمن الأنشطة والبرامج التربوية، في أي شكل كانت، انغماس المعلمين والمتعلمين ـ سويا ـ في عملية تعليم وتعلم، وما لم تبيّن هذه البرامج وتخطط وفق خصائص المتعلمين الداخلية، فإنها لن تسهم في شيء سوى في المحافظة على الحالة الراهنة في المجتمعات التقليدية، وإبقاء الواقع على ما هو عليه. وتكريس الوضع القائم بكل تناقضاته.

**2.2- النموذج الاجتماعي الثقافي** : ويرى أصحاب هذا الاتجاه، أن جهود التنمية ينبغي أن تركز على تغيير وترقية البنى الاجتماعية والثقافية في المجتمع.وهذا ما ينتج عنه بالضرورة، تغير تصورات الفرد وقيمه ومثله ونماذجه السلوكية. هذا الاتجاه في تفسيره للتحديث وتوجيه الجهود للتنمية، يختلف تماما عن الاتجاه السابق الذي يشمل نظريات التحديث التي تركز على الفرد أو الفعل الإنساني، باعتباره أساس التغيير والتنمية... ويشمل هذا الاتجاه المضامين التربوية التالية :

التربية وفقا لهذا الاتجاه النظري هي نظام اجتماعي، أو مؤسسة اجتماعية. وهي من أهم مؤسسات المجتمع الحديث، ولها الصدارة على غيرها من مؤسسات المجتمع الحديث، لما تقوم به من وظائف هامة في بناء واستمرار المجتمعات الحديثة. ويمكن إجمال الوظائف التنموية التي تقوم بها النظم التربوية الحديثة في المجتمعات التقليدية ـ المتخلفة ـ في الوظائف الأربع التالية :

أ ـ أن توسيع قاعدة التعليم الحديث، وخاصة في المراحل العليا منه وتعميم الفرص التعليمية المتكافئة على جميع أفراد المجتمع.وفرض قواعد عامة للتعيين في وظائف وأعمال المجتمع، من شأنه أن يستبعد المحاباة والعلاقات الشخصية في التعيين.

ب ـ أن التربية قوة مؤثرة وفعالة في تنمية المجتمعات التقليدية وتحديثها. وذلك، أولا: من خلال ما تنشره من علم ومعارف حديثة متقدمة بين جميع المواطنين وما تنتجه مراكزها العليا المتخصصة (مراكز البحوث، الجامعات، المعاهد) من هذه المعارف والمعلومات.ثانيا : من خلال تأكيدها على أن الخبرة العلمية المتخصصة هي القادرة وحدها على صنع القرار.وأن ما يحتاجه المجتمع الحديث هو العلم والخبرة العلمية. ومن ثم تصبح الكفاءة والتخصص، والخبرة العلمية قيما بذاتها داخل المجتمع. فالمجتمع الحديث مجتمع الخبرة المتخصصة، يقوم على العلم والتكنولوجيا، ولا يتسم فيه القرار بالحياد العاطفي.

ج ـ إن سمات العقلانية التي تقوم عليها الحداثة، تقتضي من عملية التنمية في المجتمعات التقليدية المتخلفة، أن تعمل على تأكيد المساواة، والعدل الاجتماعي، وتوفير فرص العمل والانجاز لكل المواطنين، ونشر روح التسامح إزاء الاختلافات والتباينات بين الأفراد أو القوى الاجتماعية في المجتمع، وقبول السببية والتعددية كمبدأ في التفكير والنظر إلى الكون والحياة. فالمجتمع الحديث ليس أمامه غير الديمقراطية، كي يحقق العقلانية ويقيم العدل والمساواة.

**3.2- اتجاه نظريات التبعية** : ظهرت نظريات التبعية في منتصف الستينات من هذا القرن، وتمت من خلال لفيف من المفكرين، أمثال: " بول باران" و "بير جاليه " و" أندريه فرانك " و "سمير أمين " ومعظمهم من أبناء العالم الثالث... لقد انتقد هؤلاء المفكرون مجموعة

من نظريات التحديث، وما تقوم عليها من فرضيات مضللة، باعتبارها التخلف نتيجة لبقاء خصائص المجتمع التقليدي على مستوى الفرد والمجتمع. وباعتبارها التنمية كمرادف للتحديث، بمعنى الانتقال من حالة التقليدية إلى حالة الحداثة، سواء من خلال تحديث خصائص الفرد النفسية أو خصائص المجتمع الاجتماعية والثقافية. وبدلا من هذه الفرضيات التي تضر العالم الثالث أكثر مما تفيده. يرى هؤلاء المفكرون، ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة. ومن المضامين التربوية لنظرية التبعية، ما يلي :

أ ـ أن العلاقة بين التبعية وما تنطوي عليه من تقسيم دولي للعمل، مضمونا تربويا، إذ ينعكس التقسيم العالمي للعمل على النظام التربوي في شكل تقسيم متخصص في محتوى التربية. ويدور التعليم في دول المركز حول المعارف الإنتاجية ـ أي المعارف ذات الأهمية الوظيفية للإنتاج ـ بينما نجد التعليم في دول الأطراف التابعة، يدور حول المعرفة المرتبطة بالاستهلاك ـ أي ذات الأهمية الوظيفية للاستهلاك ـ.فنجدأن التعليم في دول الأطراف يدور حول المعارف الإنسانية والقانونية والشرعية، لإعداد المتخصصينالذين تحتاجهم هذه الدول ونمط الأنشطة التجارية والاقتصادية القائمة. إن التشوه في التنمية هو الذي جعل النظم التعليمية، تركز على المعارف المرتبطة بالاستهلاك دون الإنتاج، حتى تتناسب وظيفتها مع البنية المشوهة لسوق العمل.

ب ـ لقد تأثرت النظم التعليمية أيضا في العالم الثالث، بالعلاقات الاجتماعية الطبقية التي أفرزها نمط التنمية المشوه، في ظل التقسيم الدولي للعمل. إن بنية العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع هي التي تهيمن على النظام التربوي. والشرط الرئيس هنا لإصلاح التعليم الذي يتفق عليه كل منظري التبعية في التربية وعلاقاتها بالتنمية، هو تخلص المجتمع من علاقات التبعية وتحقيق نمط التنمية الشاملة الذي يحقق العدالة الاجتماعية ويدعم الاستقلال السياسي ويطلق طاقات العمل الإنساني. والإصلاحات التربوية الحقيقية التي يمكن أن تدعم بالتالي، جهود التنمية الشاملة، هي تلك الإصلاحات التي تحقق مايلي :

ـ إلغاء الازدواجية والتشعيب في التعليم قبل الجامعي

ـ توسيع الفرصة التعليمية للجميع : للكبار والصغار، للريف والحضر

ـ خلق علاقات ديمقراطية داخل النظم التعليمية بين جميع أطراف العملية التربوية

ـ اتخاذ العمل إستراتيجية تعليمية، ومدخلا للتعليم والعمل

ـ توجيه محتوى التعليم لخلق الشخصية المنتجة الواعية القادرة على النهوض بأهداف التنمية الشاملة.([8])

[8] ـ شبل بدران ـ التعليم والبطالة ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ـ 2002 ـ ص ص 34/25

من جهة ثانية، فإن عملية تقييم الخدمات التعليمية تكون وفق عدة أسس ومعايير تخطيطية وأخرى جغرافية، تعتمد على البعد المكاني الذي ينفرد الجغرافيون بمعرفته دون غيرهم. وعليه، يعتمد تقييم الكفاءة على عدة عناصر،أهمها :

1- مدى اعتماد المعايير التخطيطية في عملية توزيع الخدمات التعليمية بشكل متساوي، يخدم جميع سكان منطقة الدراسة، حسب توزيعهم وكثافتهم.حيث تتم مراجعة كل المعايير بشكل دقيق ومدى تطبيقها في منطقة الدراسة، وتحديد المؤسسات التي لم تتقيد بتلك المعايير والأسباب الكامنة وراء ذلك.

2ـ تطور الخدمات التعليمية كما ونوعا، بما ينسجم والنمو السكاني والتطور العلمي والتكنولوجي، حيث يزداد السكان بشكل مستمر. وهذا يعني التوسع في المؤسسات التعليمية بما يتلاءم والزيادة السكانية. وحسب المعايير المعتمدة في هذا المجال .

3 ـ تطور المقررات بشكل يتفق مع التطور العلمي الذي يشهده العالم. ويكون هذا التطور في كل مراحل التعليم من الابتدائي إلى الجامعي.فإذا ما حدث خلل في إحدى المراحل ستكون له آثار على ما بعدها. وعليه،فإن تطور العملية التعليمية لا ينحصر بمرحلة معينة دون أخرى.

4 ـ مدى استخدام التقنيات الحديثة في مجال التعليم من حاسوب وآلات ومعدات ومختبرات والتي تزيد من قدرات الطالب وإمكاناته، ليكون قادرا على تولي المسؤولية في الحياة العملية.

5 ـ تحديد المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم بشكل دقيق، والتي تنعكس آثارها سلبا على واقع مخرجات التعليم في المستقبل. وهذا يعني تقييمطبيعة الأبنية المدرسية ومدى ملاءمتها لهذه الخدمة. ففي بعض الأحيان تستخدم أبنية خططت لاستعمال ما غير التعليمي. ولكن، تم استخدامها لغرض التعليم فتكون غير كفؤة. ويترتب على استخدامها بعض السلبيات.

6 ـ مدى توفر الخدمات المختلفة في المدرسة من ماء وكهرباء وحمامات وألعاب وحوانيت، والتي تعد من الجوانب المهمة والضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

7 ـ التعرف على المشاكل التي تواجه الطلبة والتي تتعلق منها بالجوانب التعليمية من مناهج ومدرسين.

8 ـ تحديد المشاكل التي تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والمواصلات.

9 ـ الوقوف على المشاكل التي تواجه إدارات المدارس، سواء ما يتعلق منها بالجهات المسؤولة أو بالمجتمع.

10 ـ التعرف على المشاكل التي يعاني منها المعلم والذي يعد الركيزة الأساسية في العملية التعليمية.فتطور تلك الشريحة ورفع مستواها الاقتصادي والعلمي هو الأساس في عملية النهوض العلمي، فما الفائدة من تبديل المناهج وتطويرها ولكن لا يوجد من يقوم بتدريسها بشكل صحيح ؟ما الفائدة من عمل المختبرات الحديثة ولا يوجد من له خبرة فيها ؟ فعلى الجهات المسؤولة أن تطور الكادر التعليمي بكل مراحله من الابتدائي إلى الجامعي، من خلال الدورات التدريبية خارج وداخل البلد، وتحسين وضعه الاقتصادي، لكي لا يفكر في العمل بمجال آخر لتوفير لقمة عيشه.

11 ـ تحديد طبيعة توزيع الطلبة على المعاهد والكليات. وتحديد الكليات التي يتركز فيها الطلبة أكثر من غيرها. ومن ثم التعرف على أسباب هذا التركز، والأمر نفسه بالنسبة للأقسام.([9])

عرف نظام التعليمي نموا كبيرا في العشرية الأخيرة، الأمر الذي أعطى إمكانية تعميم التعليم الإجباري والتطبيق الفعلي لحقوق التعليم، فقد بذلت مجهودات كثيرة في هذا المجال بما يسمح بتوسيع التعليم الأساسي، و توفير وسائل التعليم و التكوين الضرورية، الأمر الذي يشجع الإقبال على هذا المجال.

يتجه التكوين العالي شيئا فشيئا نحو التكوين التكنولوجي ذلك أن تكوين المهندسين تطور بشكل ملحوظ في ميدان التكوين التقني والعالي.

وهذا ينطبق أيضا على المنظومة التربوية ،وذلك بتطوير المنشآت في المخططات التنموية كالرابع والخامس، حيث شجعت الاستثمار في هذا المجال و طورت في مستوى العلمي بتوفير الأساتذة من الخارج.

وضع المخطط في مجال الاستثمار، مطلب زيادة الإنتاج في المؤسسات المنجزة حيث احتياطي الإنتاج يسمح باقتصاد 20 % من المصاريف الحالية. كما فتح المخطط التنموي المجال لتحسين و للاستيعاب الجامعي المتواصل بتقديم الدعم للمعلمين و الأساتذة،و قد وضع المخطط من بين أهدافه :

-مضاعفة شعب التعليم الثانوي و توسعها في إطار إعادة التكوين المطبق.

-الإعلام الآلي يعتبر كوسيلة تعليم و شعب علمية، عملت المخططات التنموية على تطبيقها بصفة واسعة.

-استقبلت منشآت التعليم و التكوين خلال المخطط أكثر من 6.5 مليون تلميذ و متربص

[9] ـ خلف حسين علي الدليمي ـ تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ـ دار صفاء للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2009 ـ ص ص111/109

.بزيادة أكثر من 1.02 مليون تلميذ ومتربص ...

-الدعم المالي للبرنامج يقارب 31.5 مليون دينار،مشاريع في طور الإنجاز مع المخطط الثاني قدرت ب 33.3 مليون دينار.

-الدعم المالي التكميلي يصل إلى 64.7 مليون دينار، مول بسقف 45 مليون دينار.

-الفرق بين متطلبات البرنامج والإعفاء التكراري 19.7 مليون دينار.

إن تفحص المؤشرات الإحصائية الخاصة بالتعليم في الجزائر ، يظهر مستوى مقبول نوعا ما في قطاع التعليم على السلم الوطني. فـ 78% من البلديات لديها مؤشر إحصائي مقبول إلى مقبول نوعا ما . وهي وضعية تبين مجهودات الدولة في قطاع التعليم منذ الاستقلال . وهناك حوالي 64% من 1200بلدية تقع بشمال البلاد ، بها 339 بلدية تسجل مؤشر غير مقبول ، مناطق الشمال تسجل 45% والهضاب العليا 44% . بينما حوالي 33% من بلديات الهضاب العليا تسجل مؤشرا غير مقبول ،و 17% من مناطق شمال البلاد فقط يمسها هذا المؤشر ، تتموقع بشكل خاص في ولايات المدية ، عين الدفلة ، الشلف ، غليزان .وفي الهضاب العليا فإن البلديات بمؤشر غير مقبول هي بلديات الهضاب العليا ـ مركز ( أكبر نسبة بولاية الجلفة ) وبالهضاب العليا ـ غرب ( تسمسيلت وبلديات جنوب ولاية تيارت ). أما بمناطق الجنوب فإن الجنوب الغربي وبلديات أقصى الجنوب هي التي تسجل المؤشرات الأضعف أو غير المقبولة . [10]

[10] - carte de la pauvreté en algérie – programme des nations unies pour le développement PNUD – agence nationale d’aménagement du territoire- mai 2001 – p25

وتتوضح البلديات الفقيرة، في الجدول التالي :

**جدول رقم 07 : يوضح التقسيم الجهوي للبلديات الفقيرة في قطاع التربية([11])**

| جهة البلديات | البلديات الفقيرة | | بلديات بوضعية هشاشة قصوى | |
|---|---|---|---|---|
| | السكان (98) | النسبة | السكان (98) | النسبة |
| الشمال | 451.192 | %46 | 98.719 | %30 |
| الهضاب العليا | 467.143 | %48 | 216.484 | %67 |
| الجنوب | 55.220 | %6 | 9.323 | %3 |
| المجموع | 973.555 | %100 | 100 | %100 |

المصدر : خريطة الفقر في الجزائر، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، ماي، 2001.

وتعني هذه النسب للبلديات الفقيرة، مدارس دون المستوى. سواء من ناحية التخطيط أو العمران أو الإمكانيات، وحتى من حيث مستوى التدريس والمدرسين.

## 3 ـ ثالوث البطالة، العمل المؤقت والفقر:

يشغل العمل لدى الأغلبية منا مساحة من نشاطنا الإنساني، أكبر مما تشمله أية اهتمامات أخرى. وكثيرا ما يرتبط العمل في نفوسنا بطابع الرتابة التي نسعى إلى التقليل منها أو التهرب من وقعها على النفس. غير أن البديل عن العمل هو البطالة التي لا يطيقها أكثر الناس. وحتى في بعض الأحيان التي تكون فيها ظروف العمل وشروطه مزيجا من القسوة والرتابة وضآلة المردود المالي، يظل العمل وأنماطه هو العامل الحاسم في تشكيل مساراتنا المعيشية وأحوالنا النفسية.([12])

وعليه، فإن البطالة والفقر وباءان خطيران يجتاحان جميع بلدان العالم، دون استثناء. وإن كان ذلك بنسب مختلفة بين بلد وآخر، قسم كبير من البشر البالغين والقادرين على العمل، يعانون البطالة. إن القسم الأعظم من هؤلاء العاطلين أو البطالين هم بطبيعة الحال من البلدان المتخلفة التي تعاني، إضافة إلى ذلك، من الأمية والاستبداد والقهر والتلوث والصراعات الداخلية وعزل المرأة عن المجتمع وغير ذلك من أمراض التخلف... وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب مليار عاطل عن العمل، يتوزعون على مختلف أنحاء الأرض.وهذا الرقم المهول بحد ذاته، يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسبل الكفيلة بتحقيق

[11]- carte de la pauvreté en algérie – programme des nations unies pour le développement PNUD – agence nationale d'aménagement du territoire- mai 2001- op.cit – p 50

[12] ـ أنتوني غيدنز ـ مرجع سابق ـ ص ص 436/435

القدر الممكن من الاستقرار النسبي في المعيشة([13]). وتكتسب مشكلة البطالة خطورتها من عدة اعتبارات، أهمها :

ـ إن البطالة جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ـ إن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى في صفته الإنسانية.فالآلات لا يضيرها أن تترك عاطلة، والأرض لا يضيرها أن تترك دون استغلال، لكن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دورا له في عملية الإنتاج.

ـ إنالعمل وإن كان أحد وسائل الإنتاج، إلا أنه الهدف من هذا الإنتاج. فالهدف من أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للإنسان.

ـ إن البطالة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها. إذ تشكل البطالة السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع (التطرف، الإرهاب، المخدرات، الجريمة بأنواعها...)،كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي.فليس هناك ما هو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين، سوى أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين متعلمة.وهذه إحدى سمات مشكلة البطالة في الوقت الحاضر، حيث تتفشى البطالة بيت المتعلمين أو على الأقل تكون أكثر وضوحا بينهم.([14])من جهة ثانية، يترافق الكشف عن حضور الأطفال للمدارس بين فقراء أهل المدن مع قلة الفائدة الملموسة من التعليم وتكاليفه الباهظة، المباشرة وغير المباشرة.فضلا عن الحاجة الملحة لأي دخل يمكن أن يكتسبه الأطفال.

ولكن، البرجوازية الحضرية التي تشمل الخدم المدنيين وغيرهم من العمال الإداريين لا تتعرض لمثل هذه المنغصات... وهكذا، فإن نمو وتطور سوق العمالة وبصورة خاصة تزايد الحاجة إلى الوظائف التي تتطلب العلم ومحو الأمية، تجعل التعليم عاملا حاسما وهاما لدخول سوق العمالة وغيره، من أنماط مسالك الحياة التالية.لكن، بينما يجعل الافتقار إلى التعليم الوصول إلى القطاعات الجذابة لسوق العمل غير متيسرة، إلا أنه لا يصح القول بالعكس. فالمؤهلات العلمية العالية مطلوبة للوصول إلى درجات خاصة على سلم العمل. وبينما تترافق هذه المؤهلات مع مستويات علمية عليا لدى قوة العمالة ـ إلا أن القدرات المتزايدة لأنظمة التعليم الرسمية، في معظم البلدان ذات الدخل المتدني- قد ترافقت أيضا، مع تفشي البطالة في صفوف المتعلمين. ونتيجة لذلك، فإن تحليل التعليم ونشاط الأطفال العاملين والشباب لن يكون كاملا ما لم يؤسس على مواقف أكثر شمولا لبنية سوق العمالة

[13] ـ صلاح محمد عبد الحميد ـ أزمة البطالة ( دراسة مقارنة : مصر ، السعودية ، الكويت ) ـ هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ـ مصر ـ 2007 ـ ص ص 56 / 65

[14] ـ شبل بدران ـ مرجع سابق ـ ص ص40/39

ومستويات البطالة([15]). إن نوع العمل يحدد المستوى المعيشي للأفراد. فقد حدد كارل ماركس (Karl Marx) أربعة أنواع للطبقة الشغّيلة، كمايلي :

ـ أولئك الذين يشتغلون بالقطاع غير رسمي والصناعي : أي قدامى العمال الذين يقطنون العشوائيات، ويشاركون بالحياة الاجتماعية، يعني أنهم اشتغلوا سابقا بالمصانع، لكنهم تركوا العمل لسبب ما، كالمرض مثلا.

ـ أولئك الذين يشتغلون اجتماعيا داخل العشوائيات ومهنيا خارجها : وهم أولئك الشباب والرجال الذين يقضون عطلة مرضية طويلة، أو أنهم لم يجدوا عملا بالمصنع، أو أن شهادتهم المهنية غير كافية للعمل بالمصنع. وبالتالي، يمتهنون أعمالا مؤقتة ( le bricolage): بائع بمحل أو مكتبة أو حمّال...

ـ أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي داخل وخارج العشوائيات : مرة ثانية، هم شباب وكبار أبعدوا أو أقصوا من العمل بالمصنع، أو أنهم يرفضون العمل بالمصنع، ويعملون بالحي بشكل مؤقت، وخارج الحي يعملون كمجندين.

ـ أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي داخل العشوائياتفقط : هم شباب وكبار ونساء أيضا. بالنسبة للشباب والرجال فعملهم هو الأعمال المؤقتة، أما النساء فيقمن بالأعمال المنزلية([16]).

ويلاحظ المتتبع للتراث الحضري أن جل الدارسين، يركزون عند تناول ظاهرة الفقر الحضري، على تلك الأنشطة التي لا تشملها الإحصاءات الرسمية، ولا تخضع للروتين الإداري. الأمر الذي يجعل الأفراد الذين يمتهنونها عرضة لتقلبات الزمن والانحدار الاجتماعي، بسبب المرض والشيخوخة أو الضغوط النظامية. فالمرأة التي تحصل على رزقها من بيع جسدها هي معرضة بين الحين والآخر للمخاطر الاجتماعية، فلا ضمان اجتماعي ولا مؤسسة أو قانون يحميها. ويقال الأمر نفسه، عن عدد من الحالات التي تلتقط رزقها من قلب علاقات الشارع القذرة والأعمال الوضيعة ـ الطفيلية- والمهن الدنيا التي تشكل في منظور سوسيولوجيا العبث، استراتيجيات للتغلب على معقولية الحياة وعبثها. أما في الفكر الماركسي، فهي تجسد الاستغلال واللامساواة، في حين تعبر في التصور البنائي الوظيفي عن الاختلالات التي تصيب النسق الاجتماعي...الخ.

[15] ـ جيري ردجرز وجاي ستاندنغ ـ تشغيل الأطفال والفقر والتخلف ـ ترجمة خالد أسعد عيسى ـ مكتب العمل الدولي في جنييف ـ منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ـ 1998 ـ ص 39

[16]- louis moreau de bellaing- la misère blanche ( le mode de vie des exclus )- éditions l'harmattan – paris – 1988 – pp 82/86

وهناك شواهد تاريخية وواقعية تشير إلى هرمية المهن وعدم تعبيرها في بعض الأحيان بدقة، عن المكانة الاجتماعية ... وقد وصفت هذه التشكيلة من المهن المشار إليها سابقا بأوصاف متعددة وسميت بمسميات مختلفة، مثل: القطاع غير الرسمي، القطاع غير النظامي، الجماهير المهمشة، الأسلوب السلعي الصغير للإنتاج...الخ.وليس هناك من شك،في أن المشكلات التي تواجه البائع على الرصيف، المتسول، العاهرة، المواطن العادي، هي مشكلات جزئية ترتبط بمشكلات بنائية عامة يفرزها نسق القوة، أسلوب الإنتاج السائد، علاقات العملوأجهزة الإعلام وغيرها من آليات التسلط والقهر التي تؤدي إلى أن يصبح لدى أفراد الفئات الدنيا، في غمرة حياتهم اليومية المضطربة، وعيا زائفا بأوضاعهم الاجتماعية. وفي هذه الحالة، يلجأ النظام القائم إلى منع المسائل المحتملة والمطالب الملحة التي تتصل بالمصالح الحقيقية لهذه الفئات من أن تظهر على المسرح السياسي...

ويبدو واضحا أن الحياة الحضرية تميل إلى تأكيد التغير المستمر في مهن الفقراء والهامشيين، وتكيفهم مع الواقع والظروف الجديدة، الأمر الذي يحتم علينا النظر إليهم ليس كأفراد سلبيين، بل كمؤثرين ومتأثرين بمكونات البناء الاجتماعي، باعتبارهم نتاجا للوضع السوسيو- اقتصادي القائم بكل تناقضاته([17]).ومن مظاهر البطالة المقنعة أيضا، ما يسمى بالعمل المؤقت. وقد تعرض إسماعيل قيرة في دراسته عن " العمل اللانظامي " إلى ظاهرة العمل المؤقت أو العرضي، باعتبارها جزء لا يتجزأ من قاع المدينة الجزائرية التي تعتمد بعض مؤسساتها على العمال العرضيين، ضحايا الاختلال في وتائر النمو والفشل المتزايد للمؤسسات الجزائرية في استيعاب الزيادة السنوية في عدد السكان القادرين على العمل. وغير خاف أن دراسة العمل العرضي، لا يتسنى أن يتكامل فهمه وتفسيره ما لم يدرك باعتباره نمطا يجسد إشكالية الفقر والتخلف من ناحية، ويطرح قضية نكاد نلمح إجماعا حولها بين المشتغلين في الدراسات الحضرية وهي أن فهم عمل النظام السوسيو - اقتصادي الحضري، يتطلب تناول جماهير العمال المؤقتين الذين يوظفون على أسس مؤقتة ومقتطعة وغير منظمة، من ناحية أخرى .

ولا جدال أن البحث الحضري للعمل العرضي الذي يجسد حالة الفقر، يسهم بما لا يدع مجالا للشك، في انجاز مزيد من الفهم العلمي، ويسلط الضوء على كثير من قضايانا وإشكالياتنا الحضرية المتعلقة بالفرد والمجتمع معا. ولا يقف الأمر عند هذه الحدود، إذ يمكن هذا الفهم من تطوير بعض التصورات النظرية حول واقعنا والاقتراب أكثر من واقع الفقراء الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد الحضري.فمن الحقائق التي أخذت تتشكل لدى دارسي أشكال الفقر الحضري، أن استجابة العمال المؤقتين لقبول عمل ما، هي استجابة

[17] - إسماعيل قيرة - أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية - مرجع سابق - ص ص 47/ 56

دفاعية ـ فردية، لأنهم يحتلون مواقع لا تسمح لهم القيام بأي فعل جماعي أو إدراك المشكلة العامة التي يشكلون جزء صغيرا منها. فهم ينتقلون بين العمالة المؤجرة، التشغيل الذاتي، الإنتاج الصغير، الخدمات والتجارة المحدودة النطاق. وفي ما يتعلق بالنمطين الأخيرين ـ مثلا ـ يمكن القول،بأنهما نتاج العلاقات التبادلية المعقدة بين مثل هذه الأنشطة " الصغيرة " وتلك الأنماط من الإنتاج والتوزيع التي تسيطر على الاقتصاد المتخلف.

ومن اللافت للنظر، أن أكثر الارتباطات أهمية بين الصناعة والتجارة الرأسمالية والإنتاج الصغير، والخدمات، والعمل المؤقت، هو الدور الذي يلعبه هذا الأخير كاحتياطي لا ينضب وسوق للعمل الرخيص.وكذلك، دور الأنشطة غير المحمية في استيعاب الفقراء العاملين الذين يشكلون فائضا بالنسبة إلى متطلبات القطاع المحمي الذي يستخدم على نحو منتج. ومن الأمور التي تستحق الذكر هنا، أن العامل المؤقت ووضعه المعاش وحالته الراهنة هي نتاج الاقتصاد الذي يحاول في نطاقه، توفير وسائل عيشه والمجتمع الذي يعيش فيه. إنه ليس هامشيا وليس عضوا في تشكيلة اقتصادية غير رسمية، إنه مندمج في النظام الحضري والوطني. لكن هذا الاندماج، يتم على أسس مؤقتة ومتقطعة واستغلالية. والظاهرة اللافتة، أنه على الرغم مما يبدو من إجابات المبحوثين من تركز اهتمامهم حول فقرهم وتقلب ظروفهم، إلا أن التطلع للحصول على عمل دائم أصبح هو الآخر مركزا لاهتمام العمال المؤقتين الذين أبدوا موقفا عدائيا من السلطات المحلية التي تعتبر في نظرهم المسؤول الأول عن " تشردهم " و"بحثهم" المستمر عن " أيام "، لاعالة على أسر كثيرة العدد([18]).

## 4-دائرة الفقر، الصحة والمرض:

شهد القرن العشرون ارتفاعا ملحوظا في مستوى العمر المتوقع للناس في البلدان الصناعية، واستؤصلت في هذه المجتمعات أمراض وأوبئة عديدة، مثل : كساح الأطفال والحمى القرمزية والسل. كما أن مستوى الصحة مازال عاليا بصورة عامة، مقارنة ببلدان العالم الأخرى. وتعزى أوجه التقدم في مجالات الصحة العامة في العادة إلى ارتقاء الطب الحديث. كما أن ثمة اعتقادا بأن البحوث الطبية قد أسهمت، وستظل تسهم في الكشف عن الأسباب البيولوجية للمرض وابتكار الوسائل الفعالة لمعالجتها أو السيطرة عليها. ويعتقد أكثر المراقبين، أن تزايد الخبرة الطبية والعلمية، سيؤدي إلى اطراد التحسن في مستويات الصحة العامة.

إن تناول قضايا الصحة والمرض على هذا النحو، قد أصبح بالغ التأثير في الحياة الحديثة، غير أنه لا يلقى القبول من جانب علماء الاجتماع الذين ينظرون إلى هذه المسائل من منظور مغاير تماما. فالاتجاه التقليدي يغفل الدور المهم الذي تؤديه المؤثرات الاجتماعية

[18] ـ إسماعيل قيرة ، ع. الحميد دليمي ، سليمان بومدين ـ مرجع سابق ـ ص ص 237/ 239

والبيئية، على أنماط الصحة والمرض. فالتحسن العام الذي طرأ على الصحة العامة، خلال القرن الماضي لا يمكنه أن يخفي عن أعيننا أن ثمة خللا واضحا وصارخا في توزيع الصحة والمرض في أوساط المجتمع الواحد، أو بين المجتمعات والشعوب في مختلف بقاع الأرض. وقد أظهرت الدراسات أن جماعات محددة من المجتمع تتمتع بمستويات صحية أفضل من غيرها، مثلما أن المرض وتدني الأوضاع الصحية ينتشران بصورة أوسع، لدى الشعوب والطبقات والشرائح الفقيرة في مجتمعات العالم بأسره. وترتبط ظاهرة اللامساواة الصحية هذه ارتباطا وثيقا بأنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سعى علماء الاجتماع وعلماء الأوبئة الذين يدرسون نسب التوزيع والتكرار للأوبئة والأمراض بين السكان إلى تفسير الصلة بين الصحة من جهة، وعدد من المتغيرات من جهة أخرى، مثل : الطبقة الاجتماعية، والجنس، والعرق، والعمر والطبيعة الجغرافية. ورغم اتفاق الدارسين جميعا على أن ثمة ترابطا بين الصحة واللامساواة الاجتماعية، فإنهم يختلفون حول طبيعة هذا الترابط، أو الوسيلة التي ينبغي انتهاجها لمعالجة هذا التفاوت الصحي. وتتمثل إحدى النقاط التي يثور حولها الجدل في أهمية المتغيرات الفردية (مثل: أسلوب الحياة، والسلوك، والتغذية والأنماط الثقافية) مقابل عوامل أخرى بيئية أو بنيوية (مثل: توزيع الدخل والفقر).([19])

وتدل الدراسات التي أجريت على الصحة والوضع الطبقي، على وجود صلة واضحة بين معدلات وفيات الرضع ونسبة المرض بينهم من جهة، والطبقة الاجتماعية للفرد، من جهة أخرى. وقد أجريت في بريطانيا دراستان وطنيتان شاملتان بينسنوات 1980- 1987، كان لمفعولهما أثر الصدمة على الأوساط السياسية وفي أوساط الرأي العام. ورغم ارتفاع المستوى الصحي النسبي في بريطانيا بصورة عامة، فقد أظهرت هاتان الدراستان فجوات واسعة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، من ناحيتي مؤشرات الصحة والمرض التي تتراوح بين وزن الوليد عند ولادته، مرورا بارتفاع ضغط الدم وانتهاء بالتعرض للأمراض المزمنة. وكان من النتائج التي خلصت إليها هاتان الدراستان، أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات والمراتب الاجتماعية الاقتصادية العليا يتمتعون، على المعدل، بمستويات صحية أفضل. كما أنهم يكونون أطول من غيرهم وأكثر طاقة وقوة، بالإضافة إلى أنهم يكونون أطول عمرا من الأفراد الذين يعيشون في الدرجات السفلى من السلم الاجتماعي. وتتسع الشقة بين الفئات الاجتماعية العليا والدنيا إلى درجاتها القصوى، في نسبة الوفيات بين الرضع (أي الأطفال الذين يموتون في السنة الأولى من عمرهم)، وذلك بالإضافة إلى نسبة الوفيات بين الفئات الفقيرة في جميع مراحل العمر، هي أعلى بكثير مما تواجهه الفئات المرفهة.

[19] - أنتوني غدنز - مرجع سابق - ص ص227/226

وقد درس اثنان من علماء الاجتماع هما براون وبوترل (**Browne, Bottrill**,1999) نواحي اللامساواة الصحية في عدة مجتمعات وأبرزا أهم النتائج، في النقاط التالية :

ـ فيما يتعلق بالعمال اليدويين غير المهرة في الفئات الاجتماعية المهنية الدنيا، تكون نسبة الوفيات بينهم قبل سن التقاعد، ضعفي النسبة لدى فئة المهنيين ذوي الياقات البيضاء في الطبقة المهنية الاجتماعية العليا.

ـ إن نسبة الأطفال الذين يولدون موتى أو خلال الأسبوع الأول من ولادتهم في العائلات التي يكون أرباب البيت فيها من العمال غير المهرة، تعادل ضعف أمثالهم في عائلات كبار المهنيين.

ـ إن عمر أبناء الطبقة الاجتماعية العليا من المهنيين، يزيد بمعدل سبع سنوات عن أمثالهم في الطبقة الدنيا من العمال اليدويين غير المهرة.

ـ إن نحو 90% من الأسباب المؤدية إلى الموت، تكون أكثر انتشارا في الطبقة الاجتماعية الدنيا، قياسا على ما هي عليه في الطبقات الأخرى.

ـ إن أفراد الطبقة العاملة يراجعون الأطباء لمعالجة مجموعة من الأمراض أوسع بكثير مما يشكو منه أفراد الفئات المهنية العليا.كما أن الأمراض المزمنة أو الطويلة الأمد في الفئة الأولى، تزيد بنسبة 50% عما هي في الثانية.

ـ إن اللامساواة الصحية القائمة على أساس طبقي تتزايد وتعلو نسبتها بصورة واضحة، في أوساط العاطلين عن العمل.كما أن من يعملون خارج بيوتهم يعيشون حياة أطول من المتعطلين([20]).

وعليه، تظهر العلاقة بين الفقر والصحة بشكل ملحوظ. فكلما زاد الفقر حدة، انخفض المستوى الصحي، مما يؤدي إلى الوفاة. وقد كشفت دراسة حديثة بكلية الطب " جامعة دوك الأمريكية "، أن الفقر يؤثر سلبا على سلوكيات الأطفال حيث يظهرون سلوكيات مرتبطة بأمراض ومشكلات نفسية، مقارنة بالأطفال الذين لم يعيشوا في الفقر. وتبين أن انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع، وما يتبعه من نقص في التغذية الأساسية للأطفال، وافتقار المسكن إلى الشروط الصحية، تؤدي إلى انتشار الأمراض بين الأطفال الرضع وبالتالي وفاة الكثير منهم. واستبان أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة يتضمن السلع والخدمات الضرورية واللازمة للصحة الجيدة واحترام الذات. ويشتمل بالنسبة للأسرة، على الآتي :

[20]- أنتوني غدينز - المرجع السابق - ص ص 228/227

1 ـ نوع وكم الطعام الذي يحافظ على الصحة الجيدة. فقد تلاحظ أن نقص التغذية يظهر بوضوح بين الطبقات الدنيا. وكذلك،فإن سوء التغذية ينعكس على الجنين في الرحم.

2 ـ الملابس التي تكفي لإشباع الحاجات النفسية والذوق.

3 ـ المأوى المناسب للحياة الأسرية. فالفقر وما يرتبط به من ظروف التزاحم، يؤدي إلى احتمال الإصابة بالمرض. يضاف إلى ذلك،أن انخفاض مستوى المقاومة وارتباطه بالتعرض المستمر للظروف غير صحية، يجعل الفرد سريع التأثر بالأمراض.

4 ـ يلاحظ ارتفاع معدل الوفيات وانتشار الأوبئة والأمراض في المناطق المتخلفة. فقد عقدت مقارنة بين المناطق السكنية التي تحوطها الحدائق والأشجار وبين منطقة متخلفة في فرنسا. ووجد أن معدلات الوفيات وانتشار الأمراض والأوبئة تقل في المناطق الأولى،عنها في المناطق المتخلفة.

5 ـ تكاليف الإضاءة والتهوية.

6 ـ انخفاض توصيل الخدمات الطبية والصحية، وعدم قدرة الفقراء على استشارة الأخصائيين، مثل: طبيب الأطفال، أو أخصائيين الأمراض الباطنية، أو العيون لارتفاع التكاليف. مما يؤدي إلى انخفاض الرعاية الصحية والطبية واحتمال الإصابة بالمرض. ولذلك، ينصح بالتوسع في التأمين الصحي والطبي.

7 ـ إشباع الحاجات الدينية والاجتماعية والتعليمية.

8 ـ مال احتياطي لمواجهة المصاريف غير المتوقعة.([21])

ومن جهة ثانية، فإن المشاكل التي تواجه الخدمات الصحية، والتي تعمل على تقليل كفاءة أدائها، تؤثر أيضا على الصحة العامة. وتتمثل هذه المشاكل، في :

ـ قلة النفقات الموجهة لهذه الخدمة في معظم الدول النامية، وحتى الغنية منها.

ـ عدم تطور مؤسسات الخدمات الصحية بما يتفق والنمو السكاني في معظم الدول، مما يولد ضغطا كبيرا على القائم منها. فيقلل من كفاءة عملها، فينعكس ذلك سلبا على صحة الإنسان.

ـ عدم توفر أعداد كافية من الأطباء في بعض التخصصات المهمة، وإن توفرت سيتركز وجودها في المستشفيات الرئيسية فقط، مما يجعل الحصول على خدمات تلك التخصصات غير متاح في المناطق الأخرى.

[21] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ـ الفقر والمجتمع ـ مرجع سابق ـ ص ص126/125

ـ عدم توفر التقنيات الحديثة في معظم المستشفيات، أو عدم توفرها في البلد. وهذا يقلل من كفاءة أداء الخدمات الصحية.إذ أن استخدام الأجهزة المتطورة يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المريض.

ـ عدم تطوير الكادر الطبي والإداري والفني، بما ينسجم والتطورات التكنولوجية والتقنية التي يشهدها العالم.

ـ عدم تفهم المجتمع للدور المهم الذي تقدمه المؤسسات الصحية. ويجب التقيد بما تصدره تلك الجهات من تعليمات والتي تصب في مصلحة الإنسان.

ـ قلة التزام بعض العيادات الخاصة في بعض الدول بالشروط الصحية الأساسية، مما ينعكس سلبا على صحة الإنسان.

ـ قلة خبرة بعض العاملين في المختبرات والأشعة، مما يجعل عملية تشخيص الحالة غير صحيحة.ومن ثم يعطى علاجا غير ملائم فتكون النتائج عكسية، أي الإضرار بالمريض.

ـ استخدام بعض الأبنية كعيادات أو مراكز صحية وفي مواقع غير ملائمة من جميع الجوانب، مما يترتب على ذلك بعض المشاكل.

ـ السماح للأطباء حديثي التخرج وقليلي الخبرة بفتح عيادات خاصة.وقد يكون غير دقيق في تشخيص المرض وخاصة الذين لم يكن عندهم شهادات تخصص دقيق في مجال معين.

ـ عدم الاهتمام بشؤون العاملين في مجال الخدمات الطبية بشكل ينسجم مع طبيعة عملهم الشاق، والمخاطر التي يتعرضون لها، وفترة العمل التي قد تكون في بعض الأحيان بشكل مستمر ليل نهار.فلابد من توفير مستلزمات الحياة الأساسية لهم، من سكن ومردود مالي مناسب يجعله لا يفكر بالعمل في مكان آخر، لتوفير لقمة العيش لعائلته. كما يكون حافزا له لأداء عمله بشكل صحيح([22]).

## 5 ـ ظاهرة التحضر ومشكلة السكن والتهميش:

يعد السكن من أهم مؤشرات التنمية، وعلامة من علامات التحضر التي تقاس من خلاله مدى تقدم وتحضر المدينة. كما أن دراسة مشكلاته من الأولويات التي تناقشها الجهات الحكومية، وكذلك من أهم المواضيع التي يدرسها الباحثون، في عدد من التخصصات. فالسكن هو ذلك المكان الذي يحوي العائلة ويجمعها. وهو المكان الذي يوفر أسباب الراحة لساكنيه، ويسهم بالتالي في إحداث الاستقرار النفسي للأفراد. وتعتبر عملية التحضر ظاهرة عالمية،حدثت في الدول المتطورة والنامية، وهي مرتبطة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية

[22] ـ خلف حسين علي الدليمي ـ مرجع سابق ـ ص ص 163/162

تتمثل داخل الدولة، في تزايد سكان المدن ونمو المدن الكبرى، ونشوء التجمعات المدينية العملاقة التي تضم عدة مدن مع ضواحيها. وقد أدّت سرعة التحول الحضري إلى اتساع الفجوة القائمة بين الريف والمدن، خصوصا في البلدان العربية، حيث يزداد اختلال التوزيعات المكانية للسكان، وكذلك الحال بالنسبة للتباين في توزيع الخدمات.

وبينما تمكنت الدول المتطورة من اجتياز مراحل التحول الحضري فيها، والتكيّف مع التغيرات التي شهدتها المدن وحل الكثير من مشكلاتها، نجد أن معظم بلدان المنطقة العربية مازالت تواجه مشكلات التحضر السريع في حركة التمدين، دون استعداد وحتى دون المرور بالمراحل اللازمة في سلسلة التحولات الحضرية. وبشكل عام، هناك خصائص مشتركة في التجمعات الحضرية تميز المدن الضخمة في المنطقة العربية، وتشمل تدهور الظروف السكنية وانتشار الفقر الشديد، وتكون أحزمة البؤس في الضواحي، ثم انخفاض مستوى الدخل الفردي، وانتشار البطالة أمام تزايد موجات الوافدين للعمل في المدينة. وكذلك التفاوت الواسع في الدخل وتركزه بين أيدي فئة صغيرة مهيمنة. يضاف إلى هذا كله، انتشار ظاهرة السكن العشوائي، ونشوء المستوطنات البشرية في أراضي الغير، خارج المدن والتي تفتقر لأهم الخدمات الضرورية كالمياه والمجاري الصحية والكهرباء والطرق... مما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية وإعاقة مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما تشهد غالبية المدن العربية مشكلة النقص في عدد المساكن، ذلك أن العرض من المساكن لا يتلاءم مع الاحتياجات السكنية الملحة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في معدل الكثافة السكنية، يقابله انتشار واسع للأحياء البائسة وتكوّن أحزمة البؤس حيث ينتشر السكن الفقير. وتؤكد جميع الدراسات أن الأزمة الإسكانية تأتي في الأولوية، أمام بقية الأزمات في المنطقة العربية، خصوصا من جهة ارتباطها بالنمو السكاني السريع، وتأثير التحول الحضري المبكر والانتقال الحضري المفاجئ في بعض الدول، مما أدى إلى تضخم المدن واكتظاظ المناطق السكنية بالناس، حيث برزت أزمات أخرى متصلة بها، مثل : أزمة النقل وتكاثر الأمراض الاجتماعية والبيئية([23]).

لهذا يبرز مفهوم تخطيط المدن ، من أجل دراسة وفهم واقع المدينة ، ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل والأحسن . فالمدينة ليست كيانا ماديا يتكون من مبان ومرافق وطرق فقط ، بل هي إلى جانب ذلك كيان اجتماعي وثقافي يشمل مؤسسات اجتماعية وثقافية . فالتخطيط يشمل الجانبين ( المادي والاجتماعي ) ، وهذا يؤدي في النهاية إلى جعل المدينة بيئة حضرية مناسبة لعيش الإنسان ومناسبة لمزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية في مؤسسات مناسبة لذلك .

[23] - علي فاعور - آفاق التحضر العربي ( دراسات وأبحاث ) - دار النهضة العربية - بيروت - 2004 - ص ص108/107

إضافة لذلك فتخطيط المدن لا يقتصر على تخطيط المنطقة المبنية من المدينة ، بل أصبح في الوقت الحاضر يمتد ليشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة ومن هنا تحول تخطيط المدن إلى ما يعرف " بالتخطيط الإقليمي للمدن" ، فالمدينة ليست ظاهرة قائمة بذاتها ، بل ترتبط في عوامل قيامها ونموها بالمناطق المحيطة بها والمعتمدة عليها ، والتي تمدها بحاجاتها . بل إن أهمية المدينة تنبثق من أهمية موقعها النسبي في إقليمها والأقاليم المجاورة لها ، فأكثر المدن الكبيرة في البلدان النامية تعتمد إلى حد كبير في اشباع حاجاتها من المحاصيل الزراعية واللحوم على المناطق القريبة منها أو الواقعة في اقليمها ، وبالمقابل فإن سكان المناطق المجاورة كثيرا ما يعتمدون على المدينة في سد حاجاتهم من المواد الصناعية والآلات والمعدات التي تصنع أو تباع في أسواق المدينة الكبيرة . وهكذا الحال في العواصم بالنسبة للدول والمدن التجارية بالنسبة لمناطق النشاط الاقتصادي ومناطق الانتاج والاستهلاك ومد المواصلات بالنسبة لخطوط النقل والمدن السياحية بالنسبة للبيئة الطبيعية المحيطة ... فالغاية الأساسية مهما كانت نظريات التخطيط وفلسفته هي تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة ، وفي المناطق المحيطة بها ، وكذلك تحسين الظروف العمرانية والخدمات والمنافع ، وكذلك الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكانها .[24]

كما برز في السنوات الأخيرة مفهوم " التنمية العمرانية المستدامة " . فلا شك أن المدينة يمكن لها ضمن مكونات أخرى أن تكون مكانا ملائما للمشاريع العمرانية والمعمارية المستدامة الكبرى ، التي تحترم البيئة إلى حد كبير . كما يمكن أن تكون في آن واحد مولدة لديناميكية اقتصادية وباعثة على الإدماج الاجتماعي . وهذا الأمر يجعل من المدينة محلا مناسبا لخلق تنمية عمرانية مستدامة .

وفي الجانب التطبيقي ، يبدو أن " التنمية العمرانية المستدامة تقوم أساسا على سياسات عمومية تسمح بمفصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع التهيئة المجالية للتجمعات السكنية التي تراعي الجانب البيئي " . فهذه التنمية المدروسة بعناية هي مقاربة مدمجة تهدف إلى الإجابة بفعالية على المشاكل الحضرية المطروحة مثل تمدد المدن ، وتدهور المشاهد العمرانية ، والإزعاج الناتج عن تدفق الحركة الميكانيكية الكثيفة ، والشروط المزرية للسكن ... وغيرها . كما تكون فيها غالبا نوعية الحياة أفضل .

ومما سبق يبدو أن ما هو مطلوب يتمثل في تطبيق بعض المبادئ في المدينة ، لكي تتحقق فيها تنمية عمرانية مستدامة ، ولإيجاد مدينة مستدامة يجب توفر شروط نذكر منها مايلي :

ـ ضرورة رفع الكثافات السكانية للحد من التمدد المجالي مع تشجيع الحياة المحلية .

[24] ـ هاشم عبود الموسوي ، حيدر صلاح يعقوب ـ التخطيط والتصميم الحضري ـ دار الحامد للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2006 ـ ص ص 62/60

ـ إعادة استغلال العقارات الصناعية والعقارات المهملة ، وذلك من أجل المحافظة على العقارات القابلة للبناء . وهذا الأمر يعني الاستغلال الأمثل لما هو متاح من عقارات من أجل " تهيئة " المدينة .

ـ تشجيع استعمال الدراجات والسير على الأقدام ، وتفادي استعمال السيارة قدر الإمكان للتقليل من التلوث بكل أنواعه .

ويكون تطبيق هذه المبادئ بسهولة أكبر على مستوى وحدة سكنية صغيرة هي الحي . لأنها أكثر تجانسا من المدينة . كما أن أبعادها تسمح بالتنسيق بين مختلف المتدخلين . وبخلق حياة اجتماعية تكون فيها مشاركة السكان في المشاريع التي تمسهم من قريب ، مما يسمح بإيجاد نوع من التكافل بينهم . وقد تم اقتراح المدن لتكون بمثابة مراكز لحل مشاكل البيئة العمرانية ، وتحقيق تنمية حضرية مستدامة .[25]

## 6 ـ علاقة الفقر بالدخل ومستوى الحياة :

يعد معيار " الدخل " و" الثروة " الأكثر استخداما في تحديد من هو الفقير. وذلك، كونهما قابلين نوعا ما للقياس. فالدخل هو كمية المال التي يحصل عليها الفرد من عمله سنويا (أي أجرته اليومية مضروبة في عدد أيام السنة). وتشير الثروة إلى مجموع ما يملكه الفرد من عقار وممتلكات شخصية وأسهم وسندات ونقد. لكن، دقة المعلومات عن الفرد تكون أوضح من دقة المعلومات عن مجموع ثروة الفرد، بسبب معرفة الدولة بمداخيل الأفراد أكثر من ثرواتهم، لأن الأخير مبعثر ويمثل مدخرات شخصية يصعب على الدولة معرفتها.ومن الطبيعي أن يتصل توزيع الدخل والثروة بالغني والفقير، ومستواهما المعيشي ومواقف كل منهما، تجاه الآخر وتجاه ذاته([26]). وقد أظهرت البحوث الميدانية، أن ثمة علاقة وثيقة فيما بين درجة العدالة في توزيع الدخول وبين معدلات النمو، من جهة وفيما بين معدلات النمو ومستويات الفقر، من جهة أخرى. فسوء توزيع الدخول يثبط معدلات النمو، كما يؤثر سلبا على مستويات الفقر. والجدول التالي، يوضح بيانات النمو والتوزيع المستخدمة في بعض البلدان العربية ومنها الجزائر([27]).

[25] ـ بوجمعة خلف الله ـ تخطيط المدن ونظريات العمران ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 2016 ـ ص ص 134/133

[26] ـ معن خليل عمر ـ مرجع سابق ـ ص 194

[27] ـ سليمان القدسي ـ منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي
.. .op citwww.aawsat.com/details.asp?issue

**جدول رقم 08: يوضح بيانات النمو والتوزيع في بعض الدول العربية**

| الدولة | سنة المسح | معامل جيني | متوسط دخل الفرد بالدولار | معدل نمو متوسط الدخل الفردي في عقد المسح |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 1988 | .4 | 2177 | .042 |
| | 1995 | .353 | 1484 | -.0179 |
| | 1998 | .395 | 1667 | -.0179 |
| مصر | 1981 | .34 | 546 | .087 |
| | 1991 | .32 | 651 | .0966 |
| | 1995 | .289 | 1060 | .0966 |
| العراق | 1988 | .34 | 3110 | -.0338 |
| | 1993 | .43 | 3942 | -.00335 |
| الأردن | 1987 | .362 | 1616 | .0361 |
| | 1997 | .364 | 1516 | .03612 |
| الكويت | 1973 | .469 | 19200 | -.065 |
| | 1979 | .379 | 19500 | -.065 |
| موريتانيا | 1995 | .39 | 462 | -.0269 |
| المغرب | 1985 | .4 | 582 | .0212 |
| | 1998 | .395 | 1235 | -.0269 |
| السودان | 1986 | .64 | 249 | .059 |
| تونس | 1985 | .43 | 1141 | .0304 |
| | 1990 | .4 | 1520 | .0304 |
| | 1994 | .415 | 1781 | .0525 |
| | 1995 | .417 | 2013 | .0525 |
| الامارات | 1997 | .384 | 19205 | .034 |
| اليمن | 1992 | .39 | 467 | -.0056 |
| | 1998 | .43 | 380 | -.0056 |

المصدر : World Bank 2001 صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة)وعبد الرازق الفارس، 2001.

يمثل الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردين الحالة المادية و الاقتصادية للأفراد، الناتجة عن الدخل الوطني لكل بلد، و هذا الأخير يرتفع و ينخفض حسب الإنتاج الوطني، بنسبة تقارب
95بالمائة من مداخيل البترول في الجزائر، و تتصدر الدول المتقدمة المراتب الأولى في هذا المجال تليها دول الخليج، لعائدات البترول مع قلة السكان مقارنة مع الدول المتخلفة الأخرى.

**جدول رقم09 : يبين تطورات متوسط الدخل الفردي في الجزائر**

| السنة | الدخل القومي | قيمة الدولار | عدد السكان بالمليون | متوسط الدخل الفردي |
|---|---|---|---|---|
| 1974 | 45.248.9 | 4.18 | 15.164 | 713.8 |
| 1977 | 67.945.1 | 4.16 | 17.058 | 966.6 |
| 1980 | 125.156.2 | 3.83 | 18.665 | 1747.4 |
| 1983 | 176.391.0 | 4.79 | 20.516 | 11974.5 |
| 1986 | 213.187.9 | 4.81 | 22.499 | 1967.5 |
| 1989 | 424.954.3 | 7.61 | 24.397 | 2260.8 |
| 1990 | 543.473.6 | 8.96 | 25.012 | 2425.0 |
| 1991 | 812.210.6 | 18.47 | 26.643 | 1714.9 |
| 1992 | 1.023.831.5 | 21.82 | 26.271 | 1786.6 |
| 1993 | 1.071.232.3 | 23.35 | 27.894 | 1603.1 |
| 1994 | 1.403.690.1 | 35.06 | 28.496 | 1453.2 |
| 1995 | 1.403.690.1 | 47.65 | 28.059 | 1397.0 |
| 1996 | 1.869.109.4 | 60.23 | 28.463 | 1375.6 |
| 1997 | 2.358.240.7 | 60.71 | 28.868 | 1461.7 |
| 1998 | 2.561.748.6 | 60.26 | 29.272 | 1432.2 |

المصدر:

-Donnée statistiques comptes économiques de 1994-1998 n° 293 ONS P 18.
- ONS Bulletin trimestrielle des statistiques 1 trimestre 1999 N° 13 P 08.

وقد بدأ متوسط الدخل الفردي بالجزائر في الارتفاع منذ سنة 1974 نتيجة ارتفاع قيمة البترول، وذلك حتى سنوات الثمانينات حيث سجل أعلى متوسط للدخل الفردي بالجزائر سنوات 1989- 1990بـ 2260.8 دولار للفرد الواحد و 2425.0 دولار. وهذا راجع للارتفاع بقيمة البترول كما سبق ذكره، و ارتفاع قيمة العملة الوطنية ، ثم بدأ هذا المتوسط في الانخفاض بداية من سنة 1990 نتيجة انخفاض سعر البترول، وواصل هذا المتوسط في الانخفاض ليس فقط لانخفاض سعر البترول ولكن لانهيار قيمة الدينار[28].

## 7 ـ الفقر ومشكلات الشباب :

تعد فئة الشباب أكبر نسبة مشكلة للمجتمع العربي. وعليه، فأهمية هذه الفئة على قدر حجمها. فمن جهة الشباب،فهم الأكثر حيوية ونشاطا وقدرة على العمل والعطاء والتغيير، ومن جهة ثانية،أنهم الفئة الأكثر عرضة للأزمات والتغيير والمشاكل، خصوصا في بيئة فقيرة تغذي عوامل العنف والانحراف لديه. وكما ما هو معروف، يتطلع الشباب إلى إشباع العديد من الحاجات المتنوعة بين الجسمية والنفسية والاجتماعية، خصوصا في ظل التقدم والتطور السريع في الحياة العصرية، وكذلك إرهاصات العولمة التي تستهدف فئة الشباب بالدرجة الأولى. لكن، التناقض بين إشباع هذه الحاجات أو الرغبات وبين الواقع المعيشي المتدني،يؤدي إلى حدوث العديد من المشكلات المعروفة في وقتنا الحاضر، ومن أهمها :

[28] ـ سهيل يخلف ـ مرجع سابق ـ ص 113

**1.7- الفقر الفردي** : يعد الشباب الفئة الأكثر تعرضا لما يسمى بالفقر الفردي أو ما اصطلح على تسميته لدى المتخصصين في الاقتصاد بـ " الفقر البشري ". فبرنامج الأمم المتحدة قد طوّر مؤشرا مركبا لقياس الفقر البشري، استنادا إلى مفهوم الاستطاعة (القدرة). حيث لاحظ أنه تحت مفهوم الاستطاعة " لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضا في عدم توفر فرصة حقيقية له - بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية - لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمة (مفهوم الاستطاعة يعتبر من المساهمات الأصيلة للبروفيسور أمارتيا سين والتي وسعت من نظرية الرفاه الاقتصادي).ويتمحور المؤشر المركب للفقر البشري حول ثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية ويسعى لعكس حالة الحرمان، ومن ثم تجميعها في مؤشر مركب.

ويعنى العنصر الأول بالحرمان من البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة نسبيا، ويتم قياسه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يتوقع وفاتهم، قبل سن الأربعين. ويعنى العنصر الثاني بالحرمان من المعرفة ومدى الاستبعاد من عالم القراءة والتواصل الثقافي، ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين من السكان الذين تنعدم في أوساطهم معرفة القراءة والكتابة (بمعنى نسبة الأمية التعليمية).هذا ويعنى العنصر الثالث بالحرمان من مستوى معيشة لائق ولاسيما الحرمان من توفر الموارد الاقتصادية عموما. ويتم قياس هذا الجانب من الحرمان، بواسطة ثلاثة مؤشرات فرعية، هي : النسبة المئوية للأشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية، والنسبة المئوية للأشخاص الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصا معتدلا أو شديدا في الوزن([29]). والسبب الأساسي في حدوث الفقر الفرد،ي هو مشكل البطالة.

**2.7- أزمة وقت الفراغ :** يحظى موضوع وقت الفراغ خصوصا لدى الشباب بأهمية بالغة لدى الدول المتقدمة، حيث يجب توجيه طاقاتهم إلى جوانب ايجابية لأن ترك وقت الفراغ دون تخطيط واعي، يؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس عليهم وعلى المجتمع.ومن ثم ينبغي أن تتكامل البرامج التي تهدف إلى تنظيم وقت الفراغ بالنسبة للشباب، لتعمل على تطوير الشخصية. فالبرامج الترويحية، تهدف إلى تفريغ التوترات الناتجة عن المعاناة اليومية، بالإضافة إلى دور البرامج الترفيهية المخططة في الارتقاء المادي والمعنوي، بملكات الشخصية ذات الكفاءة والمهارة. لكن الملاحظ، أن وقت الفراغ للشباب يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة لأغلب الدول العربية. فاتساع شريحة الشباب لم تواكبها زيادة في مؤسسات الترويح، أو النوادي أو الساحات (وأحيانا، بسبب غلاء اشتراكات الانتساب إلى هذه المؤسسات)، مما يؤدي بهم إلى البحث عن بدائل من إبداعهم لقضاء وقت الفراغ، قد لا يرضى عنها المجتمع. وقد تتضمن انحرافات سلوكية، وبشكلخاص أنها تتم خارج رقابة المجتمع وفي غياب الضوابط الاجتماعية([30]).

[29] - علي عبد القادر علي - حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - 200 - ص ص 12 , 13

[30] - محمد سيد فهمي - العولمة والشباب من منظور اجتماعي - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الاسكندرية - 200 - ص 11

**3.7ـ أمراض العصر :** لقد حمل إلينا العصر الحديث أمراضا جديدة صاحبت التطور، وجعلت من شريحة الشباب أكثر الشرائح الاجتماعية عرضةلأخطار صحية، عن طريق التدخين والمخدرات واستسلامهم للقلق والاكتئاب، فضلا عن التوتر الدائم والصراع الداخلي وانفصام الشخصية. إضافة إلى المرض الأبرز في هذا العصر، ألا وهو السيدا الذي من أبرز مسبباته المغامرة بممارسات جنسية خاطئة وشاذة([31]).

**4.7ـ صراع الأجيال :** ويظهر ذلك في الاختلافات الواضحة بين قيم الكبار ومعايير الشباب، ونظرة الشباب إلى رؤية الكبار على أنها لا تسير في نفس اتجاهاتهم وأهدافهم.

5.7ـ **مشكلة الزواج وتكوين الأسرة :** حيث أصبحت من المشكلات الواضحة التي يعاني منها الشباب حاليا وارتبطت بتوفر الإمكانيات اللازمة ومدى الإعداد والتهيئة للحياة الأسرية. وهذا،ما أدى إلى ارتفاع سن الزواج للشباب، وشعورهم باليأس والفشل في هذا المجال.

**6.7ـ مشكلة الطموح غير الواقعي :**إذ نجد أن كثيرا من الشباب يسعى إلى تحقيق أكبر ربح في أقصر وقت ممكن، واستخدام أقل تكلفة. ويؤدّي ذلك بالتالي إلى إهدار طاقات الشباب والتقليد غير الملائم لمرحلة عمره.

**7.7ـ مشكلة التعددية الثقافية والانفتاح على الثقافات،** وعدم توفر الخبرة لاختيار الواعي منها.فهناك من يتمسك بثقافته الأصلية، وهناك من يتمثل جوانب محددة من كل ثقافة ويصبح هامشي الثقافة. وهناك من يعيش موقفية الثقافة،يعني أنه يتمثل الثقافة طبقا للموقف الذي يتفاعل فيه مع الآخرين([32]).

**8.7 ـ مشكلة الانحراف :** الكل يتحدث عن الانحراف والجريمة في أوساط الشباب. لكن، لا أحد يستطيع أن يحدد بالضبط الأسباب الحصرية لذلك أو الإستراتيجية المثالية لمواجهته. ومن بين البرامج المعتمدة في المدن الأمريكية، محاولة التعاطي مع شباب منحرف والتعامل مع أبناء الحي للتأثير فيهم، والوصول إلى قلب أو عمق المعضلة([33])، لأن الشباب هم الأكثر عرضة للانحراف وارتكاب الجرائم على أنواعها : تعاطي المخدرات، السرقة، القتل، التعدي...سواء في الحيز الحضري أو الريفي.

كل هذه المشكلات تزيد من مسؤولية متخصصي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وحتى الأجهزة الحكومية، في الاهتمام بفئة الشباب وإيجاد سبل الرعاية الكفيلة بفهم ثقافتهم (ثقافة الشباب كثقافة فرعية). إذ يجب معرفة خصوصية واستقلالية الشباب، بالنسبة لتنوع واختلاف كل مرحلة في حركية تهميش الشباب، حيث لا تتعلق بشدة مشاكل الشباب أو بفرضها من قبل المجتمع، بل بمعرفة طبيعتها والمنطق الذي ينظمها وتنطلق منه وكذلك

[31] ـ فيصل محمود غرايبة ـ الشباب العربي ورؤى المستقبل ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ 200 ـ ص 23

[32] ـ محمد سيد فهمي ـ المرجع السابق ـ ص ص 11 , 11

[33] - robert l . woodson – youth crime prevention : an alternative approch – meeting human needs ,toword a new public philosophy - jack a meyer editor – americanentrepriseinstitude for public policy research –2nd printing - washington – 1982- p 407

العلاقات الاجتماعية التي تؤلفها. فقد عرفت فئة الشباب تطورات تاريخية، تنوعت معها ثقافتهم الفرعية بين: عنف وإبداع، وموضة وصخب وانحراف واستهلاك...([34]). وقد أكدت الدراسات أن الشباب هم أكثر الفئات شعورا بالولاء للمجتمع، فيتحمسون للعمل في سبيله، كما أنهم يعرفونه حق المعرفة ويدركون موارده واحتياجاته.كما أنهم سيستفيدون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنتائج الأعمال التي يقومون بها، علاوة على أن خدمتهم لمجتمعاتهم المحلية ستساعدهم بلا شك على ارتفاع مكانتهم الاجتماعية بها... كما أن هناك مجالات متعددة يستطيع فيها الشباب، بصفة عامة، أن يشارك فيها من أجل تنمية مجتمعاتهم المحلية وهي :

ـ في المجال الاقتصادي : يمكن للشباب أن ينظم جمعيات تعاونية إنتاجية عن طريق تمكين بعض المواطنين ومحدودي الدخل من القيام بمشروعات صناعية عن طريق التعاون. كما يمكن تعريف الأسر بمشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها. هذا بالإضافة إلى مشاركة الشباب في زيادة الإنتاج، في الوحدات الإنتاجية المحلية التي يعملون بها.

ـ في المجال العمراني : يمكن للشباب أن يساهم في تمهيد وتشجير الطرق واستصلاح الأراضي البور، كما يساهم في القيام بحملات النظافة العامة لتجميل المدينة وحماية الأهالي من الأمراض. هذا بالإضافة إلى إسهام الشباب في بناء المدن الجديدة والتوسع العمراني وتعمير المجتمعات المستحدثة.

ـ في المجال الصحي : يستطيع الشباب أن يساهم في حملات التطعيم ضد الأمراض، والتوعية الصحية والإرشاد الصحي للمواطنين. بالإضافة إلى الترفيه عن المرضى بالمستشفيات وكذلك الدعوة إلى برامج تنظيم الأسرة.

ـ في المجال الثقافي : يساهم الشباب في برامج محو الأمية للمواطنين وتعليم الكبار، كما يستطيع أن ينظم الندوات لتوعية المواطنين ونشر الثقافة القومية.

ـ في المجال الترويحي : اشتراك الشباب في الاحتفال بالمناسبات القومية والدينية والترويح عن المواطنين، والإسهام في تنظيم أندية اجتماعية للأهالي والدعوة لبنائها وإعدادها.

ـ في مجال المعسكرات : اشتراك الشباب في معسكرات العمل المحلية والدولية، والاستفادة من علاقاته مع شباب الدول الأخرى، في شرح قضايا بلاده للآخرين([35]).

إن دول العالم الثالث لا تعيش مشاكل الشباب، بل أن شبابها هو الذي يعيش في مشكلات، انعكاسا للأنماط التنموية التي طرحت كنماذج للتقدم، والقضاء على التخلف. إضافة إلى أن شبابها يعيش أزمة تولدت عن واقع أصبح عاجزا عن استيعاب مجموعة من التناقضات العيانية : التقدم / اللاتقدم، التغير / اللاتغير، عدالة / لاعدالة، من دون الدخول في مثالب الثنائية. وعليه، يمكن التأكيد اتفاقا على المقولة التيمفادها : " إنه إذا ظلت قدرة المجتمع محدودة، غير قادرة على استيعاب طاقات الشباب، فسوف يصبح المجتمع على ما يذهب

[34]- regardez : François – la ga : jeunes e – librairie faya – Fran – 20(

[35] ـ فرد ميلسون ـ الشباب في مجتمع متغير ـ ترجمة يحي مرسي عيد بدر ـ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ـ الإسكندرية ـ 20( ـ ص 1٤

علماء الاجتماع والسياسة مهددا بانفجارات اجتماعية عديدة، قد تحمل قدرا من الفوضى، إلاّ أنها بالتأكيد سوف تؤدي إلى تدمير الكثير من المظاهر الاجتماعية([36]).

## 8 ـ مشكلات ومعاناة المرأة الفقيرة:

تلعب المرأة دورا قياديا في العائلة العربية، من حيث تحملها أعباء تنشئة الأطفال وتربيتهم وتهيئتهم على أشغال الأدوار الاجتماعية التي تتناسب مع قابليتهم وميولهم واتجاهاتهم. إضافة مسؤولياتها عن تنظيم العلاقات القرابية بين عائلتها الزواجية وعائلتها الأصلية أو عائلة زوجها. فهي التي قد تكون السبب في ضعف أو قوة هذه العلاقات، نظرا لتأثيرها الكبير في مسألة ربط عائلتها الزواجية مع أقاربها أو تفتيت الرابطة مع الأقارب، وبالتالي تحطيم العلاقات الأسرية. زد على ذلك، الدور الذي تلعبه في تنظيم العلاقات الزواجية بين عوائل المجتمع. فقد كانت المرأة العربية في السابق، تمنح الصلاحيات في إيجاد الزوجة المناسبة للرجل الذي يطلب الزواج. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن أن تتزوج المرأة دون أخذ موافقتها على ذلك. إذن، تضطلع المرأة بدورها الفاعل في تنظيم العائلة وتحديد العلاقات القرابية والإشراف على نظام الزواج، سواء من خلال المشاركة في اختيار الشريكة أو الحصول على موافقتها قبل إعلان الزواج([37]).

وتعاني المرأة من مجموعة من المشكلات أو التحديات في الوطن العربي ، لكن تبقى مسألة زواجها عنصر مهم في توجيه مساراتها في هذه الحياة . ففي المقابل نجد مشكلة العنوسة أو الطلاق أو الترمل ، تغير حياة المرأة بشكل جذري ، فقد تؤدي بها إلى الانزلاق في بؤرة الفقر بما تحويه من مشكلات اجتماعية خطيرة كالانحراف ، التسول ، الجريمة ...

أما بالنسبة لمشكلة العنوسة فإن من بين الأسباب الأساسية التي ساعدت على تراجع في الإقبال على الزواج إلى سن35 في بلادنا، العامل الاقتصادي كمؤثر مادي في عملية النمو الديمغرافي، حيث أصبحت صعبة جدا بسبب تعقد و صعوبة المعيشة. كما نجد أن عامل الدراسة زاد من حدة تأخر الزواج عند شبابنا فعدد لا بأس به نجده في الجامعات مرتبطا بالدراسة إلى غاية 30 سنة أو أكثر، فالجامعي غير قادر على توفير متطلبات المنزل عندما يكون في الجامعة ، و كذلك عند الفتاة الجامعية التي تعزف على الزواج بهدف تحقيق النجاح و إثبات الذات ، وقد تكون لها فرصة كبيرة في الزواج أثناء متابعتها للدراسة و لكنها تتردد بحجة الاختيار، ومن جهة أخرى ، هناك فئة كبيرة ترفض الزواج من الفتيات ذات مستوى ثقافي و علمي يتعداها، لأنه –حسب البعض – يحس بمركب نقص (عقدة دونية)، أي أنها متفوقة عليه، وهنا يظهر الصراع الثقافي أو لا توازن الثقافي وهي من بين الشروط التي يرسمها الرجل للزواج بمثقفة ، أما البعض الآخر فلا يقبلها بسبب مستواها العلمي، و العكس بالنسبة للفتاة، وهنـــاك من يتفقان على مستوى متوازن لتحقيق حلم

[36] ـ محمد سيد فهمي ـ مرجع سابق ـ ص ص 12 / 12

[37] ـ إحسان محمد الحسن ـ علم اجتماع المرأة ـ دار وائل للنشر ـ عمان ـ 2008 ـ ص 49

واحد. [38] وعليه فتأخر سن الزواج لا ينجم عنه العنوسة فقط ، بل يمكن أن يتسبب في انتشار الجريمة بأنواعها ، وكذلك محاولة بعض الناس إيجاد بديل عن نظام الزواج ، وهو بديل مأخوذ من النظام الغربي ، ألا وهو المساكنة بدون زواج أو المخادنة ، أي أن يعيش الرجل والمرأة معا تحت سقف واحد دون تحمل تبعات ومسؤوليات الزواج.
في حين أن مشكلتي الطلاق والترمل تلعب دورا مهما في زيادة مشكلات المرأة كربة أسرة هي وحدها المسؤولة عنها ، وبروز ما يسمى فقر النساء أو تأنيث الفقر*[39]

فإذا كانت أوضاع الأسرة الحضرية، منخفضة الدخل، تدفع بالمرأة إلى الخروج للعمل،وبالتالي زيادة على الدور الإنجابي للمرأة، فإنها تخصص مزيدا من الوقت لتقديم الخدمات المنزلية... وفي الوقت نفسه، سيكنّ بحاجة أكبر إلى العمل خارج المنزل لضمان دخل نقدي كاف للمساعدة في تغطية الحاجات الأساسية لأسرهن... مما يؤثر على صحة الأطفال ورفاهيتهم، وكذلك على صحة كبار السن ورفاهيتهم، وذلك بالنظر إلى كون رعايتهم الصحية هي في الأساس، من مسؤولية المرأة([40]).

وبالتالي، تكون آثار الأزمة الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد، أسوأ على الأسر التي تعوّلها امرأة. وقد كشفت دراسة أجريت مؤخرا في حي حضري بالقاهرة عن أن حوالي 29 في المائة من الأسر التي شملتها العينة، تعولها نساء مقارنة بمتوسط تقديري للبلد، نسبته 18 في المائة. وكانت غالبية أولئك النساء أميّات، وإما أرامل أو مطلقات. والدخل الذي يمكن التصرف فيه لأولئك النساء، كان يميل إلى أن يكون نصف الدخل المناظر للأسر التي لها عائل من الذكور.كما أنهن كن يعشن في وحدات سكنية ذات مستوى أكثر انخفاضا وكن يمتلكن سلعا استهلاكية معمرة قليلا (Ferganyetal., 1994).ويحذرأصحاب الدراسة عن حق، من أن هذه الدراسة الميدانية لا يمكن تعميمها دون إجراء مسوح أخرى، وأن فائدتها تتمثل أساسا في كونها مؤشرعن المسائل الرئيسية التي لها صلة بالمرأة والفقر، في المناطق الحضرية في مصر. وخاصة نوع العوائق الاقتصادية والقيود الثقافية التي تواجهها الأسر الفقيرة التي تعولها امرأة. غير أن نتائج تلك الدراسة، تؤكد الاتجاه الذي لوحظ في العديد من المناطق الأخرى، وهو أن هناك ارتباطا وثيقا بين الفقر في المناطق الحضرية والزيادة في عدد الأسر التي تعولها امرأة.

ومن المفيد ربط هذه الدراسة بمسح للنساء الفقيرات، أجري ببعض المناطق الحضرية في تونس (Ben Hamida, And Cheikh,1993).وهذه الدراسة، تشير بشكل متزايد ليس فقط

[38] ـ سهيل يخلف ـ مرجع سابق ـ ص 76

[39] ـ * تأنيث الفقر : انبثق مفهوم تأنيث الفقر من الاتجاه العام الملاحظ نحو تدهور الظروف المعيشية للمرأة وارتفاع نسبة الأسر المعيشية التي تكون رب الأسرة فيها إمرأة تعول أطفالا ، وفسرت هذه الاتجاهات بعوامل اقتصادية ، ولا سيما برامج التكيف الهيكلي وعوامل أخرى بيئية وديمغرافية .

[40] ـ المرأة والفقر في منطقة الاسكوا : قضايا واهتمامات ـ سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية ـ عدد 22 ـ الأمم المتحدة ، نيويورك ـ 1995 ـ ص 18

إلى سعة حيلة النساء اللواتي يعشن في فقر مدقع، بل كشفت أيضا عن أن النساء الفقيرات يملن بصفة عامة إلى أن تكون تصرفاتهن أفضل من تصرفات الرجال الذين يعيشون في ظروف مماثلة. ويعزو الباحثون هذه النتيجة غير المتوقعة إلى نوع الإستراتيجية التي تكون النساء الفقيرات اللواتي يعلن أسرهن على استعداد للجوء إليها، من اجل التغلب على فقرهن. غير أنه يبدو، أن أولئك النساء ينظرن أيضا إلى أي تغير في ظروفهن على أنه تحسن في وضعهن الاجتماعي المنخفض نسبيا، كإناث يفتقرن إلى دعم الذكور في المجتمع التونسي، بما يشير إلى مرونة أدوار النساء المتعلقة بنوع الجنس، استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

وعلى النقيض من هذا، فإن الأسر التي تعولها امرأة في دراسة الحالة التي أجريت في مصر والتي نوقشت أعلاه، يبدو أنها بصفة عامة، تتحاشى تعريض نفسها لمخاطر لا مبرر لها وذلك جزئيا، بسبب عدم وجود شبكات الأمان الاجتماعية والاقتصادية الملائمة. ومع ذلك، فإن دراسة أخرى تتعلق بالفقر في المناطق الحضرية في مصر، قد كشفت عن أن النساء يستنبطن مجموعة من الاستراتيجيات التي تكفل لأسرهن البقاء في وقت الشدة الاقتصادية، دون أن تستسلمن للقدر (Hoodfar,1990).وهذا يشير إلى الحقيقة القائلة، بأن هناك مجموعة واسعة من الموارد التي يمكن للأسر أن تعتمد عليها كي تحافظ على بقائها والتي يحتاج الأمر إلى أخذها في الاعتبار عند وضع إستراتيجية لتخفيف حدة الفقر.

إن التعريفات الأولى التي وضعت في السبعينات للقطاع غير الرسمي، كانت تميل إلى حد كبير إلى إغفال الاهتمام الخاص بالمرأة، وهي حقيقة تعزى أساسا إلى عدم بروز عمل المرأة، في هذا القطاع. وعلى أي حال، فإن المقارنات بين البلدان تشير إلى أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة الفقيرة، تميل ليس فقط إلى أن تكون متركزة في القطاع غير الرسمي، بل إلى أن تكون في شكل مهام محددة مرتبطة بتقسيم العمل على حسب نوع الجنس في مجتمع معين. وإضافة إلى هذا، فإن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، يعكس ضعفها الناتج عن تبعيتها في المجتمع، وهو ما يجبرها مع عدم وجود فرص عمل رسمي، على اللجوء أساسا إلى العمل لحسابها الخاص في أعمال تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، من أجل ضمان البقاء لأسرتها. وهناك أيضا حقيقة أخرى، مفادها أن تبسيط الاقتصاد كجزء من برامج التكيّف الهيكلي قد تكون له آثار غير مرغوب فيها، بالنسبة للنساء الفقيرات غير الماهرات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص. ومع لجوء أعداد متزايدة من العاطلين إلى القطاع غير الرسمي، بحثا عن لقمة العيش، فإن أولئك النساء تجدن أنفسهن في مواجهة منافسة متزايدة ومن المرجح أن يتعرضن لمزيد من البؤس([41]).

[41] ـ المرأة والفقر في منطقة الاسكوا ـ المرجع السابق ـ ص ص 20/18

ومن بين المشكلات التي برزت من خلال العمل الميداني، مشكلة هجر الزوج بيت الزوجية، حيث تصبح المرأة تعول أسرتها بنفسها. فهناك رجال يهجرون منازلهم بسبب الفقر، حيث تتأزم نفسيتهم عندما لا يقدرون على مجابهة المشكلات، أو عدم قدرتهم على إعالة أسرهم. أي أنهم يفضلون الهروب على مجابهة ظروفهم، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، هناك فئة أخرى تهجر منازلها وتترك المرأة تواجه صعوبات إعالة أسرتها لوحدها، وتتمثل في فئة المهاجرين إلى أوروبا. هؤلاء منهم من يذهب إلى ديار الغربة، فيؤسس لنفسه حياة جديدة ولا يتذكر عائلته إلا بالنقود، بينما تقاسي المرأة صعوبة تربية الأبناء، والعائلة القرابية أو الزواجية... أما النوع الآخر، فهو أسوء بكثير، حيث يذهبون إلى الغربة بلا عودة ولا أثر.وهنا تصبح المرأة ربة أسرة فقيرة، تعمل وتشقى حتى توفر لقمة العيش لأبنائها، ومسكنا لائقا إن استطاعت. وجدت الباحثة أيضا، أن هناك سيدات فرض عليهن هجر مؤقت للزوج، تمثل في غيابه بسبب دخوله السجن لقضاء عقوبة ما. وهنا تقاسي المرأة وتتحمل هي المسؤولية كاملة، ابتداء من توفير مصاريف القضاء إلى توفير مصاريف دراسة الأولاد، والغذاء واللباس.

في ظل هذه الحالات، يمثل تدخل الأسرة دورا فارقا. فإن ساندت ابنتها في ظروفها الصعبة، كانت مقاساتها أخف. وإن تخلت الأسرة عن مساندة المرأة المطلقة أو الأرملة أو المهجورة،كانت مقاساتها أكبر ماديا ونفسيا.وهناك جانب آخر يظهر فيه الدور الفاصل والنوعي للأسرة. فالفتاة التي تتعرض لمشكلة خطيرة كدخول السجن أو خطأ الزنا، ثم تتخلى عنها الأسرة وتتبرأ منها، خشية العار وخشية المجتمع. تتورط هذه الفتاة أكثر وتتحول إلى أم عازبة، يرفضها المجتمع وتتمسك هي بالطفل الذي أنجبته. وبفي عينة دراستنا، وجدنا "3" ثلاث أمهات عازبات، مختلفات في السن والظروف، إلا أنهن يشتركن في كونهن نساء منبوذات فقيرات.لكنهن يحاولن العمل على قهر الظروف ويتأملن في ألا يتركهن أولادهن في المستقبل، ويطمعن في تقبل المجتمع، أو العائلة لهن في يوم ما.ولا تتوقف مشكلات المرأة هنا، بل هناك ظروف أخرى تعانيها جنبا إلى جنب مع الفقر، منها:

**1.8- التسوّل** : يعد التسول ظاهرة اجتماعية منتشرة بكثرة في المجتمع، ويتخذ أشكالا كثيرة (اصطناع عاهة أو عاهة حقيقية، استغلال الأطفال، التحجج بشراء الدواء...) وتحضر النساء بقوة في هذه الظاهرة، حيث تجبرهن الحاجة أو العوز على التسول بالشارع، أو أن هناك من يستغلهن في مزاولة التسول كحرفة. وأحيانا أخرى، عدم وجود تضامن عائلي أو إنساني عندما تمر المرأة بمحنة. وحسب الحالات التي وجدناها، أثناء دراستنا الميدانية (3 حالات). فقد علمنا من المخبرين أن الحالة الأولى، كانت تتمثل في امرأة في عقدها الخامس، بكما وعزباء، عملت سابقا كمنظفة بالبلدية، ثم تقاعدت، لديها أخ وحيد، تسلبها زوجته وبناته مالها، فأجبرت على امتهان التسول. أما الحالة الثانية، فهي عجوز تعاني الإهمال العائلي من

أولادها وأحفادها، فخرجت للتسول. وأما الحالة الثالثة فهي عجوز أخرى، خرجت للتسول فقط كحرفة.

**2.8- البغاء** : غالبا ما يعرف البغاء، بأنه :" ذلك الفعل الذي تقدم فيه الأنثى نفسها للاتصال الجنسي مع الذكور، بدون تمييز وبقصد الحصول على المال ". وهناك أسباب كثيرة لاحتراف النساء البغاء، أهمها الاتجاه الاجتماعي. إذ يرى كثير من الباحثين أن للعوامل الاجتماعية أكبر الأثر في تهيئة الظروف التي تدفع بالأنثى إلى احتراف البغاء. وتنحصر أهمها، في :

- تفكك الأسرة وضعف الرقابة على صغارها،
- سوء التنشئة الاجتماعية،
- فساد الضحية،
- فساد البيئة الاجتماعية المباشرة كالحي والجيران،
- اختلاطالمعايير والقيم السائدة وفسادها، ويتجسد ذلك في أمثلة من نساء فاسدات،
- ظروف الحياة الحضرية والصناعية، المعقدة والجافة التي تسودها الفردية والانطوائية،
- الظروف الملحة الناجمة عن الفقر والحرب،
- الغواية المقصودة لإيجاد مورد مستديم لإشباع الطلب القائم من قبل الذكور على البغايا.

وهنا، لابد من الإشارة إلى كون الفقر،يعد أكبر مؤثر في انتشار البغاء. وتؤكد غالبية الأبحاث القديمة والحديثة،على أن الفقر يعتبر السبب الأول وراء احتراف البغايا لهذه المهنة. ومن هذه الأبحاث القديمة، بحث أجري في فرنسا عام 1857، من قبل ألكسندر باران دوشاتليه (Alexandre Parent DuChâtelet)[*] شمل 5000 بغي. وتبينمنها أن 1.441 منهنمن كانت متأثرات بالفقر، وأن 1.425 تمّ استغلالهن وتم التخلي عنهن. وأن 1.255 تركن بدون مورد من أهلهن، وتؤكد الإحصاءات الحديثة، نتائج متقاربة. والتأثر بالفقر لا يعني عدم قيام هؤلاء الفتيات بأي عمل، لأن غالبيتهن يعملن ويجنين الأموال وإن كانت قليلة. لذلك،فهن تسْعَين عن طريق البغاء إلى زيادة كسبهن. وأكثر المهن التي تؤدي إلى البغاء هي مهنة الخياطة والخدمة في المنازل. وقد ذكر بعض الباحثين، أن تعاطي مهنة الخياطة، لاسيما في بيوت الأزياء الكبرى، من قبل الفتيات الحديثات العهد بالحياة الاجتماعية، يعرضهن للانحراف. إذ أن أغلب هؤلاء الفتيات يأتين من مستويات اجتماعية

[*]- Alexandre Parent Du Châtelet, De la prostitution dans la ville de Paris, 1836.

وضيعة، فتنبهرن بمظاهر الثراء التي ترافق حياة زبائن المحلات حيث يعملن، فيتولد لديهن شعور بالغيرة وحب التقليد ويصلن إلى تحقيق رغباتهن بسلوك طريق الانحراف، سواء بقبول الدعوات الخاصة من الرجال الأثرياء، لقاء مبالغ من المال أو انخراطهن ضمن شبكات الرقيق الأبيض أو التهريب أو بيع المخدرات سرا.

أما فيما يخص الخادمات، فإن الرجل يقوم باستغلال الخادمة والاعتداء عليها.وقد دلّت الأبحاث التي أجريت في القاهرة عام 1961 على 434 بغي،علىأن نصفهن كن يعملن في الخدمة المنزلية([42]). ويمكن القول،بأنه حتى الآن،فإن فئة الخادمات هن الأكثر عرضة للاعتداء الجنسي أو على الأقل التحرش الجنسي.

**3.8 ـ التحرش الجنسي** : يعد التحرش الجنسي ذلك السلوك الذي يتم عندما تتعرض أو تخضع الموظفة أو العاملة أو الخادمة أو الطالبة لسلوك له طابع جنسي، لا ترغب هي فيه ولا ترحب به. ووفقا للمفهوم القانوني لجريمة التحرش الجنسي، هناك نوعان اثنان منه، هما:

أ ـ الأول وهو إعطاء شيء ما نظير شيء آخر أو في مقابل شيء آخر. ويعني ذلك، الخضوع أو الاستسلام لسلوك جنسي في مقابل التعيين في الوظيفة أو الحصول على العلاوات والترقيات والحوافز الاستثنائية أو لعدم الطرد أو الفصل من الوظيفة. ومعنى ذلك، أن احتفاظ المرأة بوظيفتها يتوقف على موافقتها على السلوك الجنسي غير المرغوب فيه، من جانبها...

ب ـ النوع الثاني من التحرش الجنسي، يعرف باسم التحرش الجنسي البيئي. ويشير هذا النوع إلى أي نوع من السلوك الجنسي غير المرغوب فيه، والذي يؤدي إلى خلق بيئة عمل معادية... وتتعدد السلوكيات التي تدخل ضمن نطاق التحرش الجنسي، وهي تشمل : الألفاظ، والحركات، والإشارات، والإيماءات، والأسئلة، والاحتكاك، واللمس، والالتصاق. إن التحرش الجنسي له درجات مختلفة، وربما يبدأ المتهم مع الضحية بأبسط هذه السلوكيات، فإن وجد منها صمتا، انتقل إلى ما هو أعمق أو اقرب من الجنس أكثر فأكثر([43]). لكن، ما يمكن الإشارة إليه هو أن الرجل يتمادى في التحرش الجنسي، عندما يستضعف المرأة.وهذهالأخيرة، تكون ضعيفة عندما تكون فقيرة، أو أنها بحاجة للعائد المادي الذي يوفره عملها. وحسبأجوبة السيدات اللاتي تحدثنا معهن، فإنهن يخشين كثيرا على بناتهن من هذا الأمر، عندما يذهبن للدراسة أو للعمل في البيوت أو المحلات.

**4.8ـ الانحراف** : لقد كان اهتمام علم اجتماع الجريمة وعلم الجريمة محدودا وناقصا بجرائم النساء. فقد نالت النساء كثيرا من الإطراء بسبب نسبة إجرامهن التي تبدو منخفضة، إذا ما

[42] ـ نهى القاطرجي ـ الاغتصاب : دراسة تاريخية نفسية اجتماعية ـ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ 2003 ـ ص ص 397/395

[43] ـ عبد الرحمن العيسوي ـ الفقر والجنس ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ 2007 ـ ص ص 287/285

قورنت بأية مجموعة سكانية أخرى. وفي الحقيقة، فإن العلاقة بين الواقع والظاهر، فيما يتعلق بجرائم النساء لابد أن تدرس وأن يكشف عنها.

يرى بولاك(**Pollack**) أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرا في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم، مثل السرقة التي ترتكبها البغايا والسرقات التي ترتكبها الخادمات، والإجهاض والجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال والقتل. فضلا عن بعض الجرائم الأخرى، مثل الشذوذ الجنسي، والفعل الفاضح العلني التي لا تقدم للمحاكمة إذا ارتكبتها المرأة. ويرى بولاك أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال، حتى لو كانوا ضحاياهن، فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات...كذلك، لاحظ بولاك وجود جرائم عديدة يرتفع عادة عدد ما يكشف عنه منها بالنسبة للرجال، في حين ينخفض عددها بالنسبة للنساء، لأن أدوارهن كربات بيوت ومربيات للأطفال، وممرضات، وزوجات وعشيقات، وغير ذلك تسمح لهن بأن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة، مثل : التسميم البطيء للزوج والمعاملة السيئة للطفل.

هذا، فضلا عن حقيقة متكررة لاحظها كثير من المتخصصين في علم الإجرام وهي أن أغلب ضباط الشرطة وكذلك القضاة والمحلفين، يكونون أكثر مرونة ورقة نحو النساء، مما هم نحو الرجال. وقد قادت هذه الاعتبارات بولاك وغيره من المتخصصين إلى ملاحظة، أن إجرام النساء إنما هو إجرام خفي ومقنع لدرجة كبيرة.وترتيبا على ذلك، فإن الإحصاءات الرسمية والسجلات الخاصة بجرائم الإناث، تكون أقل تعبيرا عن الحقيقة، بسبب العوامل سالفة الذكر([44]). وهذا ماأكدته المقابلة الميدانية التي أجرتها الباحثة مع مدير مؤسسة الوقاية بمدينة سوق اهراس، حيث تبين أجرائم النساء أقل، وهناك مرونة في التعامل معهن.ذلك، لأن المرأة والحدث والمسن، فئات ضعيفة، تستفيد في القانون الجزائري من ظروف التخفيف، سواء أثناء الحكم أو أثناء قضاء العقوبة.

لكن هناك عدة أطروحات حديثة متعلقة بجريمة المرأة، منها الطرح المتعلق باللامساواة الاجتماعية. في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حاول الباحثون التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية للانحراف، أكثر من تركيزهم على الخصائص النفسية للمرأة أو الرجل المنحرف. إذ يربط المنظرون التقليديون الإجرام النسائي بالمركز الأخلاقي للمرأة وليس بالعوامل الاجتماعية، في حين أن كتّابا من مثل د. كلاين(**D.Klein**)يدعمون أطروحة أن انحراف النساء المنتميات للطبقات الاجتماعية غير المحظوظة لدول الجنوب ودول الشمال، يجب أن تفسر كمحاولة للرد على عدم وجود الموارد الاقتصادية.إن جزءا مهما من النساء المنحرفات، فقيرات من دون أمهات. وعليهن تقع مسؤولية التكفل بأفراد آخرين وليس لديهن موارد أخرى، غير عملهن. أما تكوينهن المدرسي والمهني، فهو إما

[44] ـ سامية حسن الساعاتي ـ المرأة والمجتمع المعاصر ـ الدار المصرية السعودية ـ القاهرة ـ 2006 ـ ص ص 229/228

ضعيف أو غير موجود بالمرة. من جهة أخرى، فإن الفقر الجدي يمس ـ بشكل خاص ـ النساء بدون أولاد.وهم بذلك، جد متعرضات لمتغيرات التحول الاقتصادي (وهذا عكس ما توصلت له نتائج دراستنا الميدانية).

وفي نظر العديد من الكتاب، مثل نيلسون (**Nilson**)، هارتناغل(**Hartnagel**) وميزان الدّين (**Mizannaddin**)، فإن فرضية تقاطع الأدوار قد تعرضت لهزة من خلال ارتفاع اللامساواة في التوزيع الخاص بالموارد بين الأغنياء والفقراء، وهو ارتفاع مترتب عن النمو الاقتصادي. في هذا الإطار، كتب كلا من هارتناغل و ميزانالدين أن :" اللامساواة في توزيع السلطة والثروة حسب الجنس، تبرز وكأنها مقاربة واعدة من أجل تفسير التغيرات الدولية في الإجرام النسائي ". وهكذا،فحسب "ج.ميسارشميدت"(**J.Messershmidt**)،فإن انحراف الذين يوجدون في نهاية السلم الاجتماعي، يمثل أشكالا من المقاومة وأنماطا من التكيّف مع وضعيتهم في التراتبية الاجتماعية. في هذه الحال، فإن الجرائم المرتكبة من طرف النساء ومن الرجال تعكس وضعيتهم السوسيو ـ اقتصادية. إن المخالفات المرتكبة من طرف هؤلاء أو أولئك ليست نفسها. وبسبب التنظيم الجنسي للعلاقات الاجتماعية، فإن الرجال والنساء، لا يمتلكون نفس الحظوظ لارتكاب هذه الجرائم ... وهناك العديد من الدراسات التي بينت العلاقة الموجودة بين اللامساواة الاجتماعية والجريمة. وفي نظر العديد من الباحثين، ليس الفقر المطلق هو الذي يمكن أن يشكل العامل المفسر الأكثر أهمية. ولكن اللامساواة في العوائد (الموارد).

إن الفقر واللامساواة لا يمكن أن يفسرا الانحراف أو الجريمة، عندما يعالجان كمتغيرات مستقلة عن المعاش الخاص بالرجل أو بالمرأة.هذا ما يفسر النقص المسجل في النتائج المقنعة لمثل هذا النمط من المقاربات. ويمكن الاستدلال على هذا المنطق، بدراسة دولية أجريت لقياس تأثير التحديث على الجريمة النسائية. وقد استخدم الباحثون متغيرات الناتج المحلي الخام(P.I.B) كمتغير مستقل،حيث لاحظوا ـ مثلا ـ أنه عندما يرتفع الناتج الخام، فإن عدد النساء الموقوفات بسبب السرقة يتراجع. وقد لاحظ الباحثون أن ارتفاع عدد النساء في سوق العمل، مرتبط سلبيا بالسرقة. وهكذا استخلص الباحثون أن نمو الناتج المحلي الخام، يؤثر على الجريمة النسائية.

كما أشاروا إلى أن البحث لا يمكن من التأكيد على أن مسار التحديث (التعمير ومشاركة المرأة في سوق العمل)، يوجه نسبة الجرائم النسائية. عندما يتم دمج المعطيات الخاصة بالفقر واللامساواة مع تاريخ الفاعلين الاجتماعيين والوضعية الاقتصادية واللامساواة، تصبح وضعية معاشة ذات معنى. فعند أفراد معينين هذا المعنى وبربطه بفرص متاحة، يؤدي إلى الانحراف. على الرغم من ذلك، فإن هذه الظروف عند أفراد آخرين لا تنتج أي شيء.وتمكن الدراسات الاثنوغرافية المعمقة فقط، من اكتشاف ما إذا كانت هناك علاقة ذات معنى بين

مخالفات المرأة ومعاشها للفقر واللامساواة([45]).وإذا كانت المرأة تعد نصف المجتمع أي نصف موارده البشرية وبالتالي،فإن دورها في التنمية يكون مهما ومؤثرا. ولا يتفعّل هذا الدور إلا بالمشاركة التنموية، أي إعطائها الفرصة في تقديم الجهود والإسهامات اللازمة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، من جهة. ومن جهة ثانية، محاولة القضاء على العوامل الثقافية (القيم والعادات، الأعراف والخرافات...) والاجتماعية (التهميش، الإقصاء، عوامل الانحراف والفقر ومشكلاته) التي تحد من عطائها.

**خلاصة**

إن الفقر ليس أمرا ملموسا، يمكن مشاهدته بالعين المجردة.لكننا نتعرفعليه ونحدده من خلال مظاهره. وتتميز الدول والأسر الفقيرة، بكثافة سكانية عالية، وتكثر بها المشكلات التي تعجز مؤسسات الخدمة الاجتماعية عن حلها كلها، أو وضع الخطط المثلى في تقديم خدماتها. كما تتميز الدول الفقيرة والأسر الفقيرة أيضا، بمستويات صحية ضعيفة، سواء على مستوى التجهيزات والمرافق أو على مستوى انتشار الأمراض. والأمر نفسه، يمكن إسقاطه على التربية والتعليم، حيث يتمظهر الفقر في نقص التجهيزات والمرافق، وفي انتشار الأمية أو التسرب المدرسي... أما السكن، فإنه وإن لم يكن سكنا قصديريا فهو منزل يفتقر إلى متطلبات الترفيه والراحة المطلوبين في أي منزل. ناهيك عن سوء التخطيط الحضري الذي يزيد الطّين بلة. ومن أبرز المظاهر هو مشكلة البطالة وضعف الدخل، إذ يتسببان في عدم القدرة على توفير الاحتياجات المادية المطلوبة. وبالتالي، التسبب في عديد المشكلات التي تؤثر أكثر على الشباب والنساء.

[45] - فوزي بن دريدي - مشكلات انحراف المرأة - شعاع للنشر والعلوم - سوريا - 2011 - ص ص 46/41

# الفصل السادس

## السياسات المقترحة لمواجهة ظاهرة الفقر

عالجنا في الفصول السابقة ظاهرة الفقر، من خلال شرح مفاهيمه، والنظريات التي تطرقت إليه وتقديم أهم أبعاده ومؤشراته، دون أن ننسى ذكر القضايا الكبرى التي ترتبط به بشكل أو بآخر. وفي هذا الفصل، سنعمل على تقديم أهم الحلول المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة، سواء دوليا أو وطنيا أو محليا. لقد درست ظاهرة الفقر من قبل السياسيين ورجال الاقتصاد ورجال الدين، وكذلك رجال العلم المهتمين بالقضايا الإنسانية والاجتماعية. وفيما يلي، أهم الحلول المقرحة للقضاء على ظاهرة الفقر أو الحد منها:

## 1 ـ الحلول الاقتصادية العالمية :

تبدي الدول الفقيرة غير القادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتي يعيش فيها حوالي ألف مليون نسمة قلقها من التهميش الاقتصادي ومن قدرتها على السيطرة على أراضيها. فالفقر والاعتماد على تصدير المواد الأولية والتراجع الاقتصادي، يغذي الصراعات المسلحة الداخلية.وغالبا ما تفتقر هذه الدول إلى الخدمات العامة، مما ينذر بتدهور الوضع الاجتماعي، كما حدث في بعض الدول الأفريقية.

والدول النامية التي نجحت في اختراق الأسواق الصناعية، تواجه بدورها أيضا، تهديدا اجتماعيا وبيئيا يعرض الحكومات والمجتمعات المدنية فيها إلى مواجهة تحديات جديدة. كما أن حداثة نموها الاقتصادي ومشاركتها في الاقتصاد العلمي، تجعلها قلقة من إغلاق الأسواق في وجهها، والخضوع لنزوات مستثمرين بعيدين، والقدرة على الدخول في المنافسة العالمية في أسواقها المحلية وفي الخارج أيضا.

أما الدول الغنية، فهي أيضا يقلقها مع العولمة، الإرهاب والفروق الكبيرة المتنامية بين مواطنيها، وخسارة وظائف تصنيعية للدول متدنية الأجور. هذا، بالإضافة إلى وجود قلق عالمي من تزايد عدم المساواة وسخونة الأرض، وضعف الحكومات والسيادة الوطنية، وغياب سلطة منظمة سياسية مناسبة،من أجلمعالجة مشكلات قوى السوق العالمي([1]).

ووفقا لكل هذه المخاوف، ترتكز السياسات الاقتصادية الموجهة لمكافحة الفقر في الغالب، حول :

[1] ـ عبد الرحمن محمد العسوي ـ تحليل ظاهرة الفقر ـ مرجع سابق ـ ص 188

**1.1 ـ تقرير الأمم المتحدة للتنمية (2000 ـ 2001) المعنون " محاربة الفقر " :** حيث وضع البنك العالمي إستراتيجية للقضاء على الفقر المدقع في الدول النامية والفقيرة، يعتبرها من الأولويات التي يجب أن تتقدم كل اهتمامات الدول. حيث بيّن مشروع الألفية للتنمية المعد من طرف منظمة الأمم المتحدة (ONU) قائمة من الأهداف التي لابد من الوصول إليها، في عام 2015. وحسب البنك العالمي، فإن محاربة الفقر لابد أن تجيب على أربعة أمور، تتمثل في :

1 ـ زيادة دخل الفقراء، دون تنامي لاعدالة الدخول

2 ـ السماح باستفادة الفقراء من الخدمات العمومية (الماء الشروب، التعليم، الصحة...)

3 ـ تقليص الهشاشة (عدم الثبات)، يعني تسيير الأزمات المتعلقة بالأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى حادثة الفقر.

4 ـ تحسين تقرير قوة المنح الموجهة للفقراء الذين لا يملكون أصواتا مسموعة ولا سلطة لذلك.

كما يتطلب نجاح هذا البرنامج، تطبيق إستراتيجية تدور حول أربعة محاور، هي :

ـتنمية الفرص المادية والمالية (عمل، قرض، صحة...) والكيفية (تعليم، تكوين) للسماح بالنمو أكثر وتحسين شروط حياة الفقراء.

ـ إدماج الفقراء في النسيج الاجتماعي.

ـ تقليص جروحهم (vulnérabilité)وهشاشتهم عند وقوع الكوارث التي تتسبب لهم في الصدمات (كوارث طبيعية، أزمات اقتصادية، حوادث...) والتي أيضا تضعف من شروط الحياة([2]).

وتتمثل الأهداف الإنمائية للألفية، في ما يلي:

1 ـ استئصال الفقر المدقع والجوع

2 ـ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

3 ـ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

[2]- Serge D'agostino et Nicole Duvert – op .cit– pp 104/105

4 ـ خفض وفيات الأطفال

5 ـ تحسين صحة الأم

6 ـ مكافحة الإيدز، الملاريا وأمراض أخرى

7 ـ ضمان التواصل البيئي

8 ـ تطوير شراكة عالمية للتنمية([3]).

ويقدم الاقتصادي الأمريكي الشهير جيفري ساكس، في كتابه " نهاية الفقر "، أفكارا خلاّقة تنتهي بها مشكلة الفقر المدقع في العالم بحلول عام 2025. حيث يضع ساكس خطة غير مستحيلة، لكنها كذلك، إن لم يكن تطبيقها جماعيا، وبشجاعة فائقة فيها حرص كبير على مستقبل الكرة الأرضية، من جانب الفقراء والأغنياء معا. إن نهاية الفقر سوف تتطلب شبكة عالمية من التعاون بين مجموعات من الناس لم يسبق أن تقابلت وليس من الضروري أن تكون بينهم ثقة متبادلة. كما يجب على البلدان الفقيرة أن تأخذ موضوع إنهاء الفقربجدية، وعليها أن تخصص نصيبا أكبر من مواردها القومية لوقف الفقر بدلا من الحروب، والفساد، والنزاعات السياسية. وعلى البلدان الغنية أن تتجاوز تفاهات مساعدة الفقراء، وتعمل على تنفيذ وعودها المتكررة لتقديم مزيد من المساعدة.

وترتكز إستراتيجية إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2025 على الاستثمارات الرئيسية ـ في الأفراد وفي البنية التحتية ـ والتي تستطيع أن تعطي المجتمعات الفقيرة حول العالم، سواء الحضرية أو الريفية منها، أدوات التنمية المستدامة، كما تحتاج إلى خطط ونظم ومساءلة متبادلة وآليات تمويل.إن مفتاح إنهاء الفقر المدقع على أدنى مستوى قاعدي، يكون بتمكين أفقر الفقراء من وضع قدمهم على سلم التنمية، فهم يفتقرون إلى الحد الأدنى من رأس المال الضروري للحصول على موطئ قدم. لذلك، فهم يحتاجون إلى دعم ليصعدوا إلى أول درجة. فالفقراء المدقعون يفتقرون إلى ستة أنواع كبرى من رأس المال :

ـ رأس المال البشري : الصحة، التغذية، المهارات المطلوبة لكل شخص ليكون منتجا اقتصاديا.

ـ رأس مال الأعمال : الآلات، والمرافق، والنقل الآلي المستخدم في الزراعة، والصناعة، والخدمات.

[3] ـ جيفري د . ساكس ـ نهاية الفقر ـ ترجمة أحمد أمين الجمل ـ الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ـ القاهرة ـ 2007 ـ ص 249

ـ البنية التحتية : الطرق، والكهرباء، والمياه، والإصحاح، والمطارات، والموانـي البحريـة، ونظام اتصالات هاتفية، وكلها مدخلات حاسمة في إنتاجية الأعمال.

ـ رأس المال الطبيعي : الأرض الصالحة للزراعة، والتربة الملائمة، والتنوع البيولوجي، ونظم بيئية تعمل بكفاءة وتقدم الخدمات البيئية المطلوبة للمجتمع البشري.

ـ رأس المال المؤسسي العام : قانون التجارة، والنظم القضائية، والخدمات الحكومية والشرطة التي تضمن تقسيم العمل، بطريقة آمنة وملائمة.

ـ رأس المال المعرفي : الخبرة العلمية والتكنولوجية التي ترفع الإنتاجية في ناتج العمل وتضمن تعزيز رأس المال المادي والطبيعي.

ويتمثل جوهر خطة ساكس للقضاء على الفقر، في الالتزام باستقطاع ما نسبته 0,7 % من الناتج القومي العام من الدول الغنية والمانحة (مجرد 7 سنتات من كل 10 دولارات من الدخل)، وتخصيصه لبرامج القضاء على الفقر في الدول الفقيرة. وكذلك، تتبع 09 خطوات نحو الهدف، هي :

1 ـ الالتزام بإنهاء الفقر بشكل جدي مع حلول سنة 2025

2 ـ تبني خطة عمل لإنهاء الفقر، ابتداء من الأهداف الإنمائية للألفية.

3 ـ رفع صوت الفقراء، بحيث يسمعه العالم بأسره. فلا يكفي صوت مجموعة الثلاثة (3G) البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا) ولا مجموعة العشرين G 20 (مجموعة تجارية تتفاوض داخل منظمة التجارة العالمية)

4- استعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم كقائدة وملهمة للمثل العليا للديمقراطية، وليس كبلد مسبب للخلاف والشقاق وباعث للخوف في السنوات الأخيرة. فالعمل داخل الولايات المتحدة ومن الخارج لازم لاستعادة دورها في الطريق نحو السلام والعدالة في العالم.

5 ـ استعادة الدور الدولي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كمؤسسات مالية رائدة، بدور حاسم في إنهاء الفقر العالمي. فلا تستمر خادمة للحكومات الدائنة ولكن، لتصبح بطلا للعدالة الاقتصادية والعولمة المستنيرة.

6 ـ تقوية الأمم المتحدة وتعزيز دورها في القيام بإنهاء الفقر، وتمكين منظمات، مثل : صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة...

للقيام بعملها ـ في الواقع ومن بلد لآخر ـ ومساعدة أفقر الفقراء في استخدام العلم الحديث والتكنولوجيا للتغلب على فخ الفقر.

7 ـ تطويع العلم العالمي وإتاحته للفقراء، حتى تنهض برامج التنمية لديهم.

8 ـ تعزيز التنمية المستدامة.

9 ـ الالتزام الشخصي كأفراد وجماعات بإنهاء الفقر([4]).

**2.1- العمل الإنساني الجمعوي:**

بالرغم من أن مصطلح "إنساني" و" إنسانية " معروف من قبل، إلاّ أن استخدامه الحقيقي كان منذ عشرات السنين السابقة فقط. إذ يعود إلى العادات الدينية، سواء اليهودية أو المسيحية أو الإسلامية، وكذلك للأفكار المنتشرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر،عن ضرورة تطوير حقوق صراعات الحروب(Grotius,De Vattel) ثم طورت المعايير إلى معنى عمل الخير والإحسان أو حب البشر (Rousseau, Voltaire)([5]). وحتى منتصف القرن التاسع عشر،لم تكن هنالك أية أنظمة عسكرية راسخة، لإسعاف ورعاية الإصابات الناجمة عن الحروب.ولم تكن هنالك من مؤسسات آمنة ومحمية دولياً، لتأمين السكن والمعالجة للمصابين في ساحات المعارك.

وفي جوان 1859، سافر رجل الأعمال السويسري هنري دونانت إلى إيطاليا لمقابلة الإمبراطورِ الفرنسيِ نابليون الثّالث، بهدف مناقشة الصعوبات في إجراء الأعمال في الجزائر،والتي كانت في ذلك الوقت تحت الاحتلال الفرنسي. عندما وصل إلى البلدة الصغيرة سولفرينو في مساء 24 حزيران، شهد معركة سولفرينو، والتي كانت ضد القوات النمساوية.وفي يوم واحد مات أو بقي مجروحاً في ساحة المعركة حوالي 40.000 شخص.صُدم هنري بنواتج الحرب الفظيعة ومعاناة الجنود المجروحينِ، وقلة المسعفين والأطباء وعدم قدرة أي شخص على الدخول لانتشال الجثث. وقد تركت تلك المعركة أثرا عميقا في نفس هنري لمدة طويلة. وقد كرّس نفسه آنذاك، لمساعدة الجرحى. وقد نجح في تنظيم مستوى رائع من المساعدة للإغاثة، بتحفيز السكان المحليين على المساعدة، دون أي تمييز.

بعد ذلك وعندما كان في بيته في جنيف، قرّر تأليف كتاب ذاكرة سولفرينو الذي نَشرَه بمالِه الخاصِ في عام 1862. وأرسلَ نسخَ الكتابِ إلى الشخصيات السياسيةِ والعسكريةِ القياديةِ

[4] ـ جيفري ساكس ـ المرجع السابق ـ ص ص420/266

[5]- jean-paul valette – problèmes sociaux contemporains – ellipses édition marketing – paris – 2007 –p 157

في كافة أنحاء أوروبا. بالإضافة إلى أنه كتب وصفا واضحا مِنْ تجاربه في سولفرينوسنة1859، دَعا لتشكيلِ منظماتِ الإغاثة الطوعيةِ الوطنيةِ بشكل واضح للمُسَاعَدَة على رِعاية الجنود المجروحينِ في حالة الحربِ. بالإضافة إلى أنه دَعا إلى تطويرِ المعاهداتِ الدوليةِ لضمان الحيادِ وحمايةِ المجروحين في ساحات المعارك،ناهيكعن حماية الأطباء والمستشفيات الميدانية([6]).

وقد ظهرت المنظمات غير الحكومية (ONG) بخريطة الأمم المتحدة (المادة 71) الموقعة في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو، لتصبح فيما بعد سارية المفعول. وهي مؤسسات غير ربحية، تنظم بعيدا عن أي تدخل حكومي، من طرف أشخاص أومنظمات، فيزيقية أو معنوية من جنسيات مختلفة، تحت غطاء جمعوي. ثم التحقت بالعمل الإنساني فيما بعد، الرابطات الدينية، التعاونياتوالمنظمات الاقتصادية الاجتماعية. ومنذ الستينات وعدد المنظمات غير الحكومية في تزايد مستمر. وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة،فقدوصل العدد 5.000 في عام 1972 ليتجاوز الـ 30.000 منظمة مع مطلع القرن الواحد والعشرين.وغالبا ما يكون مسيروها من الشخصيات المشهورة في العالم أمثال الأب بيير، الأم تيريزا وبرنار كوشنار( L'abbé Pierre, Mère Térésa, Bernard Kouchner).

إن اتحاد مفهوم الكرم مع التضامن ومع الدخل الرمزي، استفادت منه في المستقبل المنظمات الإنسانية غير الحكومية كثيرا، في إيصال التبرعات إلى المتضررين من زلزال إيران 2003، وكشمير 2005، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة 2005. لكن، إعصار تسونامي المحيط الهندي في 26 ديسمبر 2004 خلف خسائر مادية وبشرية عظيمة، أضفى حماسة تضامنية غير مسبوقة إلى درجة أنه منذ 03 جانفي 2005، أعلنت منظمة " أطباء بلا حدود " توقيف كل جمع تبرعات يخصها.هذا الإعلان الذي أثار النقاش، كشف عن مدى تعقيد عمل المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تكاثرت وتزايدت تحت تغطية إعلامية عالمية، في إطار من الشفافية التي يحكم عليها غالبا بأنها غير كافية.

وبالرغم من العولمة وتلطيف الاختلاف الإيديولوجي بين الأمم، إلاّ أن الصراعات الداخلية والحروب الأهلية منتشرة في كل مكان. وعليه، فالضحايا المحتاجين للمساعدة أكثر بكثير من أي وقت مضى. والتدخل الإنساني للمنظمات غير الحكومية لم يواجه هذه المشكلات بسهولة، لأنها وظفت في كثير من الأحيان كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. فقد كشفت حرب يوغسلافيا سابقا وأفغانستان والعراق،حجم الأخطار الناجمة عن التعاون الإنساني ـ العسكري، وذلك عندما تتعارض الأهداف الإنسانية التي تؤمن بها المنظمات غير الحكومية مع تلك التي تخص الحكومات أو الأمم المتحدة. وبالتالي، يمكننا القول بأن

[6]-http://www.forbesmiddleeast.com/read.php?story=808

العمل الإنساني حاليا يقع في مفترق الطرق، ولابد من تحديث أساليبه بطريقة تسهل وصوله للضحايا وتقلل العراقيل والصعوبات التي تواجهه([7]).

ومع هذا، فالعمل الإنساني مستمر ويتمثل في نشاط أهم المنظمات الإنسانية غير الحكومية، وهي: الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين.فحركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي هي حركة إنسانية دولية، تتمثل مهمتهمافي حماية حياة الإنسان وصحته. والمقصود بصحته، صحته النفسية والجسديةلضمان كرامته الإنسانية وتخفيف المعاناة عنه، بدون أيّ تمييز مستند على الجنسية أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو اللون أو الآراء السياسية للإنسان.وتشمل هذه الحركة عدة منظمات مستقلة قانونيا عن بعضها البعض، لكنها متحدة ضمن الحركة، من خلال المبادئِ الأساسية المشتركة، وأهداف، ورموز، وقوانين، وأعضاء حاكمة.والحركة لَها عِدّة أجزاء:

- إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ( The International Committee of the Red Cross(ICRC) هي مؤسسة إنسانية خاصة ومستقلة، أُسست عام 1863 في في مدينة جنيف، بسويسرا.عدد أعضاء هذه اللجنة هو 25 عضو، لهم سلطة فريدة تحت القانون الإنسانيِ الدوليِ لحماية الحياة وكرامة ضحايا النزاعات المسلَّحة الدولية والمحلية.

- -الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمرِ والهلال الأحمرِ ( The International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies) - IFRC)،أسس في العام 1919.وهو يعمل اليوم على تنسيق النشاطات بين 185 من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ضمن هذه الحركة. على مستوى دولي، يقود الإتحاد وينظّم، بالتعاون الوثيقِ مع الجمعيات الوطنية، مهام المساعدة والإغاثة التي تنجم عن حالات طوارئ واسعة النطاقِ. ويقع مقر أمانة الإتحاد الدولية في مدينة جنيف، سويسرا.

- -الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ( National Red Cross and Red Crescent Societies) موجودة تقريباً في كل دولة في العالم.حالياً يوجد 185 جمعية معترف بها من قبل أعضاء اللجنة اعتراف كامل. وتعمل كل جمعية في بلدها الأم، طبقاً لمبادئ القانونِ الإنساني الدوليِ وقوانينِ الحركة الدولية. واعتماداً على ظروفها المعينة ونفوذها.قد تواجه الجمعيات الوطنية مهام إنسانية إضافية غير معرفة بشكل مباشر في القانون الإنساني الدولي أو تفويضات الحركة الدولية.

[7] -jean-paul valette – op .cit – p 158

بالإضافة إلى مؤسسات العمل الخيري وهي هيئات مستقلة في مجال تقديم المنح إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة بالمجتمعات المحلية. وغالباً ما تحصل هذه المؤسسات على دخلها عن طريق الهبات وتبرعات الأغنياء، ومؤسسات الأعمال، أو جمع الأموال بشكل ثابت.وتشمل أمثلة مؤسسات العمل الخيري الدولية، ما يلي:

- صندوق التنمية الآسيوي (اليابان)
- مؤسسة كيلوغ الخيرية (الولايات المتحدة)
- مؤسسة عائلة كيزر الخيرية (الولايات المتحدة)
- مؤسسة فورد الخيرية (الولايات المتحدة)
- مؤسسة برنارد فان لير الخيرية (هولندا)
- مؤسسة (CODESPA)(إسبانيا)
- مؤسسة جون وكاثرين ماك آرثر الخيرية (الولايات المتحدة)
- مؤسسة إخوةروكفلر الخيرية (الولايات المتحدة)
- صندوق (Welcome)الاستئماني (المملكة المتحدة)
- مؤسسة فرنسا الخيرية (فرنسا)
- مؤسسة روي بودوين الخيرية (بلجيكا)
- شبكة مؤسسات سورس/المجتمعات المفتوحة (الولايات المتحدة)
- مؤسسة أغا خان الخيرية (سويسرا)([8]).

أما في الوطن العربي فهناك العديد من الجمعيات الخيرية التي تنشط على المستوى الدولي و المحلي معا مثل :

ـ " الإغاثة الإسلامية " : ومقرها الرئيسي في ـ برمنجهام - بريطانيا .ويعمل قسم الشرق الأوسط على تنمية موارد المؤسسة المادية والعينية في منطقة الشرق الأوسط من خلال أهداف وسياسات المؤسسة. ([9]).

ـ جمعية الخير للرعاية والمساعدات الاجتماعية: جمعية خيرية تابعة،مشهورة بوزارة التضامن الاجتماعي برقم 338. وهي تعمل في مجال رعاية الأيتام وزواج الفتيات والرعاية الصحية وتوزيع شنط الخير ورعاية الأرامل ومشروع تحويل 1000 فقير إلى منتج وتحفيظ القرآن.

ـ أبواب الخير: تجمع جميع سبل الخير وأبوابه في موقع واحد، فيدخل أهل الخير ويبحثون عن بغيتهم فيجدونها.ويسهل بذلك تقديم الخير لأهله وسرعة إيصاله لهم.

[8]- www.worldbank.org 12 /09/2013

[9] - www.islamic-relief.com12 /09/2013

ـ موقع خير أون لاين : الأمانة العامة للعمل الخيري إحدى هيئات جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت.وهي تهتم بالعمل الخيري الإنساني و الإغاثي خارج الكويت وهي تشمل قطاعات عمل يهتم كل قطاع منها بعدد من الدول.

ـ مؤسسة مكة المكرمة الخيرية : هي مؤسسة خيرية تعمل تحت مظلة رابطة العالم الإسلامي، لدعم ومساعدة المسلمين في شتى أنحاء العالم، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة التي يتم من خلالها تقديم المساعدات الصحية والتعليمة والاجتماعية لذوي الحاجات، مع التركيز على كفالة الأيتام.

- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ( Islamic Charitable OrganizationInternational– ) : الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية هيئة مستقلة عالمية، متعددة الأنشطة تقدم خدماتها الإنسانية للبؤساء والمحتاجين في العالم، بدون تمييز أو تعصب بعيدا عن التدخل في السياسة أو الصراعات العرقية، مقتدية في نشاطها بالمثل الأعلى للعمل الخيري الإسلامي الخالص لوجه الله، أداءً لحق الله من غير من ولا أذى. وتشمل أنشطة الهيئة النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأعمال الإغاثية(Offers a wide range of purehumanitarian services). الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية P.O. Box 3434 13035 - الصفاة – الكويت.
ـ وقف السلام الخيري : وقف السلام الخيري من الأوقاف الخيرية التي تعنى بالقيام بمشاريع خيرية متنوعة([10]).

## 2- الحلول التي تقترحها الشريعة الإسلامية :

تعمد بلدان كثيرة إلى وضع خطط تنمية اقتصادية واجتماعية لها أهداف محددة، وتنفذ خلال فترات معينة. وتهدف هذه البلدان من وراء هذه الخطط إلى تطوير اقتصادها القومي وإلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، في مجال الغذاء والى المساهمة في الصناعة... الخ، بغرض أن تؤدي هذه الأهداف المرحلية إلى بلوغ هدف أبعد، هو توفير حياة أفضل للمواطن واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا والوصول بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الحديثة. وبهذا، تصبح التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي، من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه.كما يرى البعض، أن كل تنمية تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر، ومن بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي مغاير. وعلى هذا الأساس، يمكن ملاحظة العلاقة بين التنمية والتغير الاجتماعي

[10]- www.intoislam.com › Islamic › Arabic12 /09/2013

من خلال الآثار التي تحدثها خطط التنمية في الأبنية والعلاقات الاجتماعية وعلى نوعية وشكل العمل، ونظام الأسرة وطرق التفكير والسلوك؛ أي أن التنمية تعني بصورة جوهرية، عملية تفتح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع المعني من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية. الأمر الذي يؤدي إلى تبدل الوضع الاجتماعي الراهن، والذي يتسم بالتخلف واختلال النسق الاجتماعي إلى حالة أكثر حداثة وتوازنا([11]).

وإن كانت البداية الأولى للتنمية (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) تحمل معنى النمو الاقتصادي، فإنها تطورت فيما بعد لتحمل معنى النمو والتوزيع، أي أنها أصبحت تشمل الأبعاد الاجتماعية أيضا، من خلال التركيز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة. وذلك، بتطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها (نهاية الستينات ومنتصف السبعينات). ثم تطورت أكثر في الفترة الممتدة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات، لتشمل مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العادي وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط. ليأتي مفهوم التنمية المستديمة، منذ بداية الثمانينات ويبرز التنمية على أنها تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، بمعنى أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، طبعا دون معزل عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية([12]).

كل هذا المشوار الطويل، في تطوير مفهوم التنمية وتطبيقاتها، تختصره النصوص الصحيحة بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية في كثير من النقاط التي سنبرزها. وعليه، فالتنمية المستديمة تجسدت بالثقافة الإسلامية قبل مئات السنين. لقد اشتمل الدّين الإسلامي الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر، دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة. وفيمايلي بعضها :

أ ـ محدودية الموارد في الأرض : وهذه حقيقة يؤكدها قول المولى عز وجل " وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم " (الحجر/ الآية 2)،

ب ـ ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها، لأنها محدودة وقابلة للنفاذ : وهذا واجب ديني في الدين الإسلامي.وذلك مصداقا لقوله تعالى " ولا تفسدوا

[11] ـ محمد السويدي ـ مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ( تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ) ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 1990 ـ ص 97 [11]

[12] ـ عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط ـ التنمية المستديمة ـ مرجع سابق ـ ص ص 27/19

في الأرض بعد إصلاحها " (الأعراف /الآية 56 ) وقوله تعالى " ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين "(القصص/ الآية 77). وفي الحديث الشريف، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل (الألباني / الأحاديث الصحيحة)،

ج ـ إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية : يعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم.وذلك، استجابة لقوله عز وجل " والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " (الفرقان/ الآية 67). وكذلك، قوله تعالى " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " (الإسراء / الآية 29). وفي الحديث الشريف، قوله صلى الله عليه وسلم : يا عائشة إن أردت اللحاق بي فليكفك من الدنيا كزاد راكب وإياك ومجالسة الأغنياء ولا تستخلفي ثوبا حتى ترقعيه" (سنن الترمذي)، وفي حديث ثان، يقول : "طعام واحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي أربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية" (سنن ابن ماجة)،

د ـ إشباع الحاجة دون هدر وإسراف : أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد، دون إسراف أو تبذير. وفي ذلك يقول عز وجل " وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر واتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين " (الأنعام/ الآية 141)، وقوله تعالى " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " (الأعراف / الآية 31)،

هـ ـ البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع : البيئة والموارد هي حق لجميع الناس.وبالتالي، فإن واجب الجميع المحافظة عليها، يقول تعالى: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " (المائدة / الآية 2). وفي الحديث الشريف : المسلمون شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار وثمنه حرام (سنن ابن ماجة)،

و ـ استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة : وفي ذلك يقول المولى عز وجل " كلوا من ثمره إذا أثمر واتوا حقه يوم حصاده " (الأنعام / الآية 141)، وفي قوله تعالى " وأت ذا القربى حقه وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا "(الإسراء / الآية 26). وقوله تعالى : " كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي " (طه/ الآية 81). وقوله تعالى " كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين " (البقرة / الآية 60). وفي

الحديث الشريف : "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد بهعلى من لا زاد له" (سنن ابن ماجة)،

ر ـ المستقبل هو حاضر الغد : لا بد أن ينظر الإنسان إلى المستقبل ويعمل من أجله. وفي ذلك، يقول عز وجل " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد "( الحشر / الآية18)،

ز ـ التجديد والتعويض البيئي : وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "لا يغرس مسلما غرسا ولا زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة" (صحيح مسلم)([13])،

وبحديثنا عن التنمية بصورة عامة، يمكننا أن نتطرق إلى أهم المشكلات الاجتماعية التي تسعى الخطط التنموية للتقليل من حدتها، ألا وهو الفقر. فقد تزامن عمل الإنسان المستمر من أجل التقدم والتطور مع تصادمات ومشكلات اجتماعية كثيرة أبرزها الفقر.ففي أي مجتمع محلي أو عالمي لا توجد مساواة، فهناك فوارق شبه حتمية، تشكل الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية. وقدحارب الإسلام الفقر وحتى النظريات المقدسّة له أو تلك التي تجعل منه أمرا محتوما. وذلك ردعا لكل المخاطر الناجمة عنه، سواء خطره على العقيدة أو الأخلاق أو الفكر أو الأسرة أو المجتمع،كالتالي :

**1-2. مخاطر الفقر :**

أـ خطر الفقر على العقيدة : لا شك أن الفقر أخطر الآفات على العقيدة، خصوصا الفقر المدقع، لأنه عندها يصبح مدعاة للشك في حكمة التنظيم الإلهي للكون، وللارتياب في عدالة التوزيع الإلهي للرزق . وهذا ما جعل بعض السلف، يقول : "إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك". ولا عجب أن يستعاذ بالله من شر الفقر، مقترنا بالكفر في سياق واحد، وذلك حين يقال : " اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر "،

ب ـ خطر الفقر على الأخلاق والسلوك : إن الفقير المحروم كثيرا ما يدفعه بؤسه وحرمانه ـ خاصة إذا كان إلى جواره الأثرياء ـ إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم. ولهذا، قالوا : صوت المعدة أقوى من صوت الضمير. وشر من هذا، أن يؤدي ذلك الحرمان إلى التشكيك في القيم الأخلاقية نفسها وعدالة مقاييسها، كما أدى إلى التشكيك في القيم الدينية. وقد بيّن الرسول صلى الله عليه وسلم، شدة وطأة الفقر وأثره على سلوك صاحبه : " خذوا العطاء ما دام عطاء، فإذا صار رشوة على الدّين فلا تأخذوه، ولستم

[13] ـ عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط ـ المرجع السابق ـ ص ص 91/ 93

بتاركيه، تمنعكم الحاجة والفقر " (رواه أبو نعيم في "الحلية" والطبراني من حديث معاذ، وسنده ضعيف)،

ج ـ خطر الفقر على الفكر الإنساني : إن الفقير الذي لا يجد ضرورات الحياة وحاجاتها لنفسه وأهله وولده ، لا يستطيع أن يفكر تفكيرا دقيقا ، لأنه لا يستطيع التركيز . وقد رووا عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة أن الجارية أخبرته يوما في مجلسه أن الدقيق نفذ ، فقال لها :" قاتلك الله ، لقد أضعت من رأسي أربعين مسألة من مسائل الفقه " . ويروى عن الامام أبي حنيفة أنه قال :" لا تستشر من ليس في بيته دقيق " ، أي لأنه مشتت الفكر ، مشغول البال ، فلا يكون حكمه سديدا . وذلك أن الانفعال الحاد يؤثر على سلامة الإدراك ، وصحة الرأي كما يقرر علم النفس . ([14])

د ـ خطر الفقر على الأسرة : ونلاحظ ذلك في عدة نواحي. فهو خطر على تكوينها، فنجد الفقر من أكبر الموانع التي تحول بين الشباب والزواج، وما ورائه من أعباء المهر والنفقة والاستقلال الاقتصادي. ولهذا، أوصى القرآن أمثال هؤلاء أن يعتصموا بالعفاف والصبر، حتى تواتيهم القدرة الاقتصادية : "وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله " (النور، الآية 33). كما نرى بعض الفتيات وأوليائهن يعرضون عن راغب الزواج إن كان فقيرا، فصح القرآن الآباء أن يعدلوا موازينهم في اختيار الرجال ويقومونهم بالصلاح لا بالمال وحده، لقوله تعالى " وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم " (النور، الآية 32).

ويعد خطرا على استمرار الأسرة، فنرى ضغط الفقر ربما غلب الدوافع الأخلاقية، ففرق بين المرء وزوجته على كره منه، وربما على كره منها.وهذا أمر اعتبره القانون الإسلامي، فأجاز للقاضي تطليق المرأة من زوجها لإعساره وعجزه عن النفقة عليها، رفعا للضرر عنها، وفق لقاعدة " لا ضرر ولا ضرار".كما يعد خطرا على العلاقات بين أفراد الأسرة، فيكدر صفاءها ويمزق أواصر المحبة بينها، فتكثر المشاكل نتيجة لقلة الموارد، فقال تعالى :" ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم " (الأنعام، الآية 151) . كما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم : أي ذنب أعظم؟ قال : أن تجعل لله ندا وهو خلقك. قال : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك" (متفق عليه).

هـ ـ خطر الفقر على المجتمع : ويتمثل خطره في المشكلات الاجتماعية الناجمة عنه كالسرقة، التسول، العنف، الجرائم الأخلاقية... وعليه، فهو خطر على أمن المجتمع

[14] ـ يوسف القرضاوي ـ مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ـ ط 9 ـ مؤسسة الرسالة للطبع والنشر ـ بيروت ـ 1991 ـ ص ص 14/ 16

وسلامته واستقرار أوضاعه. وقد روي عن أبي ذر أنه قال :" عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه "([15]).

**2 ـ 2 ـ الأساليب الشرعية في مكافحة الفقر:**

إن الدّين الإسلامي ـ خلافا للديانات الأخرى ـ لم يكتف بمجرد النصح وإسداء المواعظ، فيما يخص العناية بأمر الفقراء ومحاربة إهمالهم. وإنما انفرد عنهم بتشريعات محددة، ووسائل معينة، تعتمد في فعاليتها على عنصري الإلزام والالتزام([16]). لكن، قبل التطرق لهذه الوسائل، نتحدث أولا عن مردِّ نجاح الإسلام في معالجة مشكلة الفقر، حيث يرجع ذلك إلى امتياز أسلوبه بأمور خمسة ، هي :

أ ـ أنه لم ينظر إلى هذه المشكلة قائمة بذاتها، منفصلة عن غيرها من شؤون الحياة. وإنما نظر إليها في ضوء اتصالها بما سواها من الشؤون. فكانت معالجته لها جزء من علاجه الشامل لبقية مشاكل الحياة مجتمعة.

ب ـ أنه قرر بالتشريع، حق المحتاجين في مال الأغنياء بمقدار ما يكفي حاجتهم، مهما بلغت أو كانت.

ج ـ أنه جعل وصول هذا الحق لأصحابه من أحد طريقين اثنين :

ـ الأول، هو طريق الأداء الاختياري، إنفاقا من المسلم في وجوه سد حاجات إخوانه في المجتمع، بمقتضى إيمانه ووفاء لحق " الأخوة " التي ربط الإسلام بها بين أفراد مجتمعه " إنما المؤمنون إخوة ".

ـ والثاني، هو طريق الاقتضاء الإجباري، وله صورتان اثنتان : أولاهما أساسية ودائمة، وفيها حدد هذا الحق، وعاء، وحدا، ونسبة، واستحقاقا ووسيلة . أما الثانية،فهياحتياطية ـ إذا لم تف أولاهما بتحقيق الكفاية المرجوة ـ وفيها أعطى للدولة سلطة أن تأخذ من فضول أموال الأغنياء، بمقدار ما يحقق تلك الكفاية (الضرائب).

د ـ أنه ربط ضرائبه هذه في نفس المسلم، بالدّين من جهات ثلاث :

ـ الجهة الأولى، هي أنها تشريع إلهي، لا وضعي، مفروضة من قبل الله تعالى، رب الجميع ـ أغنياء وفقراء ـ لمصلحتهم جميعا، دون هوى أو تحيّز.

[15] ـ يوسف القرضاوي ـ المرجع السابق ـ ص ص 17/ 18

[16] ـ إبراهيم الطحاوي ـ الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما ( دراسة مقارنة ) ـ الجزء الأول ـ منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ـ 1974- ص149

ـ الجهة الثانية، وهي أن تحقق " الإسلام " في المسلم، يتوقف على طاعته المطلقة بخصوصها، إقرارا وأداء.

ـ أما الثالثة، فتتمثل في أن المسلم محاسب على كل من هذا الإقرار والأداء، في الدنيا والآخرة، عقابا أو ثوابا.

هـ ـ أنه حدّد بالتشريع كذلك، وسائل حماية هذه الضرائب، إقرارا وأداء، على نحو يكفل اقتضائها، وأدائها، وإنفاقها، في وجوهها المحددة على أحسن وجه. وناط تلك الحماية ـ فضلا عن ضمائر الأغنياء وإيمانهم ـ بالدولة التي ترهب المسيئين والظالمين والذين لا تجدي معهم النصائح والمواعظ، على أن يسلكوا سواء السبيل.

وبهذا كانت تشريعات الإسلام في محاربة الفقر، متماسكة وقوية، بحيث جعلت من كل مسلم مركزا فكريا وثقافيا وإنسانيا، له قيمته ومجهوده ودوره وفضله وكرامته. كما جعلت من الدولة أيضا، ضرورة أساسية لضمان نجاح ذلك التنفيذ. وبذلك كله، كان الإسلام حصنا منيعا ضد جميع دعاوى التأمين الاجتماعي الأخرى، مهما قيل فيها أو عنها([17]). ولقد كرَم الإسلام الإنسان، بأن وضّح له أسباب وأساليب العيش الكريم، وعزة النفس والأخلاق الرفيعة، فقال عز وجل :" لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر " (الإسراء، الآية 70). وهذه الأساليب،هي :

**2 -2-1- العمل :** أول ما حث عليه ديننا الحنيف هو العمل والسعي للكسب الحلال. بل وبعث الروح المتجددة في العمل وإتقانه والوصول به إلى درجة الإبداع أيضا. فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم :" اليد العليا خير من اليد السفلى "، وقال أيضا : " عز المؤمن استغناؤه عن الناس ". إن الغنى والفقر أمران نسبيان نابعان من كثرة طلب الحوائج من الناس وقلتها، ويستتبعهما العز والذل. وعلى المؤمن أن يصنف نفسه، في أيهما شاء. فبإمكانه أن يضع نفسه موضعا رفيعا ـ يحسد عليه ـ ويكون مصداقا لوصف رسول الله (ص)، حيث قال : " ما أكل أحد طعاما خيرا من عمل يده، وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده ". وقال أيضا (ص) : " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا، فيأكل منه طائر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة ". لأن من يسمع بهذا الفضل للعامل ويتوانى ويكسل بعدها عن العمل، هو شخص فقد الإحساس وابتعد عن الخير.

وعن النبي (ص) : أنه رفع يوما يد عامل مكدود فقبلها وقال : " طلب الحلال فريضة على كل مسلم ومسلمة، ومن أكل من كد يده مرٍّ على الصراط كالبرق الخاطف، ومن أكل من كد

[17]- إبراهيم الطحاوي ـ المرجع السابق ـ ص ص 156 / 157

يده نظر الله إليه بالرحمة ثم لا يعذبه أبدا، ومن أكل من كد يده حلالا فتح الله له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء ". فهذه المرتبة التي يبلغها العامل بعمله، هي مرتبة الجهاد في سبيل الله التي يحرص الإسلام على تأكدها والحض عليها، لأنها حياة المجتمع ونموه ورقيه. فالعمل أساس الخير واستخراج الثروات، ولولاه لاستحالت الحياة على ظهر هذه الأرض، ولما خلق الله الإنسان. فالتقاعس عن العمل مخل بسير الحياة ومبغوض في الإسلام.كما أن حب الراحة والخمول مرفوض بتاتا، طالما أن الإنسان يملك القوة والنشاط فعليه أن يبذلهما في سبيل الإنتاج، لنفسه ولغيره([18]).

وعليه، يتوجب على كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجتهد، ملتمسا الرزق في خبايا الأرض، وتحت أديم السماء كيفما كان العمل الذي يزاوله : زراعة أو صناعة أو تجارة أو إدارة أو كتابة أو احترافا بأي حرفة من الحرف النافعة، سواء أكان يعمل لحساب نفسه أم لحساب غيره. فهو بعمله هذا يغني نفسه بنفسه ويسد حاجته وحاجة أسرته، غير مفتقر إلى معونة من فرد أو مؤسسة أو حكومة. وهو بهذا، قد أغنى نفسه من الفقر، وأسهم بنصيب ما في إغناء المجتمع كله. ومن ضاق رزقه في بلده لقلة الموارد، أو لكثرة الخلق وانتشار البطالة بين الناس، فعليه أن يضرب في الأرض مبتغيا من فضل الله، فإن أرض الله واسعة. وعلى الجماعة المسلمة أن تعاون المسلم القادر على العمل، حتى يجد ما يعيش به عيشة كريمة، استجابة لقوله تعالى :" وتعاونوا على البر والتقوى " (المائدة / 2). وعلى الحاكم المسلم أن ييسر له سبيل العمل، ما وجد إلى ذلك سبيلا، فإن الله جعله راعيا مسؤولا عن رعيته([19]).

**2-2-2- الزكاة :** لقد أمر الإسلام كل قادر أن يعمل ، ويسعى في طلب الرزق ليكفي نفسه، ويغني أسرته، ويسهم بالنفقة في سبيل الله. فمن لم يستطع وعجز عن العمل، ولم يكن لديه من المال الموروث أو المدخر ما يسد حاجته، كان في كفالة أقاربه الميسورين. لكن، ليس لكل فقير أقارب، كما يوجد هناك المحتاجون العاجزون، مثل : الأيتام، الأرامل، العجائز، المرضى، ذوي العاهات... وهؤلاء لم ينسهم الإسلام. فقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقا معلوما، وفريضة مقررة ثابتة، هي الزكاة([20]). إن عبادة الله وحده تحتاج إلى الإحسان المادي والقولي. فإقامة الصلاة هي التعبد القولي الذي يحسن للناس، ويؤلف بين قلوبهم، ويخلق من العدو وليا حميما، ويطهر النفس، ويعرج بها إلى الله مبتعدا بها عن الفحشاء والمنكر. كما أن إيتاء الزكاة هو التعبد المالي الذي يسد حاجة الوالدين وذي القربى،

[18] ـ سليمان يحفوفي ـ الضمان الاجتماعي في الإسلام وأثره الوقائي ضد الجريمة ـ الدار العالمية ـ بدون بلد أو سنة نشر ـ ص ص 90 /93
[19] ـ يوسف القرضاوي ـ مرجع سابق ـ ص 53
[20] ـ المرجع نفسه ـ ص 65

واليتامى والمساكين، ويحقق التوازن في المجتمع، حتى يتمكنوا من السير بموجب الفطرة([21]).

والزكاة ليست موردا هينا أو ضئيلا، بل هي مورد ضخم لعلاج الفقر. كما أن الزكاة مؤسسة بشكل علمي، وأسبق من الضرائب الوضعية. فالزكاة فريضة فرضت على المسلم، حيث يشترط النية لأدائها، وهي شعيرة من شعائر الإسلام وركن من أركانه، فرضها الله تعالى في أموال المسلمين لمن سماهم في كتابه، شكرا لنعمه وتقربا إليه وتزكية للنفس والمال.ومن الناحية المالية،فهيحق فرضه الله عز وجل في أموال المسلمين، يلتزمون بأدائه طوعا أو كرها لولي الأمر أو من ينيبه من العاملين عليها بصفة نهائية، دون مقابل دنيوي خاصة لوضعه في مصارفه الشرعية.

أما الضريبة، فهي التزام مدني محض، خال من كل معنى للعبادة والقربة. وهي كما يعرفها الماليون المعاصرون، فريضة مالية يجبر الأفراد على أدائها للسلطات العامة بصفة نهائية، دون مقابل معيّن بقصد تحقيق منفعة أو مصلحة عامة. وهكذا، تلتقي أو تكاد فكرتا الضريبة المعاصرة والزكاة الإسلامية في كثير من العناصر التي تقوم عليها([22]). كما أن فوائد الزكاة كثيرة في محاربة الفقر،ومنها :

ـ إعانة الفقراء والمساكين، فهي بمثابة رؤوس أموال لهم صغيرة، يأخذونها ويعملون على إنمائها باستغلالها واستثمارها في أي مورد من الموارد الاقتصادية.

ـعدم إراقة ماء أوجه الفقراء، والمحافظة على راحتهم والعمل على إعزازهم وصيانتهم من ذلك السؤال.

ـ تأمين الأغنياء أنفسهم على أموالهم ورفع الضرر عنهم، بالقضاء على الحقد والحسد والكراهية التي تتولد في نفوس الفقراء لأصحاب الأموال.

ـ العمل على عدم تكديس الثروات في أيد مخصوصة، مما يساعد على ظهور طبقة الرأسمالية الجشعة ووجود التفاوت الكبير بين أفراد الأمة. وهذا ما نهى الإسلام عنه، لقوله تعالى :" كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (الحشر/7)([23]).

[21] ـ سليمان يحفوفي ـ مرجع سابق ـ ص 50
[22] ـ محي محمد مسعد ـ مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة ـ دار الكتاب القانوني ـ مصر ـ 2008 ـ ص ص 18/ 19
[23] ـ إبراهيم محمود عبد الراضي ـ حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة ـ دار الفتح ـ الإسكندرية ـ 2008 ـ ص ص151/150

**2-3- التحويلات الأخرى من الأغنياء إلى الفقراء:**

بالإضافة إلى الزكاة التي تعد أهم هذه التحويلات وهي النفقة المفروضة على كل مسلم، بحكم أنها أحد أركان الإسلام، هناك مجموعة من الأدوات الأخرى، هي :

نفقات الأقارب التي لم يقدر لها الإسلام حدا معلوما لا تتجاوزه من المال. إذ تختلف حاجات الناس باختلاف المكان والزمان والحال والعرف، والمنفقون أنفسهم تختلف قدراتهم المالية. زد على ذلك رعاية حقوق الجار. وهناك أيضا، أداء الحقوق الطارئة في المال، من الكفارات والنذور، وإغاثة المضطر، وكفاية المحتاج، والوصية، والأضاحي وغيرها. وأيضا،الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي، وأهمها الوقف([24]).

**2-3-1- الوقف** : هو حبس أصل العين عن التصرف فيها بوجه من الوجوه الناقلة للملكية، كالبيع والهبة والميراث، مع التصدق بثمرتها أو منفعتها على وجه من وجوه البروالخير. والأصل في مشروعيته ما رواه محمد بن الحسن عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر : أن عمر رضي الله عنه، كانت له أرض تدعى " ثمغ " وكانت نخلا نفيسا، فقال عمر : يا رسول الله، إني استفدت مالا نفيسا أفأتصدق به؟ فقال رسول الله (ص) : تصدق بأصله، لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، ولكن تنفق ثمرته على المساكين. فتصدق به عمر رضي الله عنه، في سبيل الله، وفي الرقاب، والمساكين، وابن السبيل، وذوي القربى.

والوقف نوعان، خيري وذرِّي (أهلي) : أما الخيري، فهو ما كان منذ البداية موجها إلى جهة الخير وبر لا تنقطع، كالفقراء والمؤسسات الاجتماعية... وأما الذرِّي (وهو الأهلي) فهو ما كان موجها في أول أمره إلى حفظ ذرية الواقف من الضياع، فقرا وفاقة. ولكن يشترط أن يمحض ـ عند انقراض الذرية المستحقة إلى جهة بر وخير لا تنقطع، كالمساجد، والرباطات ...([25]).

فقد كان من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات، ما عرف باسم " الصدقة الجارية "؛ أي الدائمة.حيث جعل الإسلام لها جزء متميزا عن غيرها من الصدقات، لبقاء أثرها ودوام نفعها، فكان ثوابها دائما باقيا لصاحبها بعد موته ما بقي نفعها... فقد وضح الإسلام ما للوقف الخيري من أثر ملموس في المجتمع الإسلامي في كافة العهود، والذي يعتبر من أبرز الأدلة على أصالة عواطف البر، وعمق معاني الخير في نفوس المسلمين، فإنهم لم يدعوا حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيرون منهم جزء من أموالهم. وقد كانت هذه الأوقاف من السعة والضخامة والتنوع،بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي، وأصبح

[24] ـ أنظر يوسف القرضاوي ـ مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ـ مرجع سابق
[25] ـ إبراهيم الطحاوي ـ مرجع سابق ـ ص ص 391/ 392

الفقـراء المحرومـون يجـدون مـن " تكاياهـا " مـا يقـيهم الجـوع والعـري، ومـن مستشفياتهاالمجانية ما يعالجون به الأمراض، ومن " سبلها و ربطها " ما يعينهم على الأسفار. ولقد تتبع المسلمون مواضع الحاجات، مهما دقت وخفت، فوقفوا لها. حتى أنهم عينوا أوقافا لعلاج الحيوانات المريضة، وأخرى لإطعام الكلاب الضالة. وإذا كانت هذه نظرتهم للحيوان، فكيف للإنسان ؟ فلا عجب إن وجدنا أوقافا شتى لليتامى واللقطاء والعميان والمقعدين وسائر العجزة، وذوي العاهات والمحتاجين([26]).

**2-3-2- كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها** : ففي أملاك الدولة الإسلامية والأموال العامة، التي تديرها وتشرف عليها إما باستغلالها أو بالمشاركة عليها، وذلك كالأوقاف العامة والمناجم والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه، ألا يحتجزها الأفراد لأنفسهم، بل تكون في يد الدولة، ليكون للناس كافة شركاء في الانتفاع بها في ريع هذه الأملاك، وما تدره أنواع الضرائب، حق للمحتاجين والمعوزين. قال تعالى :" وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (الأنفال / 41). وقال تعالى :" ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (الحشر/7)([27]). وقد كان الحكام المسلمون يختلفون في توزيع العطاء والأرزاق على الناس.فذهب أبو بكر رضي الله عنه إلى التسوية بين المسلمين، فأصاب كل واحد عشرين درهما. وأنشأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ديوانا يسمى ديوان العطاء، وجعل للعطاء نظاما يخالف نظام أبي بكر في الظاهر ولكنه في الواقع، يتمشى مع العدالة والإنصاف([28]).

لقد عالج الإسلام الفقر بسبل متعددة ومتكاملة، ارتكزت حول ثلاثة جوانب : الجانب الذي يتعلق بالفقير نفسه ووجوب نهوضه للعمل والإنتاج، والجانب الاقتصادي الذي تمثل في التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء، سواء كانت زكاة أو وقفا خيريا أو صدقات اختيارية... والجانب الذي يتعلق بالدولة وضرورة تحملها مسؤولية تسيير شؤون رعيتها. كما أن الإسلام والتسيير الإسلامي لمال المسلمين، بكل إنصاف وعدالة، جاء بأول صورة للتضامن الاجتماعي في العالم، كما أنه جاء بشكل شامل وصالح لكل الأزمنة. وما منظمات حقوق الإنسان، وحقوق الحيوان، وحق المواطنة، إلا مسميات جديدة، ابتدعتها صور التحديث التي لا تعدو سوى صورا جزئية للتضامن الاجتماعي الإسلامي. ولو أن الحكومات العربية

[26] - يوسف القرضاوي - مرجع سابق - ص ص 134 / 135
[27] - نفس المرجع - ص ص 108 / 109
[28] - ابراهيم محمود عبد الراضي - مرجع سابق - ص 152

الإسلامية، طبقت هذه الطرق بالشكل اللازم ما شهدنا ما سمي " بالربيع العربي " أو كما أطلق عليه البعض " ثورة الفقراء والجياع".

## 3- الحلول المقترحة في الجزائر :

منذ حصول الجزائر على الاستقلال والحكومات المتعاقبة تحاول أن تنجح في تقديم برامج تنموية، تساعد على النهوض باقتصاد الدولة وترقية المجتمع من كل الجوانب : السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. لكن، كانت تظهر دائما عيوب وإخفاقات هذه الحكومات، والدليل على ذلك الانتفاضات الشعبية المنددة بالظروف الاجتماعية المتردية التي يعيشها الجزائريون. بداية بأحداث أكتوبر 1988، ثم أحداث جانفي 2011.

فالأحداث الأولى نتج عنها حل سياسي، تمثل في إقرار التعددية السياسية بالجزائر في سنة 1989، مع محاولات إنعاش الحياة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة السكان. لكن، بعد فشل أول انتخابات تعددية في الجزائر ودخولها في العشرية السوداء، تراجعت مؤشرات التنمية كثيرا. لتأتي الانتخابات الرئاسية في عام 1999، حيث قدم الرئيس بوتفليقة مجموعة من الوعود يترأسها وعدان مهمان، الأول تمثل في القضاء على الإرهاب في الجزائر واستعادة الأمن والأمان. والثاني، إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة في المجتمع الجزائري. وقد وفى الرئيس بوعده الأول، خلال البرنامج الخماسي الأول (1999/ 2003) حيث أتى مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية ثماره وهدأت وتيرة العنف في الجزائر. ليأتي في ما بعد الوعد الثاني، المتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي. لكن، وبالرغم من أن الهدف الأول هو الذي كان يبدو مستحيلا والثاني سهل التحقق، إلا أن العكس هو ما حدث. فوتيرة الإصلاحات التنموية،تبدو بطيئة أحيانا ومتعثرة أحيانا أخرى.إن المهام والأهداف التي سطّرتها الحكومة مثلا في برنامجها لعام 2004،قد ارتكزت على المحاور الآتية :

1 ـ ترقية المصالحة الوطنية.

2 ـ استكمال الإصلاحات في خدمة المصالحة الوطنية والتنمية.

3 ـ ترقية تنمية دؤوبة وموزعة توزيعا عادلا عبر البلاد.

4 ـ ترقية سياسة اجتماعية وثقافية مكيفة مع التحديات الوطنية.

5 ـ المساهمة في تحديث القدرة الدفاعية الوطنية واحترافيتها.

6 ـ ترقية مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية.

ويضم هذا البرنامج الذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني،مجموعة من الإصلاحات في المجالات التالية :

ـ إصلاح العدالة،

ـ إصلاح مهام الدولة وتنظيمها،

ـ الإصلاح في المجال الاقتصادي،

ـ النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة أكثر عبر كل البلاد : من خلال تثمين الطاقات الاقتصادية الوطنية وتطويرها، رفع التحدي في مجال الموارد المائية، دعم نسيج المنشآت الأساسية كالطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية والنقل الحضري، تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة، الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامةودعم إجراءات امتصاص البطالة.

ـ سياسة اجتماعية وثقافية تتماشى والتحديات الوطنية : التكفل بصحة السكان وتطوير المنظومة الصحية، تطوير الحماية الاجتماعية، دعم التضامن الوطني، تعزيز عمل الدولة الموجه للأسرة وقضايا المرأة، تنفيذ إصلاح المنظومة الوطنية للتربية، إرساء سياسة ثقافية تكون في خدمة التماسك الوطني والتنمية، تفعيل ترقية الشباب وممارسة الرياضة، تطوير الخدمة العمومية في مجال الاتصالوتعزيز الأواصر مع الجالية الوطنية المقيمة في الخارج([29]).

كل هذه البرامج، لم تجسد بالفعالية اللازمة على أرض الواقع. وأن سوء الأحوال المعيشية التي طالت حتى الطبقة المتوسطة في الجزائر هي التي دفعت بالشباب إلى الخروج إلى الشارع في جانفي عام 2011، وإحداث أعمال الشغب. وإثر هذه الحادثة،عقد مجلس الوزراء يوم الخميس 29 صفر 1432 الموافق 03 فيفري 2011، اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وأصدر إثره بيانا تمثلت أهم نقاطه، في :

ـ أشار إلى أن ما حصل من مظاهرات كان مرفوقا في بعض الحالات باللجوء إلى العنف والمساس بالممتلكات.وصرح رئيس الدولة بأن مثل هذه الأعمال المؤسفة جديرة بالشجب والإدانة.

[29] ـ برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 22 ماي 2004 ( المطبوعة)

ـ أما فيما يخص حالة الطوارئ، فإنه تم فرضها من منطلق الاستجابة لمقتضيات مكافحة الإرهاب لا غير.والسبب هذا، هو وحده الذي يملي الإبقاء عليها بمقتضى القانون. وعلى الحكومة أن تعمل على صياغة النصوص المواتية التي ستتيح للدولة مواصلة مكافحة الإرهاب إلى النهاية، بالفعالية نفسها وفي إطار القانون. وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال.

ـ وإذ عاد إلى موضوع ما ينتظره المواطنون، أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتوخي السرعة في إنهاء عديد الورشات الهامة، محددا لها آجالا قصيرة وملزمة.

ـ أولا : وبرسم استحداث فرص الشغل الذي شهد بعد نتائج هامة، رافقها تراجع قوي في نسب البطالة خلال العشرية الفارطة، أمر رئيس الجمهورية الحكومة بالسرعة في صياغة إجراءات جديدة الغرض منها على وجه الخصوص:

1 - تحسين أشكال الدعم العمومي للشباب المترشح للاستفادة من آلية القروض المصغرة وتوسيع هذه الآلية، بحيث تشمل إنشاء مكاتب جماعية من قبل حملة الشهادات من خريجي الجامعة وتخفيف الشروط والإجراءات المتصلة بذلك. وتفعيل استغلال المحلات المنشأة لصالح الشباب العاطل.

2 - تمديد فترات صلاحية آلية ما قبل الاندماج في الحياة المهنية السارية، من أجل تحسين فعاليتها.

3 - رفع قدرة استيعاب آليات التشغيل المؤقت، استجابة للطلب الكبير عليها مع تحسين جاذبيتها.

4 - توسيع الإجراءات المحفزة على توظيف الشبان طلاب العمل، من قبل المرقين والمستثمرين في كافة مجالات النشاط بما فيها المجال الفلاحي.

5 - زيادة التحفيزات والتشجيعات على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة محدثة لمناصب الشغل مع الفراغ عاجلا من إعداد العدة الموجهة لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية.

ـ ثانيا : وفيما يخص الاستجابة للطلب على السكن، أشار رئيس الدولة إلي أن سنة 2010 شهدت استلام أكثر من 190.000 وحدة سكنية من البرنامج الجاري لإنجاز مليوني (02) مسكن، تم الشروع في بناء ما يربو عن الربع منها. وأوعز للحكومة أن تبادر إلى:

1 - تعجيل منح الكمية الهائلة من السكنات الاجتماعية ذات الطابع الإيجاري التي تم تسليمها محليا.

2 - استكمال بعض ورشات السكن الترقوي التي ما تزال معطلة، بسبب نزاعات شتى. ويتعين إيجاد حل للوضع القانوني لهذه الحالات وتهيئة السكنات، كي لا تبقى غير مأهولة.

3 - تعجيل تنفيذ برنامج السكن الريفي الذي يصل مجموعه إلى 700.000 وحدة سكنية وينبغي إطلاق ثلث هذا المجموع على الأقل، قبل نهاية السنة الجارية.

4 - تكثيف وتيرة إنجاز ال340.000 وحدة سكنية، الموجهة للقضاء على السكنات الهشة في كامل التراب الوطني. وهو الإنجاز الذي تمت مباشرته.

5 - تشجيع البنوك المحلية على تسهيل استفادة المواطنين من قروض الترقية العقارية، في إطار الآليات التي تم إحداثها خلال السنة الماضية. وعند الاقتضاء تنشئ الحكومة صندوق ضمان خاص بالقروض الممنوحة للمواطنين، بغرض بناء أو شراء سكن فردي في مجمعات سكنية.

وأوضح رئيس الدولة انه ينتظر من الحكومة في نهاية الثلاثي الأول تقديم تقرير مرحلي، حول تقدم هذه التدابير الرامية إلي مضاعفة الاستجابة لطلبات السكن.

ـ ثالثا : وبخصوص ضبط السوق والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية، اعتبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنه لابد من دعم هذه المسألة الجوهرية دعما يصب في اتجاه القرارات التي تم اتخاذها السنة الماضية ومنذ مطلع هذه السنة. ومن هذا الباب أوعز للحكومة أن تكفل:

1 - توسيع نطاق تطبيق آلية تثبيت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، بحيث يشمل الخضر الجافة.علما أن هذه الآلية المطبقة بعد على القمح والحليب تم توسيعها بحيث صارت تشمل كذلك مادتي السكر والزيوت الغذائية.

2 - تحديد هوامش الأسعار القصوى التي تطبق على هذه المواد ومشتقاتها وعند الإنتاج أو الاستيراد وعند مختلف مستويات التوزيع والبيع بالتجزئة. وذلك، بالتنسيق مع العاملين الاقتصاديين والمنظمات المعنية.

3 - إقحام السلطات العمومية في تموين السوق المحلية بالمواد الاستهلاكية الأساسية وضبطها.

4 - إيلاء المزيد من التحفيز لتطوير الإنتاج الفلاحي، والفلاحي الغذائي على الصعيد المحلي إلي جانب ضبط سوق الخضر واللحوم.

5 - تعزيز إدارة الرقابة التجارية من أجل تأطير أفضل للسوق. من هذا المنظور يتعين على الإدارة هذه أن تتخذ الترتيبات اللازمة، كي تستعمل قبل نهاية السنة المقبلة الخمسة آلاف (5.000) منصب مالي الموضوعة بعد تحت تصرفها برسم الفترة الخماسية وسترافق الحكومة هذا الإجراء بما يلزم من أشكال الدعم حسب الحاجة.

6 - تعميق التحضيرات المتعلقة بمختلف الإجراءات المقررة من اجل تحسين الضبط والشفافية، في مجال النشاطات الاقتصادية والتجارية، بما يجنب أية محاولة لتوظيف هذه الإجراءات ضد الصالح العام. في هذا الصدد أنيط بالحكومة أن تتولى:

- تخفيف الصيغ والإجراءات الموجهة لتحويل النشاط التجاري الصغير غير الرسمي، الممارس في الطريق العمومي نحو أماكن معدة لذلك. وهذا بالتنسيق مع الجمعيات وممثلي المعنيين.

- وتعميق التشاور والشرح والاتصال فيما يخص المزايا التي يجنيها الاقتصاد من اعتماد الدفع بالصكوك بالنسبة للمبالغ التي تعادل أو تفوق 500.000 د.ج وكذلك تعميم الفوترة في كافة المعاملات التجارية. لذا، يؤجل تطبيق التدابير المتصلة بهذين الإجرائين إلى حين استيفاء الشروط المطلوبة.فالحكومة مأمورة بأن تشرع دونما تأجيل في تنفيذ التعليمات الرئاسية المتعلقة بتثبيت وضبط سوق المواد الغذائية الأساسية وترفع تقريرا مرحليا بشأن ذلك في نهاية شهر مارس.

ـ بالنسبة لموضوع الحفاظ على حرمة المال العام ومكافحة الفساد، فقد أوضح الرئيس أن :" هناك مساس بالمال العام وآفة الفساد قد استفحلت فلا أحد يحاول إخفاء هذا الأمر الذي يستنكره المجتمع. ولكن، ليس بإمكان أحد أن ينكر إصرار الدولة وتصميمها على محاربة هذه الانحرافات بكل ما يخوله القانون من صرامة... و آليات الوقاية من هذه الانحرافات تم تعزيزها على غرار مجلس المحاسبة الذي وسعت صلاحياته، بحيث صارت تشمل من الآن فصاعدا، فضلا عن الإدارات، الشركات العمومية.ويعد تشريعنا المتعلق بهذه الآفات من أقسى التشريعات والدليل على ذلك هو أن الفساد يعتبر في نظر القانون جنحة لا يسري عليها التقادم".

ـ رابعا : أوعز رئيس الدولة للحكومة أن تسهر على تحسين أداء الخدمة العمومية وبالخصوص:

1 - اغتنام فرصة دراسة مشروع مراجعة قانون البلديات الجارية على مستوى البرلمان، من أجل أن تولي الصدارة لدور وإسهام المجالس الشعبية البلدية في الاستجابة لتطلعات المواطنين على المستوى المحلي والشروع فورا في برنامج تعزيز وتأطير البلديات بالكفاءات القادرة على تحسين نوعية الخدمات.

2 - السهر على توحيد الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الإدارات والجماعات المحلية، في كامل التراب الوطني في إطار مهامها المتعلقة بالضبط والحفاظ على النظام العام.

3 - تخفيف قوام الملفات الإدارية وإجراءات معالجتها، كلما كان ذلك ممكنا. وبدءا من الآن، يجب تأمين وفرة أوفى للمستندات المطلوبة لاستخراج وثائق إثبات الهوية الجديدة واعتماد إجراءات أسرع في تسليمها.

4 - مراعاة الجودة والسرعة والفعالية في الخدمات التي تقدمها الإدارات والمؤسسات العمومية. وعلى الولاة أن يسهروا فعليا على تحقيق هذا المبتغى، كل في مقاطعته.

وإلي جانب ما سبق، يتعين على كل مسؤول السهر على تحسين الإصغاء للمواطنين والتواصل معهم. وكذا الاتصال ما بين مختلف الإدارات المركزية والمحلية.

ـ ينبغي للمرفق العام الكف عن القبوع في الرتابة وعن الاقتصار على التجنيد الظرفي، عند حصول الأزمات.فلابد له أن يعود إلي ما تمليه رسالته ويجدد عهده بأخلاقياته. ووضح الرئيس أن " لا أحد ينتظر تغير الأمور بين عشية وضحاها في هذا المجال.لكنه من حق المواطنين أن يلمسوا التحسن السريع والتغير النوعي".

ـ إن كل مسؤول مهما كانت درجة مسؤوليته، ملزم أكثر من أي وقت مضى، بواجب النجاعة.وهذا من خلال التواجد في الميدان ومن خلال جودة الخدمات التي تقدمها الإدارات أو المصالح أو المؤسسات الموضوعة تحت إمرته. وهذه معايير، لن تقل أهميتها في المستقبل عن أهمية تنفيذ البرامج المرسومة([30]).

وقد أعقب هذا الاجتماع اجتماعين آخرين (الأول بتاريخ 02/22/ 2011 والثاني بتاريخ 07/10/ 2011) خلصا ببيانات موضحة أكثر للقرارات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة من أجل السيطرة على الوضع، خوفا من انزلاق الأحداث في الجزائر في فورة ثورات الربيع العربي، ورغبة في إرضاء الرأي العام الشعبي، واثبات حسن نوايا الدولة في النهوض بالتنمية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

[30]- http :www.tsa-algerie.com/ar/politics بيان مجلس الوزراء برئاسة عبد العزيز بوتفليقة ، الخميس 03 فبراير 2011

ومن بين السياسات المنتهجة للقضاء على الفقر في الدولة الجزائرية،أيضا، إنشاء:

### 1.8. صندوق الزكاة :

إنصندوق الزكاة هو مؤسسة دينية واجتماعية،أسستها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عام 2002، للمساهمة في القضاء على مشكلة الفقر والبطالة في الجزائر.وتعمل هذه المؤسسة تحت إشراف الوزارة، ويقوم على تسييرها المجتمع من خلال القوى الفاعلة فيه، كالأئمة ولجان الأحياء وكبار المزكين وذوي البر والإحسان. انطلقت التجربة في ولايتين اثنتين، هما : عنابة وسيدي بلعباس. حيث تمّ في هذا الشأن،فتح حسابين بريديين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين،من أجلتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية؛ حيث لا تقبل الزكاة إلا نقدا ووفق هذه الطريقة فقط.وفي سنة 2004، تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين، بفتح حسابات جارية بريدية على مستوى كل ولايات الوطن التابعة لمؤسسة الزكاة([31]). ويتشكل الصندوق من ثلاثة مستويات تنظيمية،هي:

**اللجنة القاعدية**: تكون على مستوى كل دائرة.ومهمتهاالأساسية تتمثل في تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيانوممثلين عن المزكين.

**اللجنةالولائية**: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية. وتتشكل لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، وإمامين اثنين (الأعلى درجة) في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المساجد، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيينومحاسب اقتصادي، مساعد اجتماعي ورؤساء الهيئات القاعدية.

**اللجنةالوطنية**: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون منرئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين. ويتضمنمجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهه. ثمأن

[31] سوامس رضوان ، لعيوني الزبير ـ مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال ـ الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ـ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة سعد دحلب ـ 11/10 جويلية 2004

مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة، في الجزائر(.)[32]

### 2.8. طرق تحصيل الزكاة :

هناك أربع طرق متاحة لجمع أموال الزكاة، متمثلة في:

1 ـ الحوالة البريدية،

2 ـ الصك (الشيك)،

3 ـ صناديق الزكاة المتواجدة على مستوى المساجد،

4ـ وتحويلات الجالية الجزائرية في المهجر.

### 3.8. كيفية توزيع أموال الزكاة:

يتم تبني قاعدة أساسية مفادها أنه على قدر ما يجمع كل مسجد على قدر ما يوزع. وعليه، يتم توزيع زكاة كل من الأموال وعيد الفطر، وفقا للنسق التالي:

أولا: بالنسبة لزكاة المال:تقوم لجان المساجد بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد، بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبيّن الوضعية الاجتماعية للعائلة، ثم ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة عليها. و أخيرا،تحول الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات البريدية أو الشيكات.

ثانيا: بالنسبة لزكاة الفطر: تجمع في المساجد ابتداء من منتصف شهر رمضان (تودع بصندوق المسجد)، ثم يتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية، ليتم صرفها. تقدم المبالغ المجمعة مباشرة خلال الثلاثة أيام الأخيرة من شهر رمضان. كما يشترط

[32] ـ لسلوس مبارك و شخار نعيمة ـ إدارة البنوك الإسلامية لصناديق استثمار أموال الزكاة : حالة الجزائر ـ المؤتمر الدولي حول التمويل الإسلامي غير الربحي ( الزكاة والوقف ) في تحقيق التنمية المستدامة ـ 21/20 ماي 2013 ـ مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ـ جامعة سعد دحلب بالبليدة ـ الجزائر ـ ص 8

إرسال لجنة المسجد لمحضر الجمع والتوزيع إلى اللجنة القاعدية ومنها إلى اللجنة الولائية التي ترسل تقريرا عاما إلى نيابة مديرية الزكاة.

أوجه صرف أموال الزكاة

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية للزكاة، لصالح الفئات التالية:

أولا: الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية. وذلك، بإعطائها مبلغا سنويا أوسداسياأو فصليا. وباعتبار أن الزكاة أداة لتوزيع الأموال وإحداث التوازن الاجتماعي، فإن 50 بالمائة من حصيلة الزكاةهذه على المستوى الوطني، تخصص للقوت و سد رمق الفقراء.

ثانيا: تمويل المشاريع الاستثمارية لفائدة الشباب البطال: عند الحديث عن صندوق الزكاة في الجزائر، تطرح العديد من التساؤلات.وهذا أمر معتاد في المشاريع الجديدة، ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها بشدة، فكرة استثمار أموال الزكاة. والصيغ التي يمكن على أساسها أن يتم الاستثمار، خاصة عندما يتمالحديث عن استثمار ما يعادل 30% من مجموع حصيلة الزكاة، لفائدة الشباب البطال.

لا تقتصر إيجابيات صندوق الزكاة على تقديم إعانات مالية مباشرة، تسمح لعائلات كثيرة بتلبية حاجياتها المتزايدة، بل تتعدّى ذلك إلى مساعدة الشباب على مباشرة مشاريع تعود بالنّفع عليه وعلى عائلاتهم على المدَيَيْنِ(المتوسط والبعيد).وقد ذكر وزير الشؤون الدينية والأوقاف لدى إشرافه على افتتاح الصالون الجهوي للقرض الحسن، في إطار صندوق الزكاة بمشاركة حاملي مشاريع من ولايات مختلفة عبر ربوع الجزائر، أن تنظيم صندوق الزكاة عامل أساسيفي تطوّر موارده، من سنة إلى أخرى. وكما أشاد الوزير بالمناسبة، بالمزكّين الذين أحيوا هذه الشعيرة التي يتوخّى أن تكون أداة منتجة وفعّالة في التخفيف من

الفقر، ليس فقط عن طريق المساعدة المباشرة وإنما عبر القروض الحسنة لخلق أنشطة مثمرة لفائدة الشبّان البطال.

وفي ذات الصدد، تم توزيع مقرّرات الاستفادة من القروض الحسنة على شبّان وشابّات اختاروا إنشاء أنشطة حرفية متنوّعة، برسم حملة الزكاة للعام 2012. ويقدّر عدد المشاريع التي اعتمدها صندوق الزكاة لولاية ميلة، على سبيل المثال بـ 32 مشروعا، يستفيد كلّ منها من قرض يناهز 300ألف دينار من أصل 203 مشروع، موّلها الصندوق منذ إنشائه عام 2004. وقد عاين وزير الشؤون الدينية والأوقاف ببهو دار الثقافة بذات الولاية، عددا من أجنحة العرض التي قدّمت عيّنات لنشاطات حرفية ناجحة، تمّ إنشاؤها برسم صندوق الزكاة خلال السنوات الأخيرة في كل من ولايات قسنطينة، سكيكدة، ميلة و جيجل. وأشار الوزير في حديثه إلى أصحاب النشاطات المعروضة إلى إمكانية الحصول على قرض ثاني لتطوير الأنشطة التي سدّد أصحابها أجزاء معتبرة من قروضهم السابقة وحقّقوا نجاعة في أعمالهم.

**4.8. النسب المختلفة لصرف الزكاة في الجزائر:**

تصرف الزكاة في الجزائر، حسب النسب التالية:

الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية مبلغ خمسة ملايين دينار جزائري، فتتم عملية التوزيع، وفقا للنسق التالي:

توزع نسبة 87.5%منها على الفقراء والمساكين؛

وتخصص نسبة 12.5%منها لأجل تغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية مبلغ خمسة ملايين دينار جزائري، فيتم توزيعها، كما يلي:

توزع نسبة 50%منها على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة)؛

وتوزع نسبة 37.5%في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل؛

وما تبقى أي؛ 12.5% فيخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

كما يتمتوزيع النسبة المخصصة لتغطية تكاليف نشاطات الصندوقوالمقدرة بـ (12.5%)،كما يلي:

نسبة 4.5%تخصص لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية؛

وتخصص نسبة 6%لأجل تغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية؛

بينما تحوّل نسبة 2%منها إلى الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق، على المستوى الوطني(33).

### 5.8. تطور وتنامي حصيلة صندوق الزكاة الجزائري:

تظهر الجداول التالية، تطور حصيلة زكاة الأموال وزكاة الفطر. وكذا، تطور الاستثمار في صندوق الزكاة وحجم العائلات التي تم التكفل بها، بعنوان زكاة الفطر.

**جدول رقم 10: تنامي الحصيلة الوطنية للزكاة**

| السنة | حصيلة زكاة الأموال (دينار جزائري) | حصيلة زكاة الفطر (دينار جزائري) | الحصيلة الوطنية للزكاة (دينار جزائري) | نسبة نمو الحصيلة الوطنية للزكاة (%) باعتماد مرجعية سنة الأساس السنة التي تسبق السنة المعنية |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 118158269,35 | 57789028,60 | 175947298,00 | ---------- |
| 2004 | 200527635,50 | 114986744,00 | 315514379,50 | 79,32 |
| 2005 | 367187942,79 | 257155895,80 | 624343838,59 | 97,88 |
| 2006 | 483584931,29 | 320611684,36 | 804196615,65 | 28,80 |
| 2007 | 478922597,02 | 262178602,70 | 741101199,72 | 7,84 - |
| 2008 | 427179898,29 | 241944201,50 | 669124099,79 | 9,71 - |
| 2009 | 614000000,00 | 270000000,00 | 884000000,00 | 32,11 |
| 2011 | ---------- | ---------- | 1141000000,00 | 29,07 |

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بتصرف

يتضح من الجدول، تنامي الحصيلة الوطنية للزكاة والتي تعد محصلة زكاة الأموال وزكاة الفطر، بشكل متزايد من سنة لأخرى. مع تسجيل تراجع لمستواها في سنتي 2007-

[33] ـ الوافي الطيب ـ الزكاة ودورها الفاعل في التخفيف من وطأة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع الإسلامي دراسة حالة تجربة صندوق الزكاة بالجزائر www.marw.dz/index.php/2010-01-11-49-39 في 2014/04/09

2008، مقارنة بنموها في السنوات الأخرى. كما أنها سجلت تضاعفا لمستواها في سنة 2005، مقارنة بسنة 2004. كما سجلت مستوى قياسا سنة 2011، بمبلغ تجاوز مليار دينار جزائري.

**جدول رقم 11:تناميعدد العائلات التي تكفل بها الصندوق بعنوان زكاة الفطر**

| السنة | عدد العائلات المستفيدة |
|---|---|
| 2004 | 35500 |
| 2005 | 53500 |
| 2006 | 62500 |
| 2007 | 22562 |
| 2008 | 150598 |

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية

يوضح الجدول السابق، حجم وتطور عدد العائلات التي استفادت من زكاة الفطر، خلال الفترة 2004- 2008، حيث تم تسجيل زيادة ملحوظة في عدد العائلات المستفيدة، باستثناء سنة 2007 التي عرفت تراجعا في عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر.

**جدول رقم 12: تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة**

| السنة | عدد المشاريع الممولة |
|---|---|
| 2004 | 466 |
| 2005 | 857 |
| 2006 | 1147 |
| 2007 | 800 |
| 2008 | 256 |
| 2009 | 2197 |

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية

كما سلف الذكر، وعملا بالشعار الذي رفعته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف"لا تعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا"والذي أبدى العديد من فقهاء الزكاة وعلماء الدين الإسلامي تحفظا بشأنه، فقد تم تخصيص جزء من أموال الزكاة لتمويل المشاريع الاستثمارية، بصيغة

القرض الحسن. و ما يلاحظ، أنها شهدت تطورا عبر الفترة 2004- 2009، مع تعثر في بعض الفترات، للأسباب يرجعها المختصون إلى الإجراءات المعقدة للحصول على القرض الاستثماري.

### 6.8. الرقابة على نشاط صندوق الزكاة الجزائري:

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة؛
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت؛
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة، كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛
- لا بد على المزكي من أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسيمات أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة، على كل المستويات.

### 7.8.- آفاق صندوق الزكاة الجزائري :

تسعى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وكل المساهمين، من قريب أو بعيد، في تجسيد فكرة صندوق الزكاة من أهل البر والإحسان إلى المضي قدما نحو تطوير هذا الهيكل و تفعيله لأجل تقديم خدمات أشمل وأفضل للمجتمع الجزائري، لاسيما الطبقات المحرومة والفقيرة من عاجزين عن الكسب وعاطلين عن العمل وكل من انقطعت بهم السبل للكسب المشروع. وعليه،فقد تمتصياغة جملة من الأهداف القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، يعمل الطاقم المشرف على الصندوق حثيثا من أجلتجسيدها على أرض الواقع. وهي تتمثل، في:

1- الأهداف قصيرة الأمد: يسعى صندوق الزكاة في الجزائر، في هذا المدى إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء البطاقة الوطنية للزكاة (المانحون وأصحاب الحاجة)؛
- السعي نحو تنصيب برنامج معلومات للإدارة المحلية للزكاة؛
- محاولة بلوغ عتبة مليار دينار جزائري من زكاة الأموال؛
- جمع وتوزيع اثنين من عشرة مليار دينار جزائري من زكاة الزروع والثمار والثروة الحيوانية؛

- جمع وتوزيع نصف مليار دينار جزائري من زكاة الفطر؛
- منح 1.500 قرض حسن كل سنة، لصالح المشروعات الصغيرة.

2- الأهداف متوسطة وطويلة الأمد: يسعى الصندوق في هذا الصدد، جاهدا لتجسيد وتحقيق الأهداف التالية:

- إصدار قانون للزكاة أسوة بالدول الإسلامية الأخرى؛
- توسيع موارد الصندوق من خلال ضم أوعية أخرى كالصدقات والنذور وغيرها؛
- جمع وتوزيع أكثر من ثلاثة من عشرة مليار دينار جزائري من زكاة الأموال، كخطوة أولى.
- جمع وتوزيع أكثر من مليار دينار جزائري من زكاة الفطر، كمرحلة أولى لتتجاوز في مراحل موالية، عشرين مليار دينار جزائري؛
- توسيع دائرة المستفيدين من القروض الحسنة لتبلغ 100.000 قرض حسن، في غضون بضع أعوام(34).

[34]- الوافي الطيب ـ المرجع السابق www.marw.dz/index.php/2010-01-11-49-39 2014/04/09

## خلاصة

لقد تطرقنا خلال هذا الفصل للحلول الاقتصادية العالمية، المقترحة للقضاء على ظاهرة الفقر عالميا، مركزين على خطة جيفري ساكس (نهاية الفقر) وكذلك،على الأهداف الإنمائية للألفية. ثم تطرقنا إلى نظرة الإسلام لظاهرة الفقر، وكيف كان الدّين الإسلامي سبّاقا في وضع الخطوات الأساسية التي عندما يتم إتباعها بشكل سليم، يمكن أن نقضي على ظاهرة الفقر، وإرساء منظومة عادلة مبنية على التكافل الاجتماعي. إن الزكاة والوقف والتسلح بصفات التراحم والإحسان، والهبة والهدية... كلها ميكانيزمات فعالة من أجل إحياء الإنسانية، بكل روح بشرية حية.

أما على مستوى الجزائر، فإن المخططات التنموية تتجدد كل مرة من أجل إنقاص العيوب في الخطط السابقة، ومحاولة الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة المنشودة، من قبل المواطنين الجزائريين. كان آخرها الإصلاحات التي تقدمت بها الدولة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للشعب الجزائري. وكل هذه الخطط فعالة، لو يتم اعتمادها بشكل سليم. لكن، دائما هناك أصحاب نفوذ وغايات أنانية ـ سواء كانوا أفرادا أو دولا ـ يقفون في طريق تحقيقها.

# الفصل السابع

## تحليل وتفسير بيانات
## الدراسة الميدانية

إن معالجة موضوع الفقر نظريا أمر غير كاف، للتحقق من الظاهرة واستجلاء معالمها. لهذا، فإن الدراسة الميدانية تحقق هذا الامتياز. إذ قمنا بدراسة ميدانية تخص حالة مدينة سوق اهراس وانتشار ظاهرة الفقر بها، حيث ركزنا من خلال المقابلة على بعض المواضيع الكبرى المتعلقة بالفقر، كالضمان الاجتماعي والجريمة ...، بينما ركزنا من خلال أداة الاستمارة على تشريح مظاهر الفقر في هذه المدينة. وذلك، كما سيأتي تفصيله في عناصر هذا الفصل.

## 1- المعالجة المنهجية :

بالطبع، تستند كل دراسة علمية إلى أساليب ومجموعة من الخطوات المنهجية، تمكننا من إكسابها طابع الموضوعية والمصداقية العلمية. ، وتتمثل هذه الخطوات، في :

### 1-1- مجالات الدراسة:

#### 1-1-1- المجال المكاني:

تمت هذه الدراسة بمدينة سوق اهراس. وهي مدينة داخلية، متوسطة الحجم، تقدر مساحتها بـ 43.68 كم²، تبلغ كثافتها السكانية قرابة155. 259 ألف نسمة، حسب إحصاء عام 2008 . اشتقت تسمية مدينة سوق أهراس، من الكلمة الأمازيغية (أهراس)؛ جمع (أهرا) والتي تعني الأسود بالعربية، على اعتبار أن المنطقة كانت تعيش فيها وإلى عام 1930 الأسود البربرية والتي كانت تتخذ من غاباتها عرينا لها.

**كل 7: سوق اهراس**

وتقع مدينة سوق أهراس بالشرق الجزائري على الحدود التونسية الغربية. هي عاصمة الولاية رقم 41 والتي نتجت عن التقسيم الإداري لسنة 1984. وهيتقع ضمن منخفض تحيط به الجبال المكسوة بالغابات من كل جهة، أهمها جبال بني صالح التي يخترقها وادي مجردة.

وبسبب موقعها الاستراتيجي، فقد تعرضت مدينة سوق أهراس لأكثر من محتل خلال تاريخها الحافل بحضارات عديدة، منذ القرون القديمة إلى يومنا هذا. بداية من الفترة النوميدية، الفينيقية، الرومانية، البيزنطية والوندالية مرورا بالفتح الإسلامي والإمارات التي تبعته إلى زمن البايات حتى الوصول إلى الاستعمار الفرنسي الذي دخل المدينة عام 1847 وخرج منها عام 1962 وإلى يومنا هذا.

وحسب الإحصاء الأخير (2008)، نلاحظ أن بلدية سوق اهراس تتضمن على الخدمات والمرافق التالية :

ـ الصحة : 02 مستشفيان اثنان بطاقة تقدر بـ463 سرير ، 03 مصحّات متعددة الاختصاصات، 02 عيادتان خاصتان، 06 قاعات للعلاج .

ـ السكن : بالنسبة للسكنات المسلمة خلال سنة 2009،فقد بلغ عددها كالتالي: 40 سكنا اجتماعيا، 66 مسكنا ريفيا، 90 سكنا تساهميا، 24 سكنا ترقويا، 06 مساكن اضطرارية.

ـ الشؤون الدينية :تتوفر المدينة على 21 مسجدا، 15 مدرسة قرآنية، وبلغ عدد الطلاب المنتسبين إليها 467 ،وناهز عدد الأساتذة 35.

ـ التربية والتعليم : يتوزع عدد المؤسسات التربوية في هذه البلدية، كالتالي : 47 مؤسسة ابتدائية، 21 مؤسسة تربوية متوسطة ،ثماني (08)مدارس تعليم ثانوي.

ـ أما نصيب التعليم العالي : فيتمثل في جامعة محمد الشريف مساعدية ، وهي مؤسسة جامعية حديثة العهد.

وقد تم اختيار ميدان البحث في هذه المدينة ،بحكم أن الباحثة أحد سكانها ومتعايشة مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى كون الباحثة قد عملت بالبلدية، بصفة عون تحقيق اجتماعي، مما سهل عليها الإحاطة بالموضوع ومن ثم تفضيله على غيره من موضوعات البحث الاجتماعية الأخرى، وحتى استغلاله من أجل التمكن من الوصول إلى مجتمع البحث (العينة) دون عناء أو مشاكل ذات طبيعة إدارية أو اجتماعية أو تنظيمية.

### 2-1-1- المجال الزمني :

يمكن تحديد المجال الزمني لهذه الدراسة، منذ بداية تفكيري في معنى المشكلات الاجتماعية ومعنى الفقر، بل أنه انطلق من ذلك التعاطف مع المعوزين،بالخصوص إثر تعاملي المباشر معهم ،أثناء التحقيقات الاجتماعية بالبلدية. وقد استغرقت الدراسة الميدانية حوالي سنتين اثنتين (2008- 2009)، وهي مدة طويلة نسبيا بسبب أن الخروج من أجل التواصل والتعامل مع العائلات محل البحث لم يكن منتظما. إذ يتوقف الأمر في بعض الأحيان على انتظار موافقة رئيس الحي، وأحيانا أخرى بسبب ظروف الحالات المدروسة (الأسر المعوزة) نفسها.

## 2-1 – العينة والمعاينة:

إن مبدأ وقابلية التمثيل، بالنسبة للعناصر المكونة لمجتمع البحث، هي القاعدة الرئيسية في قابلية تعميم النتائج المستخلصة، ذلك أن التعميم والخروج بالقوانين والنظريات التفسيرية، للظواهر الاجتماعية هو الغاية النهائية، من كل دراسة سوسيولوجية .ويمكن اعتبار البحث الذي يتعلق بطرح أسئلة، على عدد معتبر من الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعة أو عدة مجموعات محددة والذين يفترض أنهم يمثلونها من الناحية الإحصائية. لكنه من النادر طرح كل الأسئلة، على كل أعضاء الجماعة. لذلك، يتم اللجوء دوما إلى العينة الممثلة (Echantillon représentatif) بواسطة الطرق الإحصائية المعهودة.[1]

بما أن الباحث قد لا يتمكن أحيانا من جمع مفردات البحث الفعلية الواقعية،بالنظر إلى تشعب الواقع وتعدد جوانبه، فإنه سيقوم بتجزئة هذا الواقع في حدود الإمكانات وما يسمح له بالوصول إلى نتائج معممة. وبما أن منهجنا هو دراسة الحالة والمسح الاجتماعي،فإن عينة الدراسة هي عينة غير احتمالية، وهي :

**عينة قصدية** : حيث أن العينة معروفة منذ البداية، بخصائصها ومحددة. وهي تتمثل في مجموعة الأسر الفقيرة الموجودة بمدينة سوق اهراس. وتم جمع هذه العينة، وفقا لخطوات المعاينة التالية :

- تم عقد اجتماع مع رؤساء الأحياء( بمقر رابطة الأحياء) ليقوموا بمساعدتنا على تحديد الأسر الفقيرة، بالنسبة لكل حي.

1.C.Javeau ,préf. G.Balandier , Comprendre la sociologie éd.Marabout , Bruxelles , 1976 , p:82.

- قمنا بعد ذلك، بالخروج إلى هذه الأحياء، ومقابلة أفراد هذه الأسر ومعاينة حالتهم الاجتماعية.وقد تمكنا من إحصاء 551 أسرة فقيرة، خلال هذه العملية (بعد استبعاد من لا تتوفر فيهم الشروط التي وضعناها). وبطبيعة الحال، فإن هذا الرقم لا يمثل العدد الحقيقي للأسر الفقيرة. فهناك أسر أخرى، لم نتمكن من استجوابهم، سواء بسبب رفضهم لتعففهم أو ربما بسبب عدم تمكننا من الوصول إليهم.
- كما قمنا بتقسيم هذه العينات، حسب الأحياء التالية : أحياء مركز المدينة، حي ابن رشد، العلاوية، مزغيش وغلوسي ، 1.700 مسكن والأحياء المجاورة له، برال صالح، أحمد لولو وعين قريمة ،بن دادة ، ديار الزرقاء ،ورباحي نوار.

- ثم قمنا بتقسيمها حسب الوضعيات أو حسب الدخل الأسري، كالتالي : فئة دخل 1.000- 2.500 د.ج ، فئة دخل 3.000 د.ج ، فئة دخل 3.500- 7.000 د.ج ، فئة دخلها غير ثابت (لأن طبيعة العمل غير مستقرة)، فئة النساء المطلقات، فئة النساء الأرامل، فئة حالات خاصة.

وجرى ذلك، على اعتبار أن معيار الدخل هو الأكثر استخداما في معرفة الفقراء، كيفيا وقياس الفقر من الناحية الكمية. وحسب الإحصاءات المتوفرة ببلدية سوق اهراس، فإن معظم أفراد هذه العينات، مسجلون لديها، حسب الفئات التالية :

**الجدول رقم 13**: يبين الفئات المسجلة ببلدية سوف اهراس

| الفئات | | على مستوى بلدية سوق اهراس | |
|---|---|---|---|
| | | 2008 | 2011 |
| المستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن ( AFS) | المسنون | 791 | 700 |
| | المعوقون (أقل من 100 %) | 344 | 435 |
| | المكفوفون | 451 | 486 |
| | أصحاب الأمراض المزمنة | 261 | 525 |
| | النساء المطلقات والأرامل | 258 | 453 |
| | عائلات متكفلة بمعاقين أقل من 18 سنة | 37 | 37 |
| المستفيدون من منحة الشبكة الاجتماعية ( IAIG ) | | 665 | 625 |

المصدر : بلدية سوق اهراس،عام 2011

وبالطبع،فإن هذه الأعداد الكبيرة تعبر عن أفراد، بينما نحن سنعمل على دراسة العائلات. إذ قد نجد لدى العائلة الواحدة امرأة مطلقة ولديها طفل أو أكثر، وأخ معاق، ووالد مسن، أو والدة مصابة بمرض مزمن ...

## 1 -3- منهج الدراسة:

إن المنهج العلمي هو " طريقة لاكتساب المعارف القائمة على الاستدلال وعلى إجراءات معترف بها للتحقيق في الواقع. ويفرض تبني المنهج العلمي في ملاحظة الواقع أقصى حد من الموضوعية الممكنة. وتملك الإجراءات الأكثر صلاحية، لإقامة دراسة صحيحة وصارمة للواقع....([2]). وبالنسبة لدراستنا هذه، المتمثلة في "إشكالية الفقر في مدينة سوق أهراس"، فقد اعتمدنا على منهجين علميين مناسبين، لدراسة موضوع الفقر، وهما : منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة.

### 1- 3-1 – منهج المسح الاجتماعي بالعينة :

يرى " د. سامي محمد ملحم " أن الدراسات المسحية، تتعلق عامة بالوضع الراهن أو الواقع الحالي والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه، من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو حاجته إلى إحداث تغييرات جزئية أو أساسية. أما المسح الاجتماعي فيتعلق بدراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع بيانات كمية عنها.ويمثل هذا النوع من الدراسات وسيلة ناجحة في قياس أو إحصاء الواقع الحالي، من أجل وضع الخطط التطويرية في المستقبل([3]).

وتعد المسوح الاجتماعية بمثابة الطرق الأنسب لدراسة ظاهرة الفقر منذ البدايات الأولى، ففي انجلترا خلال سبعينات القرن التاسع عشر، تأثر **"تشارلز بوث"** بالظروف السيئة للحياة في مدينة لندن، وكان يعارض بشدة القول القائل بأن ربع سكان انجلترا يعيشون في حالة من الفقر.ولذلك،فقد قام بإجراء مسح دقيق للظروف والأحوال السائدة في لندن، في الثمانينات من القرن التاسع عشر.

[1]– موريس أنجرس ـ منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – ترجمة بوزيد صحراوي , كمال بوشرف , سعيد سبعون – دار القصبة للنشر – الجزائر – 2004 – ص 102

[2]– سامي . م . ملحم ـ مناهج البحث في التربية وعلم النفس - ط 2 - دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - 2002 –ص ص 355. 356

وقد اهتزت ثقة "بوث" في النظام الرأسمالي، عندما وجد بأن نسبة الفقر تبلغ ثلث السكان. وقام بمسح الجانب الشرقي من المدينة، بين سنتي 1902- 1903. وكان بذلك، من أوائل العلماء الذين درسوا الفاقة وما أطلق عليه خط الفقر، وجمع معلومات وإحصاءات عن الفقراء، هادفا من وراء ذلك التعرف على العوامل التي تؤدي إلى الفقر والمشكلات الاجتماعية التي تنجم عنه. واستطاع بذلك، حساب نسبة الفقر عن طريق تحديد خط الفقر.وقد نشر في ذلك، كتابا بعنوان " الحياة والعمل بين سكان لندن "([4]).

ومن جانبنا، قمنا بمسح معظم العائلات الفقيرة بمدينة سوق اهراس، وذلك عن طريق الانتقال إلى الأحياء ، وبمساعدة رؤساء الأحياء تمكننا من التعرف على الأسر الفقيرة وإجراء المقابلات معها.

### 1-3-2- منهج دراسة الحالة :

دراسة الحالة هي الدراسة المتعمقة والمكثفة لظاهرة اجتماعية معينة. وهي ما يطلق عليها الدراسة المونوغرافية(*). وقد يكون وحدة الدراسة في دراسة الحالة فردا أو جماعة أو نظاما أو مجتمعا محليا. وفي العادة، يقوم الباحث بدراسة الموضوع بعناية فائقة، كملاحظ مشارك له دور يلعبه في حياة الجماعة الخاضعة للدراسة، ويسجل ملاحظاته بالتفصيل عن الوقائع والحوادث الهامة التي ترتبط بموضوع دراسته، ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتحليل البيانات، تمهيدا لاستخلاص النتائج التي يمكن أن تسهم في فهم وقائع أو ظواهر مماثلة([5]).

وفي دراستنا هذه،قمنا بجمع البيانات التي تخص جماعة الفقراء وذلك بمجتمع محلي ممثل في مدينة سوق اهراس .

### 1 - 4- أدوات وتقنيات جمع البيانات :

تشير تقنيات جمع البيانات إلى الوسائل التي يتبعها الباحث في جمع المعطيات حول ظاهرة معينة،ولكل تقنية جمع معطيات معينة تناسبها تقنية تحليل معينة. وذلك لأن المنهج يتكون من تقنيات لجمع المعطيات وأخرى لتحليلها.

[4] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان - الفقر والمجتمع - مرجع سابق - ص 67

*مونوغرافية (monographie) : دراسة تتعلق بموضوع واحد ، دراسة وافية ، تفصيلية ومستفيضة

[5] - محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري - مرجع سابق - ص 106

تحظى تقنيات وأدوات جمع البيانات بأهمية كبيرة، في عملية البحث العلمي، فهي تمكننا من الحصول على معلومات حول الظاهرة موضوع الدراسة، وتتحدد لنا عملية اختيار الأدوات المناسبة للدراسة، حسب طبيعة الموضوع والفروض المطروحة إلى جانب القدرات والإمكانات الخاصة بالباحث. وتعد صياغة الفرضية الخطوة الأولى والأساسية للشروع في البحث، وهي عبارة عن أفكار حول الواقع المراد تحليله. وتتمثل غاية البحث الرئيسية في اختبار صدق أو تفنيد هذه الفرضية، باستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية في جمع البيانات والتي يجب أن تحقق شرطا أساسيا هو أن تكون قابلة للتطبيق.

ومن المعلوم أن اختيار أية تقنية أو أداة لجمع المعطيات ليس عملية عشوائية، ولا تتوقف على وجهة نظر الباحث أو رغبته أو سهولة تلك الأداة أو شيوعها، بل هناك جملة من العوامل التي تتدخل في اختيار هذه الأداة، ومن بين هذه العوامل:

- طبيعة الموضوع المدروس.
- طبيعة المنهج المتبع.
- طبيعة المعلومات المراد الوصول إليها.
- طبيعة المجتمع المبحوث.
- حجم العينة

وتتطلب دراستنا لهذه الحالة مجموعة من الأدوات الضرورية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بمنهج الدراسة. وتتمثل في :

### 1- 4- 1- الملاحظة :

تعتبر الملاحظة من الأدوات الرئيسية المستخدمة في البحث العلمي، فهي تعتمد على الحواس، وقدرة الباحث على ترجمة ملاحظاته إلى عبارة ذات دلالة ومعنى للربط بين المتغيرات من خلال المشاهدات العابرة أو المقصودة، حيث "إن أداة الملاحظة تعرف بأنها أكثر التقنيات صعوبة"[6]، لأنها تعتمد على مهارة الباحث وقدرته على تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة المؤثرة في الظاهرة المدروسة.وتستخدم الملاحظة لتحقيق أهداف معينة تستوجب أن يضعها الباحث في الاعتبار، قبل الانطلاق والشروع في تطبيق هذه التقنية. فهي "شرط مسبق لبناء أحسن بحث ميداني بواسطة مقابلات أو خلال استبيانات"([7]).

---

[6]. مسعودة خنونة وآخرون،**ملاحظات حول الاستخدام الميداني لبعض تقنيات البحث السوسيولوجي "محررا أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية"**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1992، ص 187.

[7]. نفس المرجع - ص 187.

تسمح هذه التقنية بتكوين تصور مؤقت عن الوقائع، الموقف والظروف، كما تبنى على ضوئها ـ في كثير من الأحيان ـ تصميم خطوات البحث وبناء فروضه ومراحل انجازه. والملاحظة تتم في المواقف الطبيعية دون اصطناع ظروف معينة.وتعتبر أولى الخطوات التي قمنا بها وأهمها أيضا، أثناء بحثنا هذا. فإن لم نعايش ظروف فئة الفقراء، فهذا لا يمنع ملاحظتنا لسلوكياتهم وظروفهم الاجتماعية التي قمنا بمعاينتها أثناء زيارتنا لهم، أو من خلال زياراتهم المتكررة لمصلحة الشؤون الاجتماعية على مستوى البلدية.وعليه،فإن الملاحظة التي أجريناها هي ملاحظة غير مشاركة. ويلعب الباحث في هذا النوع من الملاحظة،دور المتفرج أو المشاهد بالنسبة للظاهرة، حيث يقوم الباحث بالنظر أو الاستماع إلى الموقف الاجتماعي، دون المشاركة الفعلية فيه([8]).

**1- 4- 2- الاستمارة بالمقابلة :**

تعني لفظة المقابلة (Entretien) في اللغة الشائعة: "استجوابا ذا طابع صحفي لأفراد يعتقد بأهميتهم، من حيث وظيفتهم (السياسية) أو سمعتهم (مشاهير) أو مشاركتهم في حدث أو كممثلين لرجل الشارع"، وفي حقلي علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، فهي:"تقنية مضبوطة وطريقة تحري علمي توظف سيرورة من الاتصال اللفظي، للحصول على معلومات لها علاقة مع هدف محدد"، وتتميز المقابلات بمستوى التعمق الذي ترمي إلى بلوغه ودرجة الحرية التي يتمتع بها الباحث (المستجوب) والمبحوث (المستجوَب)، ويترجم التعمق بالثراء وتعقد الأدوات المحصل عليها، أما الحرية فهي ترتبط بحضور وشكل الأسئلة، فهي إذن:"حوار بين شخصين اثنين على الأقل، وهي تتخذ عدة صور بحسب طبيعة العلاقة النفسية-الاجتماعية بين الباحث والمبحوث، ويتمثل الشرط الضروري، في ضرورة أن المعلومات التي يقدمها الثاني، لا يمكن – بأي حال من الأحوال- أن يحصل عليها الأول.

تعد الاستمارة بالمقابلة أداة جمع البيانات التي نستخدمها من أجل أن نسأل أفراد العينة بصفة معمقة. وقد استعملناها أثناء محاورتنا لأفراد العينة،بالخصوص عندما يكون لديهم الرغبة في التعبير عن مكنونات أنفسهم، أو الرغبة في تعاونهم معنا.وتكونت هذه الاستمارة من 38 سؤالا، تنوع بين أسئلة مفتوحة، مغلقة وشبه مفتوحة، موزعة على المحاور التالية :

- الحالة العائلية،
- المستوى التعليمي،
- وضعية السكن،
- مستوى الدخل،

[8] - سامي محمد ملحم – مرجع سابق - ص 255

ـ والحالة الصحية.

فقد حضّرت الباحثة أسئلة الاستمارة ، لكن تطبيقها كان على شكل مقابلة ، وذلك مراعاة لحساسية الفئة المبحوثة ، وحتى لا يتم إزعاجهم ، ويبدو الحوار بشكل أكثر ودية .

**1- 4- 3- المقابلة الموجهة :**

ويتم التمييز بين المقابلات، بحسب درجة توجيهها إلى: المقابلة المباشرة؛ التي يطلب فيها من المبحوث، الإجابة عن الأسئلة المحددة والتي تطرح عليه. والمقابلة اللامباشرة التي تتطلب من طرف الباحث موقفا متفهما ومساعدة المبحوث، للتعبير عن مشاعره. وفي المقابلتين: المباشرة أو اللامباشرة. في الحالة الأولى، فإن الأسئلة المطروحة لا تعني سوى ما يبدو أنها تعنيه، أما في الحالة الثانية، فإنها تسمح للباحث بالتقاط معلومات، دون علم من المبحوث، وأخيرا فإن المقابلات الموسعة أو المركزة، تتبع مجوعة من الوسائل المستخدمة، فالنوع الأول يتطلب توظيف الإحصاءات (النتائج الموسعة) والثاني تتطلب تكيّفا أفضل مع البحوث العلاجية أو الفردية، تشكل تقنية المقابلة مع الاستمارة، إحدى أهم أدوات جمع المعطيات السوسيولوجية الأمبيريقية، وهي تضع الباحث أمام الشخص الذي يرغب في أخذ رأيه أو ملاحظة اتجاهه وسلوكه.

وقد استفدنا من هذه الأداة، عند مقابلة المسؤولين المكلفين بالسهر على خدمة الأسر المعوزة في مدينة سوق اهراس، كمدير مؤسسة الوقاية، مديرة مركز إعادة التربية ومدير النشاط الاجتماعي.

**1- 4-4 ـ المخبرون** :

لقد استفادت الباحثة كثيرا من هؤلاء الأشخاص. وتمثل هؤلاء المخبرون في رؤساء الأحياء الذين زوّدونا بمعلومات تخص أمكنة وجود أسر الفقراء، في كل حي. بالإضافة إلى أنهم قدموا لنا البيانات والإحصاءات التي تتوفر لديهم، عن سكان الحي المعوزين.

**1- 4-5 ـ الوثائق والجرائد** : استخدمت الباحثة مجموعة من الوثائق التي تشرح بعض المعطيات بمدينة سوق اهراس ، خصوصا تلك التي تم تزويدها بها من قبل مدراء المؤسسات الذين أجرت معهم المقابلات . كما قامت الباحثة بمتابعة كل ما كتب في الجرائد حول موضوع الفقر بمدينة سوق اهراس خصوصا سنتي 2008، 2009، أثناء الخروج الميداني.

## 2 ـ تحليل البيانات وتفسيرها :

لقد لمح **جان ستوتزل (Jean Stœtzel)** إلى ضرورة الربط الذكي بين مفاهيم: العينة، "الصدق الإحصائي والتطبيق العملي في البحث، فالأداة الإحصائية تزودنا بالمنهج الضروري لتحليل التجربة، وتمكننا أيضا من القواعد التي نقرر وفقا لها متى يمكن اعتبار التباين قويا أو ضعيفا، أو متى يمكن اعتبار قيمة الملاحظة ذات مغزى بصورة عامة.هكذا، تعتبر الحالات المدروسة عينات بسيطة من المجتمع الأصلي اللامحدود، من الحالات التي من حقنا دراستها.[9]

باستخدام الأدوات والمناهج السابقة الذكر، مع مقارنة المعلومات النظرية بما تحصلنا عليه من الميدان، يمكننا التطرق بشيء من التفصيل إلى عمليات التحليل،وفق المحاور التالية :

### 1-2 ـ الفقر وتنظيم الأسرة والنسل :

تعد الكثافة السكانية من أهم المؤشرات التي تعتمدها الدول في قياس التنمية أو الفقر. إن الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية، تعاني أيضا من مشكلات في التنمية ترجع إلى هذا السبب أو المتغير. وعلى مستوى جزئي (micro)، فإن الأسر التي تحتوي على عدد كبير من الأفراد وتكون ذات دخل محدود أو متواضع، تعاني من ظاهرة الفقر أو عدم القدرة على الخروج من هذه الوضعية، لأنها لا تستطيع تلبية حاجات كل أفرادها. وهو الأمر الذي يدفعها إلى تبني سلوكيات لا اجتماعية مثل التسول، السرقة، العنف الخ...، من أجل إشباع حاجاتها الأولية.

ونشير في هذا السياق إلى أن الجزائر من الدول التي مازال الإنجاب فيها غير مقنن. فهناك من ينجب في هذا الزمن ثلاثة إلى ستة أولاد في أسرة واحدة.وغالبا ما تتميز هذه الأسر بالفقر.يمكن أن نوضح ذلك، من خلال قراءة ما جاء في البيانات التالية :

9J. Stœtzel, Contribution à l' étude expérimentale des opinions, éd. P.U.F., Paris, 1943, p.p. 19-21.

**جدول رقم 14 : يوضح توزيع العينة حسب السن**

| الفئات | سن الزوج | | سن الزوجة | |
|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % |
| 30 - 20 | 06 | 1.56 | 27 | 5.07 |
| 40 - 31 | 56 | 14.62 | 127 | 23.87 |
| 50 - 41 | 124 | 32.37 | 199 | 37.40 |
| 60 - 51 | 105 | 27.41 | 91 | 17.10 |
| 80 - 61 | 73 | 19.06 | 81 | 15.22 |
| أكثر من 80 | 19 | 4.96 | 07 | 1.31 |
| حالات خاصة [10] | 168* | 30.49 | 19• | 3.44 |
| مج | 551 | 100 | 551 | 100 |

المصدر : س 2و س 4

يتضح لنا من المعطيات الرقمية التي جاءت في الجدول أعلاه، أن الفئات العمرية الصغيرة (20- 30) والكبيرة (أكثر من 80) قليلة. ويعود ذلك إلى كوننا قد ركزنا على العائلات غير النووية، ويمثل هؤلاء المتزوجون حديثا، وكذلك الأشخاص الطاعنين في السن. وفي غالب الأحيان، تكون الأسرة متكونة من زوجين فقط أو من زوجين وأحد الأبناء. بينما ترتفع المعدلات العمرية للزوجين عند الفئات التالية العمرية التالية: (31– 40)، (61–80)، لكي تبلغ أقصاها في الفئتين (41– 50)، (51– 60). وتعد هاتان الفئتان الممثلتان الفعليتان للأسرة. إذ تتشكل هذه العائلات من الزوجين والأبناء من كل الفئات العمرية، وتتضمن كذلك أفرادا آخرين كأحد الوالدين أو أحد الإخوة. لكن، ما تجدر الإشارة إليه، هو أن رب العائلة، حتى عندما يكون طاعنا في السن،فهو يبقى مسؤولا عن أسرته.حيث أن الأسرة الفقيرة، إذا لم تتمكن من تحسين أحوالها المالية تبقى قابعة في المستوى المعيشي نفسه.وهي تنعكس في صورة الأب البطال والذي يقوم ببعض الأنشطة المؤقتة، أو أعمال بسيطة، كبيع الشاي أو بعض الفواكه الموسمية، وإما أنه يتقاضى منحة المسنين ويعيل بها الأفراد المتبقين معه.

10 - * الحالات الخاصة:
لم يذكر : 02
زوج غائب : 03
أبوان متوفيان : 01
أم عزباء : 03
مطلقات : 67
أرامل : 92

• الحالات الخاصة :
لم تذكر : 06
متوفاة : 08
أبوان متوفيان : 01
أعزب : 02
مطلق : 02

كما نلاحظ أن هناك تفاوتا ملحوظا في السن، بين الزوج والزوجة. ويرجع ذلك، إلى أن العرف والعادات كثيرا ما تقتضي بأن تكون الزوجة أصغر سنا من زوجها. ومع ذلك،فقد وجدنا عددا لا بأس به من الأسر التي تكون أعمار زوجاتهم أكبر من أعمارهم، فأحيانا أخرى، إن توافق الظروف الاجتماعية قد يكون أهم بكثير من التوافق من حيث السن.

وبالرغم من الحديث الكثير عن التفكك الاجتماعي في الأسر، لكن هذا الأمر ليس مستفحلا في مجتمعاتنا الإسلامية. فهناك الكثير من الأسر التي تعيل أحد أفراد العائلة الممتدة. وكذلك،هو الحال بالنسبة للحالة التي توفي فيها الأبوان معا، فإن الابن الأكبر قد تكفل بإخوته وصار هو رب العائلة.

وبالجزائر هذا يعود إلى طبيعة العلاقات والقيم الاجتماعية في هذا المجتمع، فالحديث عن طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري التقليدي، يجرنا للحديث عن طبيعة النظام الثقافي برمته، لقد شكلت الثقافة التقليدية من جهة وحدة ثقافية متكاملة، بمعنى" نوع من التوافق المتبادل بين العناصر الثقافية، وعدم وجود صراع واضطراب بينها أي وحدة من المعتقدات والأفكار والأفعال، ومن جهة أخرى اتسمت بطابعها الأخلاقي، سيما في إطار السيطرة أو الضبط الاجتماعي، للمحافظة على النظام والاستقرار. ([11]).
ويمكن أن توضح لنا أكثر معطيات الجدول أدناه، المعطيات السابقة :

[11] ـ دحماني سليمان ـ ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية " العلاقات " ـ مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا ـ اشراف محمد سعيدي و عبد الحميد بكري ـ جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان ـ 2006/2005 ـ ص 127/126

**جدول رقم 15: يوضح توزع أفراد الأسرة وتمدرسهم**

| بيانات تتعلق بأفراد الأسرة | | ت | % |
|---|---|---|---|
| عدد أفراد الأسرة | 3 - 1 | 110 | 19.96 |
| | 6 - 4 | 274 | 49.72 |
| | 10 - 7 | 153 | 27.76 |
| | 13 - 11 | 14 | 2.54 |
| | مج | 551 | 100 |
| عدد الأبناء المتمدرسين | 0 | 192 | 34.84 |
| | 2 - 1 | 248 | 45 |
| | 5 - 3 | 111 | 20.14 |
| | مج | 551 | 100 |
| المستوى الدراسي للأبناء | ابتدائي | 423 | 76.76 |
| | متوسط | 220 | 39.92 |
| | ثانوي | 84 | 15.24 |
| | جامعي | 33 | 5.98 |
| | مج | 760 | *138[12] |
| عدد المتكفل بهم | أقل من عدد الأسرة | 110 | 19.96 |
| | أكثر من عدد الأسرة | 15 | 2.72 |
| | مساوي لعدد الأسرة | 426 | 77.31 |
| | مج | 551 | 100 |

المصدر : الأسئلة 11،13،14،15

إن الأسرة الجزائرية المعوزة، تضم عددا لبأس به من الأفراد. فالأسر النووية، كانت نسبتها تقارب 19.96%فقط، وهي تتمثل إما في الأسر الحديثة التكوين أو الأسر التي بقي فيها فقط الأبوان المسنان. بينما نلاحظ أن نسبة مهمة (27.76%)من مجتمع البحث، تتكون فيها

[12]- * : المجموع أكبر من العدد الإجمالي للعينة ، وذلك راجع إلى كون المبحوثين أجابوا على أكثر من احتمال

الأسرة من 7 إلى 10 أفراد.ومع أن هذا العدد مرتفع، لكنه قد يرتفع أحيانا لكي يصل عدد 13/11 فردا في العائلة الواحدة ( وهو حال 14 أسرة). أما الأغلبية، فإن عدد أفراد الأسرة فيها يتكون من 4 إلى 6 أفراد (49.72%).وإن دلت هذه الأرقام البيانية على شيء، فهو يتمثل فيعدم وجود عمليات تنظيم للنسل في هذه الأسر. وأن التخطيط للعائلة ومستقبلها، أمر قلّما تنتهجه الأسر المعوزة. بل أن هذا العدد الكبير نسبيا لأفراد الأسرة الواحدة، يعد عبئا كبيرا على معيلها. ولكن، كما قلنا، استنادا إلى ما جاء في الجدول السابق، فإن هذه الأسر تتميز بنوع من التماسك الاجتماعي. والدليل على ذلك، وجود أسر تحوي أفرادا آخرين، مثل: الجد والجدة أو الخال أو الخالة أو أحد الأحفاد (2.72%).في حين أن الأسر التي تحوي أقل من العدد الفعلي للأسرة (19.96%)،فهي تلك الأسر التي نقص عددها بفعل زواج أحد الأبناء وانفصاله عن العائلة لتأسيس عائلة جديدة، أو بسبب وفاة أحد أفرادها.

ومما يزيد من أعباء الأسرة الفقيرة، هو وجود أبناء متمدرسين. إن نسبة الأسر التي يوجد بها طفل أو اثنين يزاولان الدراسة تعادل نسبة (45%) من عينة الدراسة. وهناك نسبة (20.14%) من العائلات التي تتضمن من 3إلى 5 أولاد متمدرسين، في أكثر من مستوى دراسي. وقد يكون في العائلة ابن في مرحلة التعليم الابتدائي وآخر في المستوى المتوسط والثالث في الثانوية أو الجامعة. كما نلاحظ، من خلال بيانات هذا الجدول، أن أغلب الأبناء المتمدرسين يتمركزون في الطورين الابتدائي والمتوسط. وهذا يعني، كثرة الأدوات المدرسية بالإضافة للمآزر وملابس الدخول المدرسي. وعليه، فإن رب الأسرة سيواجه مشكلات وتحديات حقيقية، تزن بكل ثقلها على ميزانية الأسرة المتواضعة.

ومن خلال هذه البيانات والإحصائيات، يمكننا القول بأن ما وجدناه في الفصل النظري، حول تنظيم الأسرة والنسل يتطابق نسبيا مع المعطيات والبيانات الميدانية، حول هذا الموضوع. إن الجزائر مازالت تقدم نصائح وإرشادات تخص تنظيم النسل في الأسرة، نظرا لوجود هذا الخلل في الأسر الفقيرة. وعلى العموم، فإن أغلب الأسر الجزائرية أصبحت تفضل عددا محدودا من الأبناء، حتى تتمكن من التغلب على مصاعب الحياة وتضمن حياة مرفهة وكريمة لأفرادها.

## 2-2-الفقر ونظام التربية والتعليم:

مثلما تحدثنا في هذا الفصل عن أهمية التعليم في رفع مستوى الوعي في الأسرة، فإننا سنتناول هذا الموضوع في دراستنا الميدانية، حتى نتحرى عن مدى تأثير هذا المؤشر في المستوى المعيشي للأسر الجزائرية.وقبل كل شيء، سنستعرض لمحة وجيزة عن تطور قطاع التربية والتعليم في الجزائر. لقد مر تنظيم التربية والتعليم بعد الاستقلال، بفترتين أساسيتين اثنتين :

### - -الفترة الأولى ( 1962/1976):

و تعتبر هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى و من أولويات هذه الفترة:

- تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية ، و توسيعها إلى المناطق النائية.

-جزأرة إطارات التعليم.

-تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

-التعريب التدريجي للتعليم.

و كان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من % 20 إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى % 70 في نهاية المرحلة.

### ـ الفترة الثانية ( ابتداء من سنة1976 ):

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر .الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

و قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته و تأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات و التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها.

- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.

- متفتحة على العلوم و التكنولوجية.

و قد تضمن الأمر السابق:

**أهدافا وطنية:**

و تتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة والتقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

**أهدافا دولية:**

تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية:

-تعليم تحضيري غير إجباري،

-تعليم أساسي إلزامي و مجاني ،

-تعليم ثانوي عام،

-تعليم ثانوي تقني.

وقد شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981 وما يزال إلى حد الآن يشكل الإطار المرجعي لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات و تحويرات على النظام التعليمي ([13]).

[13] ـ سهيل يخلف ـ مرجع سابق ـ ص ص101/99

وبالرغم من مجانية التعليم بالجزائر، إلا أن ظروف بعض الأسر لا تساعدها بشكل جيد على تطوير التحصيل الدراسي لأبنائها. هذا إذا لم يتسرّبوا من المدرسة. ولعل أهم العوامل المؤثرة في ذلك، هو المستوى التعليمي للوالدين، كما هو موضح بالجدول التالي :

**جدول رقم 16 : يبرز المستوى التعليمي لكلا الزوجين**

| المستوى التعليمي | الزوج | | الزوجة | |
|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % |
| أمي | 251 | 45.55 | 389 | 70.59 |
| ابتدائي | 96 | 17.42 | 85 | 15.42 |
| متوسط | 28 | 5.08 | 52 | 9.43 |
| ثانوي | 07 | 1.27 | 12 | 2.17 |
| حالات خاصة | 10 | 1.81 | 13 | 2.35 |
| مطلقات وأرامل | 159 | 28.85 | 159 | 28.85 |
| مج | *392 | 100 | 551 | 100 |

المصدر : الأسئلة 9، 10

(*المجموع أقل من العدد الكلي للعينة ، وذلك راجع لوجود 159 أرملة ومطلقة أي أسر بلا زوج )

يبدو جليا من قراءة معطيات الجدول، تفشي ظاهرة الأمية لدى الوالدين في الأسر الفقيرة. وقد بلغت لدى الرجال (65.70 %) ونسبة (72.30 %) عند النساء. وتأتي بعدها من حيث الأهمية، نسبة الحاصلين على المستوى الابتدائي (17.42%)عند الرجال، ونسبة (15.42%) عند النساء، ثم يليهما مستوى التعليم المتوسط ثم الثانوي، مع تسجيل غياب المستوى الجامعي. وهذه الظاهرة قد تجد ما يفسرها بمعطيات الجداول السابقة، بل وحتى اللاحقة أيضا.

فالأولياء الأميون أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض، لا يمكنهم الحصول على عمل جيد، بشكل عام، وهو ما يؤثر في تحصيل دخل ضعيف. وبهذا لن يتمكن الأولياء من توفير مستوى صحي جيد أو مسكن لائق لعائلاتهم. ناهيك عن أنه وحسب الجدول السابق، فهناك حالات كثيرة للأطفال الذين تسربوا من المدرسة، بسبب الظروف الاجتماعية السيئة. وخرجوا بفعل ذلك، من أجل مزاولة أعمال تدر عليهم بعض النقود، أو أنهم تركوا مقاعد الدراسة لعدم قدرتهم على التحصيل، أو بسبب الإحراج من زملائهم. إن رب الأسرة الفقيرة

التي تحوي على أطفال متمدرسين وفي أكثر من طور، سيواجه صعوبة في توفير كل مستلزماتهم الدراسية أو على الأقل، توفير الأجواء المناسبة للمراجعة والدراسة.

وبطبيعة الحال، فأبناء هذه الأسر يتعلمون في مؤسسات القطاع العمومي، ويتعذر عليهم توفير مستحقات الدروس الخصوصية التي يقدمها المعلمون، خارج المدرسة. وبالتالي،فإن تحصيلهم الدراسي يرتكز على فعالية البرنامج الوطني للتعليم، والقدرات الفردية وحسب.وعليه، وكما ورد في الفصول النظرية فإن التعليم وتطوره، وأيضا مدى ملاءمة برامجه لطموحات المواطنين، مع مراعاة خصوصيتهم الثقافية، يساهم في تحسين قدرات الأفراد في عمليات الاندماج الاجتماعي (المهني) والسياسي، وحتى في تحسين مستواهم المعيشي في المستقبل.

## 3 ـ ثالوث البطالة، العمل المؤقت والفقر:

تعد البطالة من المؤشرات الأساسية ذات العلاقة بموضوع الفقر، كونها تعد تلك الطاقة الإنتاجية المعطلة. وهي تعني أيضا أولئك الأشخاص الذين لم يوفقوا في الحصول على منصب أو فرصة عمل، مما يعني عدم توفيرهم دخل مادي محترم يساهم في تلبية احتياجات أفراد أسرهم المادية والمعنوية.وحسب البيانات التي تم تجميعها في الدراسة التي أجريناها،يبدو أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، وهي تتوضح بشكل كبير، كما هو مبين في محتوى الجدول التالي :

**جدول رقم 17 : يوضح توزيع العينة حسب مهنة الزوج والزوجة**

| مهنة الزوج | | | مهنة الزوجة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الفئات | ت | % | الفئات | ت | % |
| بطال | 75 | 19.63 | بطالة | 482 | 87.47 |
| متقاعد | 29 | 7.59 | متقاعدة | 02 | 0.36 |
| عامل شبكة اجتماعية | 23 | 6.02 | عاملة شبكة اجتماعية | 32 | 5.80 |
| عامل يومي | 253 | 66.23 | عاملة بالبيوت | 09 | 1.63 |
| عامل بمؤسسة حكومية | 02 | 0.52 | مهن أخرى * | 13 | 2.35 |
| حالات خاصة •[14] | 169 | 30.67 | حالات خاصة •• | 13 | 2.35 |
| مج | 551 | 100 | مج | 551 | 100 |

المصدر : الأسئلة 7 ، 8

14- • حالات خاصة :
لم يذكر : 02
مسجون : 01
غائب : 03
أبوان متوفيان : 01
أم عزباء : 03
مطلقات : 67
أرامل : 92

* مهنة أخرى :
دلالة : 01
عاملة بحمام : 02
عاملة بالحضانة : 01
عاملة : 05
منظفة بمدرسة :04

••حالات خاصة :
متوفية : 08
أبوان متوفيان : 01
مطلق : 02
أعزب : 02

يتبين من بيانات الجدل أعلاه، أن هناك نسبة كبيرة من البطالة لدى الرجال من مجتمع البحث، تقابلها نسبة معادلة تقريبا من المتقاعدين. لكن أعلى نسبة (66.23 %) هي التي يمثلها أشخاص يصفون أنفسهم بأنهم عمال يوميون.وهي فئة مثيرة للاهتمام. إن العامل اليومي (الفقير) هو شخص يعمل حسب الظروف والمناسبات والفصول. ويتحدد دخله الشهري (أو اليومي) باليوم الذي يعمل فيه. فقد يكون بائعا متجولا، أو بائع شاي، أو حمالا، أو أجيرا في ورشة بناء... وهذا العمل البسيط، قد يسد دخله رمق أفراد عائلته، لكنه لن يوفر احتياجاتهم المعيشية الأساسية، باستمرار.وفي بعض الأحيان، فإن هذه الأعمال البسيطة،تكون أفضل من اعتماد رب العائلة على منحة الشبكة الاجتماعية، لأنها ذات مبلغ زهيد (في البداية كانت المنحة تبلغ 3.000د.ج شهريا، وبعد الزيادات التي أضيفت إليها وصلت مبلغ 6.000د.ج). أما نسبة 0.5%فهي التي تمثل العمل الحكومي، يعني أنها تشير إلى نسبة الأشخاص (أثناء الزيارة الميدانية) الذين لم يستفيدوا من تطبيق زيادة الأجر الأدنى المضمون بعد، حيث أنهم يعملون في إطار رسمي، لكن رواتبهم تساوي في أحسن ألأحوال، مبلغ 10.000د.ج شهريا.

أما بالنسبة للسيدات محل الدراسة، فإن الأغلبية الساحقة منهن (87.47 %) بطّالات؛ أي أنهن لا تعملن. ويعود السبب في ذلك إلى كونهن لسن متعلمات كفاية أو أنهن أميات، حتى يتمكن من الظفر بوظيفة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فبالرغم من المشقة التي يعانيها رب الأسرة من أجل الحصول على المال الكافي لإعالة عائلته، إلا أنه يرفض أن تخرج زوجته للعمل. في حين أن هناك من خرجن للعمل حتى يساعدن أزواجهن في تحسين ظروف معيشة أفراد أسرهن، فاشتغلن في مهن بخسة كعملات نظافة في البيوت أو الحضانة أو الحمامات، أو دلالات في الأسواق ...

وتنظر هذه الأسر الفقيرة إلى مشكلة البطالة باعتبارها أكبر مأزق بالنسبة لها. فبالإضافة للوالدين اللذين لا يعملان بشكل منتظم، فإن الأبناء الذين تخرجوا من الجامعات أو من مراكز التكوين، لم يحصلوا بدورهم على فرصة عمل نظامية أيضا. أما أولئك الذين لم يوفقوا في الدراسة، فإما أنهم ينتهجون نهج آبائهم، أي أنهن يشتغلون في أعمال وأنشطة تتوفر لهم حسب الظروف والفصول، أو أنهم يتجولون في الطرقات بلا هدف ولا مصير. واستنادا إلى هذه البيانات،ناهيك عن المعلومات النظرية في الفصل الخامس، نتيقن من أن البطالة تعتبر من أهم مظاهر الفقر، تأثيرا في معيشة ونفسية الأفراد أو الأسر المعوزة.

## 4 – دائرة الفقر، الصحة والمرض:

بالرغم من تطور الطب ومجالات الحياة العصرية، إلا أن نسبة الوفيات في البلدان المتخلفة مازالت مرتفعة. إن جزء مهما منها يعود إلى فقر الأفراد، يعني عدم توفرهم على سبل الحياة المريحة أو سوء التغذية أو سوء الظروف السكنية ... لكن، الجزء الآخر والمتسبب الرئيسي في هذه الوفيات هو فقر الدولة، أي عدم توفيرها على التجهيزات القاعدية التي ترعى بفضلها المواطنين صحيا، أو تدهور الخدمات الطبية على مستوى المؤسسات الصحية والمستشفيات (وبخاصة العمومية منها، حيث يتم علاج ذوي الدخل الضعيف).

وهناك الكثير من هذه الأمور التي تجسد على أرض الواقع بمكان الدراسة.إذ تعاني المستشفيات العمومية من قدم المباني واهترائها، قلة الأطباء المتخصصين، حيث يرسل الكثير من المرضى إلى مستشفى الولايات المجاورة (عنابة) التي تبعد عن مدينة سوق اهراس بمسافة 98 كم، حيث تحدث كثير من حالات الوفيات أثناء الطريق. من جهة أخرى، فإن هذه المستشفيات تعج بالأطباء المتخرجين حديثا والذين تنقصهم الخبرة المهنية حتى في مجال التعامل مع الأفراد المرضى، خصوصا سكان الأرياف والمعوزين. أما العيادات المتخصصة، فهي باهظة الثمن على الأسر الفقيرة.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجرينها في هذا الشأن، فإن الأسئلة المتعلقة بمؤشرات الصحة في الأسر الفقيرة، قدمت لنا نتائجها كمايلي :

**جدول رقم 18 :يبين مدى إصابة أفراد الأسرة المعوزة بالأمراض المزمنة**

| الوضعيات الصحية للأسرة المعوزة | | ت | % |
|---|---|---|---|
| أشخاص مصابون بمرض مزمن | نعم | 152 | 27.58 |
| | لا | 399 | 72.41 |
| | مج | 551 | 100 |
| الأشخاص المصابون | الزوج | 51 | 33.55 |
| | الزوجة، الأرملة، المطلقة | 78 | 51.31 |
| | الأبناء | 40 | 26.31 |
| | مج | *169 | 111 |
| نوع المرض | الربو | 38 | 25 |
| | السكري | 30 | 19.73 |
| | القلب | 24 | 15.78 |
| | الضغط الدموي | 40 | 26.31 |
| | السل | 4 | 2.63 |
| | الروماتيزم | 11 | 7.23 |
| | الحساسية | 9 | 5.92 |
| | الأعصاب | 17 | 11.18 |
| | فقر الدم | 4 | 2.63 |
| | السرطان | 2 | 1.31 |
| | الكلى | 2 | 1.31 |
| | مج | 181(*[15]) | 119 |

المصدر : الأسئلة 31،32،33

ـ * المجموع أكثر من العدد الإجمالي لأنه يوجد بنفس العائلة أكثر من مصاب واحد وبأكثر من مرض ، خصوصا الأمراض المتلازمة مثل : القلب والسكري ، ضغط الدم والسكري ...[15]

وبالنظر إلى البيانات التي يقدمها الجدول (رقم 18)، نلاحظ أن نسبة 27.58 % من الأسر التي يوجد بها شخص أو أكثر مصاب بمرض مزمن كبيرة، حيث توزعت كالتالي : 51.31 % الزوجة، 33.55 %، الزوج، 26.31 %، أحد الأبناء. وتعد النساء أكبر ضحايا هذه الأمراض، حيث تسجلن أعلى نسبة أكثر عرضة للأمراض. واحتل مرض الضغط الدموي أعلى نسبة (26.31 %)، يليها داء الربو بما يقدر بنسبة (25 %) من الحالات ، يليه مرض السكري بنسبة (19.73 %) من الحالات، ثم مرض القلب بنسبة (15.78 %) ، وأخيرا أمراض الأعصاب (11.18 %) التي تسجل أكبر نسبة من ناحية الارتفاع. ناهيك عن كون كل واحد من هذه الأمراض قد يتسبب في خلق مرض آخر...

وفي هذا المضمار، فقد أجريت دراسة جزائرية تحذر من الانتشار الغير مسبوق للأمراض المزمنة. وقد كشف الدكتور قادري كمال، مختص في الاستشفاء المنزلي بأن نسبة (60 %) من يموت من المواطنين، بسبب هذه الأمراض، خاصة فيما يتعلق بمضاعفات السكري والضغط الدموي وإصابات القلب. وارتفع عدد المصابين بالسكري إلى ثلاثة ملايين حالة، منها 700 ألف طفل ومراهق، مهددون بالعمى والإعاقة جراء إصابتهم بمضاعفات المرض في ظل غياب التأمينات الاجتماعية التي يفتقد إليها 1.4 مليون مريض. وهذا ما تؤكده عينة الدراسة، بحيث بلغت نسبة الأفراد غير المؤمنين (46.05 %)من مجتمع البحث. وفيما يخص الضغط الدموي، كشفت التقارير أن الجزائريين المصابين به فاقوا 7 ملايين مصاب، بما يعادل نسبة (35 %) ممن هم فوق سن 18 سنة...([16]).

حيث يمكن القول أن هذه الأمراض،هي وليدة الضغوط والظروف البيئية. فهي لا تدرج في فئة أمراض الفقر، لكنها نتيجة حتمية للانفعالات والضغوطات التي يسببها الفقر. ومع ذلك،فهناك حالات لأمراض الفقر، مثل: السل (2.63 %)، فقر الدم (2.63 %)، الحساسية (5.92 %) والربو. وحسب مقال محمد مسلم في جريدة الشروق اليومية، فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة عودة قوية لما يعرف في التقارير الصحية الدولية بـ " أمراض الفقر ". حيث وضعت المنظمة العالمية للصحة ومركز الأمم المتحدة للصحة والوقاية من الأوبئة، والوكالة الكندية للصحة العمومية، الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذا النوع من الأمراض.

إذ كشف هذا التقرير المطول الذي تضمن حصيلة حول مدى انتشار هذه الأمراض القاتلة في العالم، أن الجزائر هي من بين خمس دول تعرضت للحمى القلاعية بـ 11 حالة. إضافة

[16] - بلقاسم حوام - دراسة جزائرية تحذر من انتشار غير مسبوق للأمراض المزمنة - جريدة الشروق - عدد 2600 - 2009/05/03

إلى أكثر من 27 ألف حالة لمرض السل منذ سنة 2007، لاسيما في المدن والأرياف بغرب البلاد، حسب التقرير العالمي لمراقبة مرض السل لعام 2008. كما سجلت عودة الإصابات بالجرب والأمراض الجلدية في الأوساط المدرسية، ومرض التيفوئيد بقوة، في الأوساط الفقيرة في الجزائر([17]).

ولا أدل على ذلك، من حالات المرض تلك، الفقراء بولاية سوق اهراس، أولئك ممن أجريت لهم عمليات جراحية لتغيير المسالك البولية الذين يجدون معاناة كبيرة في اقتناء الحفاظات من الحجم الكبير والتي لا يقل سعر القطعة الواحدة منها عن 50 د.ج. وبحكم ظروفهم الاجتماعية المزرية، فإن أغلبهم يلجأ إلى استعمال الأكياس البلاستيكية أو قطع القماش، بدلا من الحفاظات رغم ما قد يسببه لهم ذلك من مواقف محرجة.كما تتعقد هذه الوضعية أكثر بالنسبة لمستعملي الجيوب، حيث لا يقل سعر الواحد منها عن 350 د.ج. فقد أحصت كل من جمعية المعوقين حركيا، وجمعية حقوق المريض أكثر من 120 حالة، منتشرة لدى الصغار والكبار، تتطلب اقتناء الحفاظات بصفة يومية.غير أن هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون الحصول عليها إلا نادرا، عن طريق صدقات المحسنين. وحسب المصدر ذاته، فإن هؤلاء المرضى الفقراء يعيشون -إلى جانب مشاكلهم الصحية- أوضاعا سيئة، تتطلب كذلك التكفل بهم من هذه الناحية لممارسة حياتهم بشكل طبيعي([18]).

**الجدول رقم 19: يبرز إن كان المريض مؤمن أو يتقاضى منحة**

| الفئات | | ت | % |
|---|---|---|---|
| هل يتقاضي منحة؟ | نعم | 31 | 20.39 |
| | لا | 121 | 79.60 |
| | مج | 152 | 100 |
| هل هو مؤمن؟ | نعم | 82 | 53.94 |
| | لا | 70 | 46.05 |
| | مج | 152 | 100 |

المصدر : السؤال 37،38

[17] ـ محمد مسلم ـ أوبئة الفقر قدر الجزائريين في الألفية الثالثة ـ الشروق ـ عدد 2648 - 2009/06/28 -

[18] ـ ع . قدور ـ مرضى يستعملون الأكياس البلاستيكية بدل الحفاظات ـ جريدة الشروق ـ عدد 2594 - 2009/04/26

وبالعودة إلى معطيات الجدول أعلاه، نرى أن هؤلاء المرضى الفقراء يتقاضون منحة عن المرض (20.3 %) من أفراد العينة. ولكن للأسف الشديد،فهي ليست منحة جزافية وحسب، بل هي منحة رمزية جدا، حيث تقدر بـ 1.000 د.ج. مع حصول المعني بالأمر، على رقم التأمين الاجتماعي بعد رحلة ماراطون بيروقراطي كبير. ولا يختلف الوضع كثيرا عند الأسر التي تجني عدا مدخولا متواضعا لا يتجاوز عتبة 3.000 د.ج إلى 4.000 د.ج. ولا تستفيد هذه الأسر من المنحة الجزافية، نظرا لكونها متحصلة على رقم الضمان الاجتماعي، يحسب على مستوى مدخول رب الأسرة.

من هنا، يمكن الحديث عن هشاشة النظام الصحي بالجزائر. فحسب إفادة السيد فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، فإن وضعية المؤسسات الاستشفائية الجزائرية، سواء كانت مستشفيات كبرى أو عيادات جوارية، سيئة على العموم . مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الجولات الميدانية التي قادت أعضاء اللجنة إلى أكثر من 150 مستشفى،قد كشفت أن أغلب مباني المؤسسات الاستشفائية قديمة ومهترئة تعود إلى الحقبة الاستعمارية، فضلا عن أن معظمها قد شيّدت كثكنات عسكرية أو مؤسسات إدارية لا تتجاوب مع طبيعة المؤسسات الاستشفائية التي يجب أن تكون مصممة، وفق الوظائف العلاجية والصحية للمستشفيات. كما تطرق التقرير ذاته إلى النقص المحسوس للعتاد الطبي وغياب الصيانة ، ما أثر سلبا على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. وقد أطلق قسنطيني حملته لتشخيص واقع قطاع الصحة والمؤسسات الاستشفائية في الجزائر خلال سنة 2008، بعد أن أثار تقرير أجنبي حفيظته. حيث يوصي التقرير الغربي، السياح الأجانب بعدم العلاج في المستشفيات الجزائرية في حال تواجدهم بالمنطقة لانتشار الأمراض فيها، ناصحا إياهم بالتوجه فقط إلى المستشفى العسكري بعين النعجة، إن استدعى الأمر ومن أجل الحالات المستعجلة([19]).

ناهيك عن كثرة الأخطاء الطبية، حيث تجاوز عدد الشكاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية المرتكبة في المستشفيات العمومية والعيادات الخاصة بالجزائر، والتي لا تزال محل تحقيق من قبل عمادة الأطباء،قرابة 200 قضية أغلبها متعلقة بطب النساء والتوليد والجراحة المعمقة. كما أن هذا الرقم لا يعبر عن الحجم الحقيقي للأخطاء الطبية في الجزائر. فأغلب الضحايا لا يصرحون بذلك ، إما لعدم ظهور آثار الخطأ، أو لجهلهم بالإجراءات اللازم

[19] - زين العابدين جبارة - مستشفيات مهترئة ... خدمات متدنية وعتاد طبي يأكله الصدأ - جريدة الشروق - عدد 2594 - 2009/04/26

إتباعها. ناهيك عن عدد وفايات النساء الحوامل بأقسام التوليد. وبالمقابل،فإن القانون الجزائري يعتبر الخطأ الطبي جريمة غير متعمدة والحكم عليها لا يتعدى التعويض([20]).

وعليه، يعتبر الفقر هو أكثر حلقات التنمية صلة بالصحة... فالفقراء هم أكثر احتمالا لأن يكونوا عاطلين، أو يعملوا في مهن هامشية قد تضر بصحتهم، خاصة وأن معظمهم أميون أو بمستوى تعليمي متدن. ويتصف ما يطلق عليه " وجه الفقر"،بالتالي : انخفاض العمر المأمول (فقدان الفقراء 25/20% من سنواته.إذ أن متوسط العمر في الدول الفقيرة أقل من 50 عاما فيما يقارب الثمانين في الدول الغنية). وارتفاع وفيات الرضع في الدول الفقيرة،حوالي خمس مرات أكثر من الدول الغنية. وارتفاع وفيات الأمهات عند الحمل، وولادة الأطفال ناقصي الوزن، وزيادة الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية والطفيلية كالإسهال والملاريا والايدز، وعن أمراض سوء التغذية وعن الأمراض الناتجة عن نقص مياه الشرب الآمنة ومرافق الإصحاح الملائمة. ويعتبر الفقراء أكبر مستهلكي للتبغ، مما يسبب لهم مضاعفات صحية خطيرة حتى الوفاة. كما يؤثر سلبا على توفر الضرورات الأساسية لحياة الأسرة ما يزيدمن العبء على مؤسسات الرعاية الصحية. وعليه،فقد كان شعار اليوم العالمي لمكافحة التبغ 2004، هو " مكافحة الفقر والتبغ معا ". والفقراء عموما،هم أقل إتاحة للخدمات الصحية وأقل استخداما لها وأقل اشتراكا في برنامج التأمين الصحي، كما أنهم أقل وعيا بالمخاطر الصحية،بالنظر إلى تفشي الأمية بينهم([21]).

### 1.4. العناية الصحية بذوي الاحتياجات الخاصة :

من بين المظاهر الصحية التي تزيد من عبء الأسرة ككل، وبالخصوص الأسرة الفقيرة، هو وجود فرد أو أكثر يعاني من إعاقة ما....ويوضح الجدول التالي، طبيعة المعاناة والإعاقات التي تصيب بعض أفراد الأسر الفقيرة، محل البحث في مدينة سوق اهراس، كالتالي:

[20] - زين العابدين جبارة - واقع صحي صنيع الفوضى والعشوائية أم قضاء وقدر - جريدة الشروق - عدد 2648 - 2009/04/28 -

[21] - محمد عثمان عبد المالك - الصحة والتنمية والفقر - مجلة الصحة العمومية للسودان - عدد 2 - أكتوبر 2007 - ص ص 235/232

**جدول رقم 20: يوضح حالة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بالأسرة المعوزة**

| بيانات حول الإعاقة | | ت | % |
|---|---|---|---|
| هل هناك إعاقة | نعم | 101 | 18.33 |
| | لا | 450 | 81.66 |
| | مج | 551 | 100 |
| نوع الإعاقة | ذهنيا | 47 | 46.53 |
| | حركيا | 28 | 27.72 |
| | صم بكم | 5 | 4.95 |
| | بصريا | 32 | 31.68 |
| | مج | *112 | 110 |
| نسبتها | 100 % | 50 | 49.50 |
| | أقل من 100% | 31 | 30.69 |
| | لم يذكر | 31 | 30.69 |
| | مج | *112 | 110 |
| تقاضي منحة | نعم | 62 | 61.38 |
| | لا | 39 | 38.61 |
| | مج | 101 | 100 |
| هل هو مؤمن | نعم | 79 | 78.21 |
| | لا | 22 | 21.78 |
| | مج | 101 | 100 |

المصدر : الأسئلة 34،35،36،37،38

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (رقم 11)، أنه وبالرغم من أن نسبة الإعاقة بالأسر الفقيرة تعادل (18.33 %)من عينة الدراسة، إلا أنها أيضا نسبة لا يستهان بها. إذ تتميز بعض العائلات بوجود أكثر من فرد معاق(*). بل أن بعض العائلات في هذه العينة المدروسة مؤلفة من زوج وزوجة يعانيان من إعاقة. إحداها أسرة بأكملها تعاني من الإعاقة البصرية، حيث لم ينج من هذه الأسرة إلا الابنة الصغيرة.

أما بالنسبة لأنواع الإعاقة التي تتفشى في هذه الأسر، فقد توزعت على التوالي وحسب الأهمية بين :الإعاقة الذهنية (46.53%)، الإعاقة البصرية (31.68 %)، الإعاقة الحركية (27.72 %)،الصم البكم (4.95 %). وبالنظر إلى أن نسبة الإعاقة الذهنية كبيرة،فهي تقارب نصف العينة البحث. وكحالة خاصة، هناك كهل يعيش مع والدته وكلاهما يعاني من إعاقة عقلية، حيث أن الباحثة لم تجد الوصف الحقيقي للحالة، خصوصا أن زيارتها لهما كانت لمرة واحدة. وأن سكان الحي هم من يهتم بهما وقت الضرورة.

وقد ظلت معاملة المتخلفين عقليا واحدة من أكثر فصول تاريخ البشرية إثارة للاشمئزاز. ففي القبائل الهمجية في العصور القديمة، كان المتخلفون عقليا يساقون إلى الموت - باعتبارهم أفرادا غير نافعين للجنس البشري - أما في أسبرطة، فقد كانوا يبادون بلا أدنى رحمة، حتى لا تنحدر دولتهم التي كانت تقوم على احترام القوة. وفي عصور الحضارة الإغريقية، لم يطرأ على المتخلفين أي تحسن اجتماعي - وقد وصفت الكلمة الاغريقية (idios) هؤلاء الأفراد، بأن لديهم مس من الشيطان. وكانوا يتركون لحال سبيلهم، حتى الموت. وفي العصر المسيحي في روما، بدت روح تتسم بالعطف على كل أنواع المعوقين بما فيهم المتخلفين، وكانوا يعتبرون من ذوي المعجزات أو أن بهم مس من الشيطان. وفي الإسلام، نجد أن الإسلام لم يفرق بين البشر في المعاملة، وقد حض على المعاملة الطيبة للذين تعوقهم ظروف الحياة، ورفع عن كل فاقد لشيء ما كلف به هذا العضو : " ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ". وقد حرّم الإسلام قتل النفس بغير حق. وبذلك، كان في نظام الصدقات والزكاة. وهو أول نظام اجتماعي عرفته البشرية، ينظم حقوق المحتاجين قبل القادرين.

وقد شهد القرن التاسع عشر إنشاء وتوسيع المدارس والمعاهد للمتخلفين عقليا في الدول المتقدمة وتطورت الاختبارات النفسية التي كان رائدها العالم الفرنسي ألفريد ببنيه. وفي وقتنا الحاضر نجد أن كثيرا من دول العالم النامية، قد بدأت في إدخال برامج رعاية للمتخلفين وتعليمهم([22]).

وفي هذا الصدد،فقد كشف رئيس مصلحة الأمراض العقلية بمستشفى دريد حسين، البروفيسور"تجيزة" أن الأمراض العقلية تلاحق 45 ألف جزائري سنويا، بسبب الضغوطات الاجتماعية والتعقيدات الإدارية. إن أزمة البطالة والسكن،قد تسببتا في اضطرابات وأمراض عقلية لأزيد من مليون جزائري، عجزوا عن مواجهة متطلبات الحياة... إن انهيار القدرة الشرائية للكثير من الجزائريين، أعجزهم عن تحقيق هذه المتطلبات على أرض الواقع. بحيث يصاب المرء بصدمة دماغية، تولد عنده اضطرابات عقلية متفاوتة الخطورة. فمنها ما يعالج بتوجيهات ونصائح بسيطة ومنها ما يتطلب أدوية والمكوث في المستشفيات لأيام طويلة.وقد أكد رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، البروفيسور مصطفى خياطي، أن الجزائر تعرف نقصا فادحا في المختصين في الأمراض العقلية، من أطباء وممرضين(300 مختص في الأمراض العقلية لأزيد من 35 مليون جزائري). وأضاف هذا الأخير، أن ثلث الجزائريين يعانون من ضغوط نفسية،

[22] - نايف بن عابد الزارع - تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة - ط 2 - دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان - 2006 - ص ص 17/16

تتحول مع مرور الأيام إلى اضطرابات عقلية بسبب انعدام ثقافة زيارة الطبيب النفسي. إن الأمراض النفسية إذا لم تعالج،قد تتحول إلى أمراض عقلية يستعصي على المختصين علاجها([23]).

وحسب معطيات الجدول أيضا، فقد بلغت نسبة المعاقين كلّيا (100%)، حوالي 49.50 %من مجتمع البحث. أما المعاقون بنسبة أقل من(100%) فبلغت نسبتهم 30.69% من عينة الدراسة. ولكن الفرق يظهر في مبلغ المنحة، فعدد الذين يتقاضون منحة عن الإعاقة بلغ 61.38% من إجمالي العينة المدروسة. لكن المعاقين بنسبة 100%،يتقاضون مبلغ 12.000 د.ج كل ثلاثة أشهر، في حين يتقاضى المعاق بنسبة أقل من 100%، مبلغ 1.000 د.ج كل شهر. وبالطبع، كما ذكرنا سابقا، فإن هذه المنحة قليلة جدا مقارنة باحتياجات الأشخاص المعاقين.

وبالتالي، فإنه بات من المسلم به، استنادا إلى العديد من الدراسات والتقارير أن الفروقات في المؤشرات الصحية بين الدول وبين المجموعات المختلفة، في الدولة الواحدة، ما هي إلا انعكاسات للفروقات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه،فقد اعتبرت هذه المؤشرات مقياسا لمخرجات التنمية الشاملة. وقد أشار برنامج العمل التاسع (1996- 2001) لمنظمة الصحة العالمية إلى أن " الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية... ولأن الصحة غاية أساسية من غايات التنمية،فإن القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة ". وقد شددت القمم والمؤتمرات العالمية المتتالية على المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للصحة. كما أكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة والتعليم، كمتطلبات أساسية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة([24]).

### 2.4. التكفل الصحي بالأشخاص المسنين :

تزداد أعداد المسنين كلما زاد التحضر. ويرجع ذلك إلى تأثير الاتجاهات الاقتصادية العالمية بشدة، في رفاهية الشعوب والأسر. إذ أدى التغير الاجتماعي إلى تبديل أساليب وأنماط حياة المجتمعات، حتى صارت مثيرة للفوضى في أغلب الأحيان، هذا من جهة ... ومن جهة ثانية،فقد أضعفت الحداثة دور المسنين، وأمست ذات تأثير واضح في تهميش أدوارهم وزيادة عزلتهم. كما أضعفت التطورات التكنولوجية الحديثة، قدرة العائلات على

[23] ـ بلقاسم عوام ـ الأمراض العقلية تلاحق 45 ألف جزائري سنويا بسبب البطالة والسكن ـ جريدة الشروق ـ عدد 2889 ـ 2010/03/30 ـ ص 15

[24] ـ محمد عثمان عبد المالك ـ مرجع سابق ـ ص ص235/232

رعاية المسنين في المجتمعات الحضرية، علاوة على أن الكثافة السكانية العالية في المجتمعات المتقدمة والنامية، ومحدودية الموارد المالية، وعمل المرأة، وتواضع الأجور، وزيادة البطالة، كل ذلك أدى إلى عجز كثير من الأفراد عن تقديم العون الكامل لكبار السن، والفشل في إنجاز أي مهمة تجاههم. هذا إلى جانب أن الكثيرين ممن يرعى هؤلاء المسنين،قد يتعاملون معهم بصورة غير إنسانية، بسبب ما يعانونه من ضغوط الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

ويعيش كثير من كبار السن في العالم في المناطق الحضرية الداخلية التي أصبح جزء كبير منها، مزدحما وغير مناسب من الناحية الصحية إلى جانب معيشة الكثيرين منهم في الأحياء الفقيرة. وهناك العديد من كبار السن، يعيشون في مناطق تتعرض لتلوث الهواء، والضجيج، والجريمة، ووسائل النقل غير الملائمة، ونقص الحماية ضد الحرائق، وزيادة المخاطر المرورية، إذ إن حوادث المشاة ومعدلات وفياتهم،هي من أعلى نسب الحوادث لدى المعمرين في المناطق الحضرية([25]).

وحسب الجدول رقم ( 14 ) الخاص بالسن، نجد أن الأسر التي يعيلها مسنون، عددها كبير. إن الفئة العمرية التي يتراوح سن الأفراد فيها ما بين 80/61 سنة،قد بلغ عددها 73زوجا و 81 زوجة. والفئة العمرية التي يزيد سن الأفراد فيها عن 80 سنة، عددها 19 زوج و07 زوجات. وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإنه حتى مع تقدم السن لا يستريح رب الأسرة الفقيرة، ويستمر في إعالة عائلته قدر الإمكان. لكن، هذا على حساب صحته وشيخوخته التي من المفروض أن يرتاح فيها.

## 5-2 ـ توفير السكن ومستلزمات الراحة والنظافة :

يعد السكن من أهم مظاهر الفقر، حيث أن السكنات المهترئة أو السكنات القصديرية وحتى السكنات الضيقة، تؤدي إلى تذبذب الحياة اليومية وكثرة المشكلات العائلية وحتى النفسية. ويمكن أن يتضح ذلك، من قراءة البيانات التالية :

[25] ـ محمود صادق سليمان ـ المجتمع والإساءة لكبار السن ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ـ أبو ظبي ـ 2006 ـ ص ص 51/48

**جدول رقم 21: يبين وضعية سكن الأسر المعوزة**

| البيانات المتعلقة بالسكن | | ت | % |
|---|---|---|---|
| نوع السكن | غرفة | 129 | 23.41 |
| | غرفتان | 30 | 5.44 |
| | بيت قصديري | 51 | 9.25 |
| | سكن عائلي | 64 | 11.61 |
| | سكن فوضوي | 105 | 19.05 |
| | شقة | 170 | 30.85 |
| | مج | 551 | 100 |
| طبيعة السكن | ملك | 225 | 40.83 |
| | كراء | 264 | 47.91 |
| | مأوى | 62 | 11.25 |
| | مج | 551 | 100 |
| توفر الكهرباء | نعم | 497 | 90.19 |
| | لا | 54 | 9.80 |
| | مج | 551 | 100 |
| توفر الغاز | نعم | 430 | 78.03 |
| | لا | 121 | 21.96 |
| | مج | 551 | 100 |
| توفر الماء | نعم | 471 | 85.48 |
| | لا | 80 | 14.51 |
| | مج | 551 | 100 |
| توفر الصرف الصحي | نعم | 509 | 92.37 |
| | لا | 42 | 7.62 |
| | مج | 551 | 100 |

المصدر : الأسئلة 21،22،23،24،25،26

حسب المعطيات الإحصائية التي يقدمها الجدول، يتضح بجلاء مشكل السكن وعلاقته الوطيدة بالفقر. حيث أن نسبة كبيرة من الأسر تقيم في غرفة واحدة (23.41 %) أو في غرفتين اثنتين (5.44 %)، غالبا ما تكون مأجورة. إذ ينتشر هذا النوع، فيما يسمى بـ" الحوش "، في البناءات الفوضوية. ونظرا لأزمة السكن الخانقة ولسوء الأحوال المعيشية التي تعجز الأسر الفقيرة فيها عن تسديد كراء شقة متكاملة، تلجأ العائلات المتوسطة الدخل إلى كراء غرف ببيوتها، قصد توفير مصدر مادي إضافي. في حين تلجأ الأسر المعوزة إلى هذا النوع لانخفاض سعره. وكما هو الحال في الغالب، لا يتم في هذا الشأن تحرير عقود، بل باتفاقات شفهية بين الطرفين (المؤجر والمستأجر).

ولنفس الأسباب، فإن الكثير من الأسر تقوم بتزويج أبنائها، بحيث يقيم الجميع في المسكن نفسه، حيث بلغت نسبة الأشخاص المقيمين في سكن عائلي (11.61 %) من مجموع أفراد العينة. و تنتشر هذه الحالة في كل الأحياء. كما بلغت نسبة المقيمين في بيوت قصديرية (9.25 %)، وهي سكنات تفتقر إلى أدنى متطلبات وشروط الحياة الكريمة، تقطنها أسر مدقعة الفقر، أو أرامل، أو نساء مطلقات ضاقت بهن وبأولادهن سبل العيش. وكان ذلك، بكل من حي برال صالح وابن رشد، وحي ديار الزرقاء3. في حين يعتبر الأشخاص المقيمون ببيوت فوضوية (19.05 %) أفضل حالا منهم، بالرغم من أن أغلبها يحتوي غرفة أو غرفتين. وتلاحظ هذه الظاهرة في أحياء، مثل : مزغيش ولعلاوية.

أما الأشخاص القاطنون فيما يسمى بالشقق (170 شقة، بما يعادل 30.85 %)، فحالهم لا يختلف كثيرا عن أحوال الأسر الأخرى، حيث تتوزع كالتالي : 13 (f1)، 92 (f2)، 62 (f3)،2 (f4)، وعائلة واحدة تسكن شقة من خمس غرف (f5). حيث أن هذه السكنات على صغرها وقلة غرفها، تقطنها عائلات كثيرة العدد، أو أن العائلة يقطن معها واحد أو اثنان من الأبناء المتزوجين. وأغلب هذه الشقق هي سكنات في إطار البناء الريفي،المتواجدة بحي برال صالح، وهي شقق منفردة.

وهذا ما يفسر سوء مخطط الإسكان ببلدية سوق اهراس. فقد تم القضاء على الأحياء القصديرية في كل من حي برال صالح وحي ابن رشد، ليتم بناء سكنات ريفية، لم تغير من الوضع المعيشي لتلك الأسر. ومن المفروض أن هذه الأحياء، تنتمي إلى بلدية مدينة سوق اهراس. وعليه، كان من الواجب أن تبنى على أساس أكثر تحضرا وأكثر رفاهية، خصوصا وأنها تتربع على مساحة أرض شاسعة، تؤهلها لبناء مدينة جديدة. وحتى يتم توسيع المجال الحضري، لا أن يتم ترييف المدينة بأحياء شبيهة بالمكعبات المرصوفة بشكل أساء إلى المنظر العام لمدينة سوق اهراس، ولم يساهم في ترقية ساكني الأحياء القصديرية سابقا.

وحسب بن عطية، فإن الأسوأ من ذلك، العراقيل التي يجابهها السكان حيث أن العائلات القاطنة بحي برال صالح، تسلمت سكنات أنجزت بكل مقاييس الرداءة : جدران متشققة، تسرب للمياه من الأسقف، اهتراء الأرضية، وانعدام قنوات صرف المياه. في حين لم تحرك السلطات المحلية ساكنا([26]).ومن جهة أخرى،فقد هدد المستفيدون من سكنات صندوق معادلة الخدمات الاجتماعية والبالغ عددهم 500 أسرة، بالاعتصام والإضراب عن الطعام إن لم يتم تسليمهم سكناتهم التي انتظروها منذ سنتين، من تاريخ إشهار قائمة المستفيدين.

25- ع.م. بن عطية ـ العائلات القاطنة بحي برال صالح في سوق اهراس تطالب إنقاذها من الموت ـ جريدة النهار ـ 07 /2010/02 ـ ص 8

وهذا ما يمنعهم من التوجه للاستفادة من مشاريع أخرى، بحكم صدور أسمائهم على قائمة المستفيدين([27]).

أما سكان رباحي نوار، فهم يطالبون من جهتهم، بتسوية وضعيتهم القانونية، من أجل تسجيل وإشهار عقود بيع قطع الأراضي الخاصة بالحي، حيث أن شكاويهم المتتالية امتدت إلى أكثر من 15 سنة، أي مع بداية تعمير هذا الحي، وهم يجهلون سبب عدم تقديم محاضر الاستفادة من طرف مصالح البلدية، حتى الوقت الراهن[28].

فيما سجلت أرقام متباينة، بالنسبة لتزويد السكن بكل من الكهرباء والغاز والماء والصرف الصحي، حيث لابد من التوضيح بأن الكهرباء بالنسبة لبعض السكان هي اقتراض خيط من ساكن آخر. في حين أن البعض لم يتمكن من إدخال الغاز الطبيعي إلى منزله، لعدم توفر المال اللازم، بينما جاره الذي يقابله في نفس البناية، يمتلك هذه الطاقة.والشيء نفسه بالنسبة للمياه. في حين أن عدم وجود قنوات الصرف الصحي، يكون في المساكن القصديرية، حيث أن هذا النقص الفادح في الموارد الضرورية للحياة، كان سببا مباشرا في انتشار الأمراض والأوبئة.وتعد مؤشرات توفر الكهرباء والغاز والماء والصرف الصحي، من أهم المعايير التي تقاس بها رفاهية السكن من عدمه.

وبالمقارنة بالمعطيات النظرية بالفصل الخامس،فإن الفقر له علاقة وطيدة بالسكن، ومدى توفره على العناصر الأساسية التي تمنحه الرفاهية، مثل : تلاؤم عدد الغرف وحجم الأسرة، توفر الكهرباء والماء والغاز، توفر الأحياء الجديدة على معطيات تساهم في تحسين الأسلوب المعيشي للأسر الفقيرة التي رحلت من السكنات القصديرية...

## 2-6- مستوى الدخل وإشباع متطلبات الحياة :

بما أن الدخل هو المؤشر الذي تعتمده الدول لحساب فقرها كميا (حتى بالنسبة للأفراد الدخل هو الذي يحدد كميا درجة فقرهم من غناهم)، فإن الإحصاءات واضحة في هذا الجانب بالجزائر وكذلك باقي الدول العربية (أنظر عنصر الدخل في الفصل الخامس).وعليه، فإن انخفاض سعر العملة الوطنية وكذلك الدخل الفردي، يساهم في زيادة الفقر البشري بالجزائر، وبالتالي زيادة في المشكلات الاجتماعية الأخرى. ويتوضح ذلك بشكل أدق، من خلال بيانات دراسة الحالة بمدينة سوق اهراس، كما يلي :

26 - نفس المرجع

[28] - حياة طوافشية - سكان حي رباحي نوار يطالبون بتسوية وضعيتهم القانونية - النهار - 07 / 02 / 2010 - ص 10

## جدول رقم 22 : يبين الدخل الأسري وكيفية توزعه

| بيانات الدخل الأسري | | ت | % |
|---|---|---|---|
| قيمة الدخل | 2500 - 1000 | 120 | 21.77 |
| | 3000 | 77 | 13.97 |
| | 7000 - 3500 | 53 | 9.61 |
| | 10000 | 2 | 0.36 |
| | غير ثابت | 258 | 46.82 |
| | لم يذكر | 35 | 6.35 |
| | لا يوجد دخل | 6 | 1.08 |
| | مج | 551 | 100 |
| فيما يتمثل الدخل | منحة تضامن، منحة معوق | 94 | 17,05 |
| | نفقة | 20 | 3.62 |
| | منحة وفاة | 37 | 6.71 |
| | غير ثابت | 258 | 46.82 |
| | تقاعد | 31 | 5.62 |
| | راتب | 15 | 2.72 |
| | شبكة اجتماعية | 55 | 9.98 |
| | لم يذكر | 35 | 6.35 |
| | لا يوجد دخل | 6 | 1.08 |
| | مج | 551 | 100 |
| مدة الحصول على الدخل | شهريا | 245 | 44.46 |
| | أسبوعيا | 2 | 0.36 |
| | يوميا | 5 | 0.90 |
| | غير ثابت | 258 | 46.82 |
| | لم يذكر + لا يوجد | 41 | 7.44 |
| | مج | 551 | 100 |
| الشخص الذي يوفر الدخل | الزوج | 319 | 57.89 |
| | الزوجة | 17 | 3.08 |
| | أحد الأبناء | 4 | 0.72 |
| | الزوجان | 6 | 1.08 |
| | الزوج + أحد الأبناء | 2 | 0.36 |
| | الأرامل والمطلقات+ أمهات عازبات | 162 | 29,40 |
| | لا إجابة | 41 | 7.44 |
| | مج | 551 | 100 |

المصدر : الأسئلة 27،28،29،30

نستنتج من الجدول أعلاه، أن قيمة الدخل بالأسر المعوزة تنخفض بكثير عن قيمة الأجر القاعدي الأدنى المضمون. فأكبر نسبة تمثلها فئة عبرت عن قيمة دخلها بعبارة " دخل غير ثابت "، لأن هؤلاء الأفراد هم أشخاص يعملون إما لدى مقاول، عامل يومي، حمال، مساعد بناء، بائع شاي ... وبطبيعة الحال، فإن هذه الفئة تتضمن من يكون عمله موسميا، مثل : بائع الخرشوف أو الزعرور، بائع متجول،...كما أنهم أيضا أشخاص غير مؤمنين.أما مدة تحصيل هذا الدخل بالطبع،فهي كذلك حسب الظروف... يعني أنها غير ثابتة أيضا.ويليها أصحاب الدخل الذي يتراوح بين 1.000 د.ج - 2.500 د.ج بنسبة (21.77%) وهم أشخاص إما متحصلين على المنحة الجزافية للتضامن (AFS) أو أنها نفقة مطلقة، أو منحة وفاة أرملة، أو تقاعد زهيد.

ثم تليها من حيث الأهمية، فئة الأشخاص الذين يتقاضون 3.000 د.ج والتي يجنيها العاملون بالشبكة الاجتماعية أو من التقاعد أو أجر لدى الخواص. وكل من هاتين الفئتين الأخيرتين، تسيل الحبر الكثير عند الحديث عنها. فبالنسبة للمستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والمستفيدين من المنحة المخصصة للأعمال ذات المنفعة العامة (IAIG)، أو ما يعبر عنها بالشبكة الاجتماعية. فهم ينتمون لوزارة التضامن الوطني التي تتكفل بفئة المعوزين الذين تقف مداخيلهم عند عتبة الفقر 4.500 د.ج، وفئة المسنين من الجنسين ممن لا عائل لهم، وكذا فئة المعوقين. كل هؤلاء الأفراد يستفيدون من منح شهرية وإن كانت رمزية وزهيدة، إلا أنها تعتبر موردا ماليا رئيسيا للعديد من المستفيدين. وحسب آخر إحصائيات وزارة التضامن الوطني فإن 3.000 مليار سنتيم التي ترصدها الحكومة سنويا، تغطي منح أزيد من 750 ألف شخص، مستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن، ناهيك عن قرابة 250 ألف شخص مستفيدين من الشبكة الاجتماعية، ليصبح العدد الإجمالي عند عتبة مليون شخص.

وقد حاولت الحكومة إخضاع حق الاستفادة من هذه الخدمة (المنحة) إلى مجموعة من المقاييس والمعايير، تعتمد في متابعة واحترام تطبيقها على المجالس الشعبية البلدية. لكن، هذه الأخيرة، لم يضمن أعوانها نزاهة العملية، حيث شابها الغش والتلاعب. ففي حملة تحقيق قامت بها وزارة التضامن الوطني، تم إحصاء 70 ألف مندس، ضمن قوائم المستفيدين من منح مساعدة الدولة. وذلك، محاولة منها لترشيد صرف المال العام. وانتقاء أصحاب الحق في الاستفادة التي أصبحت عشوائية، حيث تخضع لعوامل عدة، منها: المحاباة والتلاعب والسطو أحيانا على أموال موجهة لشريحة في أمس الحاجة إليها([29]).

[29] ـ مجموعة من الصحافيين ـ عندما يسقط التضامن والشبكة الاجتماعية في مستنقع التوزع غير العادل ـ عدد 2637 ـ 2009/06/15 ـ ص 7

كما تواجد بالعينة الدراسة ستة (6) أشخاص ليس لديهم أي دخل ويعيشون من صدقات الأهل والمحسنين، تمثلت في مجموعة من الأرامل والمطلقات اللواتي تركن لمجابهة صعاب الحياة بمفردهن مع أطفالهن.

أما المتقاعدون الذين يحصلون على أجور زهيدة،فهم أيضا يعانون الفقر، حيث أن أحسنهم حالا هم الأشخاص الذين يصنفون في الفئة الثالثة (3.500 د.ج - 7.000 د.ج). وحسب الفدرالية الوطنية للمتقاعدين التابعة للمركزية النقابية، فإن من بين 2 مليون متقاعد، هناك مليون و400 ألف متقاعد لم تشملهم زيادات الحد الأدنى للأجور، وعدد 120 ألف متقاعد، لا تصل معاشاتهم إلى الحد الأدنى. وعليه، فهي تطالب بتوحيد الحد الأدنى للتقاعد مع الحد الأدنى للأجور. حيث ينص القانون على أن الحد الأدنى للأجور عند المتقاعدين، يساوي 75 % من الحد الأدنى من أجور العمال الناشطين؛ أي أن الفارق بينهما يبقى دائما 3.000 د.ج. وما دام قد تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 15 ألف د.ج، فإن الحد الأدنى لمعاش التقاعد سوف يرتفع من 10.600 د.ج إلى 11.250 د.ج. كما أن هذه الزيادة مست قرابة 600 ألف متقاعد فقط. منهم من استفاد بزيادة قدرها 100 د.ج، فقط. والبعض الآخر استفاد من 700 د.ج.وفي جميع الأحوال، لا يوجد هناك أي متقاعد تجاوزت الزيادة في معاشه قيمة 1.000 د.ج([30]).

وبالحديث عن الأجور، فإن هذه الفئة أيضا قامت السنوات الأخيرة باحتجاجات كبيرة من طرفها بشأن الزيادة في الأجر. حيث أن 400 ألف جزائري يتقاضون أقل من 10 آلاف دينار شهريا في قطاع الوظيف العمومي وحده ، لا يتجاوز راتبهم الشهري 8.000 د.ج. وهم يمثلون حوالي ربع العدد الإجمالي من عمال هذا السلك. ورغم التحسينات التي تم إدخالها على الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، بعد سلسلة من اللقاءات المارطونية ما بين المركزية النقابية والحكومة. إلا أن فئة واسعة من المجتمع تعيش في عتبة الفقر، بسبب تدني رواتبها الشهري. وبالرغم من الزيادات الرمزية في الأجور، إلا أن الزيادات في الأسعار وغلاء المعيشة تجاوز قيمة النقطة الاستدلالية، وهذا ما يبقي المواطن في النقطة نفسها التي كان يعاني فيها من المشاكل السابقة نفسها([31]).

[30] ـ جميلة بلقاسم ـ فدرالية المتقاعدين تطـــالب بتوحيد الحد الأدنى للتقاعد مع الحد الأدنى للأجور ـ الشروق ـ عدد 2811 - 2010/01/03 ـ ص 5

[31] ـ مجموعة من الصحفيين ـ شبكة الأجور : بقشيش لأغلبية تعيش بالتقسيط ... وتسمين لأقلية أصابتها التخمة ـ الشروق ـ عدد 2594 - 2009/04/26 ـ ص ص 6، 7

أما بالنسبة للشخص الذي يوفر الدخل، فيتمثل في الغالب في الزوج، بنسبة كبيرة(57.89%)من مجتمع البحث. لكن، هناك حالات أخرى كانت الزوجة فيها هي من تنفق على الأسرة (3.08%)، وغالبا ما نجد هذه الحالة بالنسبة للعائلات التي يكون الزوج ورب الأسرة فيها مريض جدا، أو أنه يعاني إعاقة تامة، أو أنه لم يجد عملا.

دون أن ننسى أن المطلقات والأرامل والأمهات العازبات، يسعين جاهدات كذلك للعمل، من أجل الحصول على لقمة عيشهن وأولادهن وذلك بنسبة لا بأس بها (29.40%)من أفراد العينة.أما توفير الأبناء لدخل الأسرة، فغالبا ما يكون لنفس الأسباب السابقة أو نتيجة وفاة أحد الوالدين أو كليهما. وفي بعض الأحيان،قد يعمل الأبناء لمساعدة والديهم، خصوصا عندما يكون أجر الوالدين ضئيلا، لدرجة أنه لا يلبي حتى الحاجات الأساسية التي يحتاجها أفراد الأسرة، مثل: الأكل والشرب.

كما لفت انتباهنا من خلال الزيارات الميدانية، أنه قد تشكلت أسر فقيرة وبدون دخل، نتيجة لتملص العائلة الكبيرة من مسؤوليتها. حيث أن هناك بعض الأولياء (خصوصا الذين يتقاضون منحة مجاهد - وهو مبلغ معتبر-) يزوجون أبناءهم على حسابهم الخاص، ثم يقطن هؤلاء الأبناء مع ذويهم. لكن، عندما يحدث خلاف عائلي، أو أن الوالدين قررا أخيرا ترك الابن يتحمل مسؤوليته، ينفصل هذا الأخير عن المنزل العائلي الذي كان يصرف عليه،ويتحول بدوره إلى رب عائلة بلا دخل.

ومن خلال كل المعطيات السابقة، ميدانيا أو نظريا، يتجلى لنا مدى أهمية الدخل على المستوى الفردي أو الأسري أو الوطني، في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. إن الدخل يعني أموالا يمكن صرفها لإشباع الاحتياجات الضرورية أو الكمالية، عندما تسنح الفرصة بذلك. وبالتالي، تحقيق للذات وتوليد للراحة النفسية المطلوبة.

## 2-7- آفة الفقر ومشكلات المرأة :

تحدثنا في الفصل الخامس عن حجم المسؤولية التي تتحملها المرأة، عندما تتحول بين عشية وضحاها إلى رب الأسرة الذي يتوجب عليه العمل وإعالة باقي أفرادها. إن المرأة المطلقة أو الأرملة أو حتى العازبة التي تعتني بوالديها، تتكبد مشكلات إضافية من أجل تحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في توفير دخل تصرفه، ومسكن لائق يجمع العائلة تحت سقفه، والأمان اللازم لرد تجاوزات الآخرين.

وقد سلطنا الضوء في دراسة الحالة هذه، على فئتي المطلقات والأرامل، كما ستبينه البيانات التالية :

**الشكل 08 : يبين وضعية فئة المطلقات**

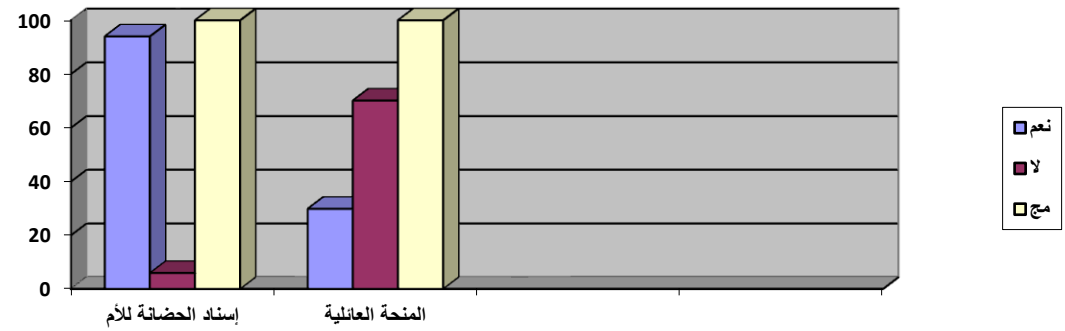


المصدر : السؤالان 16 ،17

يوضح لنا الشكل أعلاه، أنه من ضمن 551 عائلة فقيرة، نجد أن 67 عائلة تعولها امرأة مطلقة. وهذا يعين أن 63 امرأة قد أسندت لها حضانة الأولاد،وهي التي تقوم بتربيتهم وتعمل من أجل إطعامهم (حسب الجدول رقم 17) فهي حتى لو كان هذا العمل بسيطا ويدر أموالا قليلة، مثل عملها كمنظفة بمدرسة أو دلالة أو عاملة بالحمام... فإنها مع ذلك، تحاول جاهدة أن تلبي حاجات أسرتها، خصوصا وأن أغلب أفراد العينة لا يحصلون على منحة عائلية (47 امرأة) لا نفقة الزوج ولا منحة من طرف الدولة*([32]).

ترجع ظاهرة الطلاق إلى أسباب كثيرة، كعدم الانسجام بين الزوجين بسبب الفوارق الاجتماعية أو العمرية أو الاقتصادية أو التعليمية... أو نتيجة تدخل الأهل في شؤون الزوجين، أو بفعل الإهمال... لكن،نتائج هذا الانفصال هي التي تعد خطيرة على الأبناء أو الأم. إن هذه الأم سيتسبب لها الطلاق في أزمات وأمراض نفسية وعدم استقرار، في مجتمع يسيء للمرأة المطلقة. وهذا ما سيؤثر بدوره في تنشئة الأبناء وكذلك دراستهم، وحتى أنه قد يؤثر أيضا على صحتهم النفسية. فقد يتحولون إلى أطفال انطوائيين أو عدوانيين، وبالتالي

[32]* ـ المنحة المقدمة للمطلقات من طرف مؤسسة الضمان الاجتماعي أو البلدية ، هي عبارة عن منحة تقدم للمرأة المطلقة التي لديها طفل أو أكثر . وهذه المنحة زهيدة كانت مساوية خلال المدة الزمنية التي أجريت خلالها هذه الدراسة 3000 دج ، وكان هناك حديث في وسط الجهات المعنية عن زيادة هذه المنحة ( 6000 دج ).

قد يسلكون طريق الجريمة أو الانحراف.والشيء نفسه، يمكن أن يقال عن المرأة الأرملة، خصوصا إذا تخلى عنها الأهل. وهذا ما يمكن أن يبينه الشكل أدناه :

**الشكل رقم 09 : يبرز وضعية الأرامل**

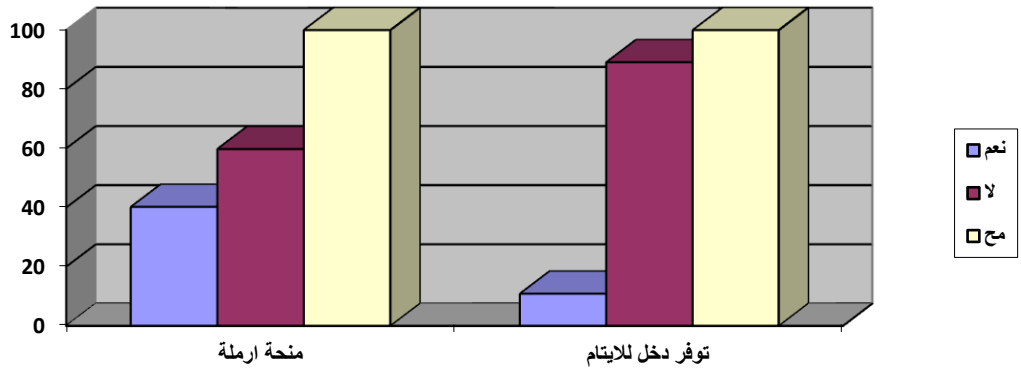


المصدر : السؤالان 18،19

فكما هو ظاهر من الشكل أعلاه، فإن مسألة حصول المرأة على منحة وفاة تنفقها على أسرتها، هي مسألة نسبية. ذلك أن نسبة كبيرة منهن (40.21%)لا تستفيد من منحة الوفاة من البلدية أو من مديرية الضمان الاجتماعي. زيادة على أن نسبة منهن (10.86%)لا يستفيد أولادهن من أي دخل له علاقة بمنحة الوفاة، إما لأنهم قد تجاوزوا سن 18 سنة أو أن العائلة ككل لا تستفيد من منحة الأرامل. وهناك مسألة أخرى، تتعلق بتقاعد الزوج المتوفى، حيث أن الأرملة التي يتوفى زوجها تستفيد من معاشه، بعد وفاته. لكن، إذا كان الزوج يعمل بشكل غير رسمي، فإن عائلته لا تستطيع الاستفادة من أجرة التقاعد، ولا تستفيد من رقم ضمان اجتماعي. وبالتالي،فغنها ستندرج ضمن فئة الأرامل اللواتي تحصلن على منحة وفاة، كإعانة ومساعدة من قبل الدولة. لكن، بالرغم من ذلك، فإن هذا لا يعد حلا لأن هذه المنح مبلغها بسيط ولا يفي متطلبات الأسرة، مع غلاء الأحوال المعيشية، ما يضطر المرأة الفقيرة للخروج للعمل لتوفير متطلبات العيش الكريم لأسرتها. وهذا يتطابق والمقولات النظرية التي تطرقنا إليها بالشرح في الفصل الخامس .

## خلاصة

من خلال تحليلنا لمظاهر الفقر عموما وبالجزائر خصوصا، يتضح لنا أن مشكلة زيادة عدد أفراد الأسرة، تؤثر في زيادة فقرها. كما أن نقص المستوى التعليمي للوالدين، يؤثر بدوره على وعيهم بالأولويات التي يجب أن تنتهجها الأسرة للخروج من فقرها. وكذلك، تحسين المستوى الدراسي للأبناء،نظرا لظاهرة التسرب المدرسي الملحوظ في الأسر الفقيرة. أما الرعاية الصحية، فهي في أدنى المستويات لدى هذه الأسر، إذ تنتشر الأمراض التي يطلق عليها بأمراض الفقر، والتي غالبا ما تكون ظروف المحيط المعيشي سببا فيها.أضف إلى ذلك، معدلات لا بأس بها من الأمراض المزمنة الناتجة عن ضغط الحياة اليومية، كالسكري والضغط الدموي والأعصاب.

بينما تزيد مشكلة السكن غير اللائق من صعوبات الحياة. انعدام توفر العناصر الأساسية للرفاهية في المنزل كالكهرباء والغاز والماء والصرف الصحي، أو الضيق تزيد من صعوبات العيش فيه.ناهيك عن حرمان المدن المتوسطة من مشاريع المدن الجديدة، بمعايير عصرية تساهم في ترقية المستوى المعيشي للمواطنين من جهة، وترسيخ مفهوم التطوير الحضري، من جهة أخرى.

هذا عندما نتحدث عن الأسرة، لكن حتى لما نتحدث على المستوى الفردي، فإن الشباب هم أكثر عرضة لما يسمى بالفقر الفردي، أي أن الشاب لا يعيل أفرادا آخرين، لكنه لا يقدر حتى على إعالة نفسه، بسبب البطالة وقلة فرص العمل. بينما تزيد الأمور حدة، عندما يكون هذا الفرد امرأة مسؤولة عن إعالة أبنائها بنفسها، أو حتى إعالة والديها إن بقيت معهما، أو الاثنين معا. إن هذه المظاهر تحدد مستوى الفقر الحضري بالمدينة، وتحدد كذلك، المؤشرات التنموية التي يجب أن يركز عليها المخططون للتنمية المحلية والوطنية.

# الخاتمة

## الخاتمة :

تم خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية الفقر وانعكاساتها على التنمية ، نظريا وذلك من خلال تبيان المعاني المختلفة لمفهوم الفقر ، وكذلك المفـــاهيم المتعلقة به في الحيز الحضري ، وأيضا تقديم مختلف المداخل النظرية التي تناولته : التنموية ، الماركسية ، الثقافية ، الايكولوجية ، ومدخل الاحتياجات الإنسانية .مع طرح نماذج لدراسات سابقة في هذا الموضوع . ثم تم تفصيل باقي المعلومات التي تخص موضوع الفقر وعلاقته بالتنمية ، في باقي الفصول .

أما تطبيقيا فمن خلال المسح الذي قمنا به، جمعنا الكثير من المعلومات التي تحلل الحالة الدراسية ـ الفقر بسوق اهراس ـ ، وهي معلومات كيفية منقحة بإحصاءات تشرح الوضع من خلال النسب . وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها :

ـ إن مشكلة الفقر تناولتها مختلف التخصصات ، لكنها عل اختلافها تتفق في كون حالة الفقر أو العوز نسبية يمكن تجاوزها على مستوى الأفراد بالإرادة وخلق مورد مالي ، كما يمكن تجاوزها على مستوى الدول بوضع خطط تنموية مدروسة وناجحة .

ـ إن ظاهرة الفقر تؤثر وتتأثر بمواضيع مهمة مثل :

- المشكلات الاجتماعية تتولد أكثر داخل الأسرة المعوزة ، كما أن الفقر يضاعف من بروز المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها .
- إن مشكلة اللامساواة وعدم وجود عدالة اجتماعية ، تتسبب في حدوث الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، فيتولد عنه طبقات غنية وطبقات فقيرة . وحدوث فوارق بين الدول فتكون لدينا عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير .
- ظاهرة الفساد تؤثر في التنمية بالبلد وبالتالي تنقص الرفاهية فيه ، ويكثر الفقراء.
- الإرهاب ظاهرة اكتسحت العديد من الدول وخصوصا النامية ، ومن بينها الجزائر ، إذ قضى الإرهاب على الموارد المـــادية للدول بالتخريب ، والموارد البشرية بالتقتيل ، مما يضعف وتيرة التنمية ويساهم في إفقار الأفراد والأسر .
- العولمة ذات شقين سلبي وايجابي ، ومن مظاهرها السلبية عولمة الفقر ، وانتشاره في أغلب المدن والدول بأشكال متشابهة . خصوصا عندما نتحدث عن عولمة الاستهلاك في ظل نقص الموارد المادية .

- إن الخدمة الاجتماعية الضعيفة في الدول النامية ومنها الجزائر ، لا تساهم في تحسين حالة الفقراء ، أو تقديم آليات أكثر نجاعة للخروج بهم من دائرة الفقر .
- تكثر الجريمة في الأحياء المتخلفة ، وتؤثر على استقرار الأسر أو الأفراد ، خصوصا الشباب والمراهقين .

ـ إن الخطط التنموية ، أو المؤشرات التي تنبني عليها هذه الخطط ، غالبا ما تتعلق بمظاهر الفقر المعروفة ، والتي ركزت عليها دراستنا ، وتم استنتاج مايأتي :

- تلعب الكثافة السكانية ، وعملية تحديد النسل دورا مهما في زيادة نسبة الفقر في الأسرة أو نقصانها ، حيث وجدنا أن الأسر الفقيرة في سوق اهراس ذات عدد كبير ، فأغلبها تتألف من 4 إلى 6 أشخاص بنسبة تقدر بـ 49.72% ، ونسبة 27.76% للأسر التي يتألف أفرادها من 7 إلى 10 أشخاص .
- إن المستوى التعليمي للوالدين يؤثر في رؤيتهم لمستقبل الأسرة والأبناء. كما يؤثر تمدرس الأولاد في تحسين قدراتهم الحالية والمستقبلية ، بالإضافة إلى كون هذا التعليم هو عبء كبير يتحمله الأولياء الذين يأملون في نجاح أبنائهم وخروجهم من بوتقة الفقر مستقبلا . لكن وجدنا أن الظروف السيئة لا تساعد هؤلاء الأطفال على التحصيل الجيد ، فإما يرسبون أو يتسربون من المدرسة .
- إن البطالة متفشية في الأسر الفقيرة ، فرب الأسرة أو ربة الأسرة لا يملكان عملا مستقرا ، وبالتالي دخلا مستقرا يساهم في تلبية حاجيات الأسرة . ومما يصعب الأمر هو وجود أبناء شباب متخرجين من الجامعات لكن لم يحظوا بوظيفة ، مما يعزز لديهم الشعور بالقهر والإقصاء الاجتماعي .
- تلعب الصحة دورا مهما في زيادة فقر الأسرة ، فإذا كان رب الأسرة عليل فمن سيوفر الدخل ؟ وتنتشر أمراض الفقر في أوساط الأسر الفقيرة ، فإما تكون بسبب الظروف المحيطة أو التلوث مثل : التفوئيد ، السل ، الحساسية ، الروماتيزم ... أو بسبب ظروف الحياة الضاغطة مثل : الأعصاب ، الضغط الدموي ، السكري ... ناهيك عن انتشار حالات الإعاقة ، والحالة المزية للمسنين الذين بالرغم من كل شيء يظلون يعيلون الأسرة.
- إن الأحياء المتخلفة ، أو الأحياء القصديرية ، وحتى السكنات التي لا توفر سبل الراحة للأسرة ، تساهم بشكل كبير في زيادة معاناة الأسرة الفقيرة . وقد تعددت أشكال السكنات بين غرفة في " حوش" أو في منزل الوالدين ، أو غرفتان في عمارة ، أو غرفة في سكن ورثة . كلها مرادفات للضيق والتزاحم . ومما يزيد في أزمة الإسكان بمدينة سوق اهراس هو سوء التخطيط الحضري إذ ضاع الوعاء العقاري في سكنات ريفية بينما هي بأحياء تنتمي للمدينة .

- إن دخل الأسر الفقيرة ناتج عن أعمال بسيطة ، غالبا ما تكون متعلقة بالظروف الطبيعية أو المناخية أو الصحية ، مما يجعل هذا الدخل كما عبّر عنه أفراد العينة غير ثابت (46.82%) .
- إن الفقر الفردي يزيد من مشكلات فئة الشباب ، فالبطالة وعدم وجود مورد مالي ،يساهم إما في انحرافهم أو معاناتهم من كثرة وقت الفراغ أو انطوائهم أو كثرة الخلافات مع الأولياء ...إلخ
- كما أن الفقر يبرز بأقصى أشكاله عندما يكون رب البيت امرأة تعيل أبنائها . فالمرأة عندما يتوفى زوجها أو يطلقها أو يتخلى عنها ، تقوم هي بإعالة هذه الأسرة وحدها ، فتزيد معاناتها ومعاناة أبنائها ، خصوصا إذا تخلت عنها الأسرة الكبيرة . وهذا ما يعبر عنه بفقر النساء أو تأنيث الفقر .

ـ إن الحلول الاقتصادية العالمية غير قابلة للتحقق بسبب عدم خدمتها للدول الكبرى ولكيانها الاستراتيجي ، خصوصا أصحاب الأموال . أما الحلول التي وضعتها الحكومة الجزائرية مهددة دوما بقضايا الفساد أو فشل المخطط التنموي ، بما في ذلك صندوق الزكاة ، الذي لم يعترف به أفراد العينة . أما الحلول الإسلامية فتبقى ملاذا لا تطبقه المؤسسات أو الحكومات إلا نادرا جدا .

من خلال ما سبق ذكره يتوضح جليا تحقق فرضيات الدراسة المطروحة في الإشكالية كمايلي :

1- تؤثر مشكلة السكن والتجمعات السكنية المتخلفة على التنمية بسوق اهراس.

2- تؤثر المشاكل الصحية على التنمية المحلية بسوق اهراس .

3- يزيد ضعف الدخل في فقر الأسر بسوق اهراس .

4 ـ يؤثر ضعف المستوى التعليمي في التنمية بسوق اهراس .

5- تساهم مشكلات المرأة في تفاقم ظاهرة الفقر .

6 ـ تساهم مشكلات الأطفال و الشباب في تفاقم ظاهرة الفقر .

7 ـ تساهم الكثافة السكانية العالية في تفاقم ظاهرة الفقر .

في الأخير يمكن للباحثة ، وعلى ضوء ما توصلت إليه من نتائج أن تضع جملة الاقتراحات التالية :

ـ تفعيل دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية، من خلال إجراء تحقيقات ميدانية ومتابعة لحالة الأسر الفقيرة بشكل دوري .

ـ تطوير نتائج هذه التحقيقات الميدانية، بأن تحاول الخدمة الاجتماعية إدماج أفراد هذه الأسر في المجتمع إيجابيا ، إما بالتشغيل، أو توجيه صحي أو مدرسي وحتى نفسي أفضل..

ـ زيادة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من أجل الوقوف الفعلي على الحالات غير المعروفة لدى الجهات الحكومية ، وخصوصا الجمعيات . فحسب الدراسة هناك فعلا أسر يمنعها التعفف من التقرب للجهات الرسمية .

ـ إرساء قاعدة متينة لصندوق الزكاة ، تبدأ بوضع إستراتيجية اتصالية جادة ، تعمل على توعية المزكين بضرورة المساهمة فيه . وأهم نقطة يجب العناية بها هو كسب ثقة المزكين، بداية من المساجد .

ـ العمل على وضع إستراتيجية وطنية جادة للقضاء على ظاهرة الفقر . تبدأ بالمحليات .مع تشجيع القيام بالمسوح الإحصائية الوطنية الدورية.

ـ محاولة تطبيق العدالة الاجتماعية ، انطلاقا من عدالة توزيع الميزانيات المخصصة للجهات المحلية .

ـ الاهتمام أكثر بفئة المسنين وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة بالأسر الفقيرة .

ـ العناية بمسألة التطوير العمراني ، والحفاظ على الوعاء العقاري بالاستغلال الأمثل له.

ـ دعم البرامج التشغيلية الموجهة للشباب ، وتشجيعهم على العمل في الأعمال اليدوية والمهنية ، وخصوصا في مجال الزراعة .

ـ خلق مناصب فعلية في مجالات العمل التي تحتاج إلى توظيف ويعزف عنها الشباب ، حتى تنجذب هذه الفئة لهذه الأعمال ، مثل : الزراعة ، الحرف ، المناجم ، البناء ...

ـ دعم الجهات الرسمية للمنتوج المحلي ، وفتح مجالات الاستثمار أمامه ، لتشجيع الشباب على العمل أكثر .

ـ العناية بتطوير المنظومة الصحية أكثر .

ـ الاهتمام بالمنظومة التعليمية ، سواء بالنسبة للبرامج التعليمية أو الهياكل المخصصة لذلك. والاهتمام أكثر بأبناء المعوزين للقضاء على التسرب المدرسي .

ـ على الجهات الحكومية أن تعمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد الشعب ، وكذلك الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي رفع قيمة العملة الجزائرية .

وبالرغم من كثرة الدراسات التي بحثت في ظاهرة الفقر ، فإن مجالات البحث في هذا الموضوع تظل مفتوحة ، من أجل التوصل للحلول المرتقبة .

# المراجع:

## المراجع :

### الكتب بالعربية :

1 ـ أحمد مصطفى خاطر ـ التنمية الاجتماعية ( المفهومات الأساسية ـ نماذج ممارسة ) ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ 2002

2- أحمد أبو زيد ـ البناء الاجتماعي ( الأنساق ) ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ ج2 ـ القاهرة ـ 1986

3- أحمد بوذراع ـ التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ( دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري ) ـ منشورات جامعة باتنة ـ الجزائر ـ 1997

4- أحمد العموش و حمود العليمات ـ المشكلات الاجتماعية ـ الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ـ القاهرة ـ 2008

5- أحمد مصطفى خاطر ـ التنمية الاجتماعية ( المفهومات الأساسية ، نماذج ممارسة ) ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الاسكندرية ـ 2002

6- أنتوني غدنز ـ علم الاجتماع ـ ترجمة فايز الصياغ ـ المنظمة العربية للترجمة ـ بيروت ـ 2005 ـ

7- ابراهيم الطحاوي ـ الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما ( دراسة مقارنة ) ـ الجزء الأول ـ منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ـ 1974-

8- ابراهيم نافع ـ كابوس الارهاب وسقوط الأقنعة ـ منشورات ANEP ـ الجزائر ـ 2002

9- ابراهيم توهامي ، اسماعيل قيرة ، عبد الحميد دليمي ـ التهميش والعنف الحضري ـ دار الهدى للطباعة والنشر ـ الجزائر ـ 2004

10- إبراهيم محمود عبد الراضي ـ حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة ـ دار الفتح ـ الاسكندرية ـ 2008

11- إحسان محمد الحسن ـ علم اجتماع المرأة ـ دار وائل للنشر ـ عمان ـ 2008

12- إحسان محمد الحسن ـ علم اجتماع الجريمة ـ دار وائل ـ عمان ـ 2008

13- اسماعيل قيرة ـ أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟ ـ دار الهدى ـ عين مليلة ـ بدون سنة نشر

14- إسماعيل قيرة وعلي غربي ـ في سوسيولوجية التنمية ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 2001

15- اسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي ـ عولمة الفقر ـ دار الفجر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ 2003

16- إسماعيل قيرة +ع. الحميد دليمي +سليمان بومدين ـ التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا ـ جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ بدون تاريخ

17- السيد عبد العاطي السيد ـ النظرية في علم الاجتماع ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ 2005

السيد عبد العاطي السيد ـ البئة والمجتمع ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ـ 2007

18- بلقاسم سلاطنية وسامية حميدى ـ العنف والفقر في المجتمع الجزائري ـ دار الفجر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ 2008

19 ـ بوجمعة خلف الله ـ تخطيط المدن ونظريات العمران ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 2016

20 ـ جيفري د . ساكس ـ نهاية الفقر ـ ترجمة أحمد أمين الجمل ـ الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ـ القاهرة ـ 2007

21- جيري ردجرز وجاي ستاندنغ ـ تشغيل الأطفال والفقر والتخلف ـ ترجمة خالد أسعد عيسى ـ مكتب العمل الدولي في جنييف ـ منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ـ 1998

22- حسين ع.الحميد أحمد رشوان ـ المدينة ( دراسة في علم الاجتماع الحضري ) ـ ط6 ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الاسكندرية ـ 1998

23- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ـ الفقر والمجتمع ـ مؤسسة شباب الجامعة ـ الإسكندرية ـ 2007

24 ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ـ دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية ـ مؤسسة شباب الجامعة ـ الإسكندرية ـ 2004

25- خلف حسين علي الدليمي ـ تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ـ دار صفاء للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2009

26- رعد سامي عبد الرزاق التميمي ـ العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ـ دار دجلة ـ عمان ـ 2008

27- سامي . م . ملحم ـ مناهج البحث في التربية وعلم النفس ـ ط 2 ـ دار المسيرة للنشر والتوزيع ـ عمان ـ الأردن ـ 2002

28- سامية حسن الساعاتي ـ المرأة والمجتمع المعاصر ـ الدار المصرية السعودية ـ القاهرة ـ 2006

29- سليمان يحفوفي ـ الضمان الاجتماعي في الاسلام وأثره الوقائي ضد الجريمة ـ الدار العالمية ـ لبنان ـ بدون سنة نشر

30- سهيل حسين الفتلاوي ـ العولمة وآثارها في الوطن العربي ـ دار الثقافة ـ عمان ـ 2009

31- سمير التنير ـ الفقر والفساد في العالم العربي ـ دار الساقي ـ بيروت ـ 2009

32 ـ شبل بدران ـ التعليم والبطالة ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ـ 2002

33ـ صلاح محمد عبد الحميد ـ أزمة البطالة ( دراسة مقارنة : مصر ، السعودية ، الكويت ) ـ هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ـ مصر ـ 2007

34ـ طلال البابا ـ قضيا التخلف والتنمية في العالم الثالث ـ ط3 ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ 1986

35ـ عادل مختار الهواري ـ التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ـ مكتبة الفلاح ـ الكويت ـ 1988

36 ـ عبد الرحمن العيسوي ـ الفقر والجنس ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ 2007

37 ـ عبد الرحمن محمد العسوي ـ تحليل ظاهرة الفقر ( دراسة في علم النفس الاجتماعي ) ـ منشورات الحلبي الحقوقية ـ بيروت ـ 2009

38 ـ عبد الرشيد عبد الحافظ ـ الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ 2005

39 ـ عبد الله محمد عبد الرحمن ـ النظرية في علم الاجتماع ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ 2006

40 ـ عبد الصمد الديناليمي ـ المدينة الإسلامية والأصولية والارهاب ( مقاربة جنسية ) ـ دار الساقي ـ بيروت ـ 2008

41 ـ عبد المنعم شوقي ـ مجتمع المدينة ( الاجتماع الحضري ) ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ 1981

42 ـ عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط – التنمية المستديمة ( فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ) – دار الصفاء – عمان ـ 2006

43 ـ عدلي السمري وآخرون ـ علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ 2004ـ

44ـ عصام توفيق قمر وآخرون ـالمشكلات الاجتماعية المعاصرة ـ دار الفكر ـ الأردن ـ 2008

45 ـ علي غربي ـ تنمية الموارد البشرية ـ منشورات جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ 2004

46 ـ علي فاعور ـ آفاق التحضر العربي ( دراسات وأبحاث ) ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ 2004

47 ـ علي عبد القادر علي ـ حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية ـ المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ـ 2005

48 ـ علي الحوات ـ النظرية الاجتماعية : اتجاهات أساسية ـ منشورات الجا ـ مالطا ـ 1998

49ـ غسان بدر الدين ـ جدلية التخلف والتنمية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ 1993

50- فرد ميلسون ـ الشباب في مجتمع متغير ـ ترجمة يحي مرسي عيد بدر ـ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ـ الاسكندرية ـ 2007

51- فهمي سليم الغزوي وآخرون ـ المدخل إلى علم الاجتماع ـ ط2 ـ دار الشروق ـ الأردن ـ 2004

52 ـ فوزي بن دريدي ـ مشكلات انحراف المرأة ـ شعاع للنشر والعلوم ـ سوريا ـ 2011

53 ـ فيصل محمود غرايبة ـ الشباب العربي ورؤى المستقبل ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ 2006

54 ـ قدري علي عبد المجيد ـ الاعلام وحقوق الانسان ( قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية ) ـ دار الجامعة الجديدة للنشر ـ الاسكندرية ـ 2008

55- كارل غيورك تسين ـ الرخاء المفقر :التبذير والبطالة والعوز ـ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ أبو ظبي ـ 2006

56- ماجد موريس ابراهيم ـ الارهاب ..الظاهرة وأبعادها النفسية ـ منشورات الفرابي ـ بيروت ـ 2005

57- محمد أحمد درويش ـ الفساد : مصادره ، نتائجه ، مكافحته ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ 2010

58- محمد السويدي ـ مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ( نحليلسوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ) ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 1990

59- محمد عاطف غيث ـ علم الاجتماع الحضري ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ 1995

60- محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري ـ المشكلات الاجتماعية ـ دار المسيرة ـ عمان ـ 2011

61- محمد سيد فهمي ـ الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الاسكندرية ـ 2002

62- محمد سيد فهمي ـ المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية ـ المكتب الجامعي الجديد ـ الاسكندرية ـ 2005

63- محمد سيد فهمي ـ الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات ـ دار الوفاء ـ الاسكندرية ـ 2008

64- محمد سيد فهمي ـ العولمة والشباب من منظور اجتماعي ـ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ـ الاسكندرية ـ 2009

65- محمد سيد فهمي ـ أسس الخدمة الاجتماعية ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الاسكندرية ـ 2000

66- محمد عباس إبراهيم ـ التحديث والتغير في المجتمع القروي ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ 2006 ـ

67- محمد نبيل جامع ـ البطالة قنبلة موقوتة ـ دار الهناء ـ الإسكندرية ـ 2008

68- محمد مقدم ـ الأفغان الجزائريون ( من الجماعة إلى القاعدة ) ـ منشورات ANEP ـ الجزائر ـ 2002

69 ـ محمد ياسر الخواجة ـ علم اجتماع التنمية (المفاهيم والقضايا ) ـ دار الإسراء ـ طنطا ـ 2009

70- محمود صادق سليمان ـ المجتمع والإساءة لكبار السن ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ـ أبو ظبي ـ 2006

71- محي محمد مسعد ـ مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة ـ دار الكتاب القانوني ـ مصر ـ 2008

72- مريم أحمد مصطفى ، عبد الله م.عبد الرحمن ـ علم اجتماع المجتمعات الجديدة ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة -2001

73- مصطفى حجازي ـ التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ـ ط 10 ـ المركز الثقافي العربي ـ المغرب ـ 2007

74- مصطفى خلف عبد الجواد ـ علم اجتماع السكان ـ دار المسيرة للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2009

75- معن خليل عمر ـ علم المشكلات الاجتماعية ـ دار الشروق ـ الأردن ـ 2005

76- موريس أنجرس ـ منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – ترجمة بوزيد صحراوي , كمال بوشرف , سعيد سبعون – دار القصبة للنشر – الجزائر – 2004

77- نهى القاطرجي ـ الاغتصاب : دراسة تاريخية نفسية اجتماعية ـ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ 2003

78 ـ هاشم عبود الموسوي ، حيدر صلاح يعقوب ـ التخطيط والتصميم الحضري ـ دار الحامد للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2006

79- وسن عبد الرزاق حسن ـ إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي ـ دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2013

80- يوسف القرضاوي ـ مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ـ ط 9 ـ مؤسسة الرسالة للطبع والنشر ـ بيروت ـ 1991

**الكتب باللغة الأجنبية :**

81- F. Burbage et J.-P. Noreck dans «La pauvreté saisie par les sciences sociales», in Cahiers philosophiques, n° 105, avril 2006

82- François Dubet – la galère : jeunes en survie- librairie fayard et points – France – 2008

83- Guillaume ROLLET, L'émergence des sciences sociales et la question de la pauvreté, Regards croisés sur l'économie, Ed. La Découverte, 2008/2 - N° 4

84- jean-paul valette – problèmes sociaux contemporains – ellipses édition marketing – paris – 2007

85- louis moreau de bellaing- la misère blanche ( le mode de vie des exclus )- éditions l'harmattan – paris – 1988

86- michelautès – les paradoxes du travail social – dunod – paris – 1999

87- mohamed ben ahmed –une mondialisation alternative pour survivre au néolibéralisme – centre de publication unversitaire – tunisie – 2001

88- robert l . woodson – youth crime prevention : an alternative approch – meeting human needs ,toword a new public philosophy - jack a meyer editor – americanentrepriseinstitude for public policy research –2nd printing - washington – 1982

89-Saül Karsz– pourquoi le travail social ? définition ;figures ; clinique – 2e édition- DUNOD – paris – 2011

90- serge d'Agostino & Nicole Duvert - la pauvreté –editions Bréal- France – 2008

91- stéfanlollivier – inégalité et pauvreté : limites conceptuelles et tendances récentes – revue française d'économie – volume 15 – numero 3 – 2001

92- carte de la pauvreté en algérie – programme des nations unies pour le développement PNUD – agence nationale d'aménagement du territoire- mai 2001

**الرسائل والمذكرات الجامعية :**

93- دحماني سليمان ـ ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية " العلاقات " ـ مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا ـ اشراف محمد سعيدي و عبد الحميد بكري ـ جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان ـ 2006/2005

94- سهيل يخلف ـ تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر ـ مذكرة ماجستير تحت إشراف د . أحمد بوذراع ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ 2007 / 2008

95- شعبان فرج ـ الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ( دراسة حالة الجزائر 2000 /2010 ) ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : نفود ومالية ـ جامعة الجزائر 3 ـ 2012 / 2011

96- عمر بوزيد امحمد ـ نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ـ إشراف بن بوزيان محمد ـ جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان ـ 2012/2011

97- نويصر بلقاسم ـ التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية ـ اشراف أ.دبوعناقة علي ـ رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ـ جامعة منتوري قسنطينة ـ 1011/2010

## المجلات:

98- بوبكر بوخريسة، "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد6، جوان 2000

99-صحراوي بن حليمة ـ مفهوم المدينة بين السوسيولوجية الغربية والعمران الخلدوني ـ مجلة فكر ومجتمع ـ عدد 02 ـ الجزائر ـ أفريل 2009

100- نايف بن عابد الزارع ـ تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ـ ط 2 ـ دار الفكر للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2006

101- نعمان عباسي ـ منظور مالك بن نبي لظاهرة الفقر ( بين الفعل السياسي والفضاء الحضاري ) ـ مجلة البحوث والدراسات الانسانية ـ جامعة 20 أوت 1955 ـ سكيكدة ـ عدد 01 ـ سبتمبر 2007

102- مبارك بوعشة ـ الفساد : أشكاله ، آثاره ، وطرق معالجته ـمجلة البحوث والدراسات الإنسأانية ـ العدد 01 ـ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ـ سبتمبر 2007-

103- محمد سحنون ـ ظاهرة انتشار الفقر في البلدان النامية وسياسات الحد منها ـ مجلة العلوم الإنسانية ـ عدد 20 ـ جامعة منتوري قسنطينة ـ ديسمبر 2003

104- محمد عثمان عبد المالك ـ الصحة والتنمية والفقر ـ مجلة الصحة العمومية للسودان ـ عدد 2 ـ أكتوبر 2007

105- مسعودة خنونة ـ واقع المرأة الجزائرية العاملة في ضوء التحولات الاقتصادية ـ مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ـ عدد 1- منشورات جامعة 20أوت 1955 ـ سكيكدة ـ سبتمبر 2007

106- المرأة والفقر في منطقة الاسكوا : قضايا واهتمامات ـ سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية ـ عدد 22 ـ الأمم المتحدة ، نيويورك ـ 1995

## الملتقيات والمؤتمرات :

107- الغربي عطية ، إلياس بن ساسي ـ التحليل الكمي للفقر الإنساني ـ الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ـ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة سعد دحلب ـ 11/10 جويلية 2004

108- سوامس رضوان ، لعيوني الزبير ـ مؤسسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال ـ الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ـ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة سعد دحلب ـ 11/10 جويلية 2004

109- لسلوس مبارك و شخار نعيمة ـ إدارة البنوك الإسلامية لصناديق استثمار أموال الزكاة : حالة الجزائر ـ المؤتمر الدولي حول النمويل الإسلامي غير الربحي ( الزكاة والوقف ) في تحقيق التنمية المستدامة ـ 21/20 ماي 2013 ـ مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ـ جامعة سعد دحلب بالبليدة ـ الجزائر

110- محمد الأمين بن عزة ، محمد يتيم ـ إعتماد الزكاة كآلية للتنمية الشاملة ومكافحة ظاهرة الفقر ـ فعاليات الملتقى الدولي الأول حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ـ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة سعد دحلب ـ 11/10جويلية 2004

**المواقع الالكترونية :**

111- the international day for the eradication of poverty and humanrights – http ://www.un.org./esa/socdev/poverty

112- سليمان القدسي ـ منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي www.aawsat.com/details.asp?issue... تاريخ التصفح 2011/08/07

113 - **http://www.forbesmiddleeast.com/read.php?story=808**

114- www.worldbank.org 12 /09/2013
115- www.islamic-relief.com 12 /09/2013
116- www.intoislam.com › Islamic › Arabic 12 /09/2013
117 ـ بيان مجلس الوزراء برئاسة عبد العزيز بوتفليقة ، الخميس 03 فبراير 2011

http :www.tsa-algerie.com/ar/politics

118 ـ الوافي الطيب ـ الزكاة ودورها الفاعل في التخفيف من وطأة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع الإسلامي دراسة حالة تجربة صندوق الزكاة بالجزائر
www.marw.dz/index.php/2010-01-11-49-39بتاريخ 2014/04/09

شوهد بتاريخ : 2015/06/13....http://www.startimes.com/f.aspx?t=352564 -119

**القواميس والمعاجم :**

120- فاروق مداس ـ قاموس مصطلحات علم الاجتماع ـ دار مدني ـ الجزائر ـ 2003

**الجرائد :**

121- بلقاسم عوام ـ دراسة جزائرية تحذر من انتشار غير مسبوق للأمراض المزمنة ـ جريدة الشروق ـ عدد 2600 ـ 2009/05/03

122- بلقاسم عوام ـ الأمراض العقلية تلاحق 45 ألف جزائري سنويا بسبب البطالة والسكن ـ جريدة الشروق ـ عدد 2889 ـ 2010/03/30

123- جميلة بلقاسم ـ فدرالية المتقاعدين تطالب بتوحيد الحد الأدنى للتقاعد مع الحد الأدنى للأجور ـ الشروق ـ عدد 2811 ـ 2010/01/03

124- حياة طوافشية ـ سكان حي رباحي نوار يطالبون بتسوية وضعيتهم القانونية ـ النهار ـ 07 / 02 / 2010

125- زين العابدين جبارة ـ مستشفيات مهترئة ... خدمات متدنية وعتاد طبي يأكله الصدأ ـ جريدة الشروق ـ عدد 2594 ـ 2009/04/26

126- زين العابدين جبارة ـ واقع صحي صنيع الفوضى والعشوائية أم قضاء وقدر ـ جريدة الشروق ـ عدد 2648 ـ 2009/04/28

127- ع . قدور ـ مرضى يستعملون الأكياس البلاستيكية بدل الحفاظات ـ جريدة الشروق ـ عدد 2594 ـ 2009/04/26

128- ع.م. بن عطية ـ العائلات القاطنة بحي برال صالح في سوق اهراس تطالب إنقاذها من الموت ـ جريدة النهار ـ 2010/02/07

129- محمد مسلم ـ أوبئة الفقر قدر الجزائريين في الألفية الثالثة ـ الشروق ـ عدد 2648 ـ 2009/06/28

130- مجموعة من الصحفيين ـ شبكة الأجور : بقشيش لأغلبية تعيش بالتقسيط ... وتسمين لأقلية أصابتها التخمة ـ الشروق ـ عدد 2594 ـ 2009/04/26

131- مجموعة من الصحافيين ـ عندما يسقط التضامن والشبكة الاجتماعية في مستنقع التوزع غير العادل ـ عدد 2637 ـ 2009/06/15

# الملاحق:

## الملحق رقم 1 :

## الاستمارة :

### أولا ـ الحالة العائلية :

1 ـ اسم ولقب الزوج :.....

2 ـ تاريخ ميلاد الزوج :.....

3 ـ اسم ولقب الزوجة :.....

4 ـ تاريخ ميلاد الزوجة : .....

5 ـ العنوان :.....

6 ـ الحالة المدنية :.....

7 ـ مهنة الزوج : .....

8 ـ مهنة الزوجة :.....

9 ـ المستوى الثقافي للزوج :.....

10 ـ المستوى الثقافي للزوجة :.....

11 ـ كم عدد أفراد الأسرة ؟ .....

12 ـ كم عدد الأبناء ؟ ـ الذكور ☐

ـ الإناث ☐

13 ـ كم عدد المتمدرسين منهم ؟ .....

14 ـ ما هو المستوى الدراسي للأبناء ؟ ـ إبتدائي ☐

ـ متوسط ☐

ـ ثانوي ☐

ـ جامعي ☐

15 ـ ما هو عدد الأشخاص المتكفل بهم ؟ .....

16 ـ في حالة المرأة مطلقة ، هل حضانة الأولاد مسندة للأم ؟ نعم ☐ لا ☐

17 ـ هل هذه المطلقة متحصلة على المنحة العائلية ؟ نعم ☐ لا ☐

18 ـ في حالة المرأة أرملة ، هل لديها منحة وفاة ؟ نعم ☐ لا ☐

19 ـ بالنسبة للأيتام ، هل لديهم أي دخل ؟ نعم ☐ لا ☐

**ثانيا : السكن :**

20 ـ ما هو نوع السكن الحالي ؟ .....

21 ـ هل هذا السكن : ـ ملك ☐

ـ كراء ☐

ـ مأوى ☐

ـ أخرى تذكر :.....

22 ـ كم عدد الغرف :.....

23 ـ هل السكن مزود بالكهرباء ؟ نعم ☐ لا ☐

24 ـ هل السكن مزود بالغاز الطبيعي ؟ نعم ☐ لا ☐

25 ـ هل السكن مزود بالماء الصالح للشرب ؟ نعم ☐ لا ☐

26 ـ هل السكن مزود بقنوات صرف المياه ؟ نعم ☐ لا ☐

**ثالثا : الدخل :**

27 ـ ما هي قيمة الدخل الأسري ؟ .....

28 ـ فيما يتمثل هذا الدخل ؟ .....

29 ـ ما هي المدة التي تتحصلون فيها على هذا الدخل ؟

.....

30 ـ من هو الشخص الذي يوفر هذا الدخل ؟ .....

**رابعا : الصحة :**

31 ـ هل يعاني أحد أفراد الأسرة من مرض مزمن ؟ نعم ☐ لا ☐

32 ـ إذا كانت الإجابة بنعم ، من هم الأشخاص المصابون ؟

.....

33 ـ ما نوع المرض ؟ .....

34 ـ هل هناك أشخاص من العائلة معوقين ؟ نعم ☐ لا ☐

35 ـ ما نوع الإعاقة : .....

36 ـ ما نسبتها ؟ .....

37 ـ هل يتقاضى المريض أو المعاق أي منحة ؟ نعم ☐ لا ☐

38 ـ هل المريض أو المعاق مؤمن ؟ نعم ☐ لا ☐

**خامسا :**

ملاحظات تم الانتباه لها أثناء الاستبار :

.....

.....

.....

## الملحق رقم 02 :

### دليل المقابلة رقم 01 : خاص بمدير لنشاط الاجتماعي .

1 ـ أولا ما تقييمكم لحالة العوز بالنسبة للأسر الفقيرة في سوق اهراس ؟

2 ـ هل تعتقدون ان ما تقومون به من عمل كاف كخدمة اجتماعية ؟

3 ـ هل هناك خرجات ميدانية وتحقيقات ميدانية دورية تجرى فعلا؟

4 ـ بالدول الأجنبية هناك تكفل مستمر بالنسبة للمشردين والفقراء . لكن نلاحظ أن هذا العمل ينجز من طرفكم في شهر رمضان فقط . ما تعليقك ؟

5 ـ ما هي الاجراءات التي تقترحونها من أجل تحسين ظروف العمل في الخدمة الاجتماعية ؟ أو ما هو المطلوب إضافته حسب رأيكم حتى تتم الخدمة الاجتماعية بشكل أفضل مما هي عليه ؟

6 ـ ما هي القوانين التي تعتقدون أنها تعرقل عملكم بالخدمة الاجتماعية ؟ ( لا تساهم في تسهيل العمل)

7 ـ هل تمر بكم حالات خاصة ؟ وكيف تتصرفون حيالها ؟

8 ـ هل هناك مساعدات أخرى تقدم خارج النطاق المعروف عن مديرية النشاط الاجتماعي ؟

9 ـ إن عمل الخدمة الاجتماعية يتكفل به ما يسمى الأخصائي الاجتماعي . فهل فعلا ممارسة الخدمة الاجتماعية تتم من طرف مختصين مؤهلين ؟

10 ـ إن الفائدة من التعاون مع البلديات هو تقريب الخدمة من المواطن . فهل ترون أن البلدية توفر أشخاص أكفاء للقيام بهذا العمل ؟

11 ـ هل هناك تعاون في العمل الجمعيات ؟ نعم ☐ لا ☐

12 ـ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما تقييمكم لهذا التعاون ؟

13 ـ تشمل الخدمة الاجتماعية المجالات التالية : رعاية الأسرة والطفولة ، الشباب ، الأحداث ، المسجونين وأسرهم ، المعوقين ، المسنين ، الخدمة الاجتماعية المدرسية ، الطبية ، العمالية . هل تغطون كل هذه النشاطات في مديرية النشاط الاجتماعي ؟

14ـ بالنسبة لمسألة رقم الضمان الاجتماعي وكيفية الحصول عليه ، هناك بعض التعقيدات ، فمثلا المستفيد المنحة الجزافية لا يمكنه الاستفادة من العلاج المجاني لأنه يملك رقم ضمان اجتماعي . ما تفسيركم ؟

15 ـ هل يمكنكم تزويدي بمعلومات حول سياسة محاربة الفقر في الجزائر ؟

## الملحق رقم 03 :

### دليل المقابلة رقم 02 : خاص بمدير مؤسسة الوقاية بسوق اهراس .

1 ـ ما رأيكم في العلاقة التي تربط الفقر بالجريمة في مجتمعنا ؟

2 ـ هل تعتقدون أن الجريمة تكون نتيجة للفقر غالبا ؟ نعم ☐ لا ☐

3 ـ إذا بكم تقدرون نسبة المجرمين الفقراء مقارنة بالمجرمين الأغنياء ؟

4 ـ هناك العديد من النظريات التي أرجعت الإجرام الى أسباب بيولوجية ، أو نفسية ، أو اجتماعية كثيرة. هل لاحظتم أن الفقر من أكبر الأسباب المؤدية الى الانحراف والجريمة ؟

5 ـ هل مر بكم حالات إنتحار أو محاولة انتحار لنزيل فقير ؟ نعم ☐ لا ☐

6 ـ أعلى معدل للجريمة يسجل بالطبقة الدنيا بفئة الشباب ، لكن نلاحظ أن أغلبهم في سن المراهقة ، حيث يحذر علماء الاجتماع من التشدد في وعظ هذه الفئة ، لأنها مرحلة خاصة . فكيف ترون ضرورة التعامل معها ؟

7 ـ غالبا ما ترد الجرائم الى ما يسمى بالانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم في أوساط الشباب ، وتساعد في ذلك ممارسات معينة مثل :

ـ تعاطي المخدرات

ـ الهرب من المدرسة

ـ أعمال الشغب

هل يمكن إضافة أسباب أخرى ، لاحظتموها ربما في مدينتنا ؟

8 ـ تتمثل جرائم الشباب المرتبطة بالفقر عادة في : ـ السرقة

ـ السلب

ـ الاعتداء

ـ الاغتصاب

ـ جرائم الشوارع

هل يمكنكم إضافة أنواع أخرى ؟ .....

9 ـ هل يمكنكم أن تحدثنا عن حالة الشباب الذين قاموا بالشغب بالجزائر عموما وبسوق اهراس خصوصا ؟

10 ـ بالرغم من أن الجرائم تنسب عادة الى الشباب من الفئات الدنيا ، إلا أن هناك أعدادا كبيرة من الناس الأثرياء والأكثر نفوذا في المجتمع يرتكبون أعمالا إجرامية تتجاوز في ضخامتها وخطورتها واثرها ما يقوم به الفقراء من اعمال جرمية ، ويدخل هذا في جرائم الياقات البيضاء أو الجريمة المؤسسية . هل تتوفر هذه الأعمال في سوق اهراس؟

11 ـ بالنسبة للنساء ما تشخيصكم لأنواع الجرائم التي تتورطن بها ؟

12 ـ ما هي هذه الجرائم ؟ ـ السرقة ☐

ـ الجرائم الاخلاقية ☐

ـ القتل ☐

ـ أخرى تذكر : .....

13 ـ في كثير من النظريات يشار الى التساهل في الاحكام على النساء أكثر من الرجال ، وطبعا هذا بسبب كون معدل الجريمة بين النساء أقل من الرجال ، وايضا بسبب مراعاة طبيعة المرأة . هل تعتقدون أن هذا الكلام صحيح ومطبق ؟ نعم ☐ لا ☐

14 ـ اشرحوا ذلك : .....

15 ـ يرتبط غالبا ممارسة البغاء بفقر النساء أو فقر العائلات ، ما تعليقك حسب الحالات التي مرت بكم ؟

16 ـ ما هو رأيكم وحسب تجربتكم في مسألة استقبال العائلات لبناتهم اللواتي دخلن السجن ؟

17 ـ هناك نقطة مهمة بالنسبة للسجون ، فمثلما هناك أصوات متشددة تدعوا الى زيادة بناء السجون لردع الجريمة ، هناك أصوات أخرى تعطي حلولا بديلة مثل : الأعمال الخيرية ، الخدمة بالمراكز الاجتماعية ، والمجتمع المحلي . حتى تساهم في اندماج المساجين مع المجتمع المدني ، أفضل من الحكم عليهم بالسجن وبالتالي مخالطة المجرمين والتحول الى مجرم محترف بفعل الاحتكاك . ما رأيكم ؟

18 ـ ماهي البرامج التي توفرها مؤسستكم لتأهيل المساجين ؟

## الملحق رقم 4:

## دليل المقابلة رقم 03 : خاص بمديرة مركز إعادة التربية بسوق اهراس .

1 ـ ما هي فئات الأطفال الذين يستقبلهم المركز ( أي تصنيفهم ) ؟

2 ـ هل هناك اطفال دخلوا المركز بطلب من أوليائهم ؟

3 ـ ما نوع الأسباب التي يستند إليها هؤلاء الأولياء ، والتي تجعلهم تقبلون استقبال هؤلاء الأطفال ؟

4 ـ بالنسبة للأولاد المشردين . كيف تمت عملية انتشالهم من الشارع ، وحتى انتهى بهم المطاف بالمركز ؟

5 ـ هل هناك دور تفاعلي لمديرية النشاط الاجتماعي معكم ؟

6 ـ وهل هناك تعاون مع بعض الجمعيات ؟

7 ـ بالنسبة للأولاد المحكومون قضائيا ، ما نوع الجرائم ؟

8 ـ هل تلاحظون أن هناك تحسن ملحوظ بالأطفال الأحداث بعد فترة من إقامتهم بالمركز ؟

9 ـ ما الدور الذي تلعبه الأسرة خلال فترة تواجد الحدث أو الطفل بالمركز ؟

10 ـ هل هناك حالات لا يتم زيارتها ؟

11 ـ ما هي النشاطات التي تعتمدونها لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال ؟

12 ـ بالنسبة للدراسة . هل يتوقف الاطفال عن اتمام دراستهم ؟ أم هناك من يعمل على تدريسهم ؟

13 ـ ما هي القوانين التي تشعرون أنها تقيد عملكم ، أو تنقص من فاليته ؟

14 ـ هل يمكنكم تزويدنا بالإحصاءات التالية : العدد الاجمالي للنزلاء ، عدد الذكور ، عدد الاناث ، كل حسب حالة دخوله ؟

# الملخص :

قمنا خلال هذه الدراسة بمناقشة إشكالية الفقر وانعكاساتها على التنمية ، نظريا وذلك بشرح مفهوم الفقر والمفاهيم المتعلقة به ، وكذلك النظريات التي عالجت هذا الموضوع ، ونماذج عن الدراسات السابقة ، كما تم دراسة موضوع الفقر في الجزائر وطرق قياسه ، ثم تحليل المحاور الكبرى المتعلقة بالفقر كاللامساواة ، والعولمة ، والجريمة ... وبعدها تم معالجة مظاهر الفقر المعروفة في الجانب التنموي : الكثافة السكانية ، الصحة ، التعليم ، والسكن . ثم أشرنا للسياسات المقترحة لحل هذا الموضوع .

أما تطبيقيا فقد عالجنا هذا الموضوع باستخدام منهجية مناسبة تمثلت في توظيف منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة ، اللذين يعدان أنسب المناهج وأكثرها استخداما في تحليل ظاهرة الفقر ، وتم استعمال مجموعة من الأدوات المنهجية في ذلك ، كالملاحظة بالمشاهدة ، التي استخدمتها الباحثة في ملاحظة أحوال الفقراء وبيوتهم أثناء الزيارات الميدانية ، وكذلك الاستمارة بالمقابلة التي طرحت على أفراد العينة ، كما استعملت المقابلة في زيارة بعض مسؤولي القطاعات الحساسة ، واستخدمت الباحثة أيضا أداة المخبرون ، كون رؤساء الأحياء كانوا بمثابة المخبرين الذين أوصلوا الباحثة للعينة المقصودة . حيث أن هذه العينة عبارة عن عائلات فقيرة منتشرة عبر أحياء المدينة ، بلغ عددها 551 عائلة .

وتمحورت هذه الدراسة حول الفرضية الأساسية التالية :" تنعكس المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الفقر على التنمية بمدينة سوق اهراس في مجموعة من المظاهر أهمها : السكن المتخلف ، تدني مستوى الأجر ،ضعف االتعليم، تفشي الأمراض، مشكلات المرأة ، ومشكلات الشباب. "

أما التحليل فكان في أغلب الأحيان مركزا على مظاهر الفقر المتعلقة بقطاعات التنمية الحيوية كما يأتي:

1 ـ **الكثافة السكانية** : أغلب العائلات الفقيرة لديها أكثر من ثلاث أطفال ، مما يزيد في أعباء رب هذه الأسرة المعوزة ، وتنظيم النسل غير موجود إلا في حالات الأسر الشابة التي تخشى عدم الخروج من دائرة الفقر بسبب كثرة الأولاد .

2 ـ **التعليم** : لولا التعليم المجاني بالجزائر لكانت الأمية منتشرة حتى لدى الأطفال والمراهقين ، لكن مع ذلك هناك تسرب كبير من المدرسة ، أو رسوب وإخفاق في التعليم ، إما بسبب الظروف الاجتماعية القاهرة ، أو عدم قدرة الأطفال على التحصيل .

3 ـ **الصحة** : تنتشر الأمراض في الأسر الفقيرة ، ولم تعد الأمراض المعروفة عن الفقر كالملاريا ، التفوئيد ، والسل وحدها أمراض الفقر ، بل تنتشر الأمراض المزمنة إما بسبب ظروف السكن السيئة : كالربو والروماتيزم ، أو بسبب أحداث الحياة الضاغطة والمشاكل : كالأعصاب ، القلب ، السكري ، والضغط الدموي . هذا بالإضافة إلى وجود عدد لابأس به من ذوي الاحتياجات الخاصة ، مع ضعف كبير في التأمين الصحي لغير المسجلين بالضمان الاجتماعي .

4 ـ **السكن** : إن انتشار العشوائيات ، وكذلك الأحياء القصديرية ساهم في تردي الأحوال المعيشية للأسرة الفقيرة ، ناهيك عن أن ترييف المدينة بسكنات شبه ريفية ساهم في تضييع الوعاء العقاري ، وعدم تغيير النمط المعيشي للأسرة الفقيرة التي انتقلت إلى تلك الأحياء .

5 ـ بروز مفهوم تأنيث الفقر أو فقر النساء ، وذلك بانتشار الأسر التي تعولها امرأة، سواء كانت أرملة أو مطلقة أو أم عزباء أو حتى عازبة .

6 ـ إن الفقر الفردي ، يمس الشباب البطال الذي لم يتمكن من الظفر بعمل لائق ، يتناسب وطموحاته ، خصوصا في ظل التناقض الذي يعيشونه ، بين قلة الإمكانيات وانفتاح الحياة العصرية .

وبهذا تكون الفرضيات التي وضعتها الباحثة قد تحققت .

## Abstract

The thesis investigates the issue of poverty and its effects on development, first theoretically, by explaining the concept of poverty and other related concepts, the theories which studied it, and samples from previous studies. The thesis examines poverty in Algeria, how it is measured, the main chapters of poverty as: inequality, globalization, and crime…etc, the characteristics of poverty related to development as: population density, health, education, and shelter, and the suggested policies to solve this issue.

Secondly, the thesis investigates this issue practically using the appropriate methodologies of social scanning and case study which are considered the most suitable and used methods in studying poverty. The thesis used some methodological tools as the observation of the conditions of poor people and their houses during the visits, the questionnaire to ask the individuals of the sample, the interview with the heads of the major sectors, the informants are the chairmen of neighborhoods who pointed out the members of the sample. The sample is 551 poor families from all around the city.

The core hypothesis of this thesis is "the social problems caused by poverty influences the development of the city of Souk Ahras in many ways: underdeveloped shelter, low wages, poor education, spread of diseases, women issues and, youth issues."

The discussion focuses on the characteristics of poverty related to the main sectors of development such as:

1. Population density: most of the poor families had more than three children which add more responsibilities on the head of family, and birth control is only used by young families afraid of staying poor because of much children.
2. Education: free education in Algeria prevented ignorance within children and teenagers but still there is a lot of them escape the school or fail to succeed because of compelling social conditions or the children inability to succeed.
3. Health: diseases are common among poor families but not only the known diseases of poverty as malaria, typhoid, tuberculosis but also chronic diseases caused by bad residence conditions as asthma, rheumatism or by problems and daily life pressures as: nerve diseases, heart diseases, diabetes, and blood pressure. There are also a

considerable number of special needs in addition to a huge deficiency in health insurance for those not inscribed in social security.

4. Shelter: random houses and ten neighborhoods contributed to the bad living conditions of poor families besides invading the city with semi-rural houses which wasted large estates and preserved the life style of poor families that moved to there.
5. The new concept of poor women or feminine poverty which coming from the many families supported by women whether a widow, divorced, single mum, or single.
6. Individual poverty of unemployed youth who can't have a decent job suits his ambitions especially within a contradictory situation of little chances and an open modern life.

Hypothesises introduced in this thesis are proved to be accepted.

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

**Université Badji Mokhtar- Annaba**
**Faculté : des lettres, sciences humaines et sociales**
**Département : de sociologie**

**Thèse présenté pour l'obtention**
**du diplôme de doctorat( sciences)**

# Problématique de la pauvreté et ses répercutions sur le développement – étude de cas de la ville de souk ahras -

**Présentée par :**
**Amel bensemcha**

**encadreur :**
**pr.boubaker boukhrissa**

## Membres du jurée :

| | | |
|---|---|---|
| **Pr. Saif al islam chouia** | **président** | **université Annaba** |
| **pr .boubaker boukhrissa** | **encadreur** | **université Annaba** |
| **pr. Saad bchainia** | **membre** | **université Constantine** |
| **pr. djamel benzarouk** | **membre** | **université Skikda** |
| **dr. tayeb sid** | **membre** | **université Souk Ahras** |

**Année universitaire : 20116/2017**